





کتابخانه مندا صبر الکردي
على حاشيه مصلح
الدین اللاری
على فاضل صبر

مرکز المعرفه
ماوه اراهم
رحمہم
عمر



۵۶۸

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي ارشدنا الى سبيل الهداية فاخرجنا من الظلمات الى النور. ودنا على واضحنا
 ولنا من فوقنا عن الانكسار في مهابي الزور. وانسم على الواح النفوس علوما كشف
 بها عن غبار الربوب. وجعلها ممتدة الى كمالها العلمية والعلمية ليهذب بها عن الزوال
 والعيوب. والصلوة والسلام على نبيك محمد الذي ارسلته رحمة للعالمين. وجعلته
 نبيا وابونا ادم بين الماء والطين. وعلى آل وصحاب الذين توجوهوا بشرا شريفا في تحقيق قواعد
 الدين وتأسيسه وبنوا جوده في اعلايه وتأييده **وبعد** فيقول نواب اقدم الطلاب الذي
 اذا غاب لم يذكر واذا حضر لم يعرف افتخر الخلق الى الله الغني حيدر بن احمد الكندي الحسين آبادي لما
 كانت كاشفة للموحي المحقق والخبر المدقق المولى المدعو بصلح الدين اللاري الانصاري الواقعة على
 شرح القاضي على الهداية للمولى الخزيه لانا حين المسيد في قداسة رت بين ارباب التخصيل
 وكانوا متوغلين في بواهي معرفتها التمس بعض الاخوان في الدين والحب على اليقين ان اخلق عليها
 تعليقات علمية منهم باني الخلق لهذا الامر فقلت اتعلل واسوف هذا الامر الخطي علمي بان
 هذا المقصود ايضا عنى مما على سبيل فكر والافان من وزاد في الاخذ والاقبسا من فلم اجدها عين
 اسعاف من واهم فخلصا عن الخلق فاما ما هم فشتا ورت نفسي الى ان جداني حادي الاستش
 من الوهاب الكريم وانا الى منادي البتارة من الجواد الرحيم ان الله بسببه كل غير فوضوا
 اليه ان يعبدوا به فبعلقت عليها تعليقات ارجوان يكون مقبولة عند من جبل طبعه على الاحكام
 وما من سبيل الجور والاعتف والممول من اخلان ان تظن والبرها بعين العناية والاه
 ووسمتها بسمة من هو عين الاعيان المختص بزي عنابة الملك المنان المؤمن من عند الله

باركاسين الدينية والنبوية الفارز باجانبين العلمية والعلمية بالثقب برأيه كجور الافكار
 النافذة بطبعة جواهر العلوم والاسرار ومجي السنة النبوية. شيد الطريقة لمصطفوية
 قرين السجاني في العلوم العقلية. شيد العلماتين في الفنون الادبية. وهو
 الملتحق باخلاق الكرام المتحرري للجمال المجتنب عن الحرام مصطفى بك لا زالت
 له اوقات دولته مبسوطة على الافاضل واشجار رافته شجرة الاما جود الامل فان
 وقعت من شخص كرمه موقع القبول فهو غاية المقصود ونهاية المأمول. فاني ما برئ
 نفسي فان البان بساوق السمو والنسبانه. وانا اناسع في الحرام والتكلمان
 بس الا على الملك العلم **قوله** لان المراد الخ فان قلت يفهم من تعليقه هذا ان كلاما من
 الاظهار انما يتوجه على تقدير ان يراد من العلم احد المعاني الثلاثة مع ان ما عدا الاول يتوجه
 على هذه التعريف ظاهر اسواء اريد منه احد تلك المعاني او لم يكن واحدا منها مراد امثلت
 اراد ان مجموع المناظر من حيث المجموع انما يتوجه على التقدير المذكور وهذا هو الاول
 او لم يتوجه بدون التقدير المذكور صدق ان المجموع من حيث هو لا يتوجه الا عليه وايضا
 يمكن ان يقال غرضه من ادخال بيان المراد بالعلم على ما هو المشهور في التعليل ليس البيان
 ان ما هو المراد منه ليس بمانع من ورود شي من المناظر المذكورة بل هو رت لبعضها وهو
 الاول فادخله من قبيل او قال ارتفاع المانع عن السعي في تعليل نظر الى غير الاول وهو
 لا خفاء في صحة فصيح النظر ثم انه ان كان المراد من الحكم والعلم الواقع في تعريفها معنى واحد يكون
 العلم ما جعل عليها حقيقة ويسند اليها اسنادا حقيقيا او كان المراد منها معنيين فيكون
 مما يسند اليها اسنادا مجازيا والتفصيل اليك **قوله** القواعد المخصوصة هي اطلاق العلم
 عليها من قبيل اطلاق المصدر على المفعول والاطلاق على الملكة من قبيل اطلاق اسم السبب
 على المسبب وبالعكس يمكن ان يقال اطلاقه على كل من القواعد المخصوصة حقيقة
 او اصطلاحية كذا حقه الفصل مولانا زاده الخ طاني في حاشيته على السمع الشاه للتأليف

قوله معلقة بالاحوال المذكورة اي من قبيل تعلق الكل بالجزان كان المراد بها تلك الاحوال
من حيث كونها محمولة على نفس موضوعاتها او من قبيل تعلق المبين بالكنه والدليل بالمبين
بالفتح والدلول ان كان المراد بها اي من حيث كونها محمولة على كل ما اندرج تحت موضوعاتها
اي من حيث كونها محمولة في القضا بالهندسة تحت تلك القواعد فتدبر **قوله** انه ادراك
قواعد متعلقة بها بيان لمحصل المعنى لا التارة الى حذف المضاف كيف والاحوال من حيث
كونها ثابتة ومحمولة على الاعميان الموجودة في الخارج قواعد لا ادراك المتعلق بها بصدق
عليه انه ادراك تصديقي متعلق بالقواعد اللهم الا ان يقال القواعد هي القضا يا وسي عبادة
عن مجموع المعلومات الست والاربعه واحال المفيد بكونه ثابت للموضوع لكون القيد خارجا
وكون المركب التقديري غير مفيد للنسبة التامة الخبيرة ليس قضية المسم الا ان يعتبر القيد
وطرفه داخلين ويجعل الكلام متعلما على النسبة التامة الخبيرة على خلاف سائر المركبات التقديرية
فتأمل **قوله** لان ذلك اي عدم جواز استعمال المشترك بل قرينة **قوله** انه المكين كل من المكين
اي فان قلت اذا لم يكن بعض المعاني في بل الارادة يكفي عدم قابلية لها قرينة على ان المراد هو بعض
الا فلو احتج بالقرينة اخرى بخلاف ما اذا صحت ارادة كل منها فانه يحتاج الى قرينة لتعيين
هو المراد منها البتة فالمر على العكس قلت مراده انه اذا لم يكن كل من المعاني في بل لان مراد
على سبيل البدلية والافتقار الى قابلية كل من المعاني على سبيل الاجتماع لان يكون مراد المر مفر عند
المحققين القائلين بانه لا يجوز ارادة اكثر من معنى واحد في لفظ واحد في آن واحد فلا يتصور له عدل
يجب على المتكلم نصب ما يدل على ان المعاني المنصوب نفس عدم قابلية ذلك البعض
للارادة او غيره ويختلف باختلاف ذلك لعدم وحال السامعين في اللفظة وعدمها بخلاف
ما اذا صحت ارادة كل منها على سبيل البدلية فيجوز عدم نصب القرينة منه قصدا الى ذهاب
فان السامع كل من يوجب كانه نصب احوال قرينة على ان كل ما يعينه السامع مراد فهو
مراد فان قلت كيف يقع ارادة كل منها على ما ذكر في هذا المقام مع انه يلزم على كل منها محذورا

لا يجوز استعمال المشترك على تقديره اذ لا بد من ازالة كل ما يتصل به من غير ان يتركب من غير ان يتركب

قلت

قوله معلقة بالاحوال المذكورة اي من قبيل تعلق الكل بالجزان كان المراد بها تلك الاحوال من حيث كونها محمولة على نفس موضوعاتها او من قبيل تعلق المبين بالكنه والدليل بالمبين بالفتح والدلول ان كان المراد بها اي من حيث كونها محمولة على كل ما اندرج تحت موضوعاتها اي من حيث كونها محمولة في القضا بالهندسة تحت تلك القواعد فتدبر قوله انه ادراك قواعد متعلقة بها بيان لمحصل المعنى لا التارة الى حذف المضاف كيف والاحوال من حيث كونها ثابتة ومحمولة على الاعميان الموجودة في الخارج قواعد لا ادراك المتعلق بها بصدق عليه انه ادراك تصديقي متعلق بالقواعد اللهم الا ان يقال القواعد هي القضا يا وسي عبادة عن مجموع المعلومات الست والاربعه واحال المفيد بكونه ثابت للموضوع لكون القيد خارجا وكون المركب التقديري غير مفيد للنسبة التامة الخبيرة ليس قضية المسم الا ان يعتبر القيد وطرفه داخلين ويجعل الكلام متعلما على النسبة التامة الخبيرة على خلاف سائر المركبات التقديرية فتأمل قوله لان ذلك اي عدم جواز استعمال المشترك بل قرينة قوله انه المكين كل من المكين اي فان قلت اذا لم يكن بعض المعاني في بل الارادة يكفي عدم قابلية لها قرينة على ان المراد هو بعض الا فلو احتج بالقرينة اخرى بخلاف ما اذا صحت ارادة كل منها فانه يحتاج الى قرينة لتعيين هو المراد منها البتة فالمر على العكس قلت مراده انه اذا لم يكن كل من المعاني في بل لان مراد على سبيل البدلية والافتقار الى قابلية كل من المعاني على سبيل الاجتماع لان يكون مراد المر مفر عند المحققين القائلين بانه لا يجوز ارادة اكثر من معنى واحد في لفظ واحد في آن واحد فلا يتصور له عدل يجب على المتكلم نصب ما يدل على ان المعاني المنصوب نفس عدم قابلية ذلك البعض للارادة او غيره ويختلف باختلاف ذلك لعدم وحال السامعين في اللفظة وعدمها بخلاف ما اذا صحت ارادة كل منها على سبيل البدلية فيجوز عدم نصب القرينة منه قصدا الى ذهاب فان السامع كل من يوجب كانه نصب احوال قرينة على ان كل ما يعينه السامع مراد فهو مراد فان قلت كيف يقع ارادة كل منها على ما ذكر في هذا المقام مع انه يلزم على كل منها محذورا

قلت لان كان الكلام هنا مبني على الاستدلال ليس عند من معنى اخر حتى يكون مراد او كان كل
منه وبى الاقدام في استلزام المحذورات لم لزومها لكل منها آيا عن صحة ارادة كل منها
بما عاينه ما ظهر في توجيه هذا المقام **قوله** كافي هذا المقام وفي بعض النسخ كافي هذا المقام
وهو ليس بغيره بل هو كافي لا يخفى **قوله** خروج معرفة الصور من الحكمة الخ وذلك لانه لا يصدق
عليه ان قواعد مخصوصة متعلقة الخ ولا ادراك قواعد كذا ولا يمكن ادراك كونه ادراكا تصور يا
متعلقا بالتصور الذي ليس من احوال اعيان الموجودات لان المراد بتلك الاحوال على تقدير ان
يراد بالعلم احد هذه المعاني الثمانية ليس بالاحوال ونصور الشيء ليس محمول عليه وهو ظاهر
فخرج وجهان الاول كونه ادراكا تصوريا والثاني عدم كونه متعلقا باحوال اعيان الموجودات
هنا لم اعلم ان قيل قول وكان الصور على راي القائلين بهذا التعريف وهم الاكثر من
ليست من الحكمة كونه من الحكمة مذهب بعضهم وهم غير قائلين بهذا التعريف بل يرونها
بأنها علم بالاعيان واحوالها وكلام الحاشية المنقولة عن الشارع ههنا يؤول الى ذلك
وهي ههنا هذا التعريف لا يشمل العلوم التصويرية الحقة وهي داخل في الحكمة عند بعضهم فقالوا
هي العلم بالاعيان واحوالها كمن تبعا آثار الاكثر من انتهى كلام الحاشية وهو يدل على ان هذا
التعريف على راي الاكثر من وهم غير قائلين بقول التصورات فخرجها على هذا الراي غير
مضطر الى قول مضطرا لم يطلع على ههنا الحاشية وايضا الشيخ ليس من القائلين بهذا التعريف
بل عرف الحكمة بأنها كالنفس الانسانية بالتصورات الكامنة والتصديقات المطابقة لها
في حاشية لمشرع منقول عن الشيخ انتهى اقول لانه سب ان كلام هذا القائل مبني على
حمل التصورات على المعنى المصدرية وجعل اضافة المعرفة اليها بيانية او على حملها على المعنى
الحاصل بالمصدر وكذا المعرفة وجعل الاضافة ايضا بيانية او على معنى التصورات وجعل الاضافة
لا مية ولا يخفى ان هذا غير ملائم لما سيجي في الجواب كيف وهو اجاب فيها بعد جعل العلم
بمعنى الادراك المطلق بان كل تصور له فرد في الخارج لصدق عليه انه احوال اعيان الموجودات

قوله معلقة بالاحوال المذكورة اي من قبيل تعلق الكل بالجزان كان المراد بها تلك الاحوال من حيث كونها محمولة على نفس موضوعاتها او من قبيل تعلق المبين بالكنه والدليل بالمبين بالفتح والدلول ان كان المراد بها اي من حيث كونها محمولة على كل ما اندرج تحت موضوعاتها اي من حيث كونها محمولة في القضا بالهندسة تحت تلك القواعد فتدبر قوله انه ادراك قواعد متعلقة بها بيان لمحصل المعنى لا التارة الى حذف المضاف كيف والاحوال من حيث كونها ثابتة ومحمولة على الاعميان الموجودة في الخارج قواعد لا ادراك المتعلق بها بصدق عليه انه ادراك تصديقي متعلق بالقواعد اللهم الا ان يقال القواعد هي القضا يا وسي عبادة عن مجموع المعلومات الست والاربعه واحال المفيد بكونه ثابت للموضوع لكون القيد خارجا وكون المركب التقديري غير مفيد للنسبة التامة الخبيرة ليس قضية المسم الا ان يعتبر القيد وطرفه داخلين ويجعل الكلام متعلما على النسبة التامة الخبيرة على خلاف سائر المركبات التقديرية فتأمل قوله لان ذلك اي عدم جواز استعمال المشترك بل قرينة قوله انه المكين كل من المكين اي فان قلت اذا لم يكن بعض المعاني في بل الارادة يكفي عدم قابلية لها قرينة على ان المراد هو بعض الا فلو احتج بالقرينة اخرى بخلاف ما اذا صحت ارادة كل منها فانه يحتاج الى قرينة لتعيين هو المراد منها البتة فالمر على العكس قلت مراده انه اذا لم يكن كل من المعاني في بل لان مراد على سبيل البدلية والافتقار الى قابلية كل من المعاني على سبيل الاجتماع لان يكون مراد المر مفر عند المحققين القائلين بانه لا يجوز ارادة اكثر من معنى واحد في لفظ واحد في آن واحد فلا يتصور له عدل يجب على المتكلم نصب ما يدل على ان المعاني المنصوب نفس عدم قابلية ذلك البعض للارادة او غيره ويختلف باختلاف ذلك لعدم وحال السامعين في اللفظة وعدمها بخلاف ما اذا صحت ارادة كل منها على سبيل البدلية فيجوز عدم نصب القرينة منه قصدا الى ذهاب فان السامع كل من يوجب كانه نصب احوال قرينة على ان كل ما يعينه السامع مراد فهو مراد فان قلت كيف يقع ارادة كل منها على ما ذكر في هذا المقام مع انه يلزم على كل منها محذورا

قوله معلقة بالاحوال المذكورة اي من قبيل تعلق الكل بالجزان كان المراد بها تلك الاحوال من حيث كونها محمولة على نفس موضوعاتها او من قبيل تعلق المبين بالكنه والدليل بالمبين بالفتح والدلول ان كان المراد بها اي من حيث كونها محمولة على كل ما اندرج تحت موضوعاتها اي من حيث كونها محمولة في القضا بالهندسة تحت تلك القواعد فتدبر قوله انه ادراك قواعد متعلقة بها بيان لمحصل المعنى لا التارة الى حذف المضاف كيف والاحوال من حيث كونها ثابتة ومحمولة على الاعميان الموجودة في الخارج قواعد لا ادراك المتعلق بها بصدق عليه انه ادراك تصديقي متعلق بالقواعد اللهم الا ان يقال القواعد هي القضا يا وسي عبادة عن مجموع المعلومات الست والاربعه واحال المفيد بكونه ثابت للموضوع لكون القيد خارجا وكون المركب التقديري غير مفيد للنسبة التامة الخبيرة ليس قضية المسم الا ان يعتبر القيد وطرفه داخلين ويجعل الكلام متعلما على النسبة التامة الخبيرة على خلاف سائر المركبات التقديرية فتأمل قوله لان ذلك اي عدم جواز استعمال المشترك بل قرينة قوله انه المكين كل من المكين اي فان قلت اذا لم يكن بعض المعاني في بل الارادة يكفي عدم قابلية لها قرينة على ان المراد هو بعض الا فلو احتج بالقرينة اخرى بخلاف ما اذا صحت ارادة كل منها فانه يحتاج الى قرينة لتعيين هو المراد منها البتة فالمر على العكس قلت مراده انه اذا لم يكن كل من المعاني في بل لان مراد على سبيل البدلية والافتقار الى قابلية كل من المعاني على سبيل الاجتماع لان يكون مراد المر مفر عند المحققين القائلين بانه لا يجوز ارادة اكثر من معنى واحد في لفظ واحد في آن واحد فلا يتصور له عدل يجب على المتكلم نصب ما يدل على ان المعاني المنصوب نفس عدم قابلية ذلك البعض للارادة او غيره ويختلف باختلاف ذلك لعدم وحال السامعين في اللفظة وعدمها بخلاف ما اذا صحت ارادة كل منها على سبيل البدلية فيجوز عدم نصب القرينة منه قصدا الى ذهاب فان السامع كل من يوجب كانه نصب احوال قرينة على ان كل ما يعينه السامع مراد فهو مراد فان قلت كيف يقع ارادة كل منها على ما ذكر في هذا المقام مع انه يلزم على كل منها محذورا

حتى يكون الادراك المتعلق به ادراكا متعلقا باحوال الاعيان فلا وكان السؤال بخروج نفس
 التصور المتعلق بالتصور على ما يصدق توجبه هذا القابل لوجوب في الجواب جعل نفس هذا
 التصور ادراكا متعلقا باحوال الاعيان فالوجه الوجوبية حمل التصورات هنا على المعنى الكامل
 بالمصدر اى الصور العلمية التصويرية وجعل المعرفة عبارة عن ادراك تلك الصور اى العلم
 بالعلم حتى يكون اجواب فيما بعد يجعل تلك الصور احوال الاعيان والادراك المتعلق
 بها ادراكا متعلقا باحوال الاعيان فيسلك في السؤال والاجواب والمخافة ان على هذا الترتيب
 بسط عرف كلام هذا القائل اذ الظاهر ان السؤال في الحاشية بخروج نفس التصورات
 وما ذهب اليه المحشي سؤال بخروج ادراكاتها ويجوز ان يكون المعروف بهذا التعريف
 وهم الاكثر من قائلين بدخول الثاني وان كانوا غير قائلين بدخول الاول فلعلنا لطلما على
 هذه الحاشية لم يسئل بخروج التصورات خصوصا واما عبارة الشيخ فحسن الظن بالمحشي ليقض
 بانه راي في مفتحة الشفا مع كون الشيخ مقتضيا بذلك انما الاكثر من ما يشعر بدخولها على ايام
 لكن بقي ان العلم بالعدم ضروري لكونه في قبيل العلم بالكيفيات النفسانية وهو عين المعلوم فانفرد
 بخروج نفس التصورات وهم الاكثر من قائلين بخروج الادراك المتعلق بها ايضا فحسن
 واعلم انه برى على هذا التعريف بنا على حمل العلم على احد المعنيين الاولين من المعاني المذكورة
 ايضا انه لا يصدق على سلة مسئلة على سبيل الانفراد من الحكمة لعدم كونها قواعدا يجب
 لجامعته مفردات العلوم المدونة صدقها على كل من اجزاها وعلى مجموعها ان الاجزاء في هذه
 المفردات بمنزلة الافراد في مفردات المفردات الكلية واليجاب بما سيجي ايضا قوله خروج باب
 الامور العام اى ما لا يختص بقسم من اقسام الموجود التي هي الواجب والوجود والعرض بل اما ان
 يشمل الاقسام الثلاثة كالوجود والوجدان فان كل موجود وان كان كنهه الى وحدته ما باعتبارها
 والتشخيص عند القائلين بانه لا يستلزم تماهاية مغايرة لوجوده وتشخصا مغايرة لما بهيته او
 يشمل الاثنين منها كالامكان الخاص والحدوث والوجوب بالغيرة والكثرة والمعلومية فيها

وعلى هذا ما يخرج التعريف بعدم صدق شي
 المتكافئ عليها في ليس ادراكا متعلقا
 باحوال الاعيان بل هو التصور
 عين انما كانت النفس
 الراجعة الى ذاتها لا تتصل
 بالاطراف الغير موجودة
 وقوله في قوله لا يتصل
 فانما يكون في
 حقيقة ان
 مقتضى
 التفتيح
 انما هو
 المدحور

كلها مشتركة بين الوجود والعرض والوجود في الواجب فعلى هذا العلم بالوجوب الذاتي والقدر
 ليست من الامور العامة كذا حفظ قدس سره في شرح المواقف وفيه ان العلم برفع الوجود
 عدولا كان او سلبا من احوال الموجود ومشتك بين الوجود والعرض اذ انصاف
 الشيء بالوجود المطلق او الذي يمتنع وان كان واجبا لكن ليس واحدا لثلاث المفردات
 ومع فسدت فكيف الوجود عنها ممكن فالعدم المطلق من احوال الممكنة الثبوت له وما يقال ان
 انه المتبادر ما يختص بالموجود او ما يكون من احوال الموجود من حيث هو موجود مدفوع بانه لو
 حمل التعريف على هذا المعنى يخرج الامكان وتطابقه عن التعريف مع انها من الامور
 العامة اتفاقا ولو اريد به ما يكون حال الموجود في حال وجوده على معنى انه لا يثبت في الوجود
 بنحو عليه ان العبارة لا دلالة لها على هذا الصلاد وقد اعترض بانه لا يلزم من عدم كون الوجود
 معلما بهذه وان تلك المفردات كون العلم المطلق ممكن الثبوت لها لجواز ان يكون
 الوجود المطلق من لوازمها فيكون رتبة منها فيها فلا يكون من الاحوال الممكنة الثبوت لها
 فانه حال الممكن لشيء يجب ان لا يثبت فيه وانت خبير بان هذا مبني على ان يكون الوجود
 الذاتي عبارة عن كون الوجود معلما بالذات وليس كذلك على ما تقر في محله بل هو عبارة عن
 كون الوجود عين الذات او عدم احتياج الذات في الوجود الى الغيرة على هذا لا يروى
 لهذه الامة اض فندبر فان قلت المراد بالاحوال الاحوال الثابتة لتلك الافعال بالفعل
 فالعدم ليس من الامور العامة اصالة قلت لا يثبت على حمل الاحوال على هذا المعنى وبكلمة
 الاصول ودخول عدم المطلق بل عدم الوجود الخارجي والذي يمتنع في الامور العامة بناء على هذا
 التعريف وكذا دخول الامتناع بالغيرة المطلق الشامل واما القدم فان اريد به القدم اتم
 او المطلق الشامل فيكون من الامور العامة عند الحكماء على هذا التعريف او القدم الذاتي
 واما عند المتكلمين فليس منها مطلقا وقد اعترض على هذا التعريف بدخول العلم المطلق
 فانه يوجد في الوجود والعرض وكذا الحية والعلم والقدرة والارادة والسمع والبصر فانها

بني على عدم كون الوجود الذاتي
 بالواجب كمن لا يمتنع
 والعدم

في جواب من بان نفس
 لا على المعنى

على عدم كون الوجود
 لا يلزم من عدم كون الوجود
 كمن لا يمتنع
 وانما الغيرة بالذات
 والامتناع بالذات
 والامتناع بالذات

اي لا يثبت
 ويحل منها فانها باب الامور العامة
 منها في وجه منها في
 منها في

توجد في الواجب والوجود وكذا الكلام عند الاشاعرة واهل السنة والجواب بان المراد
 في جميع افراد الشئ او جميع افراد القسمين والصفات السبعة لا توجد في الاعراض اصلا ولا
 في الجواهر افراد الجواهر والكلم لا يوجد في الجواهر الجبر الواحد مرفوع اما اولها فانه لا دلالة
 للفظ على هذا او ثانيا فانه جعلوا العلية مشتركة بين الشئ مع ان شمولها لجميع افراد
 الجواهر والعرض غير بين واما ثالث فانه يترجم فوج الكثرة بعين ما ذكر في الحكم لانها لا توجد
 في الجواهر الجبر الواحد كما ذكره الاستاذ والذات في الحاشية القديمة ثم اجاب عن سائر
 من الامور العامة ثم بين نكتة ترك البحث عنها في باب الامور العامة بانه ربما يتعلق
 غرض علمي بالبحث عنها على وجه العموم بل بالبحث عن انواعها فقط نعم يلزم ان لو بحث عنها
 على هذا الوجه بحث عنها في قسم الامور العامة فتأمل قال الشارح اجد يد للتجربة في بعض
 حواشي ثم في قسم الامور العامة ما يشتمل جميع الموجودات او اكثرها وقيل هي الشئ من جميع
 الموجودات اما على الاطلاق او على سبيل التقابل اي يكون مع ما يقابلها على جميع
 ولكان هذا التعريف صادقا على كل مفهوم اذا من مفهوم الاول يشتمل مع ما يقابل جميع
 الموجودات وليس بعضه من الامور العامة اتفاقا زاد بعضهم فبدان يتعلق بكل المتقابلين
 غرض علمي فتأمل وقال شارح حكمة العين اي الشئ من الجبر والماضي والمتقابلين والافعال في
 ان هذا التعريف يشتمل الاحوال المختصة بالجواهر الشئ من الجبر والماضي والافعال فلا يلزم
 موافقة هذا الاصطلاح للامم العام لما اشترط في الكتب الكلامية من المعنى الذي يحققه فيها
 سبق او المراد بالامم العام في كلام ذلك الشارح ليس الا ما لم يفتقر الى المادة ويقابلها على
 ما حققه الاستاذ مولانا ميرزا جان ولا خلاف في دخول تلك الاحوال في الامور العامة بالمعنى المراد
 فكلامه فذلك قال الشارح اجد يد للتجربة الامور العامة متميزة بالاستقلال في الوجود والعدم وما
 يتعلق بها والمادية ولو احققا والعلوية **قوله** وهي ليست اجناسا اي الوحدات
 ليست اجناسا بل امور اعتبارية انتزاعية فلا يكون المركب منها ايضا اعتباريا خارجيا على ما صرح

هذا التعريف هو الذي
 يثبت على الصفات
 والوجودات
 والافعال
 والماضي
 والمتقابلين
 والافعال

صاحب التجريد وما قاله السحاح من انه فب ان العدد موجود خارجي بزعم الحكمي وقد صرح بالاشيخ
 في المسببات الشفا مبني على جملة الموجودات في كل ما هم عليه معنى ما يكون الخارج في الوجود لا
 ما يكون الخارج في نفسه ومحمدا وان لم يكن هو موجودا في الخارج بالمعنى الاول وليس كذلك كيف
 وهم فانيون بترك الاعداد من الوحدات وهي امور اعتبارية عندكم ف**قوله** الله واد
 وهي جمع دائرة وهي سطح مستوي محيط به احاطة تامة خط مستدير بحيث يمكن ان تقص في وسطه
 نقطة وتكون الخطوط المتبقية الخارج منها اليه وقولنا في التعريف مستوي يخرج السطح
 المستدير بقطعة الكثرة فانه وان احاط به خط مستدير يمكن ان يفرض في وسطه نقطة كما نقطب
 مثلثات ويحيى الا انه ليس مستوي بل مستدير وقولنا محيط به احاطة تامة يخرج قطعة الدائرة
 التي هي اعظم من النصف فان المخرج له والتعريف ليس لاقية الاحاطة التي لا لا يخرج وتطابق
 الدائرة على الخط المحيط فحينئذ احاطة في الاول مجاز في الثاني وقيل بالعكس ومن اشكاف
 ان اذا ثبت احد طرفي خط مستقيم وادبر دور تامة جعل سطحه دائرة سمي بها يكون هين
 ذات دور فيكون صيغة فاعل النسبة والبضا اذا تحركت نقطة تامة دور تامة بحيث لا
 يختلف السبعين فيها في الحركة يرسم محيط دائرة سمي بها فيقبل تسمية ما يحصل منه دوران الدائرة
 دائرة فالتسبب ان يكون الطلاق الدائرة على السطح محيطه والمحيط مجازا نظر الى الاعتبار
 الاول وبالعكس نظر الى الثاني ويسمى النقطة المفروضة في الوسط مركز الدائرة والخطوط الخارجة
 منها اليه انصاف اقطارها والخط الخارج من احد جانبيها الى الاخر المار بالمركز فطرها والخارج من
 احد قطبيها الى الاخر على الاستقامة المار بالمركز محورها والخارج من احد جانبيها الى الاخر
 سواء كان مارا بالمركز او لم يكن وزواياها في المحور اخص مطلقا في القطر والوتر اعظم مطلقا منه
 والقطع الذي ينفرد الاوتار من محيطها اقواسا لها **قوله** ان بحيث فيها عن الوجود والعدم
 بحد موضوعا في بعض المثل في محله لا في بعضها **قوله** فلا يكون اي الكثرة **قوله** مخصوصة توال
 الاعيان او الوجود الذي ليس في الاعيان ولا من احواله فالبحث عنه ليس بحثا عن

احوال الاعيان سواء كان موضوعا في المسئلة او محمولا فيها وانما حملت الكلام على هذا
 لانه ما سيجي في الجواب شمل كلا الاعيان في قوله بحث فيها عن المعدومات هذا
 وان كان مفهوما من السابق الا انه اعترض به بعد ان كان يراد بالاعتراض بالبحث عن
 نوع من المعدوم كذا كذا يراد بالاعتراض بالبحث عن مطلق ولكن ان يقال ايضا المراد بالمعدوم
 هنا ذات اي ما لا يكون تعقل بتعبئة تعقل الغيبة وقع عليه العدم كما هو اصطلاح المتكلمين في احوال
 القايدين بوجود الواسطة بين الموجود والمعدوم والمعدومات التي اعترض بالبحث عنها
 من الامور العاتية والعدو والذواير والوجود الذهني ليست بذوات بل امور انشائية
 لا تعقل بالاتبعية الغيبة فهي من الوسايط والاحوال **قوله** ان المراد بالاحوال اما جميعها
 اي جميع الاحوال لجميع الاعيان لا جميع الاحوال لبعض الاعيان ان لا يلزم على التقدير الثاني في
 عدم كون شخص حكما وعدم كونه المدون حكمه لكن هذا الاحتمال مستدرك في الشق الثاني
 جميع الاحوال لبعض الاعيان بعض من جميع الاحوال لجميع الاعيان واما احتمال ان يكون المراد
 جميع الاحوال مطلقا سواء كان لجميع الاعيان او لبعضها فبعد علم حاله من معرفة حال الشك في **قوله**
 اريد في الجملة فان قلت هذا غير محتمل اذ اجمع المضاف للاستغراق عند الاصوليين قلت
 هو حكم اكثر من الحكمي وعلى تقدير كونه حكما لا يضر اذ ذكر الشقوق السبعة بل الغيبة المحتملة في
 محل الاستقراء والنقوبة غير قبيح على ما يفهم من كلامه قدس سره في تعليقه على الاصول **قوله**
 يلزم ان اذا جاء حكم اخر الى بعد الحكم المتقدم عليه في الزمان ان السابق لا يفي وقت بقاء
 الحكم السابق في زمان وجوده والالم يترب عليه قوله فان قلت حكم الحكمي وان ذلك لان
 الاحوال اللاحقة حينئذ يكون من الاحوال المدونة في زمان الحكم السابق والحاصل انه لا يجوز
 اطلاق الحكم على الحكم السابق باعتبار كونه حكما في الزمان السابق في زمان الحكم اللاحق
 اولا لصدق عليه في زمان هذا الحكم ان كان باحشا عن جميع الاحوال المدونة الآن
 اي في زمان اللاحق وعالمها مع ظرف الانصاف هو هذا الزمان وليس كذلك اذ

لا يتجنى شي احد عن اطلاق الحكم على الحكمي الماضية في الارضية اللاحقة باعتبار كونهم باقيا عن الاحوال
 المدونة في زمانهم وحال حيوتهم وعالمها بهما مع انه دون كثير من الاحوال بعدد في الارضية اللاحقة
 ونضم الى الحكم ومن هذا الظاهر ان لا يرد على قوله فان قلت حكم الحكمي السابق حكما لزوم عدمه على تقدير
 يتوجه على تقدير ان يكون المراد في السؤال بغيره عدم كونه الحكمي السابق حكما لزوم عدمه على تقدير
 تدوين الاحوال اللاحقة بعد مدونه وزمان وجوده مع انه لا يصلح ان يكون مراد اقب او حينئذ لا
 يتوجه السؤال اصلا فضلا عن ان يحتاج الى جواب ان عدم بطلان لازم الظاهر من ان يخفى
 او صدق عدم كونه المبني حكما في الزمان وفيه وذلك لان عدم كون المبني حكما في زمان
 اللاحق التي هي زمان موت السابق باعتبار ان كان في حال حيوته عالما بالماضي الحكمي مما
 يكونه الغرور لا اطلاع الحكم على الحكمي انما لية خلقا وسفقا **قوله** فان قلت الحكم حاصله منع
 الملازمة مستند بان حكم كل زمان انما يجب عليه بالاحوال المدونة في زمانه فيصدق عليه
 الحكم السابق في زمانه اللاحق ان كان عالما بالاحوال المدونة في زمانه فيصدق انصافه في زمان
 اللاحق بكونه حكما باعتبار قيام حكمه به في حال حيوته **قوله** قلت يلزم ان حاصله ثبت الملازمة
 بتجزئتها هو المراد من اللازم اي المراد منه عدم كونه الحكمي السابق حكما في ذلك الزمان اي
 زمان الحكم اللاحق ان يقع الحكم السابق في زمانه ولم يكن له علم تلك الاحوال مع انه حكمي
 مطلق اي سواء بقي في زمانه علم تلك الاحوال او لم يعلم او لم يبق فهذا الجواب ينبغي ان يقب
 تسليم ورود المنع لو كان المراد من اللازم ما فهمه المانع ولا يصلح ان يكون هذا الجواب على هذا
 التقدير سببا على عدم بقاء الحكم السابق في زمانه اللاحق لكن لا لانه يكون حينئذ قوله مع الحكم
 فيه ممنوعا بنا على انه المبني لا ينصف بكونه حكما لما عرفت بل لانه حينئذ لا يكون مما غفل عنه
 السابق بخلافه فان قلت حكم كل زمان انما يكون عليه انفا قوله مع انه لو دون شخص محال
 ان لو دون شخص اخر غير الحكم اللاحق في زمان اللاحق احوالا او يلزم ان لا يبقى اللاحق حكما ما لم
 يعلم تلك الاحوال مع انه حكم مطلق وانما نعترض بهذا مع انه يعرف من حال الحكم السابق ان الباقي

الي زمان اللاحق اذ اللاحق حكيم سابق باق الى زمان اللاحق بالنظر الى هذا الشخص لان صحة
الطلاق للحكيم على اللاحق مما لم يكن المنزعة فيها مستفادة هنا فلو لم يرد عدم بقا كونه حكيميا فظهر
ف واطا وما وجب فرنا ظهرا انه دفع ما يمكن ان يتوهم من انه لا فرق بين هذا الجواب والجواب
بقوله بزم ان لا يكون الحكيم الباقى الى زمان اللاحق فمما لا يمكن ان يكون بوجهه وهو ان يقال حمل القول
ببقاء فلت حكيم كل زمان الى الزمان على انه هو عدم كون الحكيم الباقى حكيميا في حال حيوته وزمانه
وجوده لعدم علمه بالاحوال اللاحقة المدونة في المستقبل فمما لا يمكن ان يستدل به بالمدونة وقوله
قلت بزم اثبات لها بغير الدائم ايضا لكن المراد منه على هذا التفسير يمكن ان يكون عدم
كونه الحكيم الباقى الغيبة الباقى الى زمان اللاحق حكيميا في زمان اي زمان اللاحق اعني عدم
صحة الطلاق للحكيم عليه في هذه الزمان باعتبار علمه بالمدونة في زمان حيوته وقد عرفت
من هذا عدم ورود المنع على قوله مع انه حكيم فيه في الجواب على هذا التفسير وقوله مع انه
لو دون شخص الم معناه انه لو دون شخص احوال اللاحق في زمانه اي في زمان الحكيم الباقى
بزم ان لا يبقى هذا الحكيم حكيميا عالم بعلمه مع انه حكيم مطلقا وعلى هذا الطلاق الشخص دون
الحكيم فتن في العبارة او اشارة الى اية عدم بقا الحكيم الباقى حكيميا عند عالم بعلمه تلك
الاحوال امر ثابت سواء كان ذلك الشخص حكيميا او لم يكن ويمكن ان يكون هذا وجها
للفرق بينه وبين الجواب الاول على التقدير الاول وان كان المراد بذلك الحكيم في هذا
الجواب الحكيم الباقى فهذا وعدة هي سوانح الزمان **قوله** الطلاق العلم امي الذي يطلق
على العلوم المدونة يكون عبارة عنها **قوله** وما يساوقه من اسماء العلوم كالحكمة والمنطق
والنجوم الخ وقد اعم من المراد فان المعنى في الاول ليس الا اللاحق وكسب الماصد
سواء كان اني والمفهوم ايضا حتى يكون مرادفه اولاد يستعمل في موضع يكون اللاحق د
الاول معلوما دون المثالي لصدق الكلام على كل تقدير وواقع في المرادفه واللاحق بحسب
الذات فقط **قوله** عن وليس لاسمطلق اراد بالمدون بالشمع التنبه وحسنه لاختلاف في

صحة الكلام اذ قد تقرر ان سائر قواعد القاعدة ما هي القضية الكلية التي تستنبط منها احكام
جزئية موضوعها في الاحتياج احكام جزئية موضوعها اي استنباط كونها بديهية كلية
ليس في السائل العلمية لعدم كونها قاعدة وقد نفى هذا بالقول استنادا للمحقق ميرزا جان في حاشية
شرح كونه العين واما ايراد بعض القضايا التي هي بديهية كلية للاحتياج احكام جزئية موضوعها
اي استنباط لا على سبيل التنبه ولا على سبيل الاستدلال في العلوم للاحتياج لمبناها الى بيان فلا
والا على كونها من السائل العلمية لا طرأ العادة بآراء كثيرة مما ليس يعلم في مناسبة كذا كذا
قوله وثانها الكلية الحاصلة على ما ينبغي على ما اشتهر في اللاحق تحقيق ان جعل العلم عبارة عن هذه الكلية
غير صحيح كيف وبستدرك ان لا يكون العالم بالعلوم مثالا لاسم كان جميع ما هو معلوم في زمانه
بنائه لا يختصرا من شأنه من غير احتياج الى حكم كسب جديد وليس كذلك فانه يقال لم يعلم
بعض ما لم يكن كذلك ويكون عنده ملكة استنباط البواق في عالم بالعلوم ايضا لا يصح جعل العلم
عبارة عن ملكة الاستنباط فقط واللا بزم ان يكون عالما بالعلوم مثالا من لم يعلم بالفعل سند
من ما لم يكن عنده ملكة استنباطها وليس كذلك ايضا وهو في ما لا وجه ان يرد بهذه الكلية
كيفية لنفسها كما يمكن من معرفة جميع السائل يستفهم بها ما كان معلوما فخر واثباتها وتخصر
بها ما كان مجهولا منها وقد اشارة الى هذا فيما سبق ويمكن ان يجعل قوله وقد يطلق الى اشارة
الى هذا بان حمل الملكة على ما يحصل من معاني العلم وكما استعمال ما يرد على المعنى الاعم من استعمال
بعد غيبوبة على وجه الاستفهام من غير تحريم كسب جديد واستعماله اولاد على وجه الاستنباط
ويكون ايراد هذه القضية لاثبات الكلام على ما اشتهر في السنة العوام وان كان مدخولا
تحقيقا في نفسه **قوله** لكن اذا كانت ملكته عن دليل اي يمكن كون الملكة الحاصلة من كذا كذا
التصديقات حاصلة عن كذا كذا تصديقات حاصلة عن دليل ففي الكلام مسانحة **قوله** لا استعمال
ما يرد في الحاشية لاثبات بان يجعل الشخص طرف من العلوم والادراكات يكون سببا لاثبات
البواق في سنة انتهى ولا يذهب عليك ان ما في حاشية الحاشية يؤيده ما حققنا من حمل استعمال

ما براد في اصل الحاشية على المعنى العلم فلهذا **قول** مجموع المبادئ والمبادئ التي قبل قد صرح
 قدس سره في حاشية شرح المختصر في بان عدا جزاء العلوم ثلث تسامح بنا على شدة احتياج
 العلوم الى الموضوعات والمبادئ منزلة الاجزاء لعدم العلم وفي الحقيقة اسم العلم
 موضوع للمبادئ فقط فلهذا من اطلاق العلم على المبادئ وليس معنى انه كما نؤمن المحشى انت
 ضحية بان ما ذكره السيد قدس سره لا يقوم ولذا على فوكلام المحشى لانه الحكم بالمبادئ انما
 يصح ان لو لم يصح كل الكلام على حقيقة مع انه صحيح لا محالة او المصطلح ان يصطلح على وضع
 لفظ العلم لمجموع المبادئ والمبادئ التصورية والنقدية والاشارة في الاصطلاح اللهم الا
 ان يقال اطلاق المبادئ بما عرفت عن ذلك لكل فتأمل **قول** والموضوعات التي بها رتبة
 الانعام بشانها والافني داخل في المبادئ النقدية باعتبار كونها موضوعات للعلوم
 وفي المبادئ التصورية باعتبار انفسها وكونها موضوعات في المبادئ وصيغة الجمع
 بعد المواد والافلا يترجم ثور الموضوع لكل علم **قول** اجزاء العلوم ثلث المبادئ
 التصورية والنقدية فان قلت المذكور فيما سبق اربعة فلا بدت بهذا قلت الموضوعات
 داخل في المبادئ التصورية والنقدية على ما عرفت فاما المذكور فيما سبق ايضا فلهذا حقيقة
 فلهذا **قول** مفهوم كل صادق على كل واحد من تلك الاربعة كمفهوم ما يقيد بحال النفس
 الذات بنية فحاشي العلم والعرفان مفهوم يصدق على كل من المعاني الاربعة المذكورة
 من غير تكلف اما جعل عبارة عن مفهوم علم باحوال اجزاء الموجودات التي فلا يقيد الا
 بتكلف وهو ان يكون المراد بالعلم ما يطلق عليه العلم او يكون المراد بصدق المفهوم على
 كل من المعاني الاربعة صدق عليه مطلقا اي سواء كان بمعنى واحد او بمعنى متعدد
 بحيث لو اصدق على واحد منها لمعنى لا يكون صادقا على باعده بذلك المعنى فلهذا
 واما جعل عبارة عن مفهوم ما يكون مبدءا لا تكلف فغير متقيد كيف وهو لو كان موضوعا
 له لكان كذلك مطلق لفظ العلم والكلام ليس به كما عرفت على انه باه قول يدل عليه

جعل المبادئ اذا ما جعلوه حدها اسما للعلوم ليس هذا المفهوم كما هو الظاهر من ان يخفى الا ترى
 ان الفقه جعلوا مفهوم علم بالاحكام الشرعية الشرعية عن اولها المنفصلة بالان
 حدها لفظه كذلك **قول** حدها اسما اعلم ان الغرض من التعريف اما تحصيل ماهية غير
 حاصل بالوجود الذي يطلب بهما به كذا لوجود او تحصيل ماهية حاصل ويكون المقصود
 تحصيل العلم بان هذا اللفظ موضوع للمعنى الغلاني والاول لا يخلو اما ان يكون بعد العلم
 بوجوده او باعتبار مطابقة الطبيعة موجودة في الخارج او يكون قبل العلم بوجوده من غير اعتبار
 مطابقة الطبيعة كذلك فالاول يسمى تعريفا بحسب الحقيقة فان كان بالذات في حقيقة
 او بالعرضيات فترسم كذلك والثاني تعريفا بحسب الاسم فان كان بما اعتبر في مفهومه
 اسما او بما هو من لوازمه وخواصه فترسم كذلك والثاني هو التعريف اللفظي والضماني
 الاولان لا يقبلان المنع باعتبار انهما مثلا اذا قيل ان الانسان حيوان ناطق واريد مجر
 تصور لم يقصد به الحكم على الانسان بان حيوان ناطق والا يكون تصديقا لا تصورا بل
 بذكر الانسان ان يتوجه ذمك الى ما عرفت بوجه ما ثم يشترع في تصوره بوجه كل غلبتين
 الحد والمحد وحكم حتى يمنع وعلى هذا القياس سائر طرق التفصيل والثاني يقيد حتى اذا قيل
 الانسان حيوان ناطق انه مدلول لفظه وان لفظه موضوع ليعلم ان المنع ويقال لاسم انه
 موضوع له ويستند بالنقل والاستعمال ان وجد او احدهما وبما فرما ظهر وجه الدال جعلهم
 بعض تعريفات العلوم حدها اسما على ما ذكره المحشى فتأمل **قول** فاما ثمانية والتعريف
 منها اعتباري على يقع عنه تفصيل البها فيما بعد **قول** ويجوز ان يكون ان هذا ما نقاه وقد
 بالقبول في بعض الكواشي المنقولة عنه على انه على المواقف لاسما العلوم حيث قال
 يخفى عليك ان اسم كل علم موضوع بازا مفهوم اجمالي شامل له في فضل في تعريفه ذلك
 المفهوم نفسه كان حدها بحسب اسم وان بين لانه كان رسالة بحسب وعلى التقديرين هو
 برسم اي تعريف ذلك العلم بميزة عن غيره واما حدها الحقيقة فانما هو تصور بل ان تصور

كما لا يخفى على من يرجع الى

التصديقات المتعلقة بها وليس من مقتضات الشروع ولعلنا ذكرنا المحشى افعالنا في ما ذكرنا
قدس كما في اسماء العلوم وكلام المحشى انما وفي لفظ العلم والعلوم ليس الاسباب وقته لها لا وراثة
قوله ويطبق لفظ الحكمة الى هذا معنى سادس على تقدير ان يكون المقصود الكلي فاس بان يكون
او ايضا موضوعا لقوله فائدة وذلك ان المقصود من الحكمة ليس الاشكال النقيض
فما يقيد كمالها فيبقى ان يكون كماله وحج ان التصديقات مضبوطة لذلك كذا كانت التصورات
قوله مع العمل ايضا حيث قال الرئيس الحكيم راست كفتار درست كرايكون الحكمة راست
كفتار درست كرايكون ولا يخفى في انهما من قبيل العمل فتأمل ولعلنا اعتدنا العمل ايضا لانه
الكل لنفسه في جانب القوة العينية قوله وعلى هذا يخرج الحق وذلك لان الحكمة حسد يكون
مركبة من العلم والعمل والمركب منها ليس يعلم بل يكون العلم بالحكمة علة قوله اعلم من ان
يكون تصور او تصديقا اي ادراكا لصورها او تصديقا على ان يكون المراد منه المعنى المصداق
اي ما يعتبر عنه بالغا رتبة بالاشكال لا يحصل بالمصدر وهو الصورة الحاصلة فيكون عين التصور
الذي سيجد فيما بعد في اجواب عن السؤال الاول من احوال الاعيان فيكون الادراك المتعلق
من قبيل ما يكون متعلقا باحوال الاعيان فلا يجمع الكلام هناك قوله تصور او تصديقا اي
كان ادراكا لصورها او تصديقا قوله والمخرج شئ من التصورات اي من ادراك التصورات
على ان يكون المراد بها المعنى الحاصل بالعدم في السؤال انما كان يخرج ادراكها لا يخرج نفسها
على ما عرفت فيما سبق او الادراكات التصورية علم ان يكون المراد بهذا المعنى المصداق على خلاف
ما اراد بها في السؤال وما سبق منه في قوله فان كل تصور فرد على ما سنده قوله طحا اي
متعلقها والاف تصورات عبارة عن الصور العينية فلا يكون لها فرد في الخارج وكذا الكلام
في البهائم هذا اذا كان المراد بالتصورات معانيها الحاصلة بالمصدر وانما اذا كان المراد بها
الادراكات التصورية فيكون الفرد في رجب متعلق متعلقا قوله فان كل تصور المراد به المعنى
الحاصل بالمصدر حتى يقيد بمعية احوال الاعيان فيكون الادراك المتعلق به ادراكا متعلقا باحوال

الاعيان فيتم الجواب ان المراد به المعنى المصداق فيكون عين الادراك الذي هو
اريد من العلم على هذا التقدير فيكون مجعلا من احوال الاعيان من قبيل جعل العلم من احوالها
مع انه الكلام في جعله متعلقا بتلك الاحوال اللهم الا ان يقال المراد بقوله اصدق عليه
من احوال الاعيان انه يقيد على متعلق وهو الصور العينية قوله ان من احوال الاعيان
فما ادراك المتعلق بتلك الصور لكونه ادراكا متعلقا باحوالها واخر في التعريف فانما كانت
من احوال الاعيان لانه ليس المراد بها المحمولات على هذا التقدير حتى يقال الصور العينية لا
يحل على الموجودات انما رتبة من المراد بها المعنى الاعم مما يكون محمولا عليها او ظاهرا وشجها او
فما بها من غير محسوس في الشئ فيقول يمكن ادخال الادراك المتعلق بالتصورات
ايضا باعتبارها من احوال العالم وكيفيات نفس الموجود في الخارج وحسب يدخل الكل
ولما يحتاج الكلام الى الفصل ان يكون لها فرد في الخارج اولم يكن فنده بر قوله ولا بأس بخروج ما
ليس له فرد في اي لا بأس من خروج ادراك ما ليس له في اي من خروج ادراك تصور ليس له
بدل عليه قوله انما كان وبدل عليه ايضا كون الكلام في خروجه قوله ادراكا متعلق بالصور
العامة في اريد معنى ان الامور العامة في تلك المباحث وان كانت موضوعات لكن
يصدق على تصديقات تلك مباحث انها متعلقة باحوال الاعيان او التصديقات متعلق
بالموضوع ايضا اذ ادراك نسبة بين الموضوع والمحمول وعلى هذا لا يحتاج في ادخال تلك
المباحث في الحكمة الى ان يقال ان الامور العامة هناك ليست موضوعات بل محمولات
نثبت الاعيان فان قولنا الوجود زائد في الممكن في قوة قولنا الممكن وجودا وجودا زائدا
الشارح هذا الجواب فيما بعد الى الغير لانه على ما قبل عبارة القوم وعدم ملائمة لما ذكرنا
من ان مباحث الامور العامة من العلم الا على ما نقل عنه رحمه الله فالتعديس في الجواب على حقيقة المحشى
انتهى وعلى هذا القياس حال الجواب عن الاشكال بعدم كتاب ثم يقول يمكن ان يقال
مراد ان ادراكنا متعلق بالامور العامة اي باحوالها تصديقا ولما كانت الامور العامة

من احوال الاعيان يصدق على نفسه بيات تلك الاحوال اي احوال الامور العامة انما يتحقق
بالاحوال الاعيان فان احوال احوالها ايضا اذ المراد باحوال الاعيان هنا اعم مما يكون احوال
لها بما واسطة او بواسطة وعلى هذا التوجيه ايضا يكون هذا الجواب غير ما اجاب به في
بعد ونسب اليه الغير ولا يحتاج على هذا ايضا وبل عبارات القوم ويكون مما ياتي ذكره ايضا
بل هذا التوجيه اول ما يفيد كما لا يخفى وما قيل من ان هذا الجواب ليس كما يتم له الاشكال
لمباحث الامور العامة لبقاء الاشكال لمبحث الامتناع والعدم من الامور العامة والقول
بان البحث عنها في الامور العامة استلزامي كما صرح به الشارع في الجواب ليس به كما به
عليه الفريد في حاشيته القديمة في الجواب الحكم هو ان البحث عن الامور العامة في الحكم استلزامي
كما ذهب اليه صاحب المحاكمات ليس بشي اذ الامتناع الذي هو من الامور العامة هو
الامتناع بالغير او المطلق الشامل له على ما صرح به الاستاذ والدواعي في تلك الحاشية ولا يفتقر
كونه من احوال الاعيان واما العدم فهو ايضا من احوال الموجود من الجواهر والعرض والمراد
بالاحوال هنا ليس ما يكون حالاً وثباتاً لشيء بالفعل على ما حفظه فيما سبق بل ما يمكن شؤنه ولا يخفى
في ان العدم من الاحوال الممكنة الثبوت للموجود من الجواهر والعرض لعدم وجوب وجودها
وهذا كله مما يؤخذ من كلام الاستاذ في حاشيته القديمة بل في حاشيته الاجل ايضا واما الجواب
بان مباحث الامور العامة في الحكم استلزامي فمع بعده غير بلا يتم ذكره من ان مباحثها من
العلم لا على قوله وما قاله سبب المحققين قدس سره اي في حاشيته شرح المطالع عند تعريف
شارحه للحكمة والمابذ به عليك انه ما نقله عن السيد بريل على ان السؤال بمبحث يكون الوجود
الذهني فيه محمولاً فتدبر قوله في مباحث الامور العامة عن الوجود الذهني اي قال بعض الافاضل لعل مراده
قدس سره ان الوجود الذهني وان كان اعم كسب العروض من الموضوع والموجود الخارجي لكنه مخصوص
بكسب البحث اذ لا يبحث عن العام من حيث هو عام الذي هو عرض غريب للموضوع في العلم
بل البحث عن الوجود الذهني للموجود الخارجي وحسب لاتباع الموضوع فلما يكون اعم فيكون من

اعراضه الذاتية ثم استفسر عن امتناعه فقال انهم يجنون عن الوجود الذهني على وجه العموم ولا يخرج
لهم بهذا القيد ثم اجاب بان القوم قالوا من مباحث الموضوع انهم يجنون عن الشيء العام
عن الموضوع للمحافظة في موضوعه لا يبرهنون بذلك القيد وهذا ايضا من هذا
القبيل فنقول انما يتم ليس بشي اذ قد ظهر ما قررنا انهم مع عروض الوجود الذهني للمعدومات
وبالحكمة العموم العروض لا ينافي في الموضوع البحتي فلما بحث المحققين في هذا ما ذكره السيد قدس سره
او هو ايضا لا ينافي العموم العروض ولا يخفى في ان قدس سره مانع اذ ناقض التعريف مدعيه
وموجبه مانع فيكفيه الاحتال وما ذكره محقق انتهى اقول في بحث اذ يفهم من كلامه ان
المخصص له هو تفصيله بكونه للموجود الخارجي الذي هو في قبيل التفصيل بالموضوع وهو غير صالح
للتفصيل كيف وحسب يزم جواز البحث عن العرض العام عن الموضوع في العلم بطلان
للمخصص بكونه للموضوع بل هو لو كان ينبغي ان يكون تفصيله بكونه متعلقا بالوجود الذي
مثلا فتدبر ايضا القوم انما اثبتوا الوجود الخارجي للمعدوم على يد عليه استدلالهم على الوجود
الذهني فكيف يكون هذا من قبيل ما ذكره القوم في مباحث الموضوع بل ما ذكره قدس سره
مبني على رعيه في حاشيته شرح محكي العاين على يفهم من كلامه هناك من انه مدعي القوم
في القول بالوجود الذهني هو ان الاشياء كما انها وجودا عينا كذلك لها وجود ذهني قوله
نفية بحث لانه لا يرد عليه انه ليس بهذا البحث مخصوصا بما ذكره قدس سره بل يرد على ما
اجاب به عن الاشكال لمباحث الامور العامة فانها ايضا ليست مخصوصة بالموجود
الذي رعيه بل اعم فيها ومن الموجودات الذهنية فلما يكون في المعارض الذهنية الموجودات
التي رعيه فلما وجه للتفصيل قول المابذ به عليك انه هذا مبني على حل جوابه عن الاشكال
على ما اجاب به الشارع عنه فيما بعد حتى يزم ان يكونه محمولات فذلك المباحث فيجبت ان
يكونه اعراضا ذاتية واما على ما حملنا جوابه عليه فلما ورد في هذه الابراذ لا يجب حسنه كونها
اعراضا ذاتية للاعيان بخلاف الوجود الذهني على ما ذكره قدس سره فتأمل قوله في قوله

الوجود لا يذهب عليك جريان مثل هذا في الوجود والعدم ايضا فيمكن البطل كونه عرضا
 ذاتيا به وتوهم بعرض المعبروم الاعم الا ان يقال لا يمكن التزام التسلسل في الوجود والعدم
 كقولنا امورا ذاتية منقطعة بانقطاع الزمن **قول** لكان عارضا في الخارج على ما هو شأن
 الاعراض الذاتية لوجوب كونها عارضة حقيقة على انهم من اشتراطهم فيها اشياء الواسطة
 في العروض **قول** موقوف على الوجود وانما جرح كبراء عرضها الخارجية فان كان الوجود الموقوف
 عليه عين الموقوف لزم توقف الشيء على نفسه وان غيره لزم التسلسل وهذا يظهر بطلانه
 كونه الوجود عارضا حقيقة للماهيات كما ذكره المحقق الرواني في رسالته اثبات الواجب
 وصفاته العلمي وهذا يصح على انه ثبوت الشيء للشيء فرع ثبوت المثبت له واستثناء الشيء
 على ما نقلت مع مكنه العين عن الامام الرازي حكيم كما ذكره المحقق الرواني ايضا ويمكن
 لما يجب بما ذكره في تعليقه على التجريد من ثبوت الشيء للشيء فرع ثبوت المثبت له
 بمعنى انه مستلزم لثبوت المثبت له بمعنى انه لا ينفك ثبوته عنه سواء كان متاخرا عنه
 كالصفات المتأخرة عن وجود الشيء مثل ثبوت البياض وغيره او عينه اي عين ثبوت
 المثبت له كثبوت الوجود او متقدما عليه كثبوت الصفات المتقدمة مثل الامكان
 وغيره كذا افيد وانما احتجاجه الى بيانه معنى الاستدزام للحدود والنقض بالامكان والاضيق
 من الصفات المتقدمة حيث لا يستلزم ثبوتها للمثبت له ثبوته ووجوده بمعنى انه لا يمنع
 انفكاك ثبوته عن ثبوتها على ما هو الذي مر من الاستدزام ولما حمله على المعنى الذي ذكره ان دفع
 النقص **قول** فيلزم توقف الشيء على نفسه وعرفت انه اللازم اما هذا او التسلسل في النقص
 على الاول غير جيب الاعم الا ان يقال ان مبني على اشتد من الوجود والوجود عينه **قول** ولكن
 اي ولاجل انه الوجود ليس عرضا ذاتيا بل عرضا **قول** فيه في العلم **قول** ولا يكون
 محض حتى لا يكون القضية التي محمولها عرضا من سائر مع انه باطل على نفسه لما اصطفاها
 عليه **قول** فانه في الشبهة الاولى اي اندفاع هذه الشبهة حيث المجموع منفرج عن

محل العلم على الادراك الاعم مع ملاحظة ما ذكره بقوله في ما حكى الوجود الذي ينبغي ان يبرر
 ما يترتب من هذا من انما سمعنا به من ان الشبهة الاولى من الشبهة دفعا من
 على محل العلم بمعنى الادراك الاعم او على معنى الرابع او الخامس واجوباب عن البوا
 نعم على كل من المعاني وذلك لان تفرع اندفاعها عن محل العلم على الادراك الاعم
 لا ينافي في تفرعه عن محله على معنى او ايضا كما لا يخفى **قول** والعلوم المحققة اي الثابتة
 على قرينة امور على ما ذهب قدس سره في حاشية المطالع **قول** او على المعنى الرابع وذلك
 لانه لا يقل من ان يكون الادراكات التصورية من المبادي التصورية وهي جزء من العلم
 على المعنى الرابع وما يتوهم انه على هذا الاحتجاج الى جعل التصورات من احوال الاعيان
 لانه المبادي التصورية للحكمة اما تصور الاعيان او احوالها او تصور ما هو من اجزاءها
 ولما لم يكن جعل التصورات انفسها اعيان او اجزائها حتى يكون الادراك التصوري
 المتعلق بها من قبيل تصور الاعيان او اجزائها فيكون من المبادي المذكورة بهذا
 الاعتبار وجب جعلها من احوال الاعيان او اجزائها ليكون الادراك التصوري
 المتعلق بها من تلك المبادي باعتبار كونه تصورات ذواتا لحوالها او اجزائها
 فتأمل واما اندفاع الثاني والثالث فلانه لا يصدق على باب الامور العائدة وعلم
 انفسا من متعلقه باحوال الاعيان **قول** او الخامس اندفاعها باعتبار انه يصدق في
 ضمن الرابع **قول** من خروج التصورات اي ادراك التصورات او السؤال كانه
 بخروج فقه **قول** او تصورات الوجود على فلا كمال يعتد به فيها لكونها بالنتج **قول** كين
 حصوله متعذرا ومتعذرا فانه قلت المتعذر او المنع ليس بالاطلاع على كفايته وانما
 المحققه دون الاعتبار به فلا حكم هذا الاعتذار مادة الاشكال قلت العلم المتعلق
 بالماهيات الاعتبارية من قبيل العلم المتعلق بالامور الاصطلاحية وهو خارج بقيد
 على ما ان عليه فنفس الامر المتعلق عليه فيما بينهم على انه الماهيات الاعتبارية ليست

موجودة في الخارج كما لا يخفى قوله المكنة بمعنى الشيء أي التام المفسر من عنده بان يكون
عنده ما يكفي للاستخدام بايراد وقد عرفت حقيقة وليه حمله هنا على المكنة بهذا المعنى
قوله وقوله ان لا يكون المدون حكمه الحق ليس منعافا بالجواب عن السابع لان عدم
كون المدون حكمه مالا يثبت على هذا الجواب او المدون سائل لا يمكن بل اشارة الى
انه يستلزم ان يكون المراد بالاحوال جميعا لعدم كون المدون حكمه لعدم بطلان الشئ
ليس محذورا ليقضي الجواب وان اراد به حكمه بمعنى يكون المدون بعضا منها عليه يرشد
الى هذا قوله بل بعضا منها قوله هذا السؤال أي السابع قوله متعلق بقوله على ما هي
عليه في نفس الامر أي بان يكون حاله من ما والمعنى على وجه يكون الموجودات التي هي
عليه في نفس الامر حال كون ذلك الوجه مقدور للبشر ولا يخفى في ان على هذا يتوجب
السؤال اذ لا يتصور كونه شئ من عالم جميع الاحوال على وجه هي عليه في نفس الامر حال كونه
مقدور للبشر حتى يكون حكما ولا يتصور تردد بين جميع الاحوال على هذا الوجه ولان به
عليك ان لو اراد كونه مقدور للبشر بحسب زعمه لدخل في التعريف العلم بالاحوال
لا وجه لا يكون مطابقا للواقع أي مجمل المركب الذي صدر عن الحكمي قوله ولو كان متعلقا
بالعلم لا يتوجب وذلك لان العلم بجميع الاحوال بالفعل وتقصيلا ليس مقدور للبشر
بل المقدور العلم بجميعها تفصيلا بان يكون بعضها معلوما بالفعل كذلك وبعضها
معلوم بالقوة كذلك ايضا بان يكون عنده ما يكفي للاستخدام فتعلقه ببعضه انما
يكون المراد به هذا ولا يخفى في ان على هذا التقدير لا ورود للسؤال اليه لانه لا يمكن حصول
هذا العلم كشيء من الاشياء ص لکن براد في حقه يكون الحكمة عبارة عن العلم وغيره ان
العلم بالقوة ليس علما حقيقا وهو كما ترى فتأمل فان هذا غاية ما يمكن في توجيها هذا
المقام ويمكن ان يكون متعلقا بكل أي علم بالاحوال التي يكون حدها على الاعيان مقدورا
للبشر وحده لا يتوجب هذا السؤال ايضا او جميع الاحوال ليس حمله على تلك الاعيان

بالفصل

بالفصل وتقصيلا مقدور للبشر فحجب ان يكون المراد بعضها ولا بد لزوم كون كل شخص
حكما كما لا يخفى فان قلت يجري هذا ايضا فيما اذا تعلق بالعلم فام محمله عليه في كلام
المحشي قلت او سوفي كلامه يستلزم ان يكون عدم توجب السؤال على هذا ايضا بعد
كون المراد بالاحوال جميعها فتدبر قوله الى سني واحد أي موضوع واحد ولا يتوهم ان
موضوع الحكمه شئ واحد هو الموجود مطلقا على تقدير حذف الاعيان عن التعريف
او الموجود الخارجي على تقدير اخذه فيه لانه لو كان كذلك لم يجز ان يبحث فيها عن الاحوال
المختصة بانواعها التي تحتاج كل منها في حقها إلى وجود في ضمن نوع معين من انواع
قوله او اشياء كذلك في ان الاشياء التي ترجع الاحوال المذكورة في احكاميات
اليها متناسبة في جهة واحدة هي كمال النفس الانسانية وقد نفرد ان جهة الوحدة
قد تكون غير مفهومة وغير عارضة محمول كجهة النسبة الى التدبير بالنسبة الى النفس
والملك بكسرة اللام فلا يضر كون كمال النفس غاية لئلا يلزم المحذور على انها منتهى
في كونها مفيدة لهذا الكمال ولا يخفى في حمل مفيدة لهذا الكمال عليها ولا يتوهم وجهها
باعتبار الوجود المطلق او الخارجي كيف ولو كان كذلك يلزم عدم جميع العلوم او
مقدارها على واحد بهذا الاعتبار فليس كذلك قوله وفي ما فيه لان وحدة
العلم انما هي باعتبار رجوع الاحوال المذكورة في الشئ الحق ولا يخفى شئ في ذلك
في احكاميات كما نرى المحشي قوله لا يخرج الجاهليات المركبة القول بافادها وعدم
كونها من الحكمه جهل مركب كيف وقد جعلوا كلاما من العلم بان العالم حادث
والعلم به بان قد يم من الحكمة مع انه احد ما ليس بجواب البتة فيكون جهلا مركبا
لان قائل لم يدرك ولم يدرك وهذا هو الجهل المركب على ما قيل اولنا اعتقده
اعتقادا جازما غير مطابق للواقع سواء كان مستندا بشبهة او تقليدا وهذا هو الجهل
المذكور عندنا فحين وانما سمي جهلا مركبا لانه اعتقده الشئ على خلاف ما هو عليه في

نفس الامر فلهذا جعل تلك التي وبقية ان يعتقد انها جمل فخرها مركبا مع كذا في شرح
العلم ايقب وايضا كذا ما يكون بين ما ذهب اليه الاشياء اقبول والمثيون تنقض فيكون
احد ما غير مطابق لواقع البينة فيكون جملها مركبا مع كل ما منها بعد حكمه في لوجه ان يكون قول بقدر
الطاقة البشرية متعاقبا بقوله على ما هي عليه في نفس الامر ويكون فائدة افعال ما لا يكون
مطابقا لواقع من المثل المذكورة في الحكميات في الحكمة على ما عرفت قوله وليست النفس
الامرنية اليها اي نفس الامر فقط من غير ملاحظة وضع واضع واصطلاح مصطلح لان
ليست لها نسبة اليها اصلا فلا بد ان يزعم على هذا كذب جميع القضايا المستندة في
تلك العلوم لعدم مطابقة الحكماء في نفس الامر مع ان الصدق في مطابقة حكم العقيدة
لها عند المحققين وذلك لاننا يزعم لو لم يكن لنفس الامر نسبة اليها نظر الى وضع
الواضع واعتبار المعنى ايضا وليس كذلك فانهم انما يحكمون مثلا بان بعض الناس
معرب وبعضها منبني باعتبار كونه مطابقا في نفس الامر والواقع بحسب وضع الوضع
واعتماد المعنى فلا يكون تلك الاحكام كذبة او المطابقة في نفس الامر لما خوده
في تعريف الصدق اعم من المطابقة لها من غير اعتبار وضع واضع او باعتبارها بجمال
ما هي عليه في نفس الامر لما خوده في تعريفنا هذا فان المراد منه ان يكون العلم بتلك
الاحوال على وجه يكون الاعيان عليه في نفس الامر من غير ملاحظة الوضع والاعتبار
فلا بد ان على هذا التقدير يزعم ان لا يخرج تلك العلوم بقوله على ما هي عليه في نفس
الامر فتأمل قوله هذا اي الاحتياج الى اخراج جميعها بغيره على ما هي عليه في نفس الامر
قوله موضوعها ثني الضمير منها مع تشبيهه فيما سبق اشارة الى ما ذهب اليه البعض
من ان الاشتقاق ليس على براسه بل هو قسم من الصنف فالتشبيه فيما سبق يشبه
على مذاهب من يجعله علما على جبال فيا لموضعين اشارة الى المذهبين ولم يثبت
الى الامثال لوجود موضوع بعضها من غير كلام فلما يجري فيها ما ذكره بالتمام قوله

لأنهم وجوده اي الموضوع لم يلازم عليك ان ان اراد وجوده في زمان واحد
حق او في اربعة مطلقا فالمقدمة المنوعة مائة اذ لا يخفى ان الارزمنة المنعقدة بعد
اجزائها تحيط بوجودها قوله وبعض الحروف العاطفة كالواو والفاء قوله وكذا يخرج
الفتحة لا يتوهم ان يزعم حسنة عدم العبيات من الحكمة ايضا لو وضع الشرح فيها لأنهم
لم يجنبوا عن افعال واعمال بل ملاحظة وضع الشارع وانما يجنبونها بحسب ما ادى اليه
عقدهم من حسن والفتحة من غير ملاحظة وضع الشارع وبإزالة البحث عن الاعمال التي لا بد
مدخل فيها بلا ملاحظة وضع الشارع فتخرج عن الحكمة وبدون ملاحظة قسم الحكمة وذلك
فيها ثم اعلم ان يخرج به علم الكلام ايضا لانه المراد منه على ما عرفت ان يكون العلم بتلك
الاحوال على وجه يكون الاعيان عليه في نفس الامر من غير الزام من كل الاعيان على نيتهم
الصورة والاسلام واصطلاح مصطلح ووضع واضع مع انه علم الكلام بقيد بانه ام من
علمهم عليهم الصورة والاسلام وهذا يخرج العقوف ايضا فانهم التزموا في علومهم المتفقا
لهم من خلافهم الموافقة لقوانين الشريعة ووضع الشارع واعتباروا ايضا كالمشتركة على
انه انما يسمى تصوفا نظرا الى كونهما حاصل لهما ولا خفاء في انهم يزعمون حصولهما لهم بالمتفق
فلما يكون من العلوم المدونة نظر اليهم كونهما بديهة جليلة بالنسبة اليهم من العلوم
لا يكون الاقوال عند الاستنباط على ما عرفت قوله ولا يخفى عليك ان كل طرح غرضه من
الكلام الاشارة الى التعريف بانه غير جامع لعدم شموله لأكثر القضايا المذكورة في
الحكمة العينية مع انها منها ولا بد ان عليك ان يمكن ان يجاب بالنزاهة ان
تلك القضايا المذكورة فيها استنادا وليست من الحكمة قوله لظنه كقوله من المشهور
ما يكون الاتفاق عليها لكون المظن لاسمها المذكورة في الحكمة العملية لكونها مفيدة
بقية من حيث يؤدي الى صلاح المعاد والمعاش والافعال المشهورة ما اتفق عليها
ايهم الغفير من الناس فقد تكون مشهورة عند الكل ايضا نحو العدل حسن والظلم قبيح او

او عند الماكث نحو المال واحد او عند طائفة نحو السهل مطلق محال وبالحكمة المشهورات
ما حكم بها لتطابق الاراء عليها اما المصلحة عامة او لرقعة فليست مستندة على ذلك او لمصلحة غير
مقتضية لذلك اذ لا يثبت شرعية او انتقالات على او مزاجية سواء كانت صفة
او كما ذكرنا في شرح المواقف قوله في الانتظام اي في انتظام الناس وصلاحهم معاشا او
معاد او كليهما **قوله** ان الرتبة الثالث ان لا يذهب عليك ان يكون ان يقال المراد
بالطاقة البشرية اصل القوية والشئ النام في اي مرتبة كان البشري في غاية البهلاوة او غير
وقد عرفت اننا نحصل بان يحصل له من الفضل بحيث يقوى بها على استنباط البهلاوة في
ولا يخفى في انه على هذا لا يرد ما اورد المحشي ولا يحتاج الى الجواب الذي ذكره فتدبر قوله
فقد اذني في لزوم كون شخص حكما نعم لا يذهب عليك ان هذا انما هو تقديره
يكون المراد بالاحوال الاحوال في الجملة واما اذا اراد جميعها كجميع الاعيان او المدونة
فلا يذم هذا الف واهي لزوم كون كل شخص حكما كيف وكل شخص لا يعلم جميع الاحوال
او جميع المدونة بل لا يكون هذا الشق محتلا لها على هذا التقدير او العلم بجميعها او جميع
المدونة ليس مفهوما ولا مستلزما في البهلاوة فتدبر **قوله** فلا حد له فيلزم محذور عدم علمنا
بالحكم والحدود وبرد التعريف الى كماله **قوله** والجواب في حاصلا اختيار الشق الثالث
ومنع ان لا حد له ليزم المحذور المذكور سند بان حده هو من يتفضل في قوله ينظر
القدسية وهي التي تخفى بالصور الادراكية القدسية اي الخاصة عن شوايب الشكوك
والادام وبالحكمة هي التي تشاهد مقتولاتها وانما من غير احتياج لها في تخصيصها الى
نفسهم كسب وهدى هي الخاصة في المرتبة الثالثة من مراتب القوى العلمية **قوله**
بن الحكماء المحققون منهم **قوله** بل هم يصحون في ضرب الى تفرجهم هذا مع انه
برائهم من العقيدة المذكورة لا يحتاج اليه لكونهم في بلدين بانه المؤثر في افعالنا
هو العقل الفعال مع كونهم قاطعين بالوساطة حقيقة لانه انما هو المذكور وهو الواقع

منهم **قوله** جاء واسطة اي من غير ان يكون متوسط بين بعض الاشياء وبينه تعالى على
قرينة ما عليه يكون مؤثرة فيه ومثيرة عنه سبحانه وتعالى بلا واسطة او بوسطة ايضا حتى يكون
استاد الله تعالى من قبيل استاد المتأثر البعيد الى مؤثره البعيد بل استاد الكل
اليه تعالى من قبيل استاد المتأثر القريب الى مؤثره الذي يكون كذلك ايضا
فالمراد بالواسطة ما تكونها في مقابلة البشر وظواهر الالات العلة الفاعلية القريبة المؤثرة
المتوسطة بين المؤثر البعيد والمتأثر الذي يكون كذلك في اي مرتبة كانت والا
فالواسطة اعم لان كل شئ هو واسطة من غير عكس كل اذ قد يكون علة فاعلية على ما
عرفت من المتبادر منها عند الخلاق وهو هذا المعنى على ما يفهم مما سيجي ومن المحشي في
انه اطلاق الوساطة من الحكماء على الشروط والالات من ذلك ومنهم من لا
يجوز ان يكون المراد في الوسطة مطلقا كيف وهم فيثبون الشروط والالات حقيقة
لا العادية بل هو من باب اهل الحق وهذا هو الفارق بين مذاهبهم ومذاهب اهل الحق
مع اتفاقنا ان ليس للمؤثر في الوجود واسطة الا الله تعالى **قوله** قال المحقق غرضه من
هذا النقل تأييد كلامه بما قاله المحقق فانه اعلى كعبا من المحشي واكثر رتبة منه في عفا بهم
وعبارتهم **قوله** في المراتب الاخيرة المراد بها رتبة الاول من الابدان وهو اجاد
العقل الاول فانه سبحانه وتعالى بلا واسطة اتفاق **قوله** والواجب ان يثبت الكل
الى المبدأ الاول تعالى اي بلا واسطة لانه المرتبة الاعلى والاكمل ويجب ان يكون الباقى
سجانه وتعالى على اعلى المراتب واكملها مع انه مستند لهم في ذلك ليس الا ما سطر
بينهم من ان الواحد لا يعبد عنه الا واحد وهو على تقدير تسليم ليس الا فيا اذا كان
من جهة واحدة وعلى تقدير جعل المراتب شروطا متعددة اي مهينة لا فاضة تلك المعكولة
عنه جل جلاله لا يكون صمد ورغبة الواحد عن الواحد من جهة واحدة بل جهات
متعددة فلا يذم محذور **قوله** وهن مقول قول المحقق **قوله** موافقوا شبهه الموافقا

اللفظية وهي ما يكون متعلقا بجزء العبارة واللفظ مع اتفاق اثنين على المراد وما
لم يكن المراد متعلقا عليه فيهم وبين اية البركات لان اية البركات جعل مرادهم كونه
تلك المراتب وساطة كونها علما في عليه مؤثرة قريبة متوسطة بين عللها المؤثرة فيها
وبين معلولاتها القريبة مع ان مرادهم بها كونها شمولي والالتفات لها على ما حققه المحقق
لم يكن موافقة لفظية حقيقة ولما كان اعراض اية البركات باللفظ والطلاق لفظي الوساطة
على تلك المراتب كانت مشابحة بالموافقات اللفظية قوله لم يكن متافيا لما اسسوه
وبنواهم عليهم وانما لم يكن متافيا اذا لم يكن نسبتهم للمعلولات الواقعة في المراتب
الاجزائية الى الوساطة على سبيل المبالغة والمخاطبة بل كان عن جدونات وليس كذلك
كما عرفت وانما قال اسسوه دون نحو اثبتوه وذكر بنواهم عليهم تنبيها على كونهم
معتبرين ومنكمكين في هذه العقيدة وهي المبالغة التي بنوا عليها قولهم بان الله يعلم
فانهم بنوا هذه المسندة على انه تعالى يعلم ذاته التي هي علته للاشياء كلها والعدم بعد
مستند للعدم المعلوم وان من الالهيته على العقيدة المذكورة فتأمل وايضا ثبت
الاختبار بالمعنى الاعم له سبحانه وتعالى الذي قال به الحكماء منبهي عليه والافهم ان بعد
عنه العقل الاول ايجازهم بعد رتبة الافعال المنتفية عن العقول اختصارا فتأمل قوله
عن الاخلاق والمكبات اثربطت المكبات عليها على سبيل التفسير الى ان الخلق
ملكه فار في المواقف الخلق ملكه يصدر عنها فار قدس سره في شرحه اي عن النفس سببها قال
في المواقف الافعال بلا رتبة يمكن يكتب شيئا من غير ان يروي في حرف حرف او يقر
الطهور من غير ان يفكر في نية نعم قال قدس سره في الشرح المذكور في كيفية النفسانية
اذا لم يكن ملكه لا تسمى خلقا واذا كانت ملكة ولم يكن مبدءا يصدر الفعل بسببه عن النفس
لم تسمى ايضا خلقا واذا كانت ملكة ومبدءا ايضا لكن مع رتبة وتأمل لم يكن خلقا ايضا
واذا اجتمعت فيها هذه الصيغ يكون خلقا وتنقسم الى فضيلة هي ما يكون مبدءا لكل او رتبة

هي ما يكون مبدءا نقصان وما يكون مبدءا ليس بها حال ولا نقصان انتهى ولما كان المبحث
عنها في الحكمة العملية الاخلاق الفاضلة تنحلي النفس منها والروية تنحلي عنها فقط فيدها
بها المحشي والابتداء من هذا مناصف لما يسمى من المحشي من بعض الاخلاق اختياري لان
الافعال الصادرة عنها اذا لم تكن بروية لم تكن صادرة اختيارا فممكن هي اختيارية ايضا
وذلك لان عدم الروية المعينة في كون الملكة خلقا انما هو عدم الروية النفسانية على ما
يفهم من المواقف فيجوز ان يكون مع روية اجالية بتلك الافعال وهي كافية في كونها مكتوبة
لان اختيارا اذ فرق بين الخلق والكسب حتى لا يصدر الفعل بغير اختيار الا بتصوره
بوجه في تفصيلي وكسب اختيارا وان لم يكن متصورا بهذا الوجه بل اجمالا وبوجه
كفي على ما يفهم من كلام العلامة الثاني في شرح عقيدة النفس وليس كون موضوع
الحكمة العملية بالقدرة واختيارا فبذلك لا يكون مبدءا لان اختيارا بمعنى ما يكون
كسبا اي قدرتنا وارادتنا الغير المؤثرين فيه المقرونين بقدرته الله تعالى واراثة المؤثرين
فيه شرط لتاثيره حقيقة عند الحكماء وعنده اهل الحق على انه يمكن ان يفر الخلق المعترف بعدم
الروية انما هو السالغ للاستدلال الذي يسمى عرض المراج مطلقا وهو غير اختياري
اتفاقا وما يسمى انما اختيارا اي تابع المراتب وذلك الاستدلال لا يعتبر فيه عدم الروية
بل الاعتبار فيه ليس الا كونه ملكة وكونه مبدءا يصدر الفعل عن النفس وعلى هذا
بلزم انه كل الاخلاق في عبارة المحشي على مطلقها قوله تابعة للمراج انهم ان المراج
كيفية منتهية في الاجزاء الممتدة حتى تحصل من افعال عن عناصر متقدمة مناسبة ما
تأما بحيث تكسر سورة كل منها بسورة كيفية سورة الاخر وذلك لانهم
جعلوا اصول المركبات العناصر الاربعة وقرروا ان المناسبة بين المفيض
والمستفيض منه في التحقق الفيض من المفيض حتى يزداد بازدياد وينقص
بانقاصها فقالوا ان العناصر الاربعة في المركبات التامة اذا انصرفت

اجزاءها والمنزجيت ونماست بحيث تقاعدت اي فعل سورة كل متوسط
 كقيمتها المتضادة كقيمتها الاخرى في مادة الاخرى حتى انكسرت سورة كقيمتها
 الاخرى فوجب عن صفة كقيمتها المتضادة التي كانت لها قبل الانكسار
 على كقيمتها منبهة في اجزاء ذلك المنزج متوسط بين تلك الكيفيات توسط
 ما وجدانية اما بان تعلق تلك العناصر كقيمتها المتضادة وتلبس كقيمتها اخرى واحدا
 وحده فحققت على ما ذهب اليه الحكماء او ان سكست تلك الكيفيات عن سورتها
 وفاربت بحيث لمسه كقيمتها واحد ملته من تلك الكيفيات المنكسرة على ما
 ذهب اليه الاطباء ويسمى تلك الكيفية المثبتة المتوسطة مزاجا ولذا اوردوا
 بما ذكرناه وما قبل ذلك الاجماع المؤدى الى الكيفية المذكورة امتزاجا واختلاطا
 لا مزاجا فثبت نصير ذلك المنزج المنعقد في نفس شيئا واحدا متعينا بكيفية واحدة
 فيوجب ذلك ان يحصل تلك العناصر الممتزجة مناسبة لمزجها الواحد في الوحدة
 فيسمى ذلك المنزج سببها ان يفيض عليه من المبدء صورة كما في المعادن
 او نفس كما في النبات والحيوان وكما في المزاج اعدل واميل الى الوحدة الحقيقية
 كانت النفس القابضة عليه او الصورة اشبه بمبدءها في صدور الانوار الكثيرة
 الاثرية المزاج المعده لما كان البعد عن الاعتدال كانت صورته حافظة لتركيبه
 فقط ولما كان مزاج النبات اقرب منه اليه قربا كانت النفس القابضة عليه
 مبدء ذلك المحفظ والاعتدال والنشوء والنمو وتولد المشل ايضا ومزاج الحيوان
 لما كان اقرب اليه من مزاج النبات ايضا كانت النفس القابضة عليه مبدءا لما
 ذكر في نفس النبات مع كونها مبدء الحواس والحركات الارادية ومزاج الانسان
 لما كان اقرب الامزجة الحيوانية الى الاعتدال حقيق كانت نفسه مصدرة لتلك
 الانوار كلها مع التعلقات وما يتبعها من الافعال كذا في حاشية شرح المطالع المحققين

نفس سرورهم اعلم انهم انما اعتبروا حقيقة اجزاء العناصر لا التفاعل بين الالوان كما جعلوا
 بالمزاجية الاثرية انما لم يكن لها وضع معين وقرب كذات مع الالوان القابضة
 نسبه وايضا منه ما يحصل بالاساس ولا لم يكن ما يحصل بالاولى بالخال الى رتبة يحصل منه مزاج
 وذلك ظاهرا اعتبروا الناس ومعلوم انما يحصل بينها بالسطوح فلما كانت السطوح
 اكثر كان الناس انهم وكمية انما هو بقدر الاجزاء فاعتبروا يحصل الناس التمام وانما
 قلت اي فعل صورته كل اجم لان الكاسر لا يكون كقيمتها والا فالتك كالكيفيتين المتضادتين
 اما ان يكون معا او على التعاقب والكل باطل اما الاول فلان التاك رين لو
 محصلا معا ومعلوم ان العلة واجبة المحصول مع المعادل لزم كون الكيفيتين الكاسرتين
 باقيتين على صفة ما عند التاك وما هو محال واما الثاني فلان التاك راحدا لما لو
 كان متفردا على التاك والاخر لزم ان يعود المكسور المغلوب كاسره غالبا وهو ايضا
 باطل فوجب كونه الكاسر الصورة التي هي مبادئ الكيفيات لكن بتوسطها فتلك
 وانما قلت في مادة الاخرى كقيمتها لا يكون منكسره ايضا او الكيفية الشخصية الواحدة
 لا تفصل الشدة والضعف بل يتاخرضان لمحلها ثم ان المراد بانث به في الاجزاء ان
 يكون ما قام بكل جوارح الكيفيات الاربعة وهي الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة
 واحدا بالنوع بل بالتفاوت بان يكون ما قام كرافق ما قام بالآخر اما بالمحل وعند
 هذا اندفع ما يتوهم من ان هذا من قبيل مثبته الشئ لنفسه وان المراد بكونها محظوظة
 بين تلك الكيفيات توسط ما هو ان يكون تلك الكيفية سواء كانت المثلثة من
 المنكسرات على ما ذهب اليه الاطباء او الواحدة وحده فحققت خاصية بعد الاختلاط كما
 هو رأي الحكماء بحيث تعد مسخنة بالنسبة الى البرودة وقارة بالنسبة الى الحرارة وان كان
 الاساس او بالنسبة اليها اقل من التسخين بالنسبة الى البرودة كما في الامزجة التي يكون
 حرارتها خفيفة ولذا اعتبره مطلق التوسط لا التوسط الحقيقي وبهذا الحال والرطوبة واليبوسة

هذا لا يذهب عليك ان القول بالمراتب مبنى على بطلان نهائي الكون
والبرور والغشور والنفوذ وكلها مما ينكران الاستحالة والكون والقول بالمراتب
مبنى عليها اما الاول فلان حصول المراتب يستحيل ان يكون كقياساتها واما
الثاني فلان من المتخرج الثاني لا يمتنع من الاشياء عن كونها بنسبة
لها واما ايضا الاخلاق والملاكمات انما كانت تابعة للمراتب لانها تابعة للمجموعة
التي هي صفة للمكون من المراتب والحركة الارادية وهي تابعة للمراتب ويدر عليه
ايضا اختلاف الملاكمات والشجارات باختلاف المراتب وتفاوتها بتفاوتها واما
فصلنا نوع تفصيل مقام ليكون الطالب على بصيرة من اول الكلام قوله انه كونه
الاخلاق في اي مجموعها والافعال بعضها غير اختيارية مستفاد عليه على ما سيجري في
قوله فتقول ان قول استداده في كل نوع بسموه عرض المراتب اعلم ان كل نوع له مراتب
تناسب انما هي وفواضه المطلوبة منه لكن ليس لهذا المراتب حد معين لا يتجاوز النوع
في ضمن فرد الى طرفيه وجانبية اذ ليس افراد النوع كل واحد كالان على امرجته
في الكرامة وسائر الكيفيات بل الشخص الواحد يتفاوت مراتبه في الكيفيات المتفاوتة
بحسب سنانة المتفاوتة من كل نوع من المراتب له مراتب محصورة بين طرفي افراط ونقص
وكل من الكيفيات الاربعة اذا جاوزها كانت وذلك المراتب الواقعة بين الطرفين
يشتمل على ما لا يتناهى من المراتب بمعنى لا يقف وهذه الاعتراف به بين الطرفين
استداده يسمى عرض المراتب النوعي مثلا مراتب الان في كمال الكرامة الى حد معين
لا يجاوزها فاذا جاوز ذلك الحد من الكرامة لم يكن مراتب الان بل ربما كان مراتب
نوع اخر كالكلب فاذا حصل للان في تلك ايضا وكذا الحال في سائر الكيفيات
وبعرف حد الزيادة والنقصان فتتبع افراد النوع بحسب امزجتها مثلا تتبعض افراد
الان فلم يجدوا افراد من افراده يريد مراتبه في الكرامة مثلا على المرتبة العاشرة

منها وينقص فيها على المرتبة الخامسة منها فمعرض مراتب بين الخامسة والعاشرة قوله
وما لا يكتب كونه في ذلك كاشفا عن اللازم المطلق عرض المراتب لنوع الاسد فهي
لازمة لمراتب لا تتغير من اول عمره الى اخره قوله مطلق اي من غير كونها تابعة لمرتبة من
المراتب الواقعة في ذلك الامتداد بل هي حاصلة لذلك المراتب في اي مرتبة كان
من تلك المراتب قوله اما ما يكون تابعة في ذلك كراتب الشجاعة فانها تابعة لمراتب
عرض المراتب الاسدي تتغير بتغيره او يحصل انما تابع الامتداد مطلقا لا يتغير وما يكون
اختياريا بالعدم تغير متبوعه وعدم كونه اختياريا بخلاف تابع المراتب فانه يتغير بحسب
اختياره كونه متبوعه وهو تلك المراتب كذلك والبحث في منهج باب الاخلاق انما هو
عن تابع المراتب كيف ولا يبحث فيه عن هذا الا شتم النفس بالفضائل منها وتخلي
عن الرذائل منها والتحلية والتخلية انما يتصور ان فيها ما يتبع المراتب لان ما يتصور
تتابع المراتب المطلق لزومه وعدم كونه اختياريا لا يتصور منه التحلية والتخلية المستبقتان
عن الاختيار وتخصيها بعد ان يكونا حاصلة قوله ولا شبهة في ان كان عروض التغير
والاكتساب له فان قلت ليس المدعى كونها متغيرة ومكتسبة بالفعل لا امكانها
قلت لا بل المدعى ليس الا انفي كونها امورا جبلية غير اختيارية وجعلها كجبت لودجه
يكون لغرضها واختيارها مدخل فيها ولا خلاف في ان امكان عروض التغير والاكتساب
لها كيف فيها ذكر كيف ولو كانت جبلية غير اختيارية لما امكن عروضها لها وما ينبغي ان
ينبغي له هو ان المراد من امكان عروضها لها امكانه ولو بالنظر الى شخص اخر والا فالمراتب
على المرتبة الاربعة مثلا من مراتب مراتب الان في حلقه كونه المكنة التابعة لتلك
المرتبة جبلية بالنظر اليه وكذا يزعم ان يكون المراد كونه موضوع الحكمة العملية اختياريا
كونه اختياريا بالنظر الى فردا من افراد الان في حق بعض الاشكال كذا صرح في قوله
بما في اثباته انه انما اي تسكوا بان النفس موضوع الحكمة العملية في اثباته انه انما

بحسب الموضوع الحاصلة باعتبار انه فلا يرد ما يتوهم من ان كانت تثبت شئ فيها يكون النفس
 موضوعا لها كذا ثبت يكون الاحمال والافعال المؤدية الى صلاح المعاش والمعاد
 موضوعا لها بل نقول شئ ان النفس باعتبار تلك الاعمال فلا وجه لتسليمهم وذلك لان
 النفس تتجرد ما شئ في نفسها وذا انها بخلاف الاعمال المذكورة فانها تكونها اعراضا
 مادية لا يكون لها شئ الا في غير ما بل نقول شئ ان النفس غير مستقيم اذا كان المراد
 الشئ ان الذات **قوله** وفي ما ان النفس ارجح جواب سوال مقدم كان قبل لانهم انما يقفون
 من العبارة هو ان موضوع هذه الحكمة هو اعمالنا وافعالنا دون النفس او المفهوم من
 هذه العبارة ليس الا ان موضوعها قدرتنا واختيارنا مدخل في وجوده وهو كما يصح
 على تقدير ان يكون الموضوع اعلى ان كذا كذا يصح على تقدير كونه النفس الناطقة اذ قدرتنا
 مدخل في وجوده ايضا فاجاب بقوله والظاهر انهم لم يقفوا من عرض هذا الجواب عدم كونه
 التعريف اخرج من تقسيم الشرح لكافة العملية جامع بل يمكن ان يكون الامر بالنعكس فالامر
 اليك **قوله** ولكن انما كان هذا الجواب ضعيفا لانه الظاهر من التعريف اخرج عن القسمة
 يمكن العملية هو ان يكون الموضوع نفس اختيارنا مع ان على هذا الجواب ليس للفتية
 حقيقة الاقيدة فندبر **قوله** وقد يقال ان حاصلا انه يزم ان يكون هذه المباحث داخل
 في القسم الاول مع انها ليست منه فلما يكون تعريف الاول مانعا ويخرج عن القسم الثاني
 فلما يكون تعريفه جامعاً ولما كان هذا الاثر متعاقبا بالتصحيح او رده هو من **قوله** احوال
 المذكورة اي احوال الاعمال والافعال المذكورة **قوله** اي التي هي نفس المذكورة فوالله اعلم
 والحوكمة اي كالتمكن والتحرك **قوله** واجيب ان حاصلا اي ما يجب عنه في الحكمة النظرية من
 التمكن والتحرك والفعل والوضع ليس من الاعيان التي قدرتنا مدخل فيها بالمعنى المراد هنا
 لانه المراد بها هنا الانواع ومعلوم ان النوع انما يكون مفقودا اذا كان جميع افراده كذا
 وليس جميع افراد التمكن والتحرك والفعل والوضع مفقودا كيف وان التمكن في مبداء الحرك

من افراد مع ان ليس مفقودا لانه وكذا الكلام في الوضع اول احدث وان شئ
 الطبيعية من افراد الفعل وليست مفقودة لانه ايضا وكذا التمكن في الكم في النمو والبر
 من افراد نوع التمكن ولا يخفى في عدم كونه مفقودا لانه ولا تفصح هذه المباحث في
 شئ من تعريف القسمة **قوله** المعاد مصدر من العود او مكان وحقيقة العود توجه الشئ
 الى ما كان عليه والمراد هنا الرجوع الى الوجود بعد الفناء او رجوع اجزاء البدن الى
 الاجتماع بعد التفريق والحيوة بعد الموت والروح الى البدن بعد المفارقة واما المعاد
 الروحاني المحض على ما راه الفلاسفة فعنا رجوع الارواح الى ما كانت عليه من التجرد
 عن علاقة البدن واستعمال الالات والتبعية التبعيت به من الطيات كذا في شرح المصنف
قوله وجه التسمية في العمية والنظرية اي في الحكمة العملية والمطرية بالعمية والنظرية او
 في معنى الباطنية **قوله** ولا يخفى ما فيه اي انظر الى الشق الاول ثم لا بد من عليك ان
 هذا من سوال البحث فان اوله في كلام الشيخ بمعنى ما يقصد حصوله في اول الامر فانه كما
 يطلق ويراد به ما يكون مقصودا بالذات ويقابل ما بالعرض والتبع كذا كذا يطلق ويراد
 به ما يقصد حصوله في اول الامر وان كان سببه في نفسه ومقصودا بالتبع بدل على
 انه هذا مراد الشيخ جعبه العمل غاية لمصولة ومعلوم ان المقصود بالذات من الشئ هو
 غايته وغرضه ان كان ذا عرض وحصة لامنا في بين ما ذكره القليل وما حققه الشيخ لا
 مراد القليل يكون العمل مقصودا من الاول كونه مقصودا منه بالذات وهو جامع
 كونه النظر والعمل منطوقا فيه او لا اي من اول الامر كما ان السكين يكون مقصودا او لا
 ويستعمل في اول الامر ليتوصل به الى القطع الذي هو مقصود بالذات لقطع على انه لو
 كان مراد الشيخ كون النظر مقصودا بالذات من الاول لا ينافي ما ذكره القليل ايضا الجواب
 انه يكون مراد كونه العمل مقصودا منه كونه مقصودا منه بالتبع ويتم مقصود القليل بهذا الله
 ايضا ففعل الحشي عمل كونه العمل مقصودا منه في كلام القليل على معنى ارادة الشيخ من كون

النظر مقصودا اولاً منه وهو هذا الاسم قبيل كل الكلام على معنى لبطور فساد من غير
 ضرورة **قول** هو النظر اي العلم بملك الاله والاول او كمال القوة النظرية **قول** ان قوتان
 نظرية وعملية وذلك لان النفس جنتين جهة الى عالم القدس والطهارة وهي جهة
 متناهية ومستقيمة في فوقها في التجرد من المبادي العالية وجهة الى عالم الحس والشهادة
 وهي باعتبار هذه الجهة متفرقة ومتفرقة فيما بينها في عدم التجرد من الابدان ولا يلحقها بحسب
 كل جهة من قوة بها ينظم عالمها هناك في القوة التي بها تتأثر وتستفيض من المبادي العالية
 يسمى قوة نظرية والقوة التي بها تؤثر وتتفرق فيما تحتها تسمى قوة عملية ولها بحسب كل قوة
 كمال فكلها بحسب النظرية هي الادراكات التصديقية والصورية المطابقة وكلها
 بحسب العملية هي الاعمال والافعال كما ذكره فواجب زاده في حاشيته على بعض شروح الهداية
 قوله والنظرية اي الحكمة النظرية والمراد بها هنا العلم على ما في بعض النسخ
 وفي بعضها تستعمل وحسنه يمكن من الحكمة النظرية على معنى اريد من معاني اسما العلوم فتدبر
قول والعملية اي الحكمة العملية والمراد بها العلم على شئ تعلمه ويمكن جعلها على اي معنى اريد
 من المعاني المذكورة على شئ تستعمل على وقع اختلاف النسخ هنا ايضا **قول** في الاول
 اي الاول في هذه الحاشية لا الاول في التقصيص او الاجال اعني الحكمة النظرية **قول** من حيث
 الى الاول اي القوة النظرية من قبيل نسبة الكل كسيرة العليم الثانية الى الكل بالفتح وهذه
 النسبة وان كانت الى المنسوب لا يكون فيها الا واحد كالا شعري فانه منسوب
 الى ابي موسى الاشعري وعلى هذا القياس **قول** والثاني اي الحكمة العملية الى الثاني
 اي القوة ولا يجوز ان يكون لان ما نسب الى القوة هو الحكمة بمعنى العلم او تصديقها او
 ملكتها والنظر الذي نسبت القوة اليه هو النظر بمعنى الفكر من قبيل نسبة السبب الى السبب
 لا الحكمة بمعنى من المعاني المذكورة فتأمل **قول** اولان النظريات اي العلم النظرية **قول**
 فيها اي في الحكمة النظرية **قول** اكثر واقوى من العملية اي من النظريات الواقعة في الحكمة العملية

فيكون

فتستحق لانه تنسب الى النظر الذي هو الفكر دون الحكمة العملية كما ينبغي ان يفهم قوله لا
 يقال بحث فيه بل حاصداً يقتضي التيقن بكون مذهب الاخوان جزءاً من الحكمة مع العلم
 بالنعكس وايضا التعريف الذي يخرج من التيقن الى مذهب الاخوان وهو علم متقن
 بصالح شخص بانفراد الحسب كما مع اولئك جوامع ولا يخفى في عدم صدق هذا التعريف عليها
قول عن العضيل التي اصولها الحكمة والعقد والشئ عن العلم ان النفس ان طقت جنتين
 جهة بها تنقضي صفات العلوم الكلية الضرورية والنظرية من الملائكة الاعلى وهي العلوم
 الحقيقية التي لا يختلف باختلاف الاعصار والازمان التي لا يقصد بها الاكسبية
 النفس بالصور والادراكات كالمطابقة وجهة بها تدبر البهائم بالمشبه ولها
 باعتبار هذه القوة قوتى ثلث احدها القوة العقلية التي بها تدرك ما يحتاج اليه
 في تدبيره ويسمى العقل العلمي او بها تدرك ما هو نافع او ضار من الاعمال لتعمل او
 تجتنب ويسمى عمله ملكة ايضا ونسبتها الى الملكة لانها الموجودة فيهم فقط لا
 لا الشهوة والغضبانية ايضا كما في الان والبهائم انما في الان زيادة ثواب
 ويرتفع في المراتب لانه لما كانت في قوتان متفان في استدعية القوة العاقلية كما
 كان بحيث يناسب زيادة ثواب ويرتفع في جعلها بالاطمئنان للعالم وهذا معنى
 قوله سبحانه وتعالى ولقد كرمنا بني ادم اي اودعنا فيه قوتى ثلثة بناسب زيادة ثواب
 ويرتفع في جعل ثنتين منها وهما الشهوة والغضبانية طبعين للبهائم وهي القوة العاقلية
 فلان في قوله تعالى ان كان ظلموا جهولا اذ كانوا لا يفقهون انما هي سببها ولما جهولا
 لعاقبة امره لا ينافي في تكريمه اياهم بوضع القوتى الثلثة فيه على الوجه الذي عرفت وثانيها
 القوة التي بها تجلب ما ينفع البدن وبلاية ويسمى قوه شهوية بوجهها لانها الغالبة
 في البهائم غير سبع وثمانها القوة التي بها يدفع ما يضر البدن ويؤلمه ويسمى قوه غضبية
 سبعية لانها الغالبة في السباع ولكل واحدة من هذه القوتى احوال وملكات

الملكة

تتمثل طرفان ووسط والفضيلة الكلية هي الوسط من احوال هذه القوى والروية
هي الاطراف منها وغير الفضيلة والروية ما ليس شيئا منها اي من الوسط والاطراف
فان الفضائل الكلية اصولها ثلثة هي الاوساط من احوال هذه القوى والروية الكلية
اصولها ستة وهي اطراف تلك الاوساط ثلثة منها من قبيل الاطراف وثلثة اخرى
منها من قبيل النواظير وكلها في كل من الامور مذمومة فالعفة حال وملكة للقوة الشهوة
متوسطة مع حال هذه القوة وملكيتها التي يسمى فجورا وهي افراف هذه القوة وبين حالها
وملكيتها التي تسمى فحشا وهي تفرطها بقدر ربحها عن النفس باعتبار هذه القوة الاغمار
والافعال المتوسطة بين ما يصدر عنها من جهة هذه القوة ايضا باعتبار ملكة الفجور المحمودة
وبملكة العفة ملكة للقوة الشهوة تستدعي التقيد على سبيل سهولة للقوة العقلية
بحيث يكون التقيد ضارعا هو نافع وانما طلبها اليه تحت اثرها والفجور ملكة لها
تستدعي انها كما في لذات بعد العقل الانتباه عند مستحقا وهي تغلب عليه وتكون
القوة المذكورة اليها فان بقيت القوة كسائر القوة وملكة تقتضي بالقوة الشهوة
اي الانبعاث الى ما بعد العقل نيل وتخصيل مستحقا وتامان مذمومان والمحمود
العفة التي هي الوسط خير الامور اوسطها والشجاعة هيته وملكة للقوة الغضبية متوسطة
بين حالها التي تسمى نهورا التي هي افراف هذه القوة وملكيتها التي تسمى غيبا التي
هي تفرطها بقدر عن النفس بها من جهة هذه القوة الافعال المتوسطة بين ما يصدر
عنها من جهة هذه القوة ايضا نظر الى ملكة النهور والحيث واي حال ان الشجاعة ملكة للقوة
الغضبية كركها نحو الاقدام والاحجام عن الامور واليها حسب ما يقتضيه العقل المتأد
بالشع والحمية والنهور ملكة كركها نحو الاقدام على الامور المحطه التي لو حسب العقل الاحجام
عنها والحيث ملكة تنقص ملكة الغضبية عن القدر الواجب عند العقل فنفسها عن الاقدام
الى ما يحل الاقدام اليها حصلت هذه الاضاق صدرت عن النفس هذه الافعال

الصدر

سنة

اي يصدر عن خلق الجبين الاحجام لما في محله ومن النهور الاقدام كركها خلقا
سبيلين ومن الشجاعة الاقدام والاحجام حيث يجب وكما يجب فهو الخلق
محسن من اخلاق هذه القوة والملكة طلق وملكة للقوة العقلية العقلية متوسطة بين
ملكيتها التي تسمى جورة بتقدير الملاءمة ثم اليها ثم الزا والمقولة وهي الحكمة كركها في بعض
الاشياء ايضا التي هي تفرطها بقدر عن النفس بها الافعال المتوسطة بين ما يصدر
عنها حين كونها في ملكة اجبره والبداهة وبالحكمة الكلية الكلية ملكة للقوة العاقل بها بعد
والعين حركات الشهوة والغضبية على الحد الواجب كركها بالفعل العفة والشجاعة
ملكة العلم لاصواب الافعال وخطيئها واجبره ملكة لها بقدرها كركها زائدة على القدر
الواجب كركها بالفعل الفجور والنهور والبداهة ملكة لها بها بقدرها والعين كركها ناقصة
عن الحد المذكور فتكون كركها بالفعل الممودة والجبن ومنث الاقدام حدة الغم فوق الغاية في
الاحاطة لاصواب الافعال وحلها حتى لم يكن اي حال لها الا الجمل المركب والمطل
به فصا صنفها المذكور الحكمة الباطلة ومنث الثانية بطر الغم وقلة الاحاطة لاصواب
الافعال وغيره وبما فرقا فكون الحكمة فضيلة وكل من اجبره والبداهة روية هذه الامور
هي اصول الفضائل المذكورة هي غيب والعدل عبارة عن ثبوتها وليس بها طمان اولا
واسطة بين ثبوتها وعدم ثبوتها شئ واحد وهو كقولهم **فالجبت** عن الحكمة جرسنة
فان قلت لا يلزم من كونها تهذيب الاخلاق باضاضا عن الفضائل التي اصولها الحكمة
والعفة كونه باضاضا عن اصول تلك الفضائل ايضا حتى يكون باضاضا عن الحكمة فيكون الجبت
عنها جزا منه فالترجيح غير صحيح قلت معنى قوله جبت فيه عن الفضائل انه يجبت فيه
عن جميعها اصولا كانت او فروعا ومعنى قوله التي اصولها الحكمة اي التي الاصول
منها الحكمة لا وحده لافاضا من صحة الترجيح تنبيه للسؤال بعض المتأدوين الى فاجبت
بما تربي قوله وهي من الحكمة اي المنقصة اي العلية والنظرية قوله فيلزم كون الشئ

وهو مذهب الاخلاق او الحكمة فهو جزء جزئية اعني جزء الجزئية والاشياء ان يكون
الشيء سواء كان مذهب الاخلاق او الحكمة مطلقا جزءا جزئيا كما لا يخفى او المراد بجزء الجزئية
المعنى الاعظم بجزء ان تسمى له الاول والاول بعدد ثمانية فمقسما الاول والمراد بجزء الجزئية
او لا فلا امر ايكت قوله لا العلم المطابق للاشياء مع انه المقسم هو هذا العلم قوله في
التوسط لا يعتبر فيه ان في العلم المطابق وثابت الضمير باعتبار كونه حكما واعلم انه
يقسم من اعتبار هذه الوجه المعاصرة ليس الا اعتبارا وفي التوسط فيما بعد في الملكات
وعدم اعتبارها فيما هو مقسم وهذا انما يقع على تقدير ان يكون ما هو من الملكات عبارة
عن العلم المتوسط بين الجزئية والبدئية على ما يفهم من كلامه في الكلام في مبدء العمل
مع ان جواز كون العلم ملكة انما هو عند الفاعل بالسبب وحده المدققين في هذا
من انقلاب الى مبدء كنه في الذهن اذ العلم عند ما من مقوله الكيف حقيقة فيكون ملكة
عند المصور واما عند المحققين القابلين بان يحصل في الذهن ما هيئات الاشياء وكون
العلم من مقوله الكيف على سبيل المسبب في تقديره صحيح اذ العلم ليس ككيفية فاعلم ان يكون
ملكته فيكون ما عدا من الملكات ملكة العلم بالافعال المتوسطة بين افعال الجزئية والبدئية على
ما اصبحت اليه وبغيرتها للعلم ذاتية ومعلومة بالضرورة على ما نص عليه قدس سره في
شرح المواقف على انه لو كان ما عدا من الاخلاق علما ايضا لا يكون وجه المغايرة بينهما
التوسط وعدمه فقط كيف وهو علم مبدء هذه القوة العقلية العقلية فقط بخلاف ما هو
مقسم فانه علم باحوال الاعيان مطلقا سواء كانت افعال الاختيارية حتى يكون مبدء
القوة العقلية العقلية او غير ما حتى يكون مبدء هذه القوة النظرية في بحثه جزءا من مذهب الاخلاق
جزءا من المقسم ايضا فلا بد انما اوردته لكنه يرد على هذا التقدير ان مذهب الاخلاق جزءا
من الحكمة العقلية فيبزم كونها جزءا جزئيا فينتج في الرفع اما الى جعل ما عدا من الملكات ملكة
مغايرة للعلم على ما هو المتفق كما عرفت وجعل الحكمة العقلية عبارة عن العلم باحوال

افعال الاختيارية واما الى ما سيجي من جواب الثاني قال قدس سره في شرح المواقف
ومن المفضل قد نزل بعض هذه الحكمة المذكورة واما الى في الاخلاق هي التي جعلت النظرية
حيث قيل الحكمة اما نظرية او عملية وهو مطلق باطل اذ المقصود من هذه الحكمة بكنهه بغير
عند افعال متوسطة بين افعال الجزئية والقبادة والمراد بذلك الحكمة العقلية العلم باحوال
الامور التي لا قدرتها في وجودها من افعال والمفروق بين العلم المذكور والملكة
المذكورة معلوم بالضرورة اذ الفرق بين السبب والسبب بهيوي وقد بينا ان مقتضى
ايضا ان الحكمة المذكورة هنا مغايرة للحكمة التي قسمت الى العملية والنظرية لانها بمعنى العلم
باحوال الاشياء مطلقا سواء كانت مستندة الى قدرته او لا انتهى واليه سبب عليك ان
فهم من كلامه قدس سره ان المغايرة بين ما هو من الاخلاق وبين ما هو من النظرية
والعملية من وجهين احدهما ان الاول ملكة لا علم والثاني بالملكة في الاول
ان الاول متعلق بما هو مستند الى قدرته والثاني بالقبيلين ثم اعلم ان اذا كانت الحكمة العملية
عبارة عن ملكة المتأمل كما ان ما عدا من الاخلاق ايضا ملكة علم برفع محذور لزوم كون
الحكمة العملية جزءا جزئيا لا بالتمام ما سيجي من جواب الثاني واما اذا جعلت الحكمة التي قسمت
الى النظرية والعملية عبارة عن ملكة في مراتب فاع الاغراض احوال النظرية البهائية بغيرها
الوجه الثاني من المغايرة وهو كون ما هو من الاخلاق متعلقا بالمستند الى قدرته فقط
بخلاف ما هو المقسم سببا فاع في المقام فانه يقع الكلام الى ما يار الى الكلام قوله بل
كل ما كان اكثر كان اولى واحتمل في قدس سره في شرح المواقف وما يجب التنبيه
ان الاواط المذموم انما يتصور في القوة العقلية العقلية دون النظرية فان هذه القوة العقلية
النظرية كلما كانت اشده اقوى كانت افضل وعلى وانه العدل المركبة من القوة
والشجاعة والحكمة انما هي افضل من كل واحدة من اجزاها لاسيما الحكمة النظرية اذ لا كان
اشرف من معرفته تعالى بصفاته ومعرفة افعاله في المبدأ والمعاد والاطلاع على حقائق

لا
و

مخلوقات واحوالها وليست افعال في العدة كما يظهر في ناس في مقامهم لم يظف
 سمة نو وعلى تقدير ان يكون المراد من الكلمة مع هذا انما هو على تقدير جعل كل من
 الحكمين عبارة عن العلم ويكون الكلام مبنيا على ما ذهب اليه القائلون بالاشباح
 او صدر له فقيان او جعل كل منهما عبارة عن الكلمة وعلى التقديرين لا يكون لكل واحد من
 الكلمات وطرفه ملكة القوة العقلية ففقط من ملكة القوة مطلقا نظرية كانت او
 عملية عقلية على خلاف ما حققناه فيما سبق وحسنه يكون الكلمة النظرية داخلة في العدة ان
 على خلاف ما عرفت فيمنع فيها التوسط ويكون الكلام مبنيا على ان ما هو من الحركة
 لا يتكون عن شوب يجعل المركب وما هو من البدن ناقص عن الطائفة البشرية لا واط
 اناس فلا يرد ما سبق وعلى الثاني يترجم ان لا يقع الحكم مع ذلك لانه يجوز ان يكون عدم
 صحة ذلك الحكم عند القائلين بعدم دخول الكلمة في العدة على ما هو المشهور وهذا الجواب
 انما هو على قوله فيها كمن يرد ان هذا مخالف لما اشتهر بينهم على ان الكلمة انما يكون خلف
 اذا كانت مبدأ الفعل من النفس على ما سبق والظاهر ان ملكة القوة النظرية
 ليست كذلك اللهم الا ان يقال هو ايضا مبني على ما اشتهر بالكلام هنا على خلاف ثم لا
 يذهب عليك ان هذا الجواب مبني ايضا على احتمال كون العلوم عبارة عن مجموع
 التقديرات المتعلقة بها والافعال في ان يتم على تقدير جعلها عبارة عن مجموع المبادئ
 ايضا فتدبر قوله من الضد بقى باحوالها ككونها فضيلة وكونها فاعلة وغيرهما **قوله** يستلزم
 ان لا تتخذ الفضائل في الشئ اى اصولها اول ان لا تتخذ الفضائل في الشئ عن ان
 الشئ فعلى الاول يكون العلم باحتمال الموجودات من الاصول وعلى الثاني من الفضائل
 لا من اصولها **قوله** عنها اى عن الاصول على الاحتمال الاول او عن الفضائل على الاحتمال
 الثاني وعلى التقديرين لا يرد ما يتوهم من ان لا يتم خروج الفضائل لم لا يجوز ان
 يكون من الفضائل المتفرقة عن تلك الاصول وحده القوم الفضائل في الشئ انما هو

باعتبار

باعتبار الاصول وذلك على ما **قوله** مع انهم صرحوا قد عرفت مما قلنا ذلك انما هو
 ما يظهر من عدم استقامة هذا الكلام **قوله** وعلى الثاني ان قد عرفت حاله فلا يقيد **قوله**
 قيل يعيد على علم الكتاب اى يصدق هذا التعريف لا على الخارج عن النقيض على علم
 الكتاب فلا يكون ما لنا اذ علم الكتاب من الرياضي وكما انه يترجم عدم كون هذا التعريف
 ما قلنا ذلك يترجم عدم كونه تعريف الرياضي جامعيا استدلال بهنا على عدم كون هذا التعريف
 ما لنا فالاولى ايراد هذا بعد القسمين وتعرفنا **قوله** لانه موضوعه العدد والجمع على هذا
 لانه التقسيم المذكور في الشرح لكلمة النظرية انما هو باعتبار الموضوع فالتعريف الخارج منه لكل قسم
 ايضا انما هو باعتبار ما يستلزم وقول موضوع علم فيما لو فظ به موضوع قسم من الاقسام المذكورة
 وقول ذلك لعدم في التعريف اى اصل من التقسيم لكلمة القسم ثم لا يذهب عليك ان كلام
 هذا القائل في السؤال والجواب مبني على معنى المادة في التعريف على السواء على ما هو الظاهر كما
 بعضهم من كلام المحشى في الرد عليه والجواب الذي قال لعدم تعدد كمن على بعبارة **قوله**
 من العدد ولا يقال هذا ايضا في ما سبق من ان في علم الكتاب او كما يتعلق بالعدد ونصدها
 اذ المفهوم من ان العدد ومجموع فيه لا يمكن قد عرفت ان المراد هناك ايضا كونه موضوعا
 فيه كمن لا ادراك الضد بقى ككونها متعلقا بالنسبة بين الموضوع والمجمل كما يتعلق بها
 يتعلق بها ايضا **قوله** من حيث التفرقة والتقسيم جميع عدمه الى اخره الفصل او
 ازيد منه وان كان من اياه فهو ضعيف والتفرقة استقاط عدمه من عدمه وان يكون
 انقص منه والتقسيم هو ان تقسم العشرة مثلا الى اثني عشرة مثلا كما ان فاشبهه ففصل
 عن المحشى **قوله** الى غير ذلك من الضعيف والجميع والتشبيه وغير ذلك **قوله**
 ولا يخفى ان هذه المحبة مع من ته الجواب حاصلة ان العدد ومن حيث هو لا يحتاج الى
 المادة لانه الوجود الخارجى ولا في التعقل والبحث عنه من هذه المحبة وان صدق
 عليه هذا التعريف كونه غير مضمحل واجب كونه في الامور العامة من الالهيات

يف

او هو ان تقسيم عدد على عدد
 كما يقع في الرياضيات
 على ما سبق

واما العدد ومن حيث الجمع والتفريق يقع على ما وقع في الحسب فلكونه غير مركب من
 الماتة التي تكتنه على ما استعمل في تعريفه الحشبات المذكورة الا في ضمن معدودات موجبة
 اما في الخارج او في الخيال وبذلك الحشبات المذكورة عارضة للمعدودات الموجودة
 اولاد بالذات وللاعداد ثانيا وبالفرض ومجازا والمعدود والافق جوازها الا كانه فيسقط
 عنه وكذا المعدود والافق او المازيد لضم اي معدود او زيدا او النقص الى غير ذلك دون
 العدد والمركب من الوحدات فهو من هذه الحشبات محتاج الى المادة مع انه البحث
 عنه حال كونه مقبلا بهذه الحشبات واقع في الحسب فلما قصد في هذا التعريف على
 عدم الحسب فلا اعتبار لكن اورد عليه حواجزه وتعليقاته على بعض شذوحي العددية انه
 المعدودات في هذه الاعداد لا اعتبار كما لا ينفك في الوجود عن المادة كذلك لا ينفك في
 التصور عنها فيلزم ان يكون علم الحسب من الطبيعي اقول لا كما بعبارة ان حقا
 الجيب ليس الا اضافة عن الاله من قطع النظر عن ان يكون داخل في الرباض او
 الطبيعي ومنه يكون الجواب جديا خارجا عن وضع حكمته بل الحق في الجواب انه يقارن
 بلزم من احتياجه الى المادة في الوجود والخارجي والخيال كونه من القوى محسنة فلا
 يرسم الا الماديات احتياجا اليه في الفعل ايضا الذي لا يكون الا للوجود او لوجوده كونه
 مسند كونه الجواب سلبا على ما ذهب من الجواب انما هو في النفس بل في
 الماتة فلهذا **قوله** اما في الخارج او في الخيال متعلق بوجودات قواله لانه لا نسلم ان
 لا يذهب عليك ان هذا ما ينبغي منع السند الى الجيب مع كونه موجبا لتعريف وموجبه
 في قوة المنع قد ساق كلامه في المنع صراف وهو غير مفيد فلا يكون مسموحا وان كان
 السند وما بين ابطاله مفيد ومسموع على تقديره والاهم الا ان يقال الكلام
 من قبيل ذكر المذموم واردة اللازم اذا انتفى المتنوع في لوازم المنع عند قيام العمل
 فكذلك قال عدم عروض تلك الحشبات للمعدودات في موجودات كذلك مستنف وباطل

هو من القوى محسنة
 لا يكون مسموحا
 لا يكون مسموحا
 لا يكون مسموحا

فهم انما يقال ان ابطال مسند
 ونفي لا يمتنع ان لا يصلح للاعدادية
 وهو مقبول وان لم يكن
 يتخلل

وكذا

والحق ان غير ذلك
 انما هو في الخيال

وكذا الكلام فيما ينبغي على انه قد يستعمل لاسم بمعنى النفي لكن يعني الكلام في مسودة السند
 في الماتة يجب عليك ان هذا المنع انما يصلح على تقدير تركيب الاعداد مع الاعداد التي
 تحتها على ما هو متحقق الاستعداد والذات في منع ان الكلام القائل ينبغي على عدم تركيبها منها على
 ما عرفت فلما يكون هذا مقبلا له ولعله لهذا اورد الى تسوية واورد عليه المنع من جهة اخرى
قوله اما باعتبار معدودات اي موجودات في الخارج او في الخيال **قوله** فلا نسلم
 الاحتياج الى المادة اي الى الاله في حاصلا ان عدم عروضها الا باعتبار المعدودات
 لا يستلزم الاحتياج الى المادة لانه عرضها لا يقتضي الماعدودات متعددة وما كان
 يكون ما يركب يكون مجردا وكان الحشبات المذكورة تجري في المعدودات المادية كذلك
 تجري في المعدودات المجردة فلا احتياج لعروضها الى المادة اذ لو احتاج لما كان عرضها
 مجردا لعدم وجود المحتاج بدون المحتاج اليه **قوله** ثم لم يمان ثلث الشبهة اي شبهة
 عليه فطن عدم جريان الحشبات المذكورة في المعدودات المجردة فتشبه تلك الحشبات
 باعتبار الماديات ونظرا اليها مع انه لا دلالة له عليه لانه اذا كان مجردا لتصبح التسوية
 في التقديم كونه غير غائبة عنا لعدم جريانها في الماديات ايضا **قوله** في الماديات
 قد عرفت ما يظهر منه معنى في هذه ولكن ايضا ان يكون كميته الصفة في الموضوع
قوله ونسب اي انما لا تعرض المعدودات مادية ولعل وجه التسليم هو انه
 يمكن ان يكون مراد القائل تلك الحشبات حال كون كل منها مافوقا على
 وجه يقبل اية نسبة انقضت من نوعه وحسب لا خفا في عدم عروضها للمفارقة
 لانها ثابتة على ما هي عليه في نفس الامر غير قابلة لاية نسبة انقضت من انواع تلك
 الحشبات فتأمل **قوله** لو ثبت انه محشبة في الموضوع حتى يكون موضوعا
 كونه عبارة عن مجموع العدد والحشبة او العدد مفيد بها فقط ان لم يعتبه دخول
 الفيد محتاجا في الوجود الى المادة فينبذ مع النقص به **قوله** لا بيان للعرض انما

بعد هذه الاشارة الى ان
 في نفس الامر لا يمتنع ان لا
 ينبغي على ما في النفس من
 والاحتياج الى المادة
 في الماديات
 في الماديات
 في الماديات

اذ لو كان بيان كون الموضوع مطلقا للعدد وقد عرفت انه غير محتاج الى المادة فيبقى
 النقض كماله مع ان المقصود من الجواب دفع القول بعد ما سلم ان تلك المحييات التي
 تعرض للعدد واثبات المادية مثبت المقصود وان كان فيه المحيية بيان الغرض الذي
 وذلك انه قد تقرر ان مسائل العلوم قضايا كلية فلو لم يقيد العدد والموضوع بعلم محسوس
 بباب وهي تلك المحييات حين حدها عليه فيكون ما هو قضايا جزئية على ما هو
 المقصود المركبة في الجمول الاقتصار والموضوع الاعم فيجب ان يكون موضوعه ما يرد
 تلك المحييات ويقتض بالماويات حتى يكون قضايا كلية فانه فاع النقض وثبوت
 المقصود ثابت ايضا اللهم الا ان يقال الكلام مبني على ما نقله البعض عن الشيخ
 من ان سند العلم قد يكون جزئية على ان التقيد المذكور مما لا بد منه حتى يكون
 المحييات اعراضا ذاتية له فنذكر قوله لان الموضوع لا بد له وذلك لان
 موضوع العلم ما يرجع جميع الابحاث الواقعة فيه الى البحث عن اعراضه الذاتية
 وقد ثبت ان ثبوت الشيء للشيء فرع ثبوت المثبت له ولما كان انضمام
 التقيد الى الموضوع ثم كساى عينا من جمل القيد فواضحة كاتضمام الفصل
 الى الجنس فكان وجوب كون القيد مسما للثبوت في العلم مستدرجا في وجوب
 كون الموضوع كذلك اذ تسبب ثبوت الكل انما هو بثبوت جميع اجزائه قال لان
 الموضوع لا بد له دون لان فيه اولاه الموضوع وقيدته مثلا مع انه المقصود
 بهذا ويمكن تفصيل الكلام على تقدير كون القيد خارجا ايضا اما باعتبار حذف المقيد
 اعني وقيدته او بملامحة الموضوع من حيث انه مقيد اذ وجوب كون المقيد من
 حيث انه مقيد مسما للثبوت في العلم مستند لوجوب كونه قيدا كذلك فلا تغفر
 قوله وبيان الاول لا يخلو عن الاشكال اذ يلزم عليه كون الموضوع ما يثبت
 في العلم وهو شكل هذا ما اراده وانت خبير بان يمكن دفعه بان يقال ما هو قضايا

٢٩
 صحة تلك المحييات وما ثبت في علم محسوس انفسها على قياس صحة الاتصال ونقصه ما
 يتوقف هو عليه نظر الى موضوع المنطق فان الاول قيد له وكل من اثبت في واثبات
 عرض ذاته ثبت في المنطق له او باسما بجملة قيد ومفصلة اعراض ذاتية مثبت في العلم
 المذكور ولا يخفى في ان يمكن ان يكون الشيء محسوسا للثبوت ولما يكون مفصلا كذلك هذا
 قوله ونحن نقول لا بعد الجواب لان ما ذهب اليه عليك ان كلام الفاعل ظاهر الانطباق
 على هذا الجواب والالتزام عليه بان كلامه مبني على محل المادة على السبيل فيفطر التزام
 عليه باليسر له عليه شانه وقد اشار الشيخ الى الجواب في الشفا بان علم محسوس لا يثبت
 عن العدد المطلق بل من حيث يقيد بحال يقيد اية نسبة انقضت والعدد من هذه المحيية
 لا يرضى بالماويات الموجودة في الخارج او لعدد واثبات الموجود في وهم الالف ومعدوما
 انه في محالين لا يفرق الى اذ لمعنى السبيل بل يحتاج اليها اما على الاول فظاهر واما على الثاني
 فلان الوهم كونه من افعال الجسمانية يحتاج ما يرسم فيه الى السبيل واما العدد والعارض
 للمفارقات فانه ثابت على ما هو عليه في نفس الامر غير قابل لاية نسبة انقضت وانت فيه
 بان لا بد على هذا الارادات التي اوردنا المحشي على جواب الفاعل كمن يرد عليه اوردنا
 عليه نقلا عن خواج راه والجواب الجواب قوله اما باعتبار الموضوع الاعم من السبيل
 وغيره قوله اذ التحقيق ان كل عدد مركب من الوحدات وليس عدد جزئ من افعال القيد
 انما هو المشهور وبنا على ان لو تركب عدد من الاعداد الذي فقه بزم اما بعد والمأهيات
 لو مركب من جميعها واما الترتيب من غير مرجع او مركب من بعضها دون بعض والتحقيق
 ما ذكره المحقق الرواني من ان تركب العدد من الاعداد التي فقه عين تركبه عن الوحدة
 بناء على عدم ثبوت الصور النوعية في مراتب الاعداد واما اعتبار انواعها فانه هو بالماويات
 وكذا انما هو المستند الى موادها فعلى هذا ما احتجنا في اسقاط عدد من احوالي
 المعدوم والمعدوم على انه يرد وان على المشهور لا يكون المجموع الاقل جزءا من الكثرة في المعدوم

انتهى قول فيه ان الظاهر من قوله فان من لم يرد بشره المائل شرفها
 باعتبار رد وانها حتى يرد عليه ان الظاهر من كلامه هو عند شرف المائل جهة على حدة
 وليس على ما ينبغي على ان الظاهر من ذلك القول هو انه اراد بشره فيها الشرف الا ان
 لما من جهة الموضوع فكل ما ذكره المورد من الاجابة خلاف ما هو الظاهر من كلامه
 بل اراد شرف الموضوع اما على طريقة المائل المرسل او مجازا كدفع ايضا لكن لا شرفه
 باعتبار كونه علم وادب وخدم شرفه باعتبار كونه اخفى بل شرفه باعتبار عدم الاحتياج
 الى المادة التي هي سبب التقصير والمحصل ان ما لا يحتاج اليها مطلقا اي لا في الخارج ولا
 في الزمان لعدم الاحتياج اليها اصلا شرفه واعلى وما يحتاج اليها في الخارج دون التعقل
 لكونه محتاجا اليها من جهة دون جهة اوسط وما يحتاج اليها في جهتين اولى واخس قال
 خواج زاده وانما جعل الرياضي اوسط لان موضوعه يحتاج الى المادة مزوجة دون وجه كانه
 فوق الطبيعي لتعلق موضوعه بالمادة من كل وجه دون الالهي لاستغناء موضوعه من كل وجه
 عن المادة التي هي سبب التقصير فانه من احوال الاله والمجرات الى احوال
 العارضة لاله والمجرات فلا يكون محتاجا الى موضوع مادي لادائها ولا خارجا سواء كانت
 محتقة بالاله والمجرات او امور عامة تعرض للماديات ايضا فلا يرد ان من الامور
 العامة ايضا من مائل الالهي مع انها ليست متعلقة بالاحوال الخسيرة بالاله والمجرات فلا
 ينطبق اليه بل على العموم ولما كان الشرف باعتبار عدم احتياج الموضوع الى المادة كذا
 عرفت صرح بانها يكونها من المادة ذاتها خارجا **قوله** وهو المقدر وهو
 الجسم التعلمي والسطح والخط فانه قلت هذا ليس موضوعا لمطلق الرياضي بل انما هو
 موضوع قسم منه وهو الهندسة قلت ذكره على سبيل التمثيل فكانه قال وهو المقدر
 مثله ان اخفى من موضوع الالهي وهو الموجود بحسب الصدق والمحل اذ كان مقدر
 موجود ولا يتكسر كنهه بل انما هو موضوع الالهي في الكتاب بحسب المحل اخفى

ايضا بحسب التحقق والوجود اذ لا يتكسر وجود المقدر على لا يتكسر الى المادة في الاله من وانما
 كذا الامور العامة ويتكسر وجوده لا يتكسر اليها واما عند في ضمن المجزئات هذا في الاله
 بالمعنى الاعلى اما في الاله بالمعنى الاخرى فالنسبة المبينة بحسب التحقق ايضا **قوله** والعلم
 الطبيعي بحسب التحقق والوجود لا الصدق والمحل ذلك لان موضوع الطبيعي هو الجسم الطبيعي
 وهو وانما كانه مبينا للمقدار مبينة لوجوده العرض كنهه اخفى من بحسب التحقق والوجود
 لعدم التفكك فيه عن المقدر بخلافه فانه يوجد فيه بدونه كما في الخط فانه يوجد بدونه في السطح
 كذا قيل وفيه ان ان اراد انه ليس في السطح دون الجسم المذكور فانه حصة لا تخص مادة الا في
 في الخط بل السطح ايضا يوجد في الجسم التعلمي بهذا المعنى دون بل الجسم التعلمي يوجد فيه
 دون لا لا يوجد في نفسه ككلام حال عن التحصيل وان اراد ان يوجد في السطح منفكا عن
 وجود الجسم المذكور هناك فليكن خطا في عدم وجوده العارض بدون المقروض اللهم الا انما
 بالخطوط والسطوح الجوزية وهو ضعيف بل بطل على ما قرر على انه يرد حصة لا احتياج اليه
 القول بوجوده في السطح ايضا يمكن ان يكون السطح نفسه مادة الافة اي ايضا فالقوله ان
 يقال ليس موضوع الطبيعي بحسب الطبيعي مطلقا بل هو من حيث كونه مستعدا للمركبة والسكون
 لا استعدادا مطلقا ايضا بل استعدادا يكون له قرب الى الفعل وحسب لافقا في ان المقدر
 يوجد به وبالجسم المقيد بهذه الخسيرة الجسم في سبب حدوث له خدرا مع انه ليس له استعداد
 المذكور فاعلم وانما من موضوع الطبيعي في الكتاب فاقض مطلقا بحسب الوجود والمقدار
 مستقرا الى المادة في الوجود التي رجي ومباين بحسب المحل لعدم احتياج اليها في التعقل بل
 الى هذا ان بالامر بالمائل واما بعد اثبات ان الجسم والمقدار مفردان ونسبة الميزان
 انما تعين بحسب المحل دون التحقق والوجود وكسب القضا با وقد عرفت ان النسبة بينها بحسب
 المحل المبينة فليس ينبغي ان النسبة بين المفردات انما تعين على الوجه المذكور او لم يكن بخلافه
 الحكم بينهما واما اذا كانت بخلافه فليكنها في قوة القضا بحسب كونه نسبتها باعتبار تحقق

فاما ان كان الموضوع مفهوما المقدار ومفهوم الجسم فانسبته بينهما انما هي بملاحظة
 كل منهما على ما صدق به عليه او ما صدق كل منهما عليه فهي تعتبر بملاحظة كل الوجود عليه
 كما قيل النسبة بين المقدار موجود وبين جسم موجود هكذا افتد بر قوله فان قلت
 ما قلنا اننا لم نعرض لبيان ما استدر من موضوع القسمين الاخرين لما في الكتب
 لوجود المسوات بينهما فكان لا مخالفة بخلاف ما هو موضوع الهي عند الشيخ وما هو
 موضوعه في الكتاب على ما لا يخفى قوله وما في الكتب ليس هو موضوع الهي عند الشيخ
 موضوعات المسائل ولا خيرة او الواجب في تعريف العلم ليس الا كونه بحيث لا يخرج
 عنه ما هو منه ولا يدر هل فيه ما ليس منه وهذا كالكف قوله قد يكون نوعان موضوع
 الفين هذا انما نظر الى موضوع باب الجردات من الاله في قوله او عرضة الذات في ظاهر البعض
 مسائل باب الامور العامة التي موضوعها نفس تلك الامور وقوله او نوعان في ظاهر
 الى المسائل الاخر من موضوعها من انواع تلك الامور كما كانت الذات في الزمان
 والعدم كذلك وغيره قوله متعلق باول الامور في العموم اي متعلق بما هو اول من الامور
 الواقعة موضوعات الانساق الحكمية النظرية في العموم اي اول منها في كونه اعم وذلك لانه
 لم يلاحظ في كونه اعم من موضوع القسمين الاخرين كونه مندرجا تحت امر اخر حتى يكون ثبوته
 هذا الامر الاخر في الدرجة الاولى من التعقل بل لو خط كونه اعم منها او لا في غير ملاحظة كونه
 مندرجا تحت امر اخر وملاحظة عموم هذا الامر الاخر فيكون اول واسبق في اعتبار كونه اعم
 بخلاف موضوع الرياضي فانه لو خط مع كونه اعم من موضوع الطبيعي كونه مندرجا تحت
 موضوع الاله فيكون عموم موضوع الاله اسبق منه في الاعتبار من عموم موضوعه
 وموضوع الطبيعي فانه الاله اسبق منه في الاعتبار المذكورين لانه اول مطلق الامور
 فيه يعني انه اعم من كل منها كيف والشئ وكذا الممكن بالمكان العام لتداهما للمنع الذي
 لا يوجد في الخارج وكذا للعدم اعم من الموجود والافضاض بالوجود الخارجي على ما عرفت ويكون

ان يقال المراد اول مطلق الامور في العموم بمعنى انه لا اعم منه وانه وجد ما يربو
 كمن مع كون الموجود الذي هو موضوع الاله في اعم من الخارجي والذاتي فندبر قوله
 او باول الامور في الوجود اي في الوجود الخارجي ولا يذهب عليك انه على هذا يكون
 من قبيل شئ الكلي لبعض اجزائه وهو المائل المتعلق بسجانه وتعالى ايضا كشمسية
 بالاله في قوله متقدمة بالذات والشراف والمراد بالتقدم الذاتي هو التقدم الطبيعي
 وهو تقدم المحتاج اليه سواء كان فاعلا او مفعولا او على المحتاج وحسب لا بمراد ان كون
 معلومات الاله متقدمة بالذات على كل ما هو ككلام الفلاس بان الوبسائط
 مؤخرات واما على راي المحققين الفاعل بان لا يؤثر في الوجود الا انه فتقدمها انما هو
 باعتبار المبدء سببا وتعالى لا باعتبار سائر الجردات وبعض من الامور العامة ايضا
 وذلك لانه مبني على انه يكون المراد من التقدم بالذات تقدم المفعول والفاعل فقط
 على ما يفيد كلام المتن فيما بعد فاذا علمنا انه يقع لان سائر الجردات وذلك البعض
 من الامور العامة وانه لم يكن لها تأثير فاعلية عند المحققين كنهها في وطوالات التأثير
 فكانت متقدمة بالذات بالمعنى الاعم على معلومات الطبيعي والى الاجسام والجسمانية
 وبما قررنا لك ظهر انه تقدم معلومات الاله على اي تقدير كان انما هو باعتبار الاله
 والجردات وبعض من الامور العامة وهو ما يتوقف عليه تأثير الفاعل بمعنى ان تقدمها
 على اي تقدير كان لا يتجاوز الامور الثلثة قوله ان جميع جهات التقدم فان قلت
 من جهة جهات التقدم الزمانية وعندكم كشمسية معلومات الطبيعي قد يم بارزبان
 فتقدم معلومات الاله على معلوماته من جهة من التقدم قلت المراد ان جميع معلومات
 الاله متقدمة بجميع جهات التقدم على جميع معلومات الطبيعي وحسب لا اعتبارا بكون
 الكوادر من مجموع معلومات الشاه والعدم كونها من مجموع معلومات الاول فبقدر ان
 هذا المجموع متقدم على ذلك المجموع كما ذكره بعض الافاضل قوله وطا بانه الجسم اعم من

فيخرج علم الهيئة عن تعريف الرياضي مع انه من فلا يكون جامعا ويحل في تعريف الطبيعة مع ان ليس
 منه فلا يكون مانعا والاراد بمتعلق بالمتعلقين فلما ورد بعد ما كان اوله في حاجة الى المادة
 اي الهولي ولا يجوز ان يكون المراد بها هنا الحمل او الجسم فهو لا يحتاج الى محل والابتناء في هذا
 ان يكون المراد بها في التقسيم بمعنى الاعم من الهولي والموضوع كما لا يخفى فلو وجب ان
 حاصل ان سلمنا ان موضوع الهيئة هو تلك الباطنة لكانت من حيث انها موضوعات
 للطبيعي مغايرة لنفسها من حيث انها موضوعات للهيئة لانها من حيث انها تثبت لها الاحوال
 بالبرهان الذي غير ما من حيث انها تثبت لها بالبرهان المالى فتمكن هي من حيث كونها
 موضوعات للاول محتاجة في الذهن والخارج الى نوع مخصوص من الهولي على ما
 هو المراد بالمادة المتأخرة في التعاريف بطلانها من حيث كونها موضوعات
 للهيئة وذلك لان تصور الموضوع انما يجب بقدر ما يتوقف اثبات المحمول
 له عليه ولا يتم بدون اثبات المحمولات لها في الطبيعي على وجه لا يتم بدون
 تعقلها نوع مخصوص من الهولي بخلاف في الهيئة فانه يتم على وجه بدون على ما
 سبقت لك على التفصيل قوله ان المراد بالمادة اي المتأخرة في التعاريف وهي
 الاعم من الهولي والموضوع على ما ذهب اليه المحشي لكن المنطبق على مطلوبنا هنا هي
 الهولي او الهولي فقط على ما ذهب اليه اخرون قوله المادة المختصة اي نوعا اي
 نوع مخصوص منها سواء كان المراد بها الهولي فقط والاعم منها ومن الموضوع ايضا على ما
 عرفت قوله فانه الكروية ان كان قبل كيف يكون الامر كما قلت مع انه بعض من الطبيعي
 مستندة بالمحمول مع مستند الهيئة فاجاب على وجه التعليل بقوله فانه الكروية مثلا قوله
 بان حركات الثوابت اي النجوم الكائنة في الفلك الثامن وهي وان كانت فلكها كما كانت
 السائرة ايضا لكن لبطو حركتها في ثباتها شبه ثوابت اولانهم لم يلمحوا حركتها
 اولاسموا ثوابت لعدم حركاتها الخاصة بفلكها وبعد ما وجدوا لم يفسروا التسمية بها

على دوائر قد عرفت معنى الدائرة والمراد بها هنا الدائرة بمعنى السطح المستدير الذي
 يمكن ان يفرض في وسطه نقطتان ويخطوط المستقيمة الخارجة منها الى ما احاط
 به احاطة تامة لا بمعنى محيط وسبق له قوله متوازية اي متوازية البعد بينها
 من جميع الجهات فانه التوازي بين السطوح مستدبرة وهو متوازي البعد بينها من
 جميع الجهات وكذا في الخطوط المستدبرة بل يمكن الاكتفاء بهذا المعنى في التوازي مطلقا
 ويطلق التوازي في السطوح المستوية بخصوصها على كونها بحيث لا تتلاني وان افترجت
 في جهة الطول والعرض الى ما لا يتناهى وفي الخطوط المستقيمة كذلك على كونها في سطح واحد
 بحيث لا تتلاني وان افترجت في الخلف والقدام الى غير النهاية قوله بل عليه
 وذلك لانه لو لم يكن الفلك الثامن من الفلك الاكظم بل سائر الافلاك البقا
 كربة ما حركت الثوابت على الدوائر المتوازية المفروضة في الفلك الثامن بل في سائر
 الافلاك عند فرضها فاطعة لانه ما لا يكون كربة لا يخلو اما ان يكون له سطح مستدير بحيث
 يمكن ان يفرض له اولا يكون له سطح كذلك فعلى الثاني ان يكون حركتها على الدوائر
 كبقية دوائر فضلا عن كونها متوازية مع الدائرة المقرب الى المركز كونه في جوف الدائرة
 الا بعد منها اليه فيكون الصغرى جزءا من الكبرى لا متوازية لها وان لم تحرك حول لا
 يكون حركاتها على الدوائر فضلا عن التوازي كبقية دوائر ايضا وهذا لا يتم لما
 نقل مادة مخصوصة اي بالنوع مخصوص من الهولي قال في سس سمد في حاشية
 المطالع الفلك الثامن مثلا في الهيئة تعين مقدمات كلمة بقية بعضها ببعض من
 صارت متحدة في واحد بالشخص في نفس الامر مع بقاء ذلك المضيق عليها بحسب تصور
 ولو وضع موضع جرم اخر لوافقه في وضعه ومقداره وسائر احكامه وان خالفه في الهيئة
 كانت مباحث الفلك الثامن منطبقه عليه وشاكلة اجابه وقس على ذلك ما
 عداه ولا خفاء في انه يدل على ما ذكره المحشي قوله فيلزم تعقله باوجه مخصوصة وذلك

اما البسطة هنا كانت عبارة عن عدم تركب من الاجسام المختلفة الطبيعية
 لتفعل نوع مادة مخصوصة ليعلم انها ليست تلك الاجسام حتى يكون بسطة في
 كنهه عليك ان ايراد هذه الاجواب حاصلا في غير صياح لانه وان اطلع الحاصب من
 جهة كنهه في داخلها من جهة اخرى فوالله في اي في الخارج قوله يلزم ان يكون
 كل قسم منها كذلك فثبت ان هذه الملائكة ممنوعة لجاز ان يكون تقسيم الرابض الى
 الالف م من قبيل تقسيم الكل الى الاجزاء او معلوم ان المقسم مبين لالف منه في هذا التقسيم
 وغير موجود في ضمن تلك الاقسام فلا يلزم صدق تعريفه على كل منها بل هو مفضل لانه
 قبيل تقسيم الكل الى جزئياته حتى يلزم صدق على كل من الالف م فثبت صدق تعريفه
 عليه ايضا والالم يكن جامعا وهو لو لم يفسد بل ناس عن عدم الاطلاع على ما يقرر
 على ما ذكره مولانا عصام الله في حاشيته على شرح الشبهة من اجزاء الاصناف
 في تعريفات العلوم بمنزلة تعريفات في تعريفات الكليات فكما ان يلزم صدق
 تعريف الكل على كل من افراده والالم يكن جامعا كذلك يلزم صدق تعريف العلم
 على كل من مساقه والالم يكن كذلك وقد سبق هذا في صدر الكتاب وذلك لان
 المقصود من تعريف العلم الذي من مقدرة الشروع انما هو الامن من ثوات ما
 وصف الحق الى ما لا يعينه ومعلوم ان هذا لا يحصل بدون ولا يتوهم ان حصة لا يكون
 من تقسيم الكل الى الاجزاء وليس هذا التعريف حذاله حتى يكون صدق من قبيل صدق
 ما به العلم على ان لا يكون من قبيل التقسيم المذكور بل هو رسم اخذ باعتبار كل
 اجزائه فلا يفرح شمولها في التقسيم المذكور فثبت ان العلم في الخارج اي علم
 الحيات سميت فيه وجعل فيه الاعراض الذاتية للعدد محلا فارجح ما معنى انه حكم فيه
 بالاشياء وبه وبين اعراضه في الوجود الخارجي بمعنى انها ليست متبذرة في الوجود فيه والاختلاف
 في ان هذا لا يقتضي وجود شي من طرفي الكل في الخارج بصدق الحكم بعدم التمايز بينهما فيه

فقط

عند عدم وجودها فيه ايضا فيرد ما يتوهم من ان هذا مناف لما سبق من الحاشية من ان العدد
 ليس موجودا في الخارج ولا يصح جواب بان الحاشية ثبته هنا لما هو مذهب الحكماء
 كونه موجودا في الخارج لما عرفت من ان هذا ليس مذهبنا لزم حقيقة بل كلامهم ما قول
 ولا يذهب عليك ان هذا هو ما ذهب اليه الاسناد واليه والى في تعليلاته على الشرح
 الجدير للتجريد حيث قال وليس معنى الحكم على الامور الخارجية بكونها ان يكون الطرفان
 موجودين في الخارج كسبب الواقع بل ان يعتبر امتحان كسبب الوجود الخارجي
 سواء كان موجودا في فيه بالفعل كسبب الواقع بان يكون الخارج طرفا لوجودها
 او لا وشمع عليه صدر المدققين بان يلزم عليه ان اذا قيل اجتماع التقيضين حلالا في
 يكون الحكم فيه على وجوده خارجي لوجوده خارجي وهذا ما لا يعقل وانت خبير بان اوله
 من حيث التنبه كيف وطرف الحكم في هذا القول من الامور الخارجية اذ هي
 اعم مما يكون الخارج طرفا لوجوده اوله فقط ومعلوم انما ليس بشي من ذلك فثبت
 شمع بان يحمل الايجاب على انما هو الحكم بانها والطرفين فثبت صدق القضية الخارجية
 كما في طرفي الامور الخارجية وهذا في الخارج وحده يستلزم ان لا يكون شي منها موجودا
 فيه والى ذهب عليك ان ان اراد ان يستلزم ان لا يكون شي منها موجودا فيه مطلقا
 سواء كان الخارج طرفا لوجوده او لغيره فهو مسلم كنهه اذ كانت ايضا قابلا
 وان اراد ان يستلزم على ان الخارج طرفا لوجوده فهو ممنوع كيف والحكم بالاشياء
 كما يتصور ويصير بين ما يوجد في الخارج محضه ومحمولة كذلك يتصور ويصير بين ما يوجد
 فيه محمل ومحمولة لكن لا يذهب عليك ان الاسناد نفسه قد صرح في تلك التعريفات
 بان معنى كونه الخارج اذ ليس طرفا للتصاف هو ان يكون وجوده الموصوف في احد
 من الصفة انتزاع العقل منه ذلك الانصاف وهذا الظاهر يدل على ان الموضوع
 يجب وجوده في الخارج بمعنى كونه الخارج طرفا لوجوده في القضية الخارجية اللهم الا ان يقال

بيان

ذلك

المراد يكون وجوده مثلاً كون وجوده مطلقاً سواء كان حقيقياً كما إذا كان من
 الامور الخارجية الغيرة المنتهية او خارجاً بوجوه مختلفة كما إذا كان من الانتماءات
 كذلك او يقال بالفرق بين الانتماءات والحل وان كان لا ينفك احد عن
 الاخر وبعد التباين واللفظي فيسمى الخارج ليس مقيداً فيها هو بعدد سنابل
 تركه اليقين بهذا المقام لكن ذكره ليجرد دفع ما يمكن ان يتوهم ما سبق من عدم كون بعدد
 موجوداته انما القضاة المذكور في علمه ب كل ما في نسبة وحقيقة وليست فيها
 قضية خارجية ويمكن ان يقال ذكره ليدخل علمه ب في مطلق كونه حتى يرد الابرار
 كونه قد اتي بهذه الفاتحة فيما سبق فاعادتها هنا مستدركة فتدبر قولاً وليس
 منها ما يحتاج الى مادة مخصوصة فيه اما اذا كانت المادة بمعنى الهيولى قليلاً واما اذا
 كانت بالمعنى الاعم فلان العدد كما يعرض للمعدودات العنصرية كذلك يعرض للمعدودات
 الفلكية وكما يعرضها بعض الجردات وكل واحد منها نوع تعاريفه المحل للاخوه ولو كان
 محتاجاً الى نوع مخصوص منها لما تعرض الاخر وكذا الخط والسطح والجمم التعيين كما يعرض
 كل منها للاسام العنصرية كذلك يعرض للفلكية وقد عرفت تعاريفها انواعاً وكذا الزمان
 كما يعرض الحركة العارضة للفلك الا عظم كونه كذلك يعرض الحركة العارضة لغيره من
 الاجسام هذا نوجبه كلامه لكن فيه ان الزمان انما هو مقدار حركة الفلك الا عظم على
 ما تقر فهو محتاج في الخارج الى حركة وهي محتاجة اليه فيه فيحتاج الزمان الى نوع مخصوص
 من الهيولى وكذا الى نوع مخصوص من المحدود هو نوع كونه فعال قولاً القول بامتناع
 بالموضوع على ما هو مرجع جواب الفاعل حيث آل الى انه موضوع الهيئة الجسم من حيث
 كونه غيبه محتاج في الفعل الى نوع مخصوص من المادة ومحتاج اليه في الوجود والنجاسي
 وموضوع الطبيعي ايضاً هو كونه من حيث احتياجه اليه فيهما لما ذكره من السهولة والافتقار
 في ان الجسم بالهيئة الاولى متنازلاً ومقابل بالهيئة الثانية فثبت القول بامتناعها بالمتنازلة

في الجيب

من المجيب قولاً وانت تعلم ان اعتراض على ما بعينه في كلام الشيخ ونموذج لبيان
 مراد ودفع لما يمكن ان يقال ما ذكره المجيب ايضاً هو الامتناع من التناهي عن البرهان
 فلما عرفت له مع ما ذكره الشيخ وتقرر كل ما ذكرناه لا يخفى على الناظر قولاً على ما قرر
 اي من القوم فيهم في قول المسئلة المشتركة انما ثبتت بالبرهان الذي فمن الطبيعي او
 بالبرهان الثاني فمن الرياضي واما فيما نقله هنا عن الشيخ فلما تقرير والاعتراض لامتياز البرهان
 قولاً لتغاير الموضوع وذلك لانه من حيث ثبت له بالبرهان الذي فغيره من حيث
 ثبت له بالبرهان الثاني ولا يرد عليك ان المراد بالتغاير هنا هو التغاير الاعتباري
 او الاعم الموجود في ذاته انما يبرز بالبرهان لا يقيد الا استدراكاً لا على ما ذكره الشيخ اي لا
 على وجه ذكره المجيب فيما نقل عنه قبل كلام الشيخ فان يقيد كونه الموضوع الطبيعي باليقين
 في الوجود وبين النوع فخصوص بخلاف الرياضي فانه موضوعه مما يقتضيه الوجود والنجاسي
 فقط اليه هذا وانت خبير بان افادته لتغاير الموضوعين بوجه اخر لا ينافي تغايرهما على
 وجه ذكره المجيب ايضاً ما ذكره المجيب ايضاً حق على ما سبق تحقير ولا يخالف ما استشهد
 به من بعض الناس من اشتراك بين الطبيعي والرياضي او لعدم سببي على ما هو ظاهر لفظ المسئلة
 واما مخالفة كلام الشيخ فتدبره بعد ما ذكره بما يجب تأويله يمكن ان يقال المراد الاول
 قولاً ولعل مراد الشيخ هو حاصل ان ما نفى التمايز بحسب الموضوع راسخ في النماز
 الذي يكون مثلاً وانه ذات الموضوع لا امر خارج عنه فكان قال امتياز الموضوعين
 ناش من امتياز البرهانين لا امتيازهما ناش من ذاتهما قولاً لعل اقرب الى الصواب
 وانما كان اقرب اليه الاول بروايتي من الاولاد من ان يقين على هذا الجواب ولعل انما
 انما يبدل على قرب الجواب الاول الى الصواب لما عرفت من انه خارج الاولاد الثاني
 عنه ولعل انما حكم به هذا اقرب اليه ولم يكلم كونه صواباً لانه هذا الجواب مبني على انه
 يكون المراد بالمادة مطلقاً على ما بعينه قوله فيما بعد الى انه اصلاً وحده وان لم يرد عليه

الايراد ان الوارد ان على الجواب الاول كمن يريد ان الامور العامة ايضا محتاجة اليها
 فلا يكون البحث عنها من الماهي وكذا العدم يحتاج اليها في الوجود الخارجي والتعريف
 العلم الماهي بقا كونه الكلام مبني على ان المراد بالماهية المطلقة مطلق الوجود لا
 نوع مخصوص منها وحسب يرد ان العدم لا يحتاج في الوجود الخارجي ايضا الى سطره
 اي مطلق الوجود وقد عرفت ما يضيئك في هذا الموضوع فتذكر قولهم لا يبحثون
 في الهية وذلك لانهم لما تناولوا في الحركات وضبطها وانما هو الهية على احوالها كذا
 هم ان تقصر على انه واذا الهية ان يشعروا انها محتاجة الى ايراد الافلاك الحسية
 كذا انهم ما ذكره قاضي زاده في شرحه على بعض متون الهندية عن كل فلك دائرة
 مشايخه عن الفلك الاعظم لمعدل النهار وعن الثاني من منطقة البروج وكذا
 قولهم الهية بطلت غير محسوسة اما سميتها غير محسوسة فعدم وقوع البحث فيها عن الجواب
 بل عن غير ما هو المراد والبرهان سميتها بطلت فلم يقع عن احد خفية ان ينتمى الغير محسوسة
 على القول بالضبط حرك الشمس خارج الماهية والسطح اي اقل اجرامها على
 القول بالضبط بالماهية ويرد ذلك لانهم يوردون على اصل الخارج اربعة دوائر
 دوائر اثنين للشمس المثل والخارج محاسن في نقطتي الالوج والخصيصة واربع دوائر
 للشمس المثل والمائل متقاطعين والمائل محاسن في الالوج والخصيصة والشمس
 والمائل يوردون المائل مركزا كالمائل كونه في حكم المائل وبعضهم يوردونه ايضا وكل من
 العلوية وواحدة من السفلية وهي الزهرة خمس دوائر المثل والمائل والمائل ومعدل
 المسير قاطعا للمائل والشمس يورد على المائل والمائل من السفلية ست دوائر المثل
 والمائل والمائل ومعدل المسير والشمس يورد على المائل مركزا كالمائل ولا يوردون المعدل
 فبقا حامل مركزا كالمائل مقامه وبعضهم يوردونه ايضا محاسن للفلك المائل على وجه
 وحضيضه والجميع ما ذكرناه وعلى اصل الهند ويرد يوردون الشمس ثمت دوائر المائل

الموافق الموكراي الممثل كمن يسمونه عاما على هذا الاصل لمحمد مركز الهند ويرد
 الخارج المركز عن مركز العالم والشمس يورد في سطح المائل على ان مركزه على محيط المائل
 فهم يوردون على هذا الاصل خمسة دوائر المثل وليس سطر من الهية المحسوسة فانهم
 يوردون اربع وعشرين فلكا على كلا الاصلين فلهذا لا اعتبار سطرهما بالسطح
 قولهم والمائل يوردون يبحثون مح وذلك لانهم لا يجدون المائل عن البراهين لم
 يحسن لهم الاقتصار على الدوائر المثل في الحركات وضبطها بالماهية حتى يشعروا
 فلو لم يشعروا بها في تلك الحركات ولم يوردوا محسوسة لم يكن لهنتم كسيرة فادع قولهم
 فما بحث العلم بالماهية عليك ان هذا الجواب وان كان دافعا للسؤال نظر
 الى باب الفلكيات من الهية كونه لا بد فلهذا نظر الى باب الفلكيات من الهية كونه
 لا يبعد عنه بالماهية فليس حاسما لماهية المائل وليس هذا وجه اخر لعدم كونه
 هذا الجواب صوابا فتذكر قولهم لا يحتاج في الدان الى الماهية اصلا الى الماهية المطلقة ولا
 الى المعينة فاعلم ان قولهم هذا الكلام على الجاهل وان كانت مسندة على تقدير ان يكون
 المراد من الماهية الوجودية كسيرة غير مسندة على تقدير ان يكون المراد بها المعنى الالهي من
 الموضوع كيف والله واير لكونها امور انسية لا تتعلق به ووه مطلقا لا يتبع منه هذه
 الدوائر وبذلك قد ظهر لك ما ذكرناه ما يمكن ان يعرف منه ان جواب القائل اقرب
 الى الصواب من قولهم الجواب قولهم ناظر الى مح لا يذهب عليك انه كونه ناظر الى طر
 يس الماكسب الظاهر من اللفظ على ما عرفت واما على طريقة القضاة في الاستدلال
 اصلا فتأمل قولهم وتنبيل الشارح بالمراد مح حاصل انه المجهول عند في الرياضيات جسم
 وثبت الكروية مثلا في لاهو بعنوان الكروية اي كونه كره كيف والموضوع وان كان
 ذكر ما يجب ان لا يكون عين ما ثبت له مع انه الكروية اي كونه اشئ كره ما ثبت له في هذا
 ويمكن ان يقال مراد الشارح بالمراد الجسم من غير كونه مقيدا بوصف كونه كره كمن لما كانت

بعضهم

بمسئلة اثبات الكبرية عارضة له وانضاف به من ان الشك في مكانه في عدم
احتياجها الى المادوة فصار عبر عنه بالكرة اظهار الماخفي او حصول مراده الكبرية التي
كانت من الموضوعات فيه لكن في غير المسئلة التي يكون المحمول فيها الكبرية
وحسنه لاخير لكونه ان يكون عنوان موضوع بعض من العلم وكذا اقيده اذا
لم يكن قيد الموضوع العلم ايضا ما خود انه بعض اجود من ذلك ولعله لهذا اثار
غير مناسب لا يجوز صريح **قوله** بان رناضوا القوسم مع وذلك لانهم كانوا
يفتخرون بها في ابتداء التعاليم فكانت بدينية النفس وما فيها من اولها **قوله**
لان يجبت عن مجسم مع فيكون من قبيل نسبة الكل الى جزء **قوله** على الطبيعة اي
الصورة النوعية لا الحقيقية والاكبر من قبيل اشغال الشئ على نفسه لان المبحث
عنه ايضا هو ما بهية الجسم وحقيقته **وسيجي** لهذا زيادة تفصيل فانظر **قوله** فروع
اعلم ان كون الشئ فرعاً لكونه امراضاً في انما يتحقق عند تحقق كون شئ اصلاً فالفرع
انما يتحقق عند تحقق الاصل والاصل على حقيقة القاضية عند تحققه على حقيقة انما يجب
في الاصول انما يطلق بحسب اللغة على ما هي عليه الشئ وفي الاصطلاح على الراجح كما
يقال الاصل الحقيقي وهذا ما ولا يشترط ان يكون المتشاكلين بالفرع مالم يعارضه
بمعارض وعلى المستحب كما يقال معارض الاصل والاكبر وعلى القاعدة كما يقال ان
اصل اي قاعدة وهي الاصل مقدم على الظاهر وعلى اليس كما يقال الاصل في هذه المسئلة
الكتب والسنة واذا اضيف العلم فالمراد وليد ومن سبب كل من المعاني الى **قوله**
المعنى اللغوي غير حقيقة فالفرع ايضا انما يطلق على كل واحد مما يقابل المعاني المذكورة
بحسب اعني على ما اتى على الشئ بحسب اللغة وعلى المرجوع فالظاهر على كون
منه راجحت القاعدة التي اطلق عليها الاصل لانه غير تلك القاعدة وان كان هو
ايضا فانظر الى ما اندرج تحته وعلى المدلول والاطلاق الفرع هنا اما بالمعنى اللغوي

او بمعنى المدلول من المعاني الاصطلاحية لا بمعنى المرجوع او الظاهر او القضية المنه
تحت القاعدة الاصل اما الاول فلان فروع العلوم الثلاثة مبنية عليها ومنها من
تلك العلوم اوله يمكن استنباط من فروعها ومنها اما الثاني فلهذا فروعها
اي الفروع مرجوعة اليه العلم الا ان يقال بالمرجعية باعتبار خصوص الموضوع او العلم
المتعلق بالماضي او في علمه وعدمه كون الفروع ظاهرة وكون العلوم الثلاثة
مستقيمة وهو ظاهر وعدم كونه من تلك الفروع قضايا مستدرجة تحت من تلك
العلوم كيف وحسنه كما ان يكون محمولات تلك الفروع هي الاعراض الذاتية
لموضوعات تلك العلوم الثابتة لها فيها وليس كذلك كيف ولو كانت كذلك
بزم ان لا يكون الفروع باجته عن الاعراض الذاتية لموضوعاتها او العرض الذاتي
للعلم لوجب كونه مبداً له عرض عرب للماض وسيجي في الفرق ما استلزم منه
موضوع موضوعاتها وهو الواقع ايضا على ما يخفى على المتدري والعارض هو اسطر **قوله**
وانه عدم الاعراض الذاتية للعلم اذا لم يكن العلم محتاجاً في عروضة الى ان يوجد في ضمن
نوع معين لكنه لا خفاء في احتياج موضوعات العلوم المذكورة في حقوق محمولات
الفروع الى وجودها في ضمن موضوعاتها التي هي انواع خاصة منها اي من موضوعات
تلك العلوم **قوله** وفي نظر العمل وجه النظر هو ان عدم كجث النبوة والانية
والمعاد من فروع الالهي غير مستقيم على الطائفة اما النبوة فلانها انما يكون المراد بها ما هو
صفة الانبياء او يكون المراد بها امكان بعثها في الله وبعثها بالفعل او وجه على ما يؤول اليه
رأي المعنوي واحكام فان كان ان في ذلك ليس من فروع الالهي بل من اجزاء على الحكمي
لان اثبات حال له سبحانه وتعالى من غير ملاحظة قانونه الشرع ورعايتها وكونه من فروع على
رأي المتكلمين او كونه من راعين قانونه الشرع كونه من الكلام لانه الالهي ولا خفاء في كونه
مبني على كونه مختاراً على القدرة والارادة وان اثبتت هذه الصفات لمجرد العقل

فاما واحد وتسمى القواعد المتعلقة باستخراج الجوهالات العددية العارضة على المفادير عن
 معلوماتها المخصوصة على الوجه المخصوص ايضا علم المساحة فهو ايضا قسم من احكام وبيان
 علم العدد واما بارتباطه ايضا فوالله والموسيقى قد عرفت لكن ينبغي ان يعلم ان المقدر
 من الاصول اصالة وهو علم التأليف وهو علم حيث فيه عن الف شي مع شي ومجموعه
 بحيث يحصل منه صوت حسن او غيره مما هو غايه ذلك العلم على وجه لا يحتاج
 الى المادة في التقطع ولا يحتاج اليها في الوجود والنجار يركب لكن معظمه الموسيقى على ما هو
 في هذه الرئيس هذا ويمكن ان يقال هذا من قبيل التعقيب عن الشيء بما هو معظمه
 فوالله علم المزايا وهو من فروع الهندسة وهو علم يعرف منه احوال الخطوط والاشياء
 المنقطعة والمنكسرة والمنكسرة كذا في رسالة العلامة البيضاوي في تعريفات
 بعض العلوم **فوالله** وعلم المناظر هذا ايضا من فروع الهندسة وهو علم يعرف
 به احوال المبصرات في كتبها باعتبار قربها وبعدها عن الناظر وسفقت الاحاطة ارغما
 لغلط فيه البصر من احوال المبصرات ويستعان به على ما في الاجرام **فوالله** وعلم
 الموازين وهو علم يبحث فيه عن احوال ما يوزن به الشيء من حيث ان على اي حال
 يكون بحيث اذا وزن به لا يوجد نقصان وغلط في الوزن ولعل هذا من فروع
 التأليف الذي علم عنه بما هو معظمه اعني الموسيقى **فوالله** ونقل المبادي وبغيره
 عنه بعلم اساطير المبادي وعده من فروع الهندسة وهو علم يعرف منه كيفية استخراج
 المبادي الكائنة في الارض ومسقطها اجزاء الارض المتيبة **فوالله** والحكمة والمقال
 قد عرفت حاله ولا خلاف في الاعادة **فوالله** علم الجبل وهو علم يبحث فيه كيفية جعل
 الشيء بحيث يحصل منه ما يتعجب منه الناس كما يشاهد من اهل الحفة وهو من فروع
 التأليف **فوالله** كصندوق الساع وهو ما يتخذ فيه علامة الساعة وهو على كسبية
 شتى فوالله وامثالها اي وامثال صندوق الساعة على ما يستفاد منه حاشية منقول

الحشي هنا حيث جعل من جام الجبر وجام العدل ولا خلاف في كونها من علم الجبل والشي
 مستفاد من المضاف اليه قال في حاشية اي شبة بجام الجبر وجام العدل جام
 جبر الجرام را كويند كراي سا زنده مقدار يك جام وديكر ميان هر دو آب مثلا
 ميه زنده و آب كراي در ميان جام جبر مسكند و مقدار ما زاده باشد از ان ابي كراي
 جام وديكر كنجاي بنده است و جام عدل آن است كه يك جام مياي سا زنده
 و در ميان ما و ديكر را واث نه نميكنند چنانچه اگر آب ما چيزي و ديكر ميان
 او بريزند اما ناكه از ثنه زباده ايند و شود تمام ان چيز از ميان بر روي
 و با بلك جام الجبر علم حيث فيه عن كيفية اتخاذ جام يكون مساويا لجام اخر مع
 وسعه لا هو اكثر مما بسعه الاخر وانما يسمى جام الجبر اي الظلم لان صاحبه يظلم على
 من اعطاه شيا بالجام المساوي لجام الجبر ثم ياخذ منه بجام الذي هو جام
 الجبر مع ان المديون لا يشعر بظلمه عليه وكذا يمكن ان يظلم في الكيل المتبادل في
 البديلة بانه يتخذ جام الجبر مساويا لجام الكيل فيه وجام العدل علم حيث فيه
 عن كيفية اتخاذ جام بحيث يكون فيه علامة اذا اعلی منظوفه وزاد عليها
 لا يبقى منه شيء وانما يسمى جام العدل لانه اذا اكتمل به لا يظلم احد على احد
 اذا الزيادة في الكيل معلوم لكل اعدم بقاء شيء فيه حين الزيادة فيمنع حتى بعد
فوالله وعلم الرخايات والتقاويم هو علم واحد من فروع علم الهيئة وهو علم
 يعرف منه مقدار حركات الكواكب السائرة ومنفعة معرفة موضع كل
 واحد من الكواكب نسبة الى فلكه والى فلك البروج كذا في رسالة البيضاوي
فوالله والفرق بين ما عد بعض العلوم فروعها و فرعيها انما هي بغير علمها و بعد
 بعضها اصول وكونها اصولا انما هو كونها مساوية لذلك الفنا و لزم ان يكون في
 بين الجزء فالفرع حتى يكون بعض المائل فروعها ليكون العلم المتشغل عليها ايضا

فرعا وبعضها اجزا يكون المجتمع منها اصلا فيجوز الكلام افتتاح الى بيان الفرق فقال
والفرق ثم اقول جعل هذا فرقا بينها ليس بالنظر الى هذا المقام او فروع العلوم
الثلاثة وقعت بحيث موضوعاتها اخض من موضوعات اصولها مع اخذ قيد
عرضي مع كل منها ليست في رتبة منك من موصوفة ما استلزامه لك بخلاف اجزائها
فانها ليست كذلك على ما سيطر والافلا يلزم كون موضوع الفرع اخض من
موضوع الاصل على معنى من المعاني المذكورة على ما لا يخفى حتى يكون هذا فرقا بينها
كليا غير ما اذا كان عبارة عما اندرج تحت القاعدة وجبته وان كان كذا في خصوصية
موضوعه عن موضوع الاصل لكن لا يجب في كونه فرعا اخذ قيد عرضي مع او كل مجز
مولف مثلا فرع بهذا المعنى لكل جسم مولف من غير اعتبار قيد عرضي واخذه
معه فليس الفرق كليا ايضا بل الفارق الكلي بينهما هو ان يقال الجزء ما يرجع اليه
فيه الى البحث عن العرض الذي لموضوع ما هو كل له ويكون العرض من جهة
هذا البحث الثاني بخلاف الفرع فان جهة مقصوده لذاته وليس ارجاعه الى
البحث عن العرض الذي لموضوع اصلا مقصودا منه اصلا بل لا يرجع
اليه ايضا حيث انه فرع فتأمل **قول** والجزء ليس كذلك اي ليس موضوع
اخض من موضوع العلم الذي هو كل له ماخوذ معه قيد عرضي بل موضوع
موضوع ذلك العلم نفسه او عرضه الذي واخض منه لكن لم يؤخذ معه قيد
عرضي كما اذا كان موضوع نوع موضوع ذلك العلم او نوع عرضه الذي
هذا توجبه كلامه ثم اقول فيه ان ما يكون موضوع نوع موضوع ذلك العلم
واخذه معه قيد عرضي لكن بحيث لا يقدح في رجوع جهة الى البحث عن العرض
الذي لموضوع ذلك العلم خاضه ايضا لا فرع له مع ان موضوعه اخض
من موضوعه واخذه معه قيد عرضي كما يقال الاسم الغني المنصرف اعارة بالضم

رفعاً والفتحة نصيباً وجزا فان هذا من مسائل النحولا منه فروع مع انه موضوع
اخض من موضوعه وماخوذ معه قيد عرضي وهذا وجه اخر ايضا لعدم كون
الفرق الذي ذكره المحشي كليا وكل ما ذكرناه كلف منه الايراد ان يعلم ان
يكون وجهه لقوله فيما سبق وفيه نظر ان كان ما عند هذا القول الى تمام الشبهة
مقولا للفتحة فتدبر **قول** لا يعبرها ما ظهر الى قوله اصولا او بعد معرفة الاصول اي
القواعد الكلية لسهولة معرفة احكام الجزئيات فيها وهو المراد بالتفريع وقوله
وتفصيلها ما ظهر الى قوله وجهها كذا ان يفيد عن مقيدنا فلما عن المحقق الطوسي
في شرحه على الاشارات وانت خبير بان كون الاخير ناظرا الى الاخير فقط
مبنى على جعل جملا من الجمل لا في الجملة فتدبر **قول** لكن يجوز له ما كان التاويل
في عبارة الاشارات اكثر مؤنة وابعده واخفى من التاويل في عبارة الشفا ذكر
التاويل في عبارة الاشارات واهل التاويل في عبارة الشفا اظهارا
لما خفي واعراضا عما ظهر لا لرفع عدم صلاحية عبارة الشفا فلما برز التشبيها
الى احوالنا ان يجوز ان يكون معنى قوله في الشفا والسفل بعده الى العلوم
الحكمة الغية الالهية فلما يفيد عدم كونه المنطق منه الحكمة لجواز كونه حكمة الحيات
الالهية فعبارة الشفا ايضا قابل للتاويل بل التاويل فيها اقل مؤنة واخبر
من التاويل في عبارة الاشارات اذ على تأويل الشفا لا احتياج الى حرف
التعريف الذي نقله الشارح عن الشيخ في الحاشية والشيخ قد اخرج العمل
وعرفنا بانها كمال النفس الانانية بالتصورات الكائنة والتصديقات
المطابقة في النظريات والعمليات والافعال في ان ظاهر هذا التعريف مع كونه
المنطق منه الحكمة كونه تصديقات مطابقة بخلاف تأويل الاشارات فان
على تأويلها يلزم عدم ابقائه على ظاهره وتخصيص التصديق المطابقة بالغير الالهية

ثم ويل الاشارات مشتمل على تكلفين احدهما في عبارتها والاخر في التعريف
وتما ويل الشفا انما يحتاج الى تكلف واحد في عبارته وما قيل المنة انفس من
كثيرا العلم الا ان يقال عرصة تحقيق المقام وبيان الواقع لا التشتيع ولا
يفتق ان فيه عليه ان المنطق اذا كان منه محكم يكون منه النظرية لانه العملية ولا
يزم من كونه متعلقا ببنية العمل الذي هو الفكر كونه من العملية اذ لا يجب من ذلك
التعلق كون العمل موضوعا له كذا ذكره قدس سره في حاشية شرح المطالع هذا
اذا كان موضوع العملية الاعمال الاختيارية المذكورة وان كان موضوعها
النفس ان طرفة من حيث تلك الاعمال فالامر اسهل **قول** لا يخفى عليك
ما في ما في النسبة وذلك على تقدير ان يكون المراد بالخروج معناه
المصدر ي سواء كانت الحكم عبارة عن المسائل وعن تصديقاتها او ملكيتها
على ما هو المشهور في اسما العلوم او غير ذلك المعاني التي سبقت ذكرها في هذا
المحبة وذلك ظاهر في الطرف وذلك على تقدير ان يكون المراد بالخروج
ما يخرج من قبيل الحكمي اسم ذي الالة عليه لكن اذا كان المراد بالملكة المفهوما
الحكمي المفاهيم هذا المفهوم اعني مفهوم ما يخرج له تحقيق المسألة في النسبة
اذا المفهوم الحكمي ليس مما يخرج به النفس بل ما صدفاته كذا **قول** او الحكم ليس
نفس الخروج فيجب حرف التعريف عن طائفة على احد الاحتمالين المذكورين
واما ما توهم من انه ان كان المراد بالملكة المعنى المصدر رب على ما هو الاصل هو الادراك
اعني ما يعبّر عنه بالفارسية برائش و يخرج ايضا المعنى المصدرى او برادش
الحكمة المسائل او تصديقاتها او ملكيتها و يخرج ما يخرج فلما سأل في ما في انما
يكون على تقدير ان يكون المراد من كل منهما مختلفا فيستغرب ويشتك به اذ كيف
يكون الادراك نفس الخروج وكيف لا يكون الحكمي الخروج على ما يخرج به **مسألة** **قول**

بل علم في ضرب الى كونها مبدء الخروج لانفس الكمال على ما ذهب اليه الشيخ
على ما نقله عنه ان روح في المحسنة واختاره قدس سره في تعليقه على شرح حكمه
العين كونه قدس سره جعلها كمالا مطلقا عليها او عليها على ما يستفاد من ظاهر
كلامه هناك والشيخ جعلها كمالا علميا فحسب كونه ان تعلق بالاعمال فكلية علمية او
بغيره فتنظر لانه ان هذا التعريف مبني على مذهب من يقول ان الحكم مبدء
الخروج النفس الى الكمال والعفة عندها انها كمال النفس ومبدء الكمالها اذ
فان كلمة النفس مبنيها او تصديقاتها او ملكيتها كل منها كمال في نفسه
وسبب لكان النفس ايضا اعني كملتها بمعرفة احوال الاعيان وحقايقها
تقصيها فان مسائل الحكم بغير العلم باحوالها اجمالا على ما هو شأن القواعد
نظر الى الحكم النظرية و كملتها بالملكيات الفاضلة و كملتها عن الملكيات الردية
نظر الى العملية فمن عرفها بانها كمال نظر الى الاول ومن عرفها بانها مبدء نظر
الى الثاني وبما فرغنا من هذا فاع ما يمكن ان يوجه من معرفة العلم والكمال اجمالا
منه ان فكيف يكون احدهما مبدء والاخر ثم قدم الاضراب الى كونه علما على الاثر
اي كونه مطلق مبدء الخروج لانه المطابق لما اشهر في بيان معاني اسما العلوم
قول بمعرفة الظاهر من هذا هو ان المراد بالعلم في قوله بل المسائل اذ لا معنى
لتعلق المعرفة بالتصديقات والملكة في كونها مبدء الخروج لا يحتاج الى علم صاحبها
بها بل من حصلت واعلمت كخرج النفس سواء اعلم صاحبها بها او غفل
عنها هذا ويمكن ان يكون المراد من العلم التصديقات المتعلقة بالمسائل او
مطلق الادراك و اضافته المعرفة الى ضميره بانيه او المراد به الملكة والمراد بغير
معرفة كيفية اعماله **قول** فحين يقول العمل القول بالاحتمال اما لا على هذا
التقدير ايضا فيمكن ان يكون عبارة عن العلم اذ النفس خرج به ايضا الى كمالها المعنى

او ما لم يعلم لا يميل كانه سبب بعينه والعمل بالفعل سبب قريب لهذا الخروج
 لكن يكون المتبادر الفرد الكامل اعني ان يكون المراد السبب القريب احتمال
 وقول العمل اظهر وانما لان الاحتمال كاف فيها هو صدده **قوله** بان اريد الا
 الذاتي قال في حاشية الحاشية المراد من الامكان الذاتي ما لا يكون الذات آتيا
 عنه انتهى فعني كون الشيء ممكن الوجود والعدم في نفس هذا المعنى هو ان لا يكون
 ذاته من حيث هو آتيا عن كل منهما ومعنى كونه ممكن الوجود والعدم لغيره كما هو الواقع
 وما عدم كون ذات ذلك الغير من حيث هو آتيا عن وجوده وثبوته له وكذا عن
 عدمه ورفع عنه **قوله** لان النفوس الناطقة مع علة للملازمة لانها لتوهم جواز
 اختلاف النفوس بالماهية والحقيقة وحسب لا يزعم ان يكون الكمال الممكن
 لنفس اكل الانبياء صلوات الله وسلامه عليه وعليهم وانما ممكن ذاتيات
 النفوس ايضا فاني لا يتحقق كونه حكما بدون الخروج الى ذلك الكمال مع انه
 ليس يحصل لاحد سواه فيلزم انحصار الحكم في اكل الانبياء صلوات الله
 وسلامه عليه وعليهم محتاج الى علة وبيان كون النفوس متفقا للحقيقة
قوله متفقة في الماهية بهذا ذهب اليه ارسطو وانباؤه واختاره المحقق
 الطوسي في تكملة تكملة بهما منوع وانما تختلف بالصفات والملكات
 لاختلاف الازجة والالات واضطر ارسطو اليه لتوقف ما استدل
 على انها ذاتية بحدوث الابدان عليه على ما سنده في المتن فيسبب الالهيات
 والصح المحققين الطوسي عليه بانها داخل تحت حد واحد وهو يقضي وجوبها
 بالمتنوع اذ الامور المختلفة نوعا لا يتبع دخولها تحت حد واحد ونوقش بانما سلم
 انه المذكور في تعريفها من القوم حد لها ولين سلما ذلك فلان سلم انه حد تمام
 ماهياتها لم لا يجوز ان يكون حد القدر المشترك بينهما واحدا كما يكون بمقتضى

النوعية كذلك يكون بمقتضى النسبية فحين قيل ما ذكر وانما تعريفها يقع في حوز
 السؤال بما هو عن فرد من النفوس وعن كل فرد ولما يقع في افرادها كما يكون ان
 الناطق نظر الى افراد الان وهذا اليه كونه تمام ماهياتها قلت هو ممنوع كيف
 وهو ما يتوقف على صحة المتن في ذهاب بعضهم الى انها مختلفة بالماهية بمعنى
 انه النفس جنس تحت انواع مختلفة تحت كل نوع افراد متحدة بالماهية واختاره
 الامام الرازي وقيل يشبه ان يكون قوله عليه الصلوة والسلام الناس
 معادن كعادن الذهب والفضة وقوله عليه الصلوة والسلام الارواح
 جنود مجنده ما تعارف اسلف واما تكرر اختلاف اشارة الى هذا او امكنها
 مختلفات بمقتضى معنى ان يكون كل فرد منها مائلا بالماهية الى افراد
 وعدم اشتراك اسن منها في تمام حقيقة المختصة بماهية كل يكون متحدة
 في فرد فانه لم يقل به احد كذا ذكر العلامة القوشجي في الشرح المحمدية
 واحتج القائلون باختلافها بالماهية على المعنى المذكور اولا بان اختلافها بالعوارض
 يقتضي ذلك وذلك لان هذا الاختلاف اما ان يكون مستندا الى المراجع
 وهو بالكل فان المراجع قد يتبدل ويبقى العوارض كمالها اذ المراجع هو بالكل
 قد يصير باردا مع بقاء كانه وقد يتبدل هو والمراجع باق على حاله كما اذا تكلف
 الجبان بالقائه في الحرب والصبر عليه فانه قد يصير شجاعا بعد تكرره
 مع بقاء فزاجه على حاله وكذا اذا تخلم العصب مرة بعد اخرى فانه قد يصير حليما
 مع عدم تغير فزاجه او مستندا الى المأمور بخارجه كالشعير من المعلم والمث بهمة
 من الابوين والاصحاب والاخوان وهذا ايضا باطل اذ قد يتفق للانسان
 اجتماع هذه الاسباب للصداقة والطاعة وحسن الاخلاق مع انه يكون على
 اضدادها وقد يكون بالعكس فثبت كون ذلك الاختلاف مستندا الى ذات

النفوس وما يات بها واختلاف المسند اليها بيات نفسها مقتضى لاختلافها
 واجيب بان يجوز ان يكون الاسباب اولا يطلع على تفصيلها كما لا وضاع الفلكية
 التي يزعمها الحكماء ان يكون تلك الاسباب مركبة من النفوس والافعال
 البدنية وتخرج على وجود مختلف وانما اشترى على انه لو كانت العوارض مستندة
 الى ذات النفوس وحدها لم يجوز تبدلها على نفس واحدة لعدم تبدلها من
 حيث هي من الاول الى الاخر كذا حفظ العلامة القوي في الشرح المذكور
ثم نيب المذهب المدوية عن الحكماء في نفس شخص واحد ثلث احدا انها ذات
 واحدة تفعل ما تفعل من الافعال على حسب اختلاف الالات بنفسها
 لا بتوسط القوي والثاني انها ذات واحدة تفيض على ما قوي مختلف بنفس كل
 قوة تفعل وصنوار الافعال عنها بتوسط تلك القوي والشرح اختار هذا المذهب
 ونصره في طبيعيات الشفا والثالث انها ذات كثيرة نفس نباتية ونفس
 حيوانية وشروانية وعنصرية ونفس نطقية ويمكن ان يكون احتياج المحقق للقول
 رد هذا المذهب على ما ذكره صدر المدققين في تعليقه على الشرح المجدي بتجريد
 لا على انها متحدة بالماهية على ما ذهب اليه اثنان من المجديين السابق وانما خبير
 بانه على هذا التقدير ايضا يرد على حجة المحقق ما يرد لما ذكرناه كذا والاختلاف في
 انه النفس ما هي كثيرة فذهب الظاهر بكون من المتكلمين الى انها احد والحيكل
 المحسوس وبعضهم ايضا ذهب الى انها اجسام اصلية فيه باقية من اول العمر
 الى اخره وزعم ابن الراوندي انها اجزاء لا تجزى في القلب والنظام الى انها جسم
 لطيف نوراني سرى في البدن سر بانه الثاني في الفهم وعند بعض الاطباء هي
 القوة المودعة في الجانب الايسر من القلب وتسمى الروح المحيوية وعند
 بعضهم هي القوة المودعة في الدماغ وتسمى بالنفس الثانية وذهب جالينوس

الى انها عبارة عن ملكات القوتين والقوة الطبيعية الموجودة في الكبد ايضا
 وتسمى بالنفس النباتية والقوة من الاطباء جعلها عبارة عن الاخلاط الاربعة
 المعتدلة كبقا وكما وبعضهم جعلها عبارة عن الدم المعتدل خاصة وبعضهم جعلها
 عبارة عن اعتدال المزاج النوعي ومنهم من جعلها عبارة عنه وعن اعتدال
 الاخلاط الاربعة ومنهم من جعلها عبارة عن شكل البدن وتخطيطه ومنهم من
 جعلها عبارة عن اخوه ومنهم من جعلها عبارة عن الهواء الذي يتنفس به الانسان
 والطبيعيون في الحكماء جعلها عبارة عن الصورة النوعية فنفس الانسان عند
 كنف النفس ابراهيميات والنباتات كما كونها صورة نوعية منطبقة في المواد
 العنصرية بهذا ما وصل اليه المذهب في النفس للمتكلمين تجردا وما صح واحد
 منهم نذهب بما يحسن القبول عليه بل الحق اني ما ذهب اليه الا الهيون والمحققون
 من المتكلمين في انها جوهر غير جسم والاحتمال بل مجرد عن المادة متعلق بالبدن
 متعلق التبدل والنصرف اقرب الى الواقع والله تعالى اعلم بها ونسئلكم عن
 الروح قل الروح من امر ربي فوه... وما امكن لغرض اي اذا كانت النفوس
 متفقه في الماهية كان الكمال الممكن بهذا المعنى لغرض كمال الا اذا و ايضا كمال
 ما هو ممكن ذاتي لنفس كل الانبياء صلوات الله وسلامه عليه وعليهم ممكن
 لانه النفوس ايضا فكلما لم يخرج كل منها الى ذلك الكمال لا يكون حكما معلوما
 انه ما حصل لاحد ولا يحصل ايضا فثبتت الملازمة ولزم انحصار الحكيم فيه عليه
 الصلوة والسلام ومن هذا نظرية الاولى فما امكن مع الاله ان يجعل من قبيل
 عطف السبب على السبب قوله وانما اريد بالامكان بحسب نفس الامر اعلم ان
 الامكان على معنيين احدهما ما مر من الامكان الذاتي والاخر هو الشئ للكمال
 بتحقيق بعض الاسباب والشرايط وارتفاع بعض الموانع لا بتحقيق جميع الاسباب

والشئ ابطوار تفاع جميع الموانع اذ لا يتصور حصول الكمال بالفعل ويسمى
 بهذا المعنى بالامكان الاستعدادي والامكان الوقوعي ايضا والفرق بينه وبين
 الامكان الذاتي من وجوه احدها انه قبل للشدة والضعف بحسب القرب والبعد
 في الفعل بخلاف الامكان الذاتي وان في انه غير لازم لما به الامكان اذ يوجد
 وبعدم بخلاف الذاتي والثالث انه قائم بمحل الممكن لا بالممكن في الامكان الاستعدادي
 الثالث انه قائم بالنسبة والامكان الاستعدادي ليس قائما بمحل بالشئ شيئا
 بخلاف الامكان الذاتي فانه قائم لما به الامكان المحل والاربع انه امر متحقق في
 الاعيان لانه كيفية حاصل للشئ مهيئة اياه لانه يقضي الفاعل وجودا لمحدث فيه
 كالصورة والعرض او معه كالنفس بخلاف الذاتي فانه امر اعتباري لا تحقق له
 في الاعيان انما هو ان مقترب الى ثابته المؤثر ويجاوزه يحدث بخلاف الذاتي
 فانه لا يقتضي رجحان شئ من الوجود والعدم على الاخر بل كما جاز بالنظر اليه على سواه
 كل ذلك المذكور في الشرح الجدير بالتجريد ومنهم من يسمى الكيفية المذكورة استعدادا
 ويسمى القبول للارزاق لها امكانا استعداديا وامكانا وقوعيا واما المحشئ من الامكان
 بحسب نفس الامر هو هذا الامكان الى الامكان الوقوعي غير عن الواقع بعض
 الامر وهو شئ في نقل عنه هنا في بعض المحاشي من انه المراد بالامكان بحسب نفس
 الامر هو ان يكون الممكن بحيث لا يكون من حصول مانع من الذات وغيره غير متغير
 لانه ان اراد انه لا يوجد لم يحصل مانع من الموانع مع تحقق جميع الاسباب والشئ ابطوار
 ايضا او مع تحقق بعضها فهذا معنى ثالث لامكانه على ما عرفت وهو لم يعهد وانه
 اراد عدم وجود بعض الموانع مع تحقق جميع الاسباب والشئ ابطوار بعد غير
 العبارة اذ وقوع النكرة في سياق النفي مضى للعموم يكون ايضا معنى ثالثا لما عرفت
 ايضا وانه اراد عدم وجود بعض الموانع مع تحقق بعض الاسباب والشئ ابطوار

فقط فهو وان لم يكن معنى ثالث لكنه بعيد عن العبارة لما عرفت وان اراد معنى اخر
 فليبين حتى نتكلم عليه فلعده عدم اسناده الى المحشئ اولى فوالله لان نفسه خربت
 مع كيف والشئ انما يخرج الى كماله المتعلق له اولا فوالله وبجواب مع اختيار الشئ الثاني
 اعني ان يكون المراد بالامكان الامكان بحسب نفس الامر والواقع لكن لا مطلقا
 بل يحصل للنفس من حيث تعلقيها بالشيء المنزج بالمزاج المخصوص ان يكون
 المتعلق دخل في حصول ذلك الامكان لها سواها كانت بحيث تقيده او تعلقيها
 بهذا ثم لا يتصور ان هذا الجواب لا يتم بدون ملازمة تخصيص المزاج بما يكون لا واسط
 على ما سطره ولا خفاء في انه كما يمكن اختيار الشئ الثاني وسم الجواب بالتخصيص يمكن
 اختيار الشئ الاول ودفع الايراد الوارد عليه بتخصيص ذات النفس التي يكون
 الكمال ممكن نظرا اليها بما يكون من الاواسط اذ لا يتصور ان يكون لوسطيتها تدخل في
 امكان الكمال نظرا اليها والا لا يكون ممكن ذاتيا وحده يكون ما هو ممكن وان لا لكل
 الجانب عليه الصلوة والاسم ممكن ذاتيا لما هي من الاواسط فلا يميز احد حكمي
 ما لم يخرج نفسه اليه مع انه لا يخرج فلزوم الاختصاص على حاله لم يندفع بهذا قول بعض
 ما لمونا عليك وهو لزوم ان يكون كل شخص حكما فوالله ورجوع الجواب اليك
 قد عرفت فلا يفيد قوله في ان لا يفهم مع فيه ان الكلام مبني على ان الواقع في
 هذا التعريف جعل محكم مطلق مبدا الخروج وهو كما يكون علما يكون علما ايضا فالمراد
 من هذا التعريف هو ان محكم عبارة عن القيلين فكيف لا يفهم منه جنة العلم
 لها فلعده مبني على ان يكون جعل ما يخرج مع في التعريف عبارة عن العلم فقط هو
 انما هو من التعريف او ما يجعله عبارة عن مطلق المبدأ نظرا الى التعريف
 او هو كما ترى لم اعلم ان المراد بالعلم ليس علم المنطق فقط اي الترتيب الفكري
 بل مطلق العلم الذي يكون مبدا لخروج النفس الى الكمال منطقي كانا او غيره قوله

فيه انما ترك الاعيان لم يبق الا بعد ان يكون مراد ان ترك من الترك الترك
في اللفظ والارادة بمعنى عدم اعتبار الاعيان في التعريف مطلقا لا في اللفظ
ولا في الارادة وحسب لا يصح الحمل على المتبادر لانه خلاف المفروض ولا شبهة
حسب في ان المنطق جزء من الحكمة اقول فيه ان ايراد المحشى انما هو على الظاهر فلا
يحتاج مبيانه المراد على انه ليس حاسما لاداة الاشكال او الخيال انما يقول على ان
يضم من كل ملك ان من الموقنين من ترك الاعيان لفظا و ارادة مع ذكره الموجود
على ما يفيد سوق الكلام مع انه ممنوع لجواز ان يكون الترك كون المتبادر من
الموجود وهو الموجود وانما رجمي لم يكن حمل كلام المحشى على هذا فتدبر قول **انه المتبادر**
من الموجود لم وذلك لشدة استعماله في الالفاظ والكامل والمتبادر من العام
عند الإطلاق هو لانه انما هو فيما اذا كان استعماله فيه مشتملا او حقيقة اصطلاحية
والاستعمال اسم العام في خاص مجاز فينا في تبادره منه عند الإطلاق من غير
ملاحظة رتبة ما يشتر فيها بينهم من ان التبادر من افعال علامات الحقيقة **قوله** لا
يكون اي لا تركه حاصل ليكون **قوله** المعقولات الثانية مالا يعقل الا
عارض لمعقول اخر ولم يكن في الاعيان ما يطابقه لم اعلم ان قدس سره فيها في حاشية
المطالع بانها ما يعرض اليها من حجب الوجود الذهني اي ما يكون للوجود الذهني
بخصوصه مدخل في عروضة ثم قال ويسمى معقولات ثمانية لانها في المرتبة الثانية
من العقل الا ترى انه لا يمكن ان يعقل معنى الكلية مثلا الا بعد تعقل مفهوم بعينه
عروضها ووصفه الاستدلال وان في حاشية القديس بان لا شبهة فيه غير المناقش
بان العوارض الذهنية لم لا يجوز ان يتفكك تعلقها عن تعقل مفروضاتها والامثلة لا
لا تفيد كنه حجاب برعوي المحقق استقراء وانت خبير بان في ان لا يشمل الوجود الذي
لا متناهي ان يكون للشيء مدخل في نفسه على ما حققه الاستدلال مولانا ميرزا جاني في حاشية

على حاشية شرح المطالع وايضا برعوي ان يخرج عنه كثير من موضوعات المنطق وما
يجبث هو عنه مع انهم عدوه معقولات ثمانية كما لكل في الجواز والمجسبات والقضية
اولا بزم ان يكون تعقلها بعد تعقل مفروضاتها فكيف يصح الجواب برعوي المحقق
ويكفي في حجاب بان ذكر الاستدلال مولانا ميرزا جاني في حاشية المذكورة في ان الكلام
يعني على ما لفظه والمراد ان يكون طرف عروضا له من فقط اي لا تعرض في
الخارج فانه في الاشكال بالوجود الذهني وانما قول لانها في المرتبة الثانية من
العقل توجيه للنسبة فلما بزم ايراد فانه في الاشكال لعدم شموله لكثير مما عدوه
معقولات ثمانية وعرفنا قدس سره ايضا كمن في حاشية على الشرح القديم بتجريد ما يعرض
المعقولات الاولى في الوجود ولا يوجد في الخارج امر يطابقه ثم قال قدس سره
في هذا الحاشية وبالحكمة فالمعقولات الثانية انما هي ان احدا ان لا يكون معقولا
في الدرجة الاولى بل يجب ان يعقل عارضا لمعقول اخر في الوجود ثمانية ان لا يكون
في الخارج ما يطابقه فكل ما يعقل في الدرجة الاولى هو معقول اول موجودا كان
او معدوما كان كما ان اوسيل وكذا مالا يعقل الا عارضا لغيره لكن في الخارج ما يطابقه
بان يكون مبدء موجودا فيه كالا سواد والابيض او يكون انصاف الشيء بحسب
وجوده انما رجمي ويحسن عليه مما خارجيا فالاضافات خارجة سواء قل بتحققها في الخارج
او لا وقد استنبط من تفصيله هذا الترتيب اخوانا احدا مالا يعقل الا عارضا لمعقول اخر
في الوجود ولم يكن في الخارج ما يطابقه والمفيد له هو تفصيل الامرين وانه مالا يعقل
الا عارضا لغيره ولا يكون في الخارج ما يطابقه وقد استفيد من قوله وكذا مالا يعقل الا
والا يذهب عليك ان التعريف الاول في حاشية ليس واحدا مما ذكره التعريف
الدهم الا ان ترا خط الحاشية بان يقال مالا يعقل الا عارضا لمعقول اخر من حيث كونه
معقولا اخر او جنس وبترتيب العروضا يكون في الوجود فيطبق على الاول من

المستبطلين واما التعريف الثاني فيما كان المراد يكون بالعوارض خصوصاً
 بالوجود الذهني ان يكون لهذا الوجود مدخل في عودته كان منطبقاً على التعريف
 المذكور في نفس سره في حاشية المطالع لودخل على طارده كما عرفت وان كان
 المراد به كونه الذهني فقط طرفاً لعودته كان منطبقاً على ذلك التعريف ايضا
 لكن لما على طارده بل على ما حمله عليه الاستدلالنا ميرزا جان كما اصغيت اليه
 ايضا وانت جدير بان لا يتوهم شمول هذا التعريف للعوارض الماهيات والافعال
 فلما يحتاج الى ملاحظة ما يخرجها فيه قوله ويصدق في التفسير الاول مع لا يذهب
 عليك ان التفسير الاول انما هو على تقدير ان يكون المراد بعد ملاحظة ما
 في الاعيان ان لا يكون موجوداً في الخارج بحيث يكون في الخارج طرفاً لوجوده فقط
 واما ان يريد منه المعنى الاعم اي لا يكون موجوداً في الخارج لا على ان يكون
 في الخارج طرفاً لوجوده ولا على ان يكون طرفاً لنفسه اي يكون له محل انتزاع
 في الخارج فلما ادخل منها محل انتزاع فيه على ان اذا كان في معنى لا يعقل الا عارضاً
 لمعقول اخر انه لا يعقل عارضاً لما ليس في الذهن لا يشتملها ايضا اذ الوجود
 الخارجي او المطلق الموجود في ضمنه يعقل عارضاً لماهية من حيث هي وفي
 نفس الامر والوجود كونه كبقية نسبة الوجود الى الماهية حال كماله ومحققه
 الاستدلالنا ميرزا جان في حاشيته على حاشية شرح المطالع من ان الوجود المطلق وكذا
 الوجود الخارجي من المعقولات الثانية وثبوتها للماهية ليس الا في الذهن
 حتى ان قول زيد موجود في الخارج قضية ذهنية وفي الخارج قيد للمحمول وليس
 طرفاً للنسبة ليس على ما ينبغي كيف في اختلاف الماهية في نفس الامر ومن
 حيث هو محمول على ما يستفاد من الشرح الجدير للتجريد من اراد الاطلاع عليه اجمع
 قوله واما الثاني وذلك لما عرفت من ان الماهية تنصف بالوجود الخارجي

والمطلق

والمطلق ايضا لكن في ضمنه في نفس الامر ومن حيث هو ليس بالذهني فقط
 طرفاً لعودته ولا مدخل في عودته ايضا فلما يشتمل التعريف الثاني في بشئ من الاشیان
 المذكورين قوله وقد يقال نعم لما جعل الشرح في حاشية التعريف الاول اعم من
 الثاني اورده عليه باثبات تساويهما بوجهين احدهما تسليم عدم شمول التعريف الثاني
 لها ومنع صدق الاول عليها والثاني تسليم صدق الاول عليها ومنع عدم صدق
 الثاني عليها ايضا قوله لما راوا ان لوازم الماهيات مع العلم ان العوارض قسم
 ثلثة بالوجود الخارجي كخصوصه مدخل في وجوده ولا يوصف به الشيء حال وجوده في
 الذهن كالسواد والبياض والعمى ويسمى العوارض الخارجية وبالوجود الذهني كجود
 مدخل فيه ولا يوصف به الشيء حال وجوده في الخارج ويسمى العوارض الذهنية
 والمعقولات الثانية والمليس لاحدهما كخصوصه مدخل فيه وتسمى لوازم الماهيات
 من حيث هي اي كارجية والفردية لان الماهية اثنان وجبت كونه متصفة به كونه
 في حاشية شرح المطالع وانما سميت لوازم الماهيات من حيث هي هي دون عوارضها
 كذات وعبر عن الاولين بالعوارض قبيها على انقسام كل منهما الى لازم احد الو
 وغیره بخلاف لازم الماهية ثم اعلم ان صدق الجملة الاول من التعريف الاول على
 لوازم الماهيات انما هو على تقدير ان يكون المراد منه ان لا يمكن انفكاكه عن المعقول
 الاخر في الذهن واما اذا كان المراد ان لا يبرض الا في الذهن فحينئذ لا يصدق عليه
 ويكون فيه ولم يكن في الاعيان مع مستدركا لكن يكون التعريف الاول مختصاً بالعوارض
 الذهنية ايضا فتدبر قوله بحسب الوجود الخارجي انما تنصف بها الماهيات
 في الخارج لانه للوجود الخارجي مدخل في انصافها والالم تعرضها بحسب الوجود الذهني
 ولا على معنى انما توجد في الخارج مع الماهية اذ لا وجود خارجي لها وهذا الاصل
 هو المعتمد في العوارض الخارجية ومنه ان هذا الظاهر ان هذا ينبغي على ان يكون المراد

جودين

رض

بعد المطابقة لما في الاعيان هو انه لا يكون محمولا على شئ محلا خارجيا واما اذا كان
المراد به عدم كون الخارج ظرفا لوجوده فلا يخرج به ايضا لوازم الماهيات **قول** لا
يقال برؤية ايراد هذه بعد تسليم صدق الجزاء الاول من التعريف الاول على لوازم
الماهيات في القبح كيف وانما يصدق اذا كان المراد منه انه المعقولات
الثانية ما اذا العقل لا يتعقل عارضا لمعقول اخر واما اذا كان المراد منه حصر
عروضها في حال تعقلها مع تعقل عروضها فلما يصدق عليها ويكون قيد ولم
يكن في الاعيان الا مستدركا وايضا برؤية ان الجزاء الاول ليس مقيدا لمحص
المذكور بل يقيد حصر تعقلها في حال عروضها لمعقول اخر اللهم الا ان يقال هذا يستلزم
على تناسي الايراد الاول او يقال جعل الاول مقيدا لمحص المذكور انما هو باعتبار
المجموع او هو مختص بعروض الوجود الذي هي كمن برؤية ان الثاني ايضا مقيد لهذا
لمحصر هذا الايراد انما هو عليه اولا كما عرفت ثم اعلم ان المقصود من هذه الاثبات المغايرة
بين التعريفين **قول** انه لم لا يجوز ان هذا غير وارد وان سلمت ان اول الاول للمحص
المذكور اذ لا يلزم من جواز انفكاك تعقلها عن تعقل العروض جواز انفكاك عروضها
عن تعقلها مع تعقل العروض مع انه المحل بالمحصر هو الثاني دون الاول اللهم الا
انه يقال ان الاول انما هو تعقلها في حال العروض والثاني انما هو حصر العروض في
حالة تعقلها مع تعقل العروض بناء على اوجه لوازم الماهيات وحسن ما خففنا في
انه جواز انفكاك التعقل عن تعقل العروض يستلزم جواز انفكاك العروض عن
تعقلها فتدبر **قول** لا يقيد اذ الاستقرا غير تام **قول** ولا يراد على الثاني قد عرفت
حاله **قول** انما هو غير متعين فيهم منه انه منت هذا الايراد هو هذا المحصر فقط وقد
عرفت حاله **قول** لانا نقول ان هذا الجواب ليس في مغايرة السؤال اذ الفرض
منه ليس الاثبات المغايرة بين التعريفين كما سلف وبعد تسليم ورود

الايراد على الاول دون الثاني ثبتت المغايرة وان اندفع الايراد عن ايضا
الماية يقال المقصود اثبات مغايرة تعقيد مغايرة الاول عن الثاني وهذه الجواب
مقيد عدم مغايرة عنه وهذا كما ترى **قول** قد فوج بالاسقرا قد عرفت ما
يقيدك هنا فتدبر وفي حاشية محاشية فلما يكون تعقله مع تعقل العروض وان
خير بانه هذه الحاشية المستقلة بقوله انه لم لا يجوز ان مستغرق عليه والمراد حسنة انه
لا يكون تعقله مع تعقل العروض كليا او متعاقبا بهذا الموضع على ما هو في النسخ
التي رايناها وخط العبارة من النسخ في صوابها فلما يكون تعقلها الا مع تعقل
المفروض اذ هو المنفرد على الاستقرا على ما يقيد السوق **قول** واما قوله ان هذا
في بيان الوجه الثاني من وجهي اثبات المساواة ويمكن ان يقال محصل اثبات
المساواة ليس بالنسبة لصدق الاول ومنع عدم صدق الثاني وقوله واما قوله
ليصدق ان جواب لسؤال مقدر كما قيل كيف يكون الاول مختصا بالعروض التي
كانت في مع انه الاول يصدق على الوجوب والوجود دون الثاني في حاجتنا لثري
قول من العوارض العقلية ان اراد يكونها في تلك العوارض كونها غير متميزة بين
علم الماهية الا في العقل لعدم وجودها في الخارج فهو مسلم لكن لا يجدي في صدق
التعريف الثاني في ان يبقى لعدم صدق كونه محمولا في الخارج بحيث يتسرع العقل
منه العارض وان اراد يكونها منها كونه الذي من حيث يكونه لم يدخل في عروضها
او بحيث يكون ظرفا له وضعا فهو ممنوع وقد عرفت ما ينفعك هنا فتدبر على
انه شيئا من التعريفين لا يصدق عليها وان سلم كونها من العوارض العقلية بمعنى
الثاني فهو وجها بالمعرف اذ المعقولات الثانية محك كونها محمولات موافقة اللهم
الا ان يقال الكلام مبني على ذكر المبدأ واراودة الشق **قول** ظاهر اني كسبت
والا فالثاني ايضا يصدق عليها علمت علم كسب المراد واطن قوله وفي صدق

ع

الاول الحق قد اصبحت الى ما يمكن ان يعرف منه تحقيق هذا الكلام **قول** بدون
 الاضافة الى شئ اخر لا يخفى عليك انه لا بد من عدم بقوله دون الاضافة الى
 شئ عدم تعلقه بدون عروضة لمعقول اخر مع انه لا خوض في التعريف هو الثاني
 وانه الاول المهم الا ان يقال المراد بدون الاضافة على وجه العروضة فتدبر
قول بل هي موجودة في ضمن الافراد بمعنى انها متحدة معها في الوجود الخارجي غير
 متميزة عنها فيه ووجودها بهذا المعنى في ضمنها صادق سواء كان الكل الطبيعي
 موجودا في الخارج على ما ذهب اليه البعض او لا على ما هو التحقيق ولا احتياج الى
 جعل الكلام مبني على الاول الذي هو مزيف لكونه وجودا بالمعنى الذي ذكرناه
 كما فيها هو بصدده قال في حاشية الحاشية بناء على عدم التميز في الخارج لا بمعنى ان
 الكل الطبيعي موجود في الخارج انتهى ومحصل ما ذكرناه **قلت** ولا معنى له لما ذهب
 عليك انه يمكن جعل ما ذكره فيما سبق في الجواب عن الايراد مخرج باب الامور
 العامة على هذا المعنى وهو **قول** موضوعات بحسب الواقع اي بحسب
 الخ اير ما وقع مصدر عن القوم والافراد كل واحد يمكن **قول** ليس هو الاحكام
 التي هي قال في حاشية الحاشية كما يقولون الموجود اما يمكن او واجب الى غير ذلك
 فانظر مرانه ليس المراد ههنا الا كونه الموجود موضوعا **قول** بحسب اصطلاح ذلك
 موضوع الالهي اخص منها اذ هو الموجود الخارجي من حيث هو على ما عرفت **قول**
 فيكونه اي ليكون عرضا ذاتيا **قول** لو كان البحث عنها ايرادا على ما هو الخ **قول**
 لا يقال الحق هذا هو الكلام الذي قاله صاحب المحاكمات بعد ما قال الفلاسفة
 الالهي **قول** فكان له من الحق لا بد منهم عليك انه لا اشعار لهذا الكلام لما ذكره
 المحشي اذ ليس فيه كونه مقدما من كونه كالمقدمة وهو لا يستلزم كونه مقدما بالفعل
 فتدبر **قول** قول الشريعة في نقض اجمالي ويمكن الجواب عنه بانه الشريعة ما قضت

البوطر عن المباحث الطبيعية والالهي على ما رموه فينبغي ان يذكرها فليذكرها
 فاسب ان يذكر مبحث المبدأ والمعاد ايضا استيفاء لمباحثها بخلاف المبدأ
 فانها قد قضت البوطر عنها بانه واجب الجواب بان وطر الشريعة في المبدأ
 والمعاد مختلف لوطرهم فيها كيف والشريعة ثبتت المعاد مجمعا في وهم بقوته
 والشريعة ثبتت مبدأ واجب بالذات مختارا في افعاله بالمعنى الاخص اهم
 يثبتون مبدأ واجبا بالذات كمن موجبا بالاجاب المقابل للاختصاص بالمعنى
 المذكور او لا بخلاف العملي فان وطرها واحد فيها فليس بوجبه كيف ووطرها
 في كثير من العملية ليس بواحد ايضا لعدم رعايتهم لقوانين الشريعة **قول** بانه التحلي
 بالصورة القدسية اي على وجه لا ينطبق اليه الوهم وهذا هو المرتبة الثالثة من
 مراتب القوة العملية فان لها اربع مراتب اولها تخليتها على انوارها امير الالهية
 وثانيها تخليتها الباطن بالملكات الفاضلة وتخليتها عن الاوائل وثالثها تخليتها النفس
 بالصورة القدسية على الوجه المذكور ورابعها ما خلطت جمال الله وجلاله وقصر النظر
 على حاله ويسمى هذا برزخ الاسماء وسيرا في الله ولا نهاية له بل كلما ازداد ازداد
 حيرة **قول** محصله حاصل ما ذكره القليل يرجع الى قياس اقته في الشكل
 الاول اعني حكمه الربانية منبهة في الاكثر على الامور الموهومة وكل ما يكون كذلك
 ينبغي الاعتراض عنه فان كان المذكورة ينبغي الاعتراض عنها فعلى تقدير الارادة الاولى
 يكون صفراة ممنوعة وعلى الثاني يكون تكبيرا كذا **قول** فلما بردها ورد عليه
 ان رجع فيه ان الشريعة قد استندت بقوله كيف وينبغي ان لا شك في
 والمال على انه البحث من الامور المذكورة ليس الا لا تضبط احوال الامور
 العينية فالبحث عنها ايضا اهتمام بشان الموجودات العينية في احوالها
 باق على حاله غير متدفع بعد **قول** كما هو دون هذا المقام لانه قال ثم فيسبر

اصوات المحادات والمثبات هذه العبارة ان لا طائل كثرها فيه والابرار بل
تصور والمفهوم من كلام هذه القائل هو انها لما لم تكن من الامور العينية لا
يكون اهتمام بشان البحث عنها فيستحق الاعتراض عنه فلما ابراد ههنا بل انما ابراد
على تقدير ارادة الشق الاول هذا توجبه كلامه وانت تعلم ان هذا انما هو بناء
على ما زعمه من انه يمكن اختبار الشق الثاني من الارادة ودفع ما اورده الشق الاول
على ما حققناه كك من عدم اندفاع ابراد الشق الثاني على تقديره ايضا فهذا الكلام
غير مستقيم والابرار واراد ههنا بل تصور ايضا **قوله** ان كان المراد بالفرض
اي في قوله سواء وجد فافرض **قوله** فلا وجب له اذ عين وجود الفرض بالفضل
كيف يتصور منه عدم الفرض ويمكن ان يوجه ما ذكره في حاشية الحاشية وانما قال
فلا وجب له لا يمكن ان يقال من تعلم تحقق كك الملازمة وان لم يكن ذهن ذاهن
وفرض فافرض ولو قيل ان غير متحقق في الخارج وعلى تقدير عدم الذاهن لا تحقق لها
في الذاهن ايضا فكيف يكون متحققا فلتا الموجود والذهني هو الموجود والغير
الاصلي سواء كان وجوده في الذاهن او لا ونسبة هذا الوجود الى الذاهن بناء
على نظرية الحال والا فالدليل لا يدل الا على وجوده او غيبة اصلي صريح **قوله** في حاشية
قدس سره في حواشي التجريد وغيره انتهى **قوله** مع عدم الفرض بالقوة مع وجود
لان الظاهر ان نفس الامر ان الوجود فيها لا يتحقق الا في ضمن الوجود الخارجي او
الذهني فلا يمكن من الملازمة متحققة في الخارج ومعلوم ان عدم الفرض بالقوة
انما هو عند عدم تحقق ذهن من الازمان والظاهر ان الوجود والذهني هو قيام الشيء
بالذهن فالظاهر عدم تحققها في الذاهن ايضا فلا يكون متحققة في نفس الامر ايضا
ظاهر اذا الكلي اذا كان كصفة مخصصة في ضمن افرادها فبالتقارب ما لا يمتنع وما لا
منه الكلي لا يمتنع بالتقارب الافراد بخلاف الكل فانه يمتنع بالتقارب الاخر معناه

ان الكلي لا يمتنع بالتقارب الكل من الافراد بخلاف الكل فانه يمتنع بالتقارب الكل من الافراد
وبالتقارب جميعها ايضا كذا اذا اريد بالفرض معز لا يشمل الازمان واما اذا اريد به ما يشتمل
الازمان فتحقق الملازمة مع عدم الفرض بالقوة مستلزم لعدم سجيته وتعالى وهو
منع فتحققها ايضا كك وانما قال غير ذلك لانه يمكن ان يقال بتخصيص الفرض
بغير الازمان وان الوجود في نفس الامر نوع اخر من الوجود لا يمتنع بالتقارب جميعا على استقار
من كلمات الاسناد والذاهن في الحاشية القديمة او بانه المراد بالوجود الذهني ليس الوجود
الوجود بغير الاصل ولا كان له زيادة اختصاص بالذاهن عسمى وجوده ذهني على ما
صرح به قدس سره الشك في حواشي التجريد وحسنه لا يقدم فيه عدم المثبت وقد عرفت
تفصيل هذا الوجود فلتا عين حاشية **قوله** فلا وجب له مع قد عرفت ما يمكن ان
نعرف منه وجهين لتوجيه **قوله** كما في الفضايا المتعارفة اي المحصورات
فانها تسمى متعارفة بالنسبة الى الطبيعة وان كان بعض الفضايا الطبيعية وهي
التي حكم منها بعدد مفهوم المحمول على مفهوم الموضوع تسمى متعارفة ايضا بالنسبة
الى بعضها وهي التي حكم فيها بان مفهوم المحمول هو مفهوم الموضوع فيكون
اي الحكم **قوله** ليس بموضوع له لا يذهب عليك ان عدم وجود الفرد
في الخارج كما مر واما عدم وجوده في الذاهن فلان المراد عدم وجود فرد له فيه حال
بدون مجرد اختراع العقل واعماله ولا خفاء في ان ما يحصل لزومية التمسك من
الافراد في الذاهن لعدم كونه مشترعا من امر متشابه ان يمتنع هو منه لم يحصل
فيه الا مجرد اختراعه واعماله فليس له فرد في الذاهن بالمعنى المراد ههنا قال
المحقق الدواني في الحاشية القديمة ان الكواكب ليس لها وجود في نفسها اي الوجود
بلا اختراع ولا عمل لا في الخارج ولا في الذاهن انتهى وليس المراد انه ليس له فرد
في الذاهن مطلقا كيف وما يجتهد عنه يجب ان يحصل فيه ثم ما يحصل من الشيء فيه ولم

يكن داخل في مساهة كالمسل في الاشياء فيه فانه ليس بدخل في مساهة اذا حصل
فيه هو شي في لم يكن وجوده فيه وجود فرد فيه مطلقا حتى لا يتناول الحكم على الكما
ولا بدخل في كل لاشي كذا الصرح به صدر المدققين في تعليقه على الشرح الجدي بغير
والافتاء في ان زوجية المحل ليست كذلك فوالا على سبيل الفرض استثنائا
من قول فلو غير واقع لا عن قوله اذ ليس للموضوع مع برشدك اليه قوله وهو مستند
لوجود الفرض او المعلوم استند الحكم الفرضي مثلا لوجود الموضوع فضلا لا العكس
ما يقتضيه ثلثه بالثاني ولو قيل المراد انه وجود الفرد للموضوع في الذهن او في الخارج
مستند لوجود الفرض في احد ما يكون الكلام ههنا فلو اخذ قوله اذ ليس مع
قوله الا على سبيل مع وان في على صورة تقديم العلة على المعلول لكان اولي قوله وهو
مستند لوجود الفرض اي لوجود فرد الموضوع الذي يكون مجرد افتراض
وفرضه ومعلوم انه ليس وجودا في نفس الامر على ما عرفت قوله يستند وجوده
اي في نفس الامر وهذا هو التحقيق على ما صرح به المحقق الدواني في حاشية الفتا
واختاره صدر المدققين ايضا في تعليقه على التجريد وارتضاه الاستاذ مولانا
سيد زاجان في حاشية على حاشية المطالع بل اتفق عليه كلام القوم **قوله** لا الافراد
فلا يضر ان يرجح او يجوز ان يكون مراده الافراد وهو كاف كما هو بصدده بخلاف ما اذا
كانت الافراد موجودة في نفس الامر ووجود المعلوم فيه معلوم على ما عرفت فلا يمتنع
الكلامه محل صحيح هذا وقد ظهر لك من هذا انه الوجود في نفس الامر جامع الوجود
الذهني الذي لا يكون افتراضا محض بل يكون لاثنتا مع من امر من شأنه ذلك مدخل
فيه قوله والمحقق على تقدير كونها محصورات لانه هذا هو الحق مطلقا ثم اعلم انه
افيه فانه قلت القضا بالثمة فقط كما حققه سيد المدققين لانه الحكم في القضية ان كان
على جميع الافراد ذهني او خارجي محققا او مفقدا كما حكم به لازم اليه قسمي قضيه حقيقه

وان كان مخصوصا بالافراد في زوجية محققه او مفقده قسمي قضيه خارجيه وان كان مخصوصا
بالافراد الذهنية قسمي قضيه ذهنية وما ذكره المحقق ليس واحدا من هذين التقضا
قلت يمكن اذ قال في محقيقه لانه الافراد فيها لا يترجم ان يكون ممكن بل سبيل مستغنا
ايضا ومنها يسمى حقيقه فرضيه على ما ذكره المحقق الدواني في منطق التمهيد
اخذ كلام صاحب المطالع في بحث المجهول المطلق قائل ثم نقل عن المحقق
من حاشية في هذا اعلم انه من قاعدة المفعولين ان يقولوا اجتماع التقيضين مستند
لارتفاعهما بانه ان عدم زيد مثلاً ان وجد يقضي ان لا يوجد وجوده وان وجد
وجوده يقضي ان لا يوجد اي يحصل عدمه فيترجم ارتفاع التقيضين فاعلم ذلك
انتهى ولعل الفرض منها ايراد مثال للقضية الفرضية من كلامهم وقواعدهم و
الاستدلال بظهور كونه قضيه كمال الظهور وعلل الامر بالعلم اشارة الى ان
هذه القضية ليست من امثال زوجية نفس شي مثلاً كيف والحكم في تلك القضية
لا يصح ان يكون على المعلوم وهو كما مر بخلاف زوجية نفس شي مثلاً **قوله** وجود
الموضوع فرضا في حاشية الحاشية يعني لو حصل افراد في الخارج يكون فرضيا كما
يقال لو وجد شريك اباري في الخارج لكان معدوما انتهى وانت فيه باله لو كان
المراد حصول الافراد في الخارج حصولها فيه مطلقا بلا واسطة او بواسطة الذهن
او الوجود في الذهن موجود في الخارج ايضا على ما ذهب اليه الكاتب في حكمه العبر
لكلامه مستقيم وان كان المراد حصولها فيه بلا واسطة فلا اذ الوجود الفرضي للموضوع
الذهني لازم من كونه الحكم فرضيا لا محبت ان يكون فرضيا بحسب الخارج بهذا المعنى
فقط بل سبيل ما يكون فرضيا بحسب الذهن ايضا هذا **قوله** لا يقال مع نقص
اجمال حاصلا انه ما ذكرت من مادة الافتراق الوجود والذهني عن الوجود في غير
الامر يمكن ان يجري في مادة الافتراق الوجود والذهني عنه ايضا فيترجم ان يكون

بينه وبين الوجود في نفس الامر معلوم بوجود ايضا ولا فاعل في فلا يصح اعتبار الوجود
 الفرضي مادة للافتة في قوله ليس في الذهن حقيقة ايضا اي على وجه يكون مشترعا
 في امر كان من شأنه الانتزاع من ذهن وجوده فيه ليس الا بحض اختراع واعمال
 قوله لانا نقول في جواب بيان الفرق وعدم جواز ما ذكر في الوجود والذهني في
 الوجود والخيالي حاصل انه لو كان الخلق الوجود والذهني على الذهن الفرضي يكون
 المفروض موجودا في الذهن بحسب الفرض لكان جازيا في الخارج في الفرضي مستلزما
 لاطلاق الوجود والخيالي عليه ايضا فيوجد منه ايضا قسم لا يجامع الوجود في نفس الامر
 اذ الوجود والفرضي مشتق ليس وجوده في حد ذاته فيبزم ما يبرهن كنهه ليس كذلك
 بل لطاق الوجود والذهني عليه واعتباره قسما من مطلق بغيره في ضمنه من الوجود
 في نفس الامر ليس الا باعتبار انه وجود المفروض مطلقا اي سواء كان وجوده في
 الفرضي او وجوده في الخارج كذلك ليس الا بحسب فرض الذهن واختراع وهو في
 ولا خفاء في ان هذه الغاية جازية في الخارج في الفرضي حتى يطلق عليه الوجود والخيالي فيكون له
 ايضا قسم لا يجامع الوجود في نفس الامر فيكون الواقع بينهما ايضا العموم الجزائي
 اذ لا يصح ان ليس وجود المفروض مطلقا بل في الخارج ايضا لا بحسب فرض
 الخيالي كيف ولا فرض الخيالي بل الفرض ليس الا الذهن وهو في حد ذاته مما ينبغي
 ان يثبت عليه انه كون نفس الامر اعم من وجه من الذهن انما هو على تقدير ان يراى بالذهن
 ما هو مختص بالان انما اذا اريد به مطلق المشعر سواء كان بالان او باللبا في العالمة
 فهو اخص مطلقا اذ لا يمكن ان لا يتحقق شي في نفس الامر ولا يتحقق في تلك المبادي قوله
 كلام القائل اي بتفسير كلام المصنف في ما بحث الاجاب في قوله في قوة المنع
 اقول لا دخل في هذا فيما يستشعر به اذ بعد ما يكون القابل لو تكلمت في القول ما يوافق يكون
 القول بانما الحال سندا على ما ينبغي رد ما يستشعر به سواء كان كلام القائل الموجه

بعبارة المتن منعا اولافان قلت احتج اليه بكونه ان رجع مدعيها قلت كونه الشخص مدعيها
 لا يتوقف على سبق منع ثم لما كانت الاولوية في الامور الاضافية بزم في كونه الشارع مدعيها
 احتمال توجب ان يثبت لا بكونه او لا بزم الشارع وحين هذا من ذلك وايضا لا يحل القائل
 في منع الاولوية الى سبق منع على الدعوى في توجب المتن اذ المنع بتوجه على المدعي اولا
 اللهم الا ان يقال اني في بظهور غاية الظهور انقطاع عرف احتمال ان يكون ان رجع
 ما نفي توجب على القائل بولعك في محال ما اورد المحشي على الشارع ايضا وما ينبغي ذكره هو
 ان المراد يكون كلامه هنا في قوة المنع وكذا في امثاله هو ان يكون في قوة ولا يكون
 هو بالفعل بحسب الصورة فقط ويكون منعا بالفعل معنى يدل عليه اجابهم احكام المنع
 بالفعل عليه قوله اذ هو موجه لعبارة المصنف يفهم منه ان الموجه مطلقا سواء
 كان لتعريف او لغيره في قوة المنع مع انه ما اشتر ليس الا ان موجه التعريف في
 قوة ولما كان الموجه له كونه موجبا اذ كان يمنع الف او يستند بتوجيه اخذ منه
 واما ما يبرهن من انه كما يكون في قوة لما ذكر كذلك يكون في قوة السند كما مدعيه
 العبارة ويستدل بتوجيهها عليها ففاسد كيف وكيفية الاحتمال ولو كان مستدلا
 كان كذلك قوله فلما يكون منع الشارع موجبا باداب المناظرة اقول يمكن ان يجعل
 قول القائل معارضة كما قيل كما ان عندك دليل يدل على اولوية التفسير بمناظرة
 الكلمة الطبيعية ككلمة عندك دليل يدل على نفيها وهو ان التفسير الثاني ما لم يمنع
 الاول واحد وكل ما كان كذلك لا يكون اولى منه فلما يكون التفسير ان في اولي في الاول
 وحسنه كونه منع الشارع واراد على الصغرى وموجبا باداب المذكورة على ان يمكن
 ان يقال اراد بانما يكون اتحاد الحال سندا على سبيل المجاز وكونه الكلام على سند
 المادى وهو موجه وان شئت حسد قلت ان كلام على السند بمعنى انه لا يصح كذا
 حتى لا يكون كذا احتج الى تكلف ولعني ما واد السند فتا من قوله ان رجع

فان موضوع حكمه الطبيعية هو جسم طبيعي من حيث يستند للحركة والسكون والمشهور
هو ان موضوع علم الجسم المذكور من حيث الحركة والسكون واورد عليه ان الحركة والسكون
من الاعراض التي يجتث عنها فيها ولو كانا قديما للموضوع لما كانا الامركه كذا اذا تعرض
المجوت عنه انما تعرض الموضوع بعد تمامه والقيد من ثمة فكيف يكون من الاعراض
المجوت عنها نقول ان راجع محلي في الابدان عن اعتبارها الى اعتبار التغير الا انهم وهو
غير مجوت عنه في العلم وما يجتث عنه فيه من الحركة والسكون مندرج تحته ولما كان
الاشكال مندرجا على ما هو مراد بقوم اعني من حيث استعداد الحركة والسكون سواء
كان مراد من اعتبارهم على طريقة الجاز في الخذف او الجاز المرسل اذ القيد استعداد
وهو غير مجوت عنه والمجوت عنه نفسه ما وليست بقيد واما البرادبان استعداد
الحركة مجوت عنه كيف ويجتث في الفلكيات عن قابلية الفلك للحركة المستديرة
فان من بين التكميلات اذ استعداد الحركة المستديرة مندرج تحت استعداد
الحركة المطلقة الذي هو قيد الموضوع لا يقيد بجواب ان راجع الى ما يدل على مرادهم لا
تختلف شدة بشارته الى ان الكلام محمدا يحفظ عن البرادبان في الاصطلاح خبر الاف
قوله بالحيثية اي التي هي قيد للموضوع الذي هو جسم قوله اذ انصاف الجسم الطبيعي
باعتبار راجع على ما سيجي في كلامه ايضا ولا يتوهم الدود اذ كون حكمه طبيعية ليس باعتبار
انه يجتث عن جسم طبيعي اي منسوب الى العلم الطبيعي بسبب كونه موضوعا فيه حتى
يدور بل باعتبار انها باقية عن الجسم من حيث اشتغال على الطبيعة اي الصورة النوعية لا
خفا في انه حصة لا دور قوله فالوصف مشعر بكونه يقال مراد ان راجع الى الال لفظ
الطبيعية ظاهرا وهو كذا كذا اذ ما ثبته المحشي من الدلالة ليس الا بالواسطه على
خلاف الظاهر قوله والاضحية في الحكمه لانه في المثل المتعلق بموضوعاتها من غير ما دخل كونها
حكمه اولاد كونها الاخيرة في الحكمه مما هو معلوم في الخارج وحسب الواقع قوله اذ الحكمه

ان الذي هو علم وحي لا اشكال
اذا القيد هو التغير

انما قال كذا لانه الطبيعية كونهها معرفة باللام وهي مطل معني مجمعة عند انه الاصول
بجميع حقيقة فلا تقتضي ما يقتضيه حقيقة قوله ما بشر به القيد اي بتعدد المنسوب اليه
ولا خفاء في انه على تغير القائل يكون متعدد اذ فانه الاجسام في تغيره بخلاف تغير
الاشراج فانه على تغيره هو حكمه الطبيعية والا فالمنسوب في كلا التفسيرين هو الحكمه
لا غير هذا الوجه كانه وفيه ان الال لفظ المنسوب جمعا انما يشتر بتعدد المنسوب
لا المنسوب اليه كما يقال بقدر اوقات فتلحق كذا العلم الا انه يقال لا يقاس على سائر الال
المنسوبة اذ هذا الذي يطلق على المنسوب كذا كذا يطلق على المنسوب اليه اذ كان
المباحث منسوبات الى الطبيعي جسمها كان او على طبيعيا كذا كذا الاجسام منسوبة
الى الطبيعي اي العلم الطبيعي من قبيل نسبة جزاء الى الكل قوله كل كذا مج وحسنه يكون
سببه الكل بالالهيات من قبيل شبيهه ما سرف الواء على ما عرفت او كونه الكلام
مبنيا على انه يكون باب الامور العامة مذكورا فيه تبعا ويكون على تغليب الالاي على
سائر الجردات قوله لما كان لفظ الالهيات مشتركا بالموضوع مع فالعوض الا فاضر
وانما كان لفظ الالهيات مشعرا بدو الطبيعية الالهيات هي المنسوبة الى
الال والال يطلق على الموضوع الذي هو الاله لا يطلق على العلم لانه الاله لا الاله
بخلاف الطبيعية فانها هي المنسوبة الى الطبيعي كما يطلق على موضوع اعني الجسم
موجود في كذا كذا يطلق على العلم فاما اشعارها ببنائها بالموضوع فالاولى ان يفسر حيث
الاجسام الطبيعية تكون مشعرة به فيحصل مطابق النظرين بهذا الكلام وفيه المكون
ليس هو الاله بل هو الموجود من حيث هو موجود على ما سبق نقلا عن الشيخ الاله لان
يقال اراد بالموضوع مطلقه سواء كان للعلم او للجسم كذا كذا ليس موضوعا لالاي
باسره لعدم كونه موضوعا في باب الجردات غير الاله والامور العامة الاله بقران تغليب
على ما سبق وكون باب الامور العامة مذكورا تبعا لاصالة على انه كما يصح ان يقال الطبيعية

لفاظ

الطبيعيات هي المنسوبات الى الطبيعي كذات كين ان يقال الالهيات هي
المنسوبة الى الالهي وهو يطلق على العلم كما اعترف به الغايل فالوجه ان يقال الالهيات
لا تكون اما هي المنسوبات الى الالهي وهو ما يطلق على الاله او هي المنسوبات الى
الالهي وعلى كلا التقديرين تشترط بالموضوع اما على الاول فظاهر وقد عرفت واما على
الثاني فلان الالهي فكونه هو المنسوب الى الاله يشترط بالموضوع وانه يطلق على العلم
فيشترط ايضا ما اشتمل على النسبة اليه اعني الالهيات بخلاف الطبيعيات فانها اما
هي المنسوبات الى الطبيعة او هي المنسوبات الى الطبيعي وعلى كلا التقديرين لا
اشترط لها بالموضوع اما على الاول فظاهر ان الطبيعة اعني الصورة النوعية هي الموضوع
لا موضوع واما على الثاني فلان دلالة الطبيعي على الموضوع غير لازم اذ كما يطلق عليه
يطلق على العلم ايضا وحسب لا يشترط به كونه دلالة عليه لازما فيكون ما اشتمل
على النسبة اليه اعني الطبيعيات مشترط بالموضوع كالهيات اذ الطبيعي الموصوف
به العلم هو المنسوب الى الطبيعة لا الى جسم الطبيعي من حيث انه موضوع والابدية
على ما عرفت وهي ليست موضوعا بل جزء من الموضوع كما عرفت الا ان يقال نسبة ما يوصف
به العلم الى الطبيعة ليست الا باعتبار النسبة الى الجسم من قبيل نسبة الكل الى الجزء او من
قبيل نسبة المتعلق الى المتعلق المنسوب الى الطبيعة من قبيل نسبة الكل الى الجزء على ما
عرفت وستعرف في كلام المحشي ايضا فتأمل وبعد التنبأ والذم لا يتوهم ان هذا الكلام
من المحشي مناف لما سبق منه من انه لا كلام في اشعار الطبيعيات لمباحث مح
او المفهوم من هذا الكلام هو انه لا اشعار لها بالموضوع بذاتها وحدها على معنى
المشعر اعني مباحث الاجسام الطبيعية انما هو رعاية النظائر مع ان كلامه السابق
صريح في كونها مشعرة به وذلك لان ابني كان على زعم ان رج على ما يفهم من
كلامه حيث قال ولا دلالة لفظ الطبيعيات على تلك الحسية او الفيد من طاهرا

ان لا دلالة على مباحث الاجسام الطبيعية وهذا تحقيق من عنده ذكره لصحة القول او
نقول كان ذلك الكلام مبنيا على منع عدم الاشعار وهذا كلام مذكور في لفظ الغايل
بناء على تسمية والتشابه عند قول **و** يمكن تشبيه التوجيه وجبه لهذه العبارة مع ونحن
تشير ايضا الى حقيقة محال في تحقيق هذا المقال هناك اننا انما نتفقا فنظر
وان كان احد من الموت الا محرف **ل** ان رج جوهر قابل للانقسام في مجهات
الثلاث وعرفه ايضا بجوهر القابل للابعد والتثليث واراو بالابعد والتثليث فخطا
ثمة متقاطعة على زوايا قائمة واراو بالقبول الامكان يعني يمكن ان تحقق من خطوط
كذلك وانما اعتبر الامكان دون الوجود بالفعل لانه مخطوط المذكورة ربما لم يكن
موجودة فيه بالفعل كما ذكره والاسطونان والمخروط المستديرين وانه كانت موجودة
فيه كما في المكعب فليست بجسمية باعتبارها اذ ربما زالت مع بقا الجسمانية الطبيعية
بالحال وهذا انما هو على تقدير اخذ تلك الالابعد على التعيين مع اننا في القول
بثبوت جسم التعيين اذ الاحتياج اليه ليس الالعدم كونه الالابعد وما خودة في جسم
الطبيعية على وجهه على ما هو المفروض فيها بينهم يستطلع ايضا عليه في كلام المحشي واما اذا
كانت ما خودة لا على وجهه فلا يستقيم الاستدلال بزوالها على عدم كونها معتبرة في
جسمانية الطبيعة فيها هي موجودة فيه اذ زوالها اما بالتغير الى شئ لا توجد مخطوط الالابعد
الثلاث فيها اصلا او الى شئ توجد فيها فان كان الثاني فالابعد الغير الماخوذة على
التعيين ما زالت لوجود نوع الالابعد في ضمن ابعد اخري مغايرة للزاوية بالشيء صها
وان كان الاول فلا حاجة الى الاستدلال بزوالها اذ عدم وجودها فيها لا يوجد فيها
اصلا كما في الاستدلال ولا يمكن ان يقال بكونها معتبرة فيها هي موجودة فيه
غير معتبرة فيها لم يكن موجوده فيه اذ لا قال بالفعل واورد عليه الاستدلال الذي
في الحاشية العديدة ان هذا التعريف غير جامع لعدم صدقه على الافلاك مثلا اذ لا يمكن

وجوه مخطوط المذكورة فيها بناء على ما ذهب اليه من عدم قبولها الخرق والالتزام واجاب بان
تحققا نظرا الى مواد وان امتنع لسبب الصورة النوعية عندهم والامكان الزايف لا
بناء في الامتناع بالغير وورد عليه صدر المدققين بان مادة كل فلك مخالفة بالماهية لمادة
عده ولا استعداد مادة كل الا بصورته فكيف يمكن تحقق تلك المخطوط نظر اليه
وعلى تقدير تسليم امكان تحققها في المادة يبقى النقض بالفلك على حاله اذا ما امتنع
عليه نظر الى صورة امتنع عليه نظر الى ذاته اذ هو الشئ ذاته على انه يستند
في دخول مواد في تعريف الجسم فتدبر قال في المواقف وعرف الجسم
الطبيعي بان جوهري يمكن ان يفرض فيه ابعاد ثلثة متقاطعة على زوايا قائمه واورد عليه
الثرح مجد يد للتجريد بان لا فائدة في اتمام الفرض مع وجود الامكان بل ذكره مخجل
بالتعريف اذ يصدر في على تقدير افه فيه على المجردات لا مكان فرض الابعاد المذكورة
فيها وان كان المفروض محالا لجواز فرض المحال هذا كلامه واورد عليه المحقق الرواسي
في تعليقه على الشرح المذكور بان قوله بجوه الفرض محلا مبني على عدم حقيقة منع الفرض
هنا وتحقيقة انه هنا عبارة عن انه يمكن للعقل بمعبودة المحتملة التي فيها الترتيب
والانفصال تفصيل امتداد صالح في ذاته لان ينشئ من شئ دون شئ الى اجزاء
متناهية عند حدود فان حل امتداد معين الى اجزاء معينة على الوجه المجزئي يسمى
تقسما وهميا فرضيا عقليا او حكما بان هذا الامتداد المعين وكل جزء من اجزائه
التحليل على هذا الوجه فيسمى تقسما فرضيا عقليا وهذا الحكم صادق بحكم العقل
بعبارة الوهم وظاهر انه المجردات غير قابله لفرض الانقياس والابعاد بهذا المعنى اذ
هذا الحكم فيها وهمي كاذب وايضا الفعل يخرج في فرض الابعاد والانقسام في
الامتدادات ما هو موجود فيها بالقوة الى الفعل في العقل او التوهم بخلافه في
فرضها في المجردات فانما يخترع ما ليس موجودا فيها اصلا ثم قال ولما اسمى الاول

بالفرض

بالفرض الاشارة الى الثاني بالفرض الاشارة الى اكثر ما يستعمل الفرض الاول بقى فيها
فرض انقسام في جسم ثلثا وقيل يستعمل بالمعنى الثاني بها فلا يقال قولنا لا
فرض الانقسام في المجرد بل يقال قولنا لا كذا كذا فرض انقسام المجرد وورد الى هذا ما
به ايضا من ان الفرض هنا ليس بمعنى مجرد تقدير العقل كما هو في مقدم الشئ بل بمعنى
تجوز العقل والاول اعم منه الثاني او العمل لا يجوز انشاء كذا بجزءين كثيرين
وتقديره كما يقال ان كان زيد مثله كذا بين كثيرين فهو كل في فلان بزم من شمول فرض
الابعاد بالمعنى الاول للمجردات شمولها ايضا بالمعنى الثاني في تقديره واما تقسيم الابعاد
بكونها متقاطعة على القوائم فانما هو لتحقيق انه المعينة في مجسمية قبول الابعاد على هذا
الوجه وان كان في ابعاد لا بعدا كثيرة ايضا على غير هذا الوجه لا للاحتمال من السطح
لا يمكن فيه تقاطع خطوط ثلثة على القوائم بل التقاطع عليها فيه لا يمكن الا بين خطين
مخرجيهما بوجه كذا ففقد الثرح مجد يد للتجريد قال في المواقف واما التقسيم لثمة
الجسم عن غيره بل لتحقيق ما بينه فان اجزاء القابل للابعاد لا يكون الا كذا كذا فلهذا
يفيد ابعاده ثلثة متقاطعة على هذا الوجه انما هو السطح وهو خارج بكونه فلا يكون هذا
التقسيم للاحتراز عنه هذا ولو قيل بكونه للاحتراز عن السطح كما يرى الذي قال في بعض
المعتمدين لم سعد فقام وقد نقض هذا التعريف باليهيولي والصورة وسنرف
حقيقة الحال فيه وما نقله الشرح منهم من انه جوهري قابل للانقسام في اجزائات الثلث
متحد معا لا مع ما ذكرناه من التعريفين فالأختلاف انما هو بحسب العبارة او المراد
بالقبول هنا هو الامكان ايضا صرح به عضد الله والدين في المواقف والمراد بالانقسام
هو الانقسام على وجه يكون المخطوط متقاطعة على القوائم فان قلت حسدا لا يكون المراد
من قبول الانقسام الا القبول بالذات لا امتناع الامكان بالغير مما ذكره اثنان
من الترويض فيجب قلت المنع هو الامكان بالغير بمعنى انه يجعله الغير بحيث يستوي نسبة

الوجود والعدم الى ذاته لا الى الامكان بالقباس الى الغية والندرة وانما هو باطن
 الامكان بالمعنى الثاني هذا وقد عرفه المتكلمون غير المعتزلة والكرامية واثباته
 هو المتخيلة بالذات القابل للقسمة ولو في جهة واحدة فعندهم ليس وجود الابداء والندرة
 معتبرا في الجسمية وما كونه المعتزلة منه الخط والسطح الجوهري من جسم على تقدير وجودها
 عنه هم ويكون اقل ما يحصل جسم منه عنه هم جوئن من الاجزاء الفردية وعرفه جمهور المعتزلة
 بانه هو الطويل العريض العميق واعتض عليه بان المتبادر منه ان الجسم ما يوجد
 فيه هذه الابداء بالفعل وانه مناط الجسمية وليس كذلك لما عرفت ودفع بان
 المراد ان يكون ان يفرض فيه طول وعرض وعمق وحسن يرجع الى ما ذكرناه كذا نقلا
 عن الحكماء ويندفع عنه هذا الاعتراض ثم اختلفت المعتزلة في اقل ما يتركب عنه جسم
 من اجزاء الفردية فاللزام من مذهب النظام عدم تركيبها الا من الاجزاء الغير المتناهية
 على ما تستلزمه وذهب ابو علي الجبالي الى انه يتألف من ثمانية اجزاء الا من اقل
 منها بان يوضع جران فيحصل الطول ويوضع اهران فيبينهما فيحصل العرض ويوضع
 اربعة اخرى فوق الاربعة الاولى فيحصل العمق وذهب الخلاف الى انه انما
 يتحصل من ستة لاسن اقل منها بان يوضع ثلثه على ثلثه وقال صاحب الموافقات
 فالحق ان يمكن ان يحصل من اربعة بانه يوضع جران فيحصل الطول ويوضع جران ثلث
 بحيث احدهما فيحصل العرض ويوضع اخر فوقه فيحصل العمق ولا يذهب عليك
 ان هذا انما هو اذا لم يكن التقاطع على القوائم معتبرا في الجسمية فالتركيب من جرين
 او ثلثة ليس جوهرا فردا ولا جسيما عند المعتزلة بل ما يقبل القسمة في جهة تسمى بوجه
 خط جوهريا وما يقبل في جهتين سطحي كذلك وقد عرفت وخواتمها في جسم عند
 المتكلمين والنزاع لفظي راجع الى الخلق لفظ الجسم على المؤلف المنقسم ولو في جهة
 او على المنقسم في الجهات الثلث ثم ان في وسري الى النزاع في المباحث المتقدمة

وداهبت الصالح من المعتزلة الى انه هو القابض بنفسه ونقص بالباري سبي وتكافؤ
 والجوهر الفرد والكرامية الى انه هو الموجود وهذا ايضا منقوض بالاولين والافضل ايضا
 واثباته الى انه هو الشئ وهو ايضا منقوض بالامور الثلثة على انه اللغة لا تساعدهم
 التعريفات فانه يقال زيد اجسم من غير ان يكون له صفة واي اكثر صفة واي اقل صفة
 اجزاء فلفظ جسم بحسب اللغة ينفي عن التركيب والتأليف ولا انباء عنه في هذه
 التعريفات كل ذلك مخرج به في الموافقات وشبهه قدس سره الشريف وانما
 اطنبت الكلام في هذا المقام ليكون الطالب على بصيرة في معرفة مصطلحاتهم من اول
 المرام **قوله** فانه محو الى ما كان كلام الله في ان زويده مني على حل
 الانقسام على الانقسام بالانقسام الوهمي حيث جعل من خواص الكرم تقدير الشئ الاول
 قد صرح الله في محاشية بان ما هو من خواصه هو الوهمي لا الصلبي انما يرجي اجابة
 بحله على الفعل الخارج حاصلا انه ليس المراد بقبول الانقسام لا قبول الانقسام
 الوهمي بالذات ولا قبوله في الجمل من المراد به شئ ثالث وهو قبول الانقسام
 الصلبي الخارج بالذات ولا يرد انه من خواص الكرم فلا يصدق على شئ من الاجسام
 الجوهريه اذ ليس هو من خواصه كما اعتبرت به في محاشية واما الايراد بانه حسدا لا
 يكون ما لنا للصدق على الكرم المنقسم في الجهات الثلث فنسند دفع بانه خارج بحسب التعريف
 اعني الجوهري فحصل المرفوع الجامع المانع **قوله** بل هو من خواص الاسبول لان المنصف
 بالانقسام حقيقة ليس الا الاسبول واما الجسم والصورة الجسمية فتعد ما عندنا
 والقسمة الخارجية على ما سمى تحقيقة **قوله** قلت المراد من قبول الانقسام قابلية
 الى العلم ان القابل على قسمين قابل حقيقي وهو الذي يبقى مع المقبول وينصف به
 بالفعل حقيقة وبعرضه المقبول كذلك ولا يكون المقبول معدا له وقابل غير حقيقي
 وهو الذي لا يبقى مع المقبول ولا يعرضه المقبول حقيقة ويكون المقبول معدا له

فصل

كفاية الماهية الموجودة للعدم واجاب المحشي بكل الفاعل على المعنى الثاني
ولاشك في ان الجسم قابل للانفصال بالذات بالمعنى الثاني لانه متصف
بطر بانه حقيقة لا محالة لكنه يتصف بالانفصال نفسه بواسطة السبيل لا حقيقة
هنا فلو ان المراد بالقبول بالذات عدم الواسطة في العوض فقط في قلت
وانه انفع بهذا الجواب النقص الاجابي بالجامعة لكن لم يرفع النقص بالماضية
لصدق التعريف بعد على السبيل قلت السبيل قابل حقيقي فلا يصدق على الفاعل
الغير الحقيقي كمن النقص بالصورة وادالا انه يرفع بانها هي الجسم في بادي الرأي فلا
يضر على ما سرفه **قول** لا يقبل الانقسام بالفعول لا مستناع فخرق والقيام عليه على
ما قرر **قول** والفلك قابل للانفصال بالذات قد عرفت حاله فيما سبق فتذكر قوله
ثم يقول محشوع في الجواب باختصار كل من شقي التزويد وادفع المحذور والوارد عليه
قول على ما يقابل ما العوض وحده الواجب عدم الواسطة في العوض ولا يضر بثبوت
الواسطة في الثبوت والاثبات **قول** باعتبار المتعلق اي متعلق يكون واسطة في
العوض **قول** حتى لا يتعلق بالشيء **قول** كما لم تكن بالذات اي كلف بالذات الواقع
في قولهم هذا او ما يكون عوض العارض له بالذات لا محذور باعتبار المتعلق كما
لم تكن العارض له الحركة بالذات **قول** قبول الانقسام اي الوهمي اذ الكلام
فيه لما عرفت **قول** وان كان للغير فعل فيه حاصله وان كان الكلم اي الجسم
التعليمي واسطة في ثبوت الانقسام الوهمي في الجسم كمن قابلية الانفصال به
ليس مجازا بل هو ايضا قابل له ويتصف به حقيقة فلا خيرة من هذا عرفت ان ليس
المعتبر في الواسطة في الثبوت عدم انفصالها بالعارض ايضا حقيقة اي كما ان
في الواسطة في العوض يجب انفصالها كذلك بالعارض وعدم انفصالها في الواسطة
به الا محاذ فانه قلت فليس التوفيق بين ما اختاره المحشي هنا من قوله قبول

نما المتحرك

الانقسام

الانقسام الوهمي الى الجسم ليس مجازا وبين ما حققه من انه هذا الانقسام من خواص
الكلم قلت مرادهم ان هذا الانقسام بحيث يكون سببا لذات ولا يكون واسطة
في الثبوت من خواص الكلم وبالمجمل ما يقتضيه بذاته لا بغيره هو الكلم لا غيره لا ان
عوض هذا الانقسام والانقسام به حقيقة من خواصه مطلقا سواء كانت هناك
واسطة في الثبوت او لا فحصل التوفيق وان رفعت المناقاة **قول** وان اراد المعنى
الثاني اي ما يكون الذات سببا اي لا يكون هناك واسطة في الثبوت وبزعم
من انتفاء انتفاء الواسطة في العوض ايضا اذ انتفاء الاعم يستلزم انتفاء الانقسام
منه غيبة عكس **قول** كما راسخ في الشق الثاني اي من زود الشارح يعني انهم ارادوا
بالعامل العامل في محله اي اعم من ان يكون الذات سببا للانقسام او يكون ثبوته
لها بسبب الغير كمن مع كونه الذات معروضة له ومنصفه به حقيقة ايضا اي بانه
يكون الواسطة في العوض متتبية حتى لا يكون انصاف الواسطة به حقيقة وانصاف
الذات به مجازا فلا يرد على المحشي ان ما جعلته سندا اعني قوله لان كون ثبوت الانقسام
لها حقيقة ممنوع لا يصلح لان يستند به اذ عدم ثبوت الانقسام لكل منها كذلك
بل مجازا ويكون المتصف به حقيقة وهو واسطة في عوضه لهما اعني الجسم انما سعى
ثبوت الانقسام لهما بالذات لا في الجمل مع انه **قول** وهو الثاني في الاول وذلك
لما عرفت من انه التعميم انما هو بالنظر الى الواسطة في الثبوت لا الواسطة في العوض
ايضا بل انتفاء الثاني محروم به على اختيار الشق الثاني ايضا اعني المحذور هنا
كما ان المحذور على التقدير الاول ولا خلاف في انه حينئذ منع كونها منصفه به حقيقة فبعد
عدم كونها قابلية لانه هذا المعنى فانه قلت انقسام الجسم حقيقة ايضا ممنوع حسد
بل المنقسم كذلك ليس الا الكلم فكذا الكلام في الفسحة الوهمية وقد عرفت ان
الجسم الجوهري ايضا قابل له حقيقة بهذا المعنى الا ان هذا وانت جدير بالانقسام

مطلقا تابع للامتداد والصورة الجسمية متصفة بحقيقة فكذا يتابعه فالحق في الجواب نظر
 اختيار عدم كون دخولها معه لانها الجسم في باوى الراي على ما عرفت وستطلع عليه في
 كلام المحشي ايضا فافهم فانك لا تجد فيه نافية الموفق **قوله** ليس الجسم
 هذا ظاهر في الهيولى واما في الصورة فلما عرفت الا ان يقال فرض ثبوت
 الالف فيم لا احد مما لا يكون بدون وجوده على ما عرفت من معنى العرض هنا
 ولا يوجد احد مما بدون الالف على ما نقرر من امتناع تجرد كل منهما عن الآخر
 وحين وجودهما يوجد الجسم ما فرض ثبوت واحد مما لا للجسم ايضا فتميز **قوله**
 بل نقول تركيب الجسم من الح هذا هو ما اجاب به صدر المدققين في تعليلاته
 على الشرح اجد به التجريد عن السؤال بالصورة حيث قال وانا نقول في
 الجواب عن السؤال لانهم صدق التعريف على الصورة الجسمية وحدها
 لان الصورة متحدة مع الهيولى في الاشارة بل هاتان واحدة في معنى كلف
 يمكن ان يعرض فيها واحد في خط مع انه كل خط يفرض هناك يكون معروضا في
 المجموع انتهى ولما كان هذا الجواب ظاهرا لم يمان في السؤال بالهيولى اجاب
 المحشي عن السؤال بها ايضا **قوله** كما هو متحقق ضد المدققين والتعليلات
 المذكورة حيث قال فيها يجوز ان يكون المادة امراما يكون بالقوة بحسب
 ذاته حتى لا يكون في ذاته شئ من الاشياء بل صاكا لا يتجدد مع امر او امور بل يتجدد
 مع الصورة النارية فيكون نارا ومع الهوائية اخري فيصير هوا الى غير ذلك
 ثم قال وما يدل على انه ليس للمادة في نفسها ذات بالفعل بل انها بالقوة
 فتصير سبب الصورة النارية ناره امرا بالفعل ما ذكره الشيخ من انه كانت
 المادة سببا للصورة يجب ان يكون لها ذات بالفعل اقدم من الصورة وقد
 هذا مستحيل ليس بناء على انه ذاتها لا يمكن ان يوجد الامتداد بالمقارنة للصورة بل على

بل على انه يستحيل وجوده ان يكون بالفعل الا بالصورة وبين الامر بين فرق
 وانت خبير بان هذا التحقيق حقيق بالقبول غير انه يترجم عليه ان يكون الشراخ
 بين الاشياء القبلية والمشا بين نقطتين فتميز **قوله** وان كان يتبعه
 عرض صرح به ليطر صدق التعريف على الجسم المعرف كمن لا يدرك عليك ان
 المراد بالتبعه هنا ان يكون العرض واسطة في الثبوت فقط لئلا ينافي ما سبق
قوله لا يرد ما ذكره اذ يقول كل من الهيولى والصورة بواسطه الجسم تجوز **قوله**
 سواء كانت من مس ان كان لها شئ المتعريف بالاجم الطبيعية من حيث استعداده
 للمركبة والسكون تعلق الكل باخر **قوله** او من مبادي كذا حيث الهيولى والصورة
 اذ البحث عنها فيه انما هو على سبيل الميزانية لان موضوع الطبيعي لما كان الجسم
 الطبيعي من حيث اشتغال على المادة والطبيعة فلا بد من تحقيق الالهية المركبة من الهيولى
 والصورة وبيان احوالها او لا حتى يجب في احوال العارضة له من تلك الجسمية
 ثانيا صرح به بعض من انهم الله تعالى **قوله** فلهذا التفسير هو الاول قد صرح
 فيما سبق بان اول من وجود الاول بهذا اي الشمول لكلا المبدأين بل انك لست
 والثاني والثالث عدم جوده واما اوردوا ان ربح قبيل **قوله** وان سلمناه وما اوردوا
 بعده لكن يرد ما اورد المحشي فيما سبق على هذا ايضا من **قوله** وفيه ناس اذا قلنا ان
 الضيف الى اخيه ذكره هناك وقد عرفت حاله وايضا يرد عليه ما اوردوه بقوله ولا
 يبعد ان يقول القائل في فعل المراد من كون الوجود من حيث الوجودين بوجوه على ما
 ذكره فيما سبق كون الوجود متحققا لاوجبه نظر اليها وان لم يكن متحققا نظر الى كل منهما
 والاف المتحقق للوجبه نظر الى نفسه ان ربح ليس الا الوجود الذي سبق وهاهنا
قوله قد ينافي مع محصل معنى هذه المناقشة على عمل الفلكيات على انها في قبيل
 نسبة الافراد الى ما اندرجت هي تحت معنى الفلك فقط **قوله** بان المراد بالانفصاف

مراده

الخ ارجح بيان المراد بالعصيات في الجواب مع ان السؤال انما هو بالنظر الى الفلك
 والمداخل لبيان ما هو المراد من العصيات في دفع النقص بالكوالك ابتداء الى
 ان السؤال قاصر اذ كما يرد النقص بالكوالك على تقدير حمل الفلكيات على كونها
 بالنسبة المذكورة فيم فقط كذلك يرد النقص بالكوالك على العنصر على تقدير حملها
 على مثل النسبة المذكورة اعني نسبة اوزان العنصر اليه فقط والجواب كما يجواب وجاز
 الدفيعان هو ان المراد بهما مطلقا ما ينسب الى الفلك والعنصر وان كان او مستغافرا
 لكنه خصه في الفلك بما يكون مقتضى تعلق الشيء به في تحته كما يخص في العنصر
 بما يكون من قبيل تعلق الكل بالجزء المركب **قوله** في الفلكيات انما هي التخصيص بهذا
 حتى يرد النقص بالتميمات كالم او بعد الاحتياج الى القول بان المراد من الفلكيات ليس
 نسبة الفرد الى ما هو كلي له من نوع لا لا يحمل على ان المراد بها النسوبات الى الفلك مطلقا
 سواء كانت نسبتها اليه لكونها في اكانه كالكوالك او لكونها جزاءه كالم في فلان
 ايراد الى هذا ان ريقوله فيما بعد في المراد بالفلكيات **قوله** التمامات اشبه الشمس
 مثلا سوى مثله وهو الفلك الكلي لها لكونه عبارة عن مجموع التمامات وبسبب
 تماثلها به حركته حركه تلك التمامات وكون منطقتها في سطح منطقتها لعدم انقطاع
 ما يرضيها في حركتها بالمثل فقط فلما افو خارجا ذكره عن مركز العالم ولذا يسمى خارج
 المركز في شخص مثلهما بحيث يميل منه الى جانب اعني جانب العلوه على وجه عاين كحد
 محدد بالمثل ويحد معه بنقطة ويسمى الاوج لكونها البعد فقط مقروضا على سطح الخارج
 من مركز العالم ويأمن مقفروا ايضا مقفروا ويحد معه بنقطة ويسمى الخفض لكونه اقرب
 فقط مقروضا على سطح الخارج من مركز العالم واستفادها اليه منقطع المثل بهذا الفلك
 فطقتين احدهما وهي ما يكون جاوزا ومحيطا بالفلك الخارج لسمي متما جاوزا او باكونه
 متما فلان تمامية الفلك يكون جاوزا منه وجزءا منه كانه وانما يكون جاوزا لكونه محيطا

بالخارج على ما عرفت ورقه هذا التمام في جانب الاوج وغلط في جانب الخفض
 والاخرى وهي ما يكون محيطا بالخارج لسمي متما جاوزا ووجه كون متما جاوزا يكون
 بمعرفة ما ذكرناه كتب ورقه هذا التمام وغلط على عكس التمام كما ذكر **قوله** انما
 ليست بافلاك هذا على راي الاكثرين اذ هم عفا الفلك بما يخرج عنه التمامات
 لكونه جساما متوازي السطحين متحركا بالذات وانما اورد مسند لا تقبل
 محرق والابارة وانما عند البعض فهي ايضا افلاك وينظر اليه ظاهرا وذكره الفاضل
 الرومي في شرح بعض منون الاله في تعريف الفلك من ان كره متحرك بالذات
 على الاستدارة اذ بان هذا التعريف بظاهره تصديق على التمامات فتأمل **قوله** فيه
 ان ما ذكره في رقبه ايضا موضوع الطبع لا يكون مطلقا بل يكون مطلقا بحسب انواعه
 فان كان الاول فلا يجوز ان يثبت فيه عن الاحوال المتعددة بالفلكيات والعنصر
 لانها لكونها عارضة لمطلق الجسم بواسطه اوضاع غريبة له لا ذاتية وان
 كان الثاني فلا يجوز ان يثبت فيه عن الاحوال المشتركة لانها لكونها عارضة لا ذاتية بحسب
 بتوسط اوضاع منها وهو مطلق الجسم اعراض غريبة لتلك الانواع واجبت
 بانما نحن بالشق الثاني فالجواب والوارد عليه من دفع وجهين احدهما ان الاحوال
 المذكورة وان كانت عارضة لتلك السبب **قوله** سبب اعم منها اعني الجسم
 كونه داخل فيها وجازمتها والعارض بسبب اجزاء اعم منها اعني الجسم كونه داخل
 فيها وجازمتها والعارض بسبب اجزاء وان كان اعم عرض ذاتي لا غريب
 واثبت خبير بان هذا انما يصح على من ذهب من لا يقول بشتراط المداة
 في السبب اذ كان داخلا وانما عند القائلين بشتراطها مطلقا اي جازا كان
 او خارجا وهو المتصور فلا يصح وهو ظاهر والا فوات الاحوال المذكورة
 مقيدة بقبول مخصوصه اياها بكل واحد من انواعه فتخلفت المساواة فتكون

أعادنا في هذا القول ويمكن أيضا اختيار الشق الأول ودفع الجواب
 الواردة في بيان العارض بواسطة الأمر المكنون العام محتاجا في
 موضوع إلى أن يوجد في ضمن نوع معين عرض ذاتي بحيث عنه في العلوم
 والأحوال المختصة بالفلكيات والعنصرية التي بحيث عنها في العلم
 الطبيعي من هذا القبيل فتأمل ثم اعلم أن إيراد المحشى منى على ما ذهب
 إليه المثلثون من أن المكان هو السطح الباطن من الجسم كما والمماس
 للسطح الظاهر من الجسم المحوي وأما على مذهب الماشرة فيبين القائلين
 بأنه البعد المجرد الموجود أو على مذهب المتكلمين القائلين بأنه البعد المجرد
 الموجود فلا دور له إذ المحرر أعني الفلك الأعظم أيضا مكان باحد حدين
 المعنيين ولعله إنما بناء على مذهب المثلثين لأنه المختار عند المصنف
 على ما سيجي **قوله** الباعث عن الجسم في هذا قهرا على سبب شدة العلم بالطبيع
 دفعا لما يتوهم من أن الدور حاصلا في شدة العلم بالطبيع ليس باعتبار أن موضوع
 هو الجسم الطبيعي أي المجهول عنه في العلم الطبيعي حتى يدور بل باعتبار أنه
 باحث عن الجسم في حيث اشتد على الطبيعة أي الصورة النوعية والمادة
 فلا دور وقد عرفت فيما سبق أيضا فإن قلت لا دخل لمثلية اشتد على المادة
 فيما نحن بصددده وهو على ما قلت ولكن لا بد أن يكون المادة محلا للطبيعة
 مستندة اشتد على غيرها اشتد على المادة أيضا فإن قلت فلم لم يذكر الصورة
 الجسمية أيضا قلت لأنها الجسم في ما دعى إلى على ما مر فإن قلت قوله من
 حيث اشتد على المادة مناف لما مر من أن روح والمحشى من أن موضوع
 العلم الطبيعي هو الجسم من حيث يستعد للحركة والسكون مستندة لقول بان
 هذا العلم باحث عنه من حيث اشتد على الطبيعة والمادة أو الجسم إنما

أو المقوم من هذا هو أن فيه حيثية اشتد
 على الطبيعة والمادة قلت القول بأن الجسم
 للعلم المذكور مقيد بكونه مستعدا للحركة
 والسكون

يقصف بالاستعداد من هذه حيثية فليكن المقصود هنا بيان وجه تسميته
 انما يستفاد من كون الجسم موضوعا لمقيد الجنبية اشتد على الطبيعة التي كانت
 لازمة لكون الجسم موضوعا لمقيد الجنبية مستعدا للحركة والسكون على ما عرفت
 بناء على حيثية الأولى أعني اللازمة ولما كان المقصود فيما سبق بيان ما هو مقيد
 الموضوع بناء على حيثية الثانية أعني حيثية كونه مستعدا للحركة والسكون
 لأننا القيد للموضوع أصالة وأولا هذا على تقدير أن يكون حيثية بناء تقيد به
 أيضا وإن حملت هنا على أنها تعليلية فلا يرد في دفع المثاقفة أسهل فاحفظ
 فإنه من سوانح الوقت **قوله** المسماة بالتعليم ليست تسميتها تعليمية باعتبار
 أنه موضوعها الجسم التعليمي أي المجهول عنه في العلوم التعليمية حتى يدور
 وهذا على ما مر بنا إذا كانت تلك العلوم ليس موضوعها هذا الجسم بل باعتبار أنه
 لها زيادة اختصاص بالتعليم بسبب كونه واقعة في ابتدائه أو باعتبار أنها من
 أسباب التعليم لأنهم إنما يستحصلون بها أو ما من النفس باعتبار ما في العلوم
 والمعارف فلا دور **قوله** يفهم من هذا الكلام أن الحكم بهذا بناء على أن
 السكون في معرض البيان يفيد محض مع أن هذا ليس معرضا لبيان ما
 التفاوت بينهما بل معرض لبيان كون الجسم مشتركا لفظيا أو معنويا وأيضا
 ليس يمكن فيمكن أن لا يكون مرادنا روح حصة التفاوت بينهما في كونهما
 والعرضية وحسب لا يرد عليه ما أوردته المحشى من أن ينفق قديرا في التفاوت
 بينهما بما يجوز به والعرضية في نفس بيان كونه الجسم مشتركا معنويا في شرح الكثرة
 في الهيئة مع أنه قد ذكر في هذا الشرح فيما قبله التفاوت بينهما في قبول الأبعاد
قوله ولا يخفى على أي التفاوت حاصل بينهما بهذا الوجه أيضا في يفهم من كلامه
 من محض غير أنه يدعى ما سيجي به المحشى **قوله** اتصال الصورة المراد

بحسب الطبيعي غير منة بالصورة لانها جسم في بادي الرأي والصورة مجسمة
اذ غرض الامر اذ الجسم المذكور ليس المانعة اليها وانما فسرنا الاتصال بالاشياء
لانها تفاوت شئ مع شئ او متواترة او متشعبة او عدم كونها من شئ انما يتحقق
بالنسبة اليه لكن لما كان الاتصال من لوازمه غير عن الامتداد به قوله الشئ
غرضه من هذا النقل تايد ما افادوه بقوله ولا يخفى مع قوله المجسمة الحقيقية اي
مجسمة التي هي حقيقة مجسمة واللائقة منها هي تلك المجسمة او كون الشئ جسما حقيقة
لا يجازي بناء على انه اطلاق الجسم على التعليمي مجازي قوله صورته منصوبة على انه
معناه اي من حيث الصورة وبادي الرأي وانجبه الاتصال او مرفوعة على
انها خبر مجسمة التي هي بمعنى الجسم والاتصال بمعنى المتصلة المرسدة فتدبر قوله
الفاعل صفة الاتصال قوله وهذا المعنى اي الجسم بهذا المعنى قوله غير مجسمة
التعليمية اي مجسمة بهذا المعنى غير مجسمة التعليمية ويمكن ان يكون عطف تعليمي
بقوله وغير المقدار فتدبر قوله هذا الجسم اي بجوهري قوله من حيث له هذه
الصورة اي مجسمة المتصلة لا من حيث له هذا المقدار قوله حسا اخر اي من
له هذه الصورة فقط ايضا بل من حيث له المقدار ايضا اذ لا يخالف بدونه
اخذ ابعاد المتخالفين على التعيين كما لا يخفى قوله او عا داي معنى له في العالم
الشئ في اصطلاح اهل علم الحسب هو الذي باستقاطه عنه مرات يعني ذلك
الشئ ولا يبقى عنه شئ مثل الواحد عاد للثلاثة ووزن الاثنين قوله وهذا الاعتبار
اي اعتبار كونه له المقدار قوله فاعلم انه قبول الحق ثم لا يذهب عليك انه
لو قيل باخذ الابعاد على التعيين في الجسم بجوهري لم يكن احتياج الى القول
بوجود الجسم التعليمي فلم يكن احتياج الى القول بانشارك لفظ الجسم القول
بوجود الجسم التعليمي النسب بذهب الالافين النافين للمبول على ما بينه

عليه قوله مقيدة بالامر لم يحل بقوله من كلامه في شرح رسالة الله ان الابعاد
المعتبرة في مفهوم الطبيعي غير مقيدة بالتعيين لانها مقيدة بالامر والاطلاق
اي مقيدة بعدم التعيين في الاول ان تعال غير مقيدة بالتعيين فتدبر قوله كما سهر
العبارة اي عبارة الشرح وقد عرفت حاله فلما قيدت بالامر في قوله اعلم
اختلفوا مع اعلم ان الجسم هو بجوهري الممتد في الجهات الثلاث على ما عرفت وهو
يقسم تارة الى بسيط اعني باللا يتركب من اجسام مختلفة متخالفين والي مركب وهو
ما يتركب من اجسام كذلك وتارة الى مفرد وهو ما لا يتركب من الاجسام
مطلق والي متواف وهو ما يتركب من مطلق الاجسام فان كان مختلفا في
الجسم البسيط كما هو الواقع في كتابنا فانه يذهب عنه والاحتمالات العديدة
سبعة مالم يجزئ اختلاط الاجزاء من الانواع والاربعة منها المتصورة عقلا وهي
ما لا يكون منقسما اصلا وما يكون منقسما في جهات الثلاث وما يكون منقسما
في جهتين وما يكون منقسما في جهة واحدة اما اذا غلب الاختلاط المذكور ايضا فتدبر
الاحتمالات الى ثمانية عشر احتمالات اما الاول الثاني فليان الجسم البسيط
ان كان يكون متصلا واحدا ولا يكون له اجزاء بالفعل يكون جسم اي
جسما كالكل او جزا لا يجزئ في البسيط اجزاء بالفعل وهي المبول والصورة عند
الحكم ايضا نعم يصح القول بعدم وجود الاجزائه بالفعل اصلا عند الماشية فبين
النافين للمبول وعند صدر المدققين الفاضل بان التركيب من المبول
والصورة المتخادمي على ما عرفت وحده اما ان يكون قابلا لانقسامات
متناهية وهو مذهب محمد الشيرازي صاحب الملل والنحل او يكون قابلا
لانقسامات غير متناهية وهو مذهب جمهور الحكماء او لا يكون متصلا واحدا
بل يكون له اجزاء ومفاصل بالفعل وحده اما ان لا يكون تلك الاجزاء منقسمة

ق

اصلا وحده اما ان يكون متساوية وهو مذموم عند المتكلمين او يكون غير متساوية
 وهو مذموم عند النظم المعتمد وانك تتوالتيس من فدا المتكلم او يكون
 تلك الاجزاء منقسمة فان كانت في جميع الجهات فهو مذموم في متوالتيس
 او في جهتين فقط فهو من الاحتمالات ولم يذهب اليه احد وكذا ان كانت
 منقسمة في جهة واحدة فقط فنثبت ان المذاهب خمسة والاحتمالات سبعة
 واما الثالث فلانه يحصل من اعتبار مركب جسم من نوعين من الانواع
 الاربعة الاربعة اربعة اخرى ومن ثمة ثمة منها اربعة اخرى ومن مجموع الاربعة
 واحد اخر والمجموع ثمانية عشرة احتمالات فتدبر وان كان اختلاف في الجسم المفرد
 على ما فرده البعض فالله اهدى الاربعة اذ لا يتاقي على هذا مذموم في متوالتيس
 وهو نظاير والاحتمالات عشرة لان انواع الاجزاء على هذا ثمة كل منها تنقسم
 الى احتمالين فيحصل منها ستة ويحصل من اختلاف اثنين اثنين ثمة ثمة
 اخرى ومن مجموع الثمة واحد اخر والمجموع عشرة فتأمل وانما يكونوا اختلافوا
 في حقيقة البسيط والمفرد لان حقيقة المركب والمواضع يعرف بمعرفة حقيقة
 كذا اصرح به بعض المحققين **قوله** قابل للانقسامات الغير المتساوية اي
 بمعنى لا يقف على ما سيجي في كلام الشارح **قوله** قابل للانقسامات متساوية
 فيلزم عليه تركيب جسم من اجزاء الفردة بالقوة فيلزم تجوز وجودها في غير
 استحالتها يكون سبلا لمذموم ايضا وايضا القول بالاتصال وعدم انفصال
 بالفعل انما هو للمذموم عن تجوزها فالجواب الى ما يستلزم الوقوع فيه من
 بد بد فتدبر **قوله** والمتكلمون على انه ليس يحصل واحد لم وذلك لانه
 جسم البسيط قابل للانقسام وكل ما يقبل الانقسام له اجزاء بالفعل عندهم
 فاجسم البسيط له اجزاء ومفصل بالفعل اما الصغرى فتساوية بالانقسام اما

من ادري

الكبرى

الكبرى فاما ان القابل للقسمة لو كان واحدا غير ذي اجزاء بالفعل لزم إمكان انقسام
 الوحدة وانما بالطل في مقدم مثله بيان الشرطية ان الوحدة حصة قائمة بما
 يقبل الانقسام وامكان انقسام الحبل يوجب إمكان انقسام الحبال كما ان
 انقسام الاول بالفعل يوجب انقسام الثاني كذلك وبطلان الثاني من
 واجب بان هذا مبني على ان يكون الوحدة حصة وجودية سارية في محلهما
 وانما ههنا حصة اعتبارية مستقلة لمجموع الامر القابل للانقسام من حيث
 هو مجموع في ذل اورد عليه القسمة التي الوحدة وايضا استدلوا على الكبرى
 بان القابل للانقسام لو كان متصلا واحدا في نفسه غير ذي اجزاء بالفعل كما
 تقره اعداؤه وايضا والغيره والتالي بالطل في مقدم مثله بيان الشرطية ان
 التفريق حصة اعدام للوجود المتصلة الواحدة في حد ذاتها واحداث هويتين
 منفصلتين احدهما عن الاخرى غير موجودتين قبل الانفصال في الهوية الواحدة
 المتصلة والاكثانت منقسمة بالفعل وغير واحدة والمفروض خلافه وانما كان
 التفريق حصة اعدام للواحدة واحداثا لمنفصلتين اذ من حال انه يكون شي
 المعين نازة هوية واحدة لا انفصال فيها اصلا فانه هويتين منفصلتين
 متمايزتين واما بطلان اللازم فلانه يوجب ان يكون شق البحر المحيط بخارج
 البعوضة اعداؤه واحدا ليجري اخرون والبداهة تقيده واجب بان استبعاد
 والافيد البقين ودعوى البداهة في محل النزاع غير مسموعة واجتوا على الكبرى
 ايضا بان مقاطع الاجزاء يقبل الانقسام ليهما تمايزة بالفعل لا مقطوع
 غير مقطوع الثلث وكذا بالغا ما بلغ وهذا يوجب التمايز بين تلك الاجزاء
 بالفعل اذ الاختلاف بالخواص التمايزة بالفعل اعني المقاطع يوجب التمايز
 في الوجود كذلك بين مال تلك الخواص واجب بان مفردات المقاطع

وغيره

البعوضة

امور اعتبارية وادعاء فكذا كانت يعنى بالعقل عند فرض التجزئة و
 لا يوجب الاتجار بها بحسب الفرض **قوله** على انها متناهية وفي ذلك
 لوجود ثمة ايضا منها انه لو كانت الاجزاء غير متناهية لكانت المدة
 المتناهية موجودة فيها بالفعل فيلزم ان يمتنع قطعها في زمان متناه اول
 يمكن قطع كلها الا بعد قطع نصفها وقطع نصفها الا بعد قطع نصفها
 وهكذا الى ما لا نهاية له ولما كانت الاجزاء غير متناهية امتنع قطعها الا في
 زمان غير متناه و يلزم ايضا ان يمتنع لحوق السرع البطي وان توسط
 بين قه قلبه لان هذه المدة مركبة من اجزاء غير متناهية فيمتنع قطعها
 من السرع في زمان متناه فلا يلقى البطي قطعا واذا كان كل من الدارين
 باطلا فاللزوم مشكوكا واذا لم يكن المدة مركبة من اجزاء غير متناهية كونه
 سيرا الاجسام كذا كانت اذ لا تقابل بالفعل والعلاف لما اوردهم الكمال
 على النظام اضطر الى القول بالطره واهي ان يقطع المتحرك المدة بان يحد
 بعض اجزائها دون بعض وانت خبير بان هذا القول مكابرة لاحاجة اليه ويمكن
 دفع الاستدلال بانه كان المدة متناهية المقدار كذا كانت الزمان وكان
 المدة غير متناهية الاجزاء كذا كانت الزمان لا يطبقه عليها بواسطة الانطباق على
 الحركة المنطقية عليها فيكون اجزاء المدة والزمان متقابلين معا فيمكن قطعها في
 اقول ايضا على تقدير كون الاجزاء غير متناهية لا نصف ولا ربع ولا غير ما في
 الكسور لا لعدم تناسلها ولا يحتاج قطع كل من تلك الاجزاء الى زمان لعدم ثمة
 وعدم كونه ذا مقدار واستدرا حتى يحتاج قطع جميعها الى اربعة متعقبة بعدد
 الكسور وان كانت متصورة فيها بالنسبة الى مقدارها ولا يحتاج قطع كل من تلك
 الكسور الى زمان لكون فرضها كونها متناهية من حيث المقدار فيكون الكسور

المقدار كونه في اجزاء غير متناهية

المتصورة

المتصورة فيها ايضا متناهية فيمكن قطعها في زمان متناه وان تناسلها فيجب
 الاجزاء ايضا فتأمل فانه مما تقدمنا به ومنها ان الجسم الذي نحن بعبده هو المتناهي
 الجسم المقدار فهو محصور بين طرفيه المحيطين به فيكون اجزاه الموقوفة فيه بالفضل
 كذا كانت فلو كانت غير متناهية يلزم ان يحصر بالانتهى بين الحاصرين وهو محال
 فاللزوم ايضا كذا كانت واجيب بالزام التداخل بين تلك الاجزاء وردقابه
 مما شهد البديهة بطلانه وهو مبني على دعوى انه البديهة حاكمة بطلان مثل
 تجوهر مطلق سواء كانت ذا مقدار او لا فان صحت على ما اختاره سبب المحققين
 قدس سره صرح والافلا هذا ومنها التاليف لزيد زيادة حجم البنية والاكوان حجم
 الاثنين كجسم الواحد والثلاثة والاربعة الى غير النهاية فليحصل ان تليف اجزاء
 متناهية فيحصل حجم في جهات الثلاثة وهو الجسم فليس كالجسم مركبا من اجزاء غير
 متناهية مع ان النظام ادعى الكلية ولا يرد ان هذا الجسم مصنوع وكذا النظام
 في الاجسام المخوفة من غير صنع الانسان اذ هذا التصور محض والمقصود كونه
 موجودا في ضمن تلك الافان اذ لا بد فيها من النظام اجزاء متناهية بعضها الى
 بعض كما افهمنا فيها الاجزاء الغيبية المتناهية ثم اذا شئنا ابطال هذه البنية راس
 نقول لجسم الذي ذكرناه له حجم متناه و اجزاء متناهية وجسم الذي فيه البحث له
 حجم متناه و اجزاء غير متناهية ولا شك انما يجب ازدياد الاجزاء بزيادة حجم
 فيكون نسبة حجم الى حجم نسبة الاجزاء الى الاجزاء لكن الاول نسبة متناه الى متناه
 والثاني نسبة متناه الى غير متناه فيلزم ان يكون نسبة المتناهي الى المتناهي نسبة
 المتناهي الى غير المتناهي وهو محال فليس شئ من اللاحق من المتناهي المقدار
 مركبا من اجزاء غير متناهية ولا يخلص عن هذا التجاوز التداخل اذ لا يلزم صدق
 ان يكون نسبة حجم الى حجم كنسبة الاجزاء الى الاجزاء وقد عرفت كونه مخالفا للحكم

بالبدية العقل فتأمل ولا يذهب عليك ان الشئ لا يتنفس والبداء على
 ذهب اليه كحكي من ان الجسم البسيط متصل واحد لا مفصل فيه بالفعل لكنه
 قابل للانقسام الى غير النهاية بمعنى انه لا يقف على حد لا يتجاوزه لان الجسم
 على انه ليس شئاً على الاخر الغيرة المتناهية بالفعل بل القوة التي لا تكفي
 باسرها الى الفعل وقد لاح لك ما ذكرنا اي مبنى كل من الوجود الثلاثة على وجود
 الاجزاء الغيرة المتناهية فيه بالفعل **قوله** والنظام لم يستوف تحقيقه
 ونقصه ان شاء الله تعالى **قوله** وذو سطرطيس لم يرد عليه ما اوردته النظام
 على جمهور المتكلمين واستوفوه ودفعه ايضا برده عليه ما اوردته عليه الشيخ
 على ما سبقه الحاشي وكمن دفعه سهل على ما سطرطع عليه ايضا في كلام الحاشي
 ابو الله يقول الحق بذهب فقط ولعل ذلك ليس بجوابه **قوله** غير منقسم
 بالفعل اي بالقسمة الخارجية والا فلي قابل للانقسام ويكون منقسم بالفعل ايضا
 بالقسمة الوهمية او الغريبة العقبية **قوله** مطلقا اي سواء كانت مختلفات مختلفا
 او متفقا **قوله** فلاننا في الاجزاء الجسم البسيط عنده مركب من الاجسام فذكر
قوله في عدم السب الى النظام من القول بتركيب الجسم من الاجزاء التي لا تتجزى
 المتناهية **قوله** بل ذهب النظام لم والنجار واما من المعترض واجبي بوجهين
 ان الجواهر من حيث هي جواهر متجانسة لاشتهائها في الصفات من النخبة والقبام
 بنفسه وقبول الاعراض والاجسام مختلفة بالضرورة فليست جواهر متوافقة والا
 كانت متماثلة بل هي اعراض مجتمعة وروبان جواهر مختلفة بذاتها عندنا كالجود
 والاشتراك في الصفات المذكورة لا يدل على تماثلها لجواز كونها اعراضا عامة
 كذا في المواقف وشرحه قدس سره وفيها ايضا اعلم انه لا تحقيق لمن اعترف
 بتجانس الجواهر الا افراد وتماثلها في حقيقة كالاشارة في طلبة واكثر المعترضين

جعل الاعراض داخل في حقيقة الجسم فيكون الجسم جوازا مع جملة من الاعراض
 منقطة اليه ذلك لجوهر اذ لو كانت مولفة من الجواهر المتجانسة وحدها كانت اجسام
 كلها متماثلة في حقيقة وانه بالكل بدية على ما عرفت واما النظام والنجار فقالا انه
 يتركب من اعراض مختلفة فهي مختلفة او متجانسة فهي متجانسة هذا الوجه الثاني انه اذا
 وجد الجسم وحدت الاعراض واذا اتفقت اتفقت وبالعكس اجيب بان النظام
 بين الشئان وجود او عدمه لا ينفيد دخول احدهما في الاخر كما تنفاد بين والطلو انهما
 بان العرض لا يقوم بذاته ولو كان منفردا فلما بد من انتهاء الى جوهه يقوم به فلا يكون
 لجوهر قائم بذاته مجموع اعراض وحده وحاصل ان بطلانه ضروري وما ذكره تنبيه على
 الحكم البديهي فاما جملة ان حكم الكل من حيث هو كل قد يخالف حكم كل من اجزاء
قوله بعد ما اطلع على اوله نفى الحكم بقدر على رداسيما يتناقض بزوم بطلان حكم
 خمس كنفقت الرعي وغيره **قوله** ومن يذهب بتماثلية من المتكلمين على ما
 عرفت **قوله** فخرية القول بانجزا وذلك لان الجسم عنده قابل للاتقانات
 الغيرة المتناهية ومن يذهب ان قبول الانقسام سنازم لمصول ذوات الانقسام
 في قابلية الفعل وحاصل ان يذهب انه ما يمكن من الانقسامات فاصل بالفعل
 لمصول ذوات الانقسام فيدبره ان كل ما ليس باصل بالفعل من الانقسامات
 ليس يمكن فيدبره ان يكون الاجزاء الموجودة بالفعل كشعة الانقسام من جميع الجواهر
 اذ لو كانت قابلة للانقسام ولو فرضا لما يكون الانقسامات الممكنة كلها حاصلة
 بالفعل اذ الانقسامات الاجزاء الممكنة ايضا مع عدم حصولها بالفعل كيف وكل ما
 يفرض وحكم عليه بانه جزا وقسم لا بد ولو كان موجودا في الجزا بفعل كان جزا الجسم
 اصلا وان كان جزا الجزا ايضا باعتبار اذ لا معنى للجزا اما بتركيب منه الشئ ويكون
 موجودا فيه بالفعل انه كان من الاجزاء التي رتبة الموجودة في الكل بالفعل فاذا كانت

الاتق مائ غير متناهية عند النظام فيكون ذوات اقسامها الموجودة في مجسم
 ايضا غير متناهية اعني الاجزاء الموجودة فيه بالفعل المنسبة الى اتق م من جميع الوجود
 فلهذا القول بتركيب الجسم البسيط من اجزاء اخرى غير المتناهية فلهذا نسبة قدس
 الى النظام من المذاهب انما هو باعتبار ما لزم من مذهبه وعدم عدمه منها من غير
 باعتبار ما هو مذهبه من اجزاء ومطابقة فصل التوفيق بين كلامه قدس سره وكلام غيره فان
 قلت اللازم من مذهبه ليس الا تركيب الجسم البسيط من الاعراض الغير المتناهية ووجود
 بالفعل لا التركيب من الاجزاء التي لا تتجزأ لانها جوهر قلت ما قال النظام ومن ثم
 بتركيب الجسم من اجزاء كانت اعراضا عند غيره لكنها جوهر عند لا اعراض فان
 مثل الاكوان والاعتقادات والالام والذات وما شابه ذلك اعراض ليس لها
 دخل في حقيقة الجسم وفاقا واما الاكوان والاضواء والروائح والاصوات والكيفيات
 المحسوسة من الحرارة والبرودة وغيره ففقد النظام جوهر لا اعراض بل اجسام حيث
 صرح بان كلامها جسم لطيف مركب من اجزاء مجتمعة ثم ان قلت الاجسام اللطيفة
 اذا اجتمعت وتداخلت صارت اجساما كثيفة كما في الشرح مجدي للتجريد اقول صرح
 هذا لا يتاني البطلان مذهبه بالاطلوه به على ما نقلت ذلك انما فهو مبني على انه يكون
 قابلا لكونها اعراضا حقيقة وعلى هذا فاجواب انه وان قال بكونها اعراضا حقيقة
 لكن يلزمه كونها جوهر فردا اذ لبطان تقوم بجوارها بالاعراض الصرفة ضرورة بزره
 كونها قابلية بانفسها ولقد علم انفسها بوجدها من الوجود على ما اضيفت اليه
 يلزمه كونها جوهر فردا ثم لا يوجب عليك ان يكون مذهبه ما ذكره الشرح
 مجدي للتجريد بناء في ما ذكر المحشى من الشرح المذكور ايضا من ان قوله بقبول الجسم
 الى غير النهاية لا كلامه على ادلة نفي التجرد وعدم قدرته على رد ما اذ هذا يدل على عدم
 قوله بكونه وما ذكره من مذهبه ظاهر في انه قائل بكون قوله بتركيب الاجسام من الاعراض

ليس النفي في الاجسام في حقيقة العلم انما ان يقال المراد اطلاعه على ادلة نفي
 كونها اجزاء الاجسام اول وبالذات وعدم قدرته على رد من الادلة لكن بعد
 نفي المتناقضة بين ما نقلت الشرح المذكور من تصريحه فنقول **قوله** ثم يستدل في الحقيقة
قوله الوضع اي في اصطلاح الحكماء فلان لا يستوفى معانيه التي لا يكون مرادة
 منها فيما بعد اذ كما يطلق على المقول وعلى جزئها كذلك يطلق في اللغة على جعل شيء في
 حيز وفي اصطلاح اهل العربية على جعل شيء في ارض شيء ليدل عليه بنفسه وعلى جعل
 شيء في ارض شيء ليدل عليه مطلقا او الوضع مطلقا وليس مراد فيما بعد استيفاء معانيه
 التي ليست مرادة منها بل بعض ما يتوهم صلاحيته لان يكون مرادنا الى اصطلاح
 العلم ولا يخفى في انه هو ما ذكره فيما بعد من المعنيين **قوله** كون الشيء مثاله في
 اي تحقيقا لا تقديره ايضا يخرج به الجردات عن التعريف **قوله** على اقله اي في
 المقولات التسع للعرض وهي الهيئة كما صلت في سبب نسبة اجزائه بعضها الى
 بعض ونسبتها الى الامور الخارجية **قوله** جزئها اي المقول وهي الهيئة كما صلت
 بسبب نسبة الى الامور الخارجية فقول اي نسبة الشيء الى ما هو من قبيل نفسه بسبب
 بسبب نسبة الى ما كان جزئها اعم بسبب المفهوم من الهيئة كما صلت في سبب
 اجزائه بعضها الى بعض فقط ومن الهيئة كما صلت بسبب نسبة الى الامور الخارجية
 مع انه الوضع لم يطلق على الاول بالفعل في كلامهم ثم يقول اي نسبة الشيء الى
 لا يوجب عليك انه الظاهر هو ان الاطلاق على المعنى المراد هنا وعلى تمام المقول
 بالاشتراك اللفظي واما الخلاف على جزئ المقول فيجوز ان يكون بالمجاز ويجوز ان يكون بال
 ايضا **قوله** ان يكون الوضع بالذات المراد به ما يقابل ما بالعرض اي لا يكون الوضع
 واسطة في العروض والافاشي في كونه مثاله في كونه بالاشارة بحسبه يحتاج الى الوجود
 المحتاج الى ما على احتياجا ما في قوله وان يكون في محله اي اعم من ان يكون بالذات

شراكت

او بدليل المنعين اللذين ذكرهما وانما لم يذهب الى احتمال ان يكون المراد
 بالعرض والتبع فقط لعدم صدق التعريف حسدا على جزء من الاجزاء التي لا تجري
 اصلا لكون كل منها قد اوضح بالذات لا بالعرض لوجودها وكذا المراد بالقسمة
 الى المنفية ولم يذهب الى هذا ايضا الى احتمال كون المراد بها القسمة التبعية
 فقط او لئلا يكون كونه عرضا للذات على ما يفيد اي كونه اجزا
 الفروق بالقسمة بالذات تقديرا وان يكون المراد بقسمة التبعية فقط
 عنه اظهر من انه جفت واما احتمال نفي القسمة الذاتية عنه فقط فهو وان كان مفيدا
 لقبول القسمة التبعية فهو ايضا باطل لكنه ليس بذلك المرتبة من الظهور فلهذا اعد
 احتمالا فان قلت على تقدير وجوده يكون جزء للجسم وجزء يقبل القسمة بتبعية الكل
 قلت المراد بالقسمة المنفية عنه هو ما يكون لقبولها واسطة في الثبوت لا
 في العروض والتبعية التي يقبلها اجزا الذي لا يكون مقبول الكل لعدم سبب
 الكل لزوما انما هو الثاني وبجدة التبعية المنفية عنه سواء كان موجودا او لا
 ما يكون لقبول القسمة واسطة في الثبوت فقط واما التبعية بمعنى ما يكون لقبولها
 واسطة في ما يكون منفية عنه بعد اثبات امتناع كونه جزءا للجسم وليس كذلك فيه
 بعد بل في تعريفه فقط **فقد** وعلى تقدير ان يكون كذا اما بالذات في هذا على تقدير
 ان يكون المراد بالقبول المنفي القبول الحقيقي اي ما يكون بمعنى الاتصاف حقيقة
 ويكون المراد بالقبول بالذات ما يقابل بالتبع والواسطة في الثبوت ويكون مع
 كونه غير قابل بالذات بالعرض والواسطة او حسدا لصدق على جسم انه ذو
 وضع بالذات ولا يقبل القسمة بالذات قبولا حقيقيا بل يقبل بالعرض او المتصف
 بها ليس الا الوجودي والاتصاف الجسم بها انما هو بالعرض والمجاز بمعنى انه جزئية متصف
 بها ولا بد عليه ما ارد من انه كان عليه ان يقول وكذا يصدق على الصورين

ان كانت القسمة
 حقيقة لكانت
 القسمة حقيقة
 القسمة حقيقة
 القسمة حقيقة

النوعية

والنوعية لانها لا يقبل القسمة بالعرض بالمعنى المذكور ايضا على زعم المحسن واولا
 وان منعه **اقول** ولو كان المراد منها ما هو هذا ايضا على تقدير ان يكون المراد
 بالقبول القبول الحقيقي وبالقبول بالعرض ما يكون مجزا لئلا واسطة في الثبوت
 صدق التعريف على سببها الفرد في اذا المعلوم هنا انما قابس لا يفسد الا في قبول
 القسمة بالذات والتبع بمعنى مجزا لئلا واسطة في الثبوت عنه لا بمعنى مجزا
 الواسطة في العروض ايضا على ما سمعت **فقد** وفي عكس هذا وهو ان
 يكون الوضع في مجزأ وقبول القسمة بالذات ولكن نفي القسمة بالذات لها ما هو
 على وجه اعم من ان يكون مع قبولها بالعرض او لا بخلاف الاول على ما عرفت
 والا فلا يصدق على الصورين بل على الجسم فقط كالاول على ما سمعت **فقد**
 ولا يلزم شي مما ذكرنا عدم صدقه على جسم فلهذا يتوقف بطرمان القسمة بالذات
 حقيقة لا مجزا واما على الصورين فلهذا قلت ايضا فان قلت ما حجة الى قوله وان
 لم قلت **فقد** ان لو كان المراد بالذات ما يكون الذات سيما لم يصدق على
 منها انه قابل للقسمة بالذات وان كان القبول بمعنى الطرمان او السبب الحقيقي
 لها ليس الا الكم لكن براد انه لو اريد بالقبول معنى الطرمان و اريد لقبولها
 في مجزأ اي اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة في الثبوت يتم الكلام ايضا اي
 عدم لزوم شي مما ذكر كونه كل من الجسم والصورين فاجابها بالمعنى المذكور
 حقيقة مجزا لئلا واسطة في الثبوت فافهم **فقد** غير مسلم اي لا شئ منها لا يقبل
 القسمة بالعرض قبولا حقيقيا بل بما كان الجسم متصفا بقبولها بالمجاز بواسطة البر
 او الكم ولا خفاء في ان هذا المنع هو الحق لا يذهب عليك ان كانت مثلك
 الثالث لثاني في عدم تسليم الصدق على ما لم يتعرض له **فقد** والاول
 في انما قال والاول لم يجز ان لا يكون المراد احصاء كون السكوت في عرض

والا لا يكون

قبوله

ان كانت القسمة
 حقيقة لكانت
 القسمة حقيقة
 القسمة حقيقة

البيان مفيد المحرك في لا كفي وايضا يجوز ان يكون الخلق من قبيل ذكر العقل
 وهو النفس العقلية مطلقا بذكر الكثرة اذ اوده **قوله** في الكسرة والقطع الكسرة هو تقصير
 الجسم الصلب اي الذي يقابل دفع الرفع بدفعه اياه من غير نفوذ جسم به القطع
 هو فصل الجسم بنفوذ جسم قاطع فيه **قوله** وليس كذلك لا مكان حصول
 تلك النفس بالتفكيك **قوله** والصغر لا خصوصية له بالكسرة من قد يمنع بالقطع
 ايضا وذلك بان لم يكن كميته يقبل نفوذ القاطع فيه **قوله** لعجز الوهم من حيث
 قوة الوهم **قوله** عن تسمية طرف عن طرف الظاهر ان المانع منه هو الصغر لان
 الوهم انما يدرك المعاني بجزئية المتعلقة بالمحسوسات باحدى محاسن الظاهرة فاذا
 صغر الشئ جدا غاب عن محس فلا يستغفره انما لا يقدر الوهم عن تسمية طرف
 منه عن طرف والمفهوم من قوله لان الوهم الى اخره ان المحسوسات هي السبب
 لعجزه لونه متناهيا في الازالة وليس كذلك فان العقل لعدم كونه من القوى الجسمانية
 لا يجب كونه متناهيا في الاثر مع انه غير قابل للنفس العقلية الفرضية ايضا وايضا
 ليس التراجع في انه هل تنهي قسمة الجسم الى اجزاء غير قابلة للقسمة فعلا واما فرضنا
 ام لا كيف تكمل الازالة الى اجزاء لا يقبل القسمة العقلية الوهمية اذ قيل بوجوب
 تناسيه في التاليف ايضا عند الحكم الصافي التراجع في انه هل في الجسم اجزاء ليس
 لها امتداد اصلا ام لا وشان ما بيننا والاهم الا ان يقال هو ايضا ارادة
 الجواب انما هو لغاية الصغر لكن على بقوله لان الوهم هو اشارة الى انه عند الحكم
 ايضا توجد اجزاء تخيلية لعجز الوهم عن قسمها لغاية صغرها لوجوب تناسيه في
 الاثر لكنها قابلة للقسمة الفرضية لوجود امتدادها بالغا والاعدم قبوله بموجب الفرد
 للقسمة العقلية مع الصغر والصلابة غير متصور منها لعدم كونه ذا خط من
 الامتداد وما لا يكون كذلك يكون فرض الانقسام فيه كذا غير مطابق للمرا

بالفرض

بالفرض ما يكون مطابقا في نفس الامر وجازا عند العقل لا مجرد التفرع كما هو في
 المشطيات **قوله** ولما لا دليل ان ارادته لا دليل على نفس الامر فهو ممنوع
 وان ارادته لا دليل عليه عنده فهو غير مفيد على انه لا دليل على وجوب انتفاء الية
 اذ الية انما هي للنفس وهي متناهية في الازالة لا في الوجود بالبعد انما هي
 لا يقاس على النفس المنطقية اي الصورة النوعية لانها ان كانت غير النفس المحركة
 العقلية المتناهية في الازالة بتعاقبها بالفلت القديم عندهم هذا كله اذ لم يكن كلام المحسوس
 على سبيل المنع السند واما اذا كان عليه فلا بد من عليه شئ مما سمعته كما لا يخفى فتدبر
قوله اعلم ان العقل لا يقسم من ان القاسم الى قسم في القسمة الوهمية ايضا هو
 العقل وهو كذلك اورده صاحب المحركات ههنا سئل عن الاول ان الوهم
 انما يدرك المعاني بجزئية المتعلقة بالمحسوسات لا صورها واما الجسم من ان تسمية
 لانه الاول ولا يكون الوهم مدركا لها فكيف يكون قاسما فلما توجد قسمة وهمية
 واجيب بان القاسم هو القوة المتخيلة اي القوة المتصورة فكيف لما كان الوهم مدركا
 لتلك القسمة لكونها من المعاني بجزئية المتعلقة بالمحسوسات اعني اجزاء الجسم سميت
 وهمية ورد بان مقصودنا ان لا يوجد قسمة لها اختصاص بالوهم وهذه الجوانب
 لا يثبت وجودها لانه لا يحصل ان تسميتها وهمية بسبب كون الوهم مدركا لها لانها
 من المعاني بجزئية ولا خلاف في انه يدركها للعقلية باق منها ايضا لا ذكر فكيف
 يوجد الاختصاص وان في ان الوهم ليس قاسما ولو فرض كونه مدركا لاجزاء الجسم
 بل القاسم المتخيلة ثم اجاب بما جاز ان القاسم والى كم هو النفس كونه المتخيلة كنهها
 لا تعمل في المحسوسات بل مدخلية الوهم ولما لم يكن لعجز الوهم من القوى الجسمانية وفرض
 في ادراك المعاني من المحسوسات صارا ادراكها منسوبا اليه فقط اي جعلت
 النفس التي تحتاج العقل فيها الى هذا الادراك فقط اي من غير حاجة الى غيرها

خمس كالتعليق باق بها ووجه وما يحتاج الى كلف الاعمال فعلية مقابلا لها فوجد
 الاختصاص بهذا **قوله** وان الحكم لا ارادة اذا اطل استند الى اجزا غير معينة وعلى وجه
 كلي كان نفسيا فرضيا فالمراد في الفوق بينها على نحوية والكلي على ما به عليه ثلث روح
 لكن غير هذه العبارة اشارة الى انه لا داخل لتعيين الاستنداد الذي يحل له وان افوجه
 الكلي الذي يلاحظ بالاجزاء يكون ان يكون بحيث يشغل وبعده اجزاء الاستنداد واجزاء
 كل جزء من اجزائه ولم يرد ان التقسيم الفرضي هو باجمع العقل مع الحكم بالكمال استند
 تجميعه بالكمال كل جزء من اجزائه مطلقا اي سواء كان على وجه كلي او لا لان هذا
 مخالف لما اطلقوا عليه من ان القسم الوهمي ما هو على وجه جزئي والعقلية ما هو على
 وجه كلي على انه مخالف لما صرح به الثالث روح ليس في كلامه من مخالفة اياه عين ولا اثر
قوله على هذا الوجه اي الكلي **قوله** وعدم كونه مستورا مع هذا مبني على حمله على ما
 هو الظاهر من كونه نقيا للتصور والاستحالة مع انه ظاهر الف وكيف وهذا الحكم
 يستلزم نظوره واما اذا حمل على معنى لا يمكن على ما ذهب اليه العلامة الثانية في
 شرح شرح الاصول او على ان يكون النفي والاستحالة راجعين الى المتصور على ما
 يفهم من كلامه قدس سره في حاشية شرح الاصول سواء كان مبنيا للفعل او للمفعول
 فلا بد منه هذا لا يخفى **قوله** فالاولى محال ان يكون اولي بنا على ان المتبادر من
 الكون الوجه والمخارج والافلا فرق بين نفي الكون والتصور **قوله** فانهم ما يمكن ان
 يجعل اشارة اليه **قوله** كل متصور في اشارة الى كبري القياس على الشكل
 الثاني وقوله وذلك اي ما لا يقبل القسم فرضا اشارة الى صغاه حاصلة ان ما لا
 يقبل القسم فرضا لا يوجد لازم هنا ولا خارجا وكل متصور موجود في الذهن فما لا
 يقبل القسم فرضا غير متصور ثبت المقدمة المنوعة **قوله** قلت مع وان اراد
 ان كل متصور في الذهن موجود في الذهن بنفسي او بمشاله ما هو موجود فنقول ما

يقبل القسم فرضا ايضا موجود فيه بمشاله هو مفهوم مركب كل من مفرديه يمكن
 فيصور بها **قوله** فلا يكون موجودا في الذهن بنفسه وقد اصبحت فيما سبق
 الى ما يجديك نقضا في هذا المقام فتذكر **قوله** قال المصنف لانا لو فرضنا ملح
 اعلم ان لهم في البطلان الجزاء الذي لا يتجزى مسكبين احدهما ما يدل على استحالة وجود
 مطلقا ونحو ان المتجزى بالذات لا بد وان يكون ما يجازي منه جهة الفوق غير ما
 يجازي منه جهة التحت وكذا الكلام في سائر اجزائنا فيدرم الانقسام على فرض
 عدمه وما يدرم من فرض وجوده عدمه محال ولا يتنقض بالنقض الفرضية لانهما غير
 متجزئة بالذات وغير بالية للكان كذا كلف والكلام فيما يكون كذا كلف والافلا ما
 يدل على استحالة تركيب جسم منه وانفسه على المصنف لانه كاف فيها هو لصد
 اعني اثبات الوجودية به عليه بعض المخبرين **قوله** ان يكون بين الاجزاء خلا ان
 اراد به مجرد ان يكون بينها فرجة مع كونها ملوذة بغير الاجزاء التي لا يتجزى فليس
 فيه كثير فائدة اذا الكلام في الجزء المتوسط مع المائلين المتوجهين للفرضين
 كاللحام فيه مع اجزاء الفردين المتصلين به وان اراد به اخلا الاصطلاح
 الذي قال الحكماء باشتغال بناء على ان هذا الكلام من المتكلمين واما قائله
 بجوازه فتعليقه فيما بعد بقوله اذا الظاهر ان الكلام مع ليس على ما ينبغي ان يكون
 الكلام في البطلان تركيب الجسم منه وعدم كونه فيه مت وحين في جوارانه
 يقع الاجزاء في الخارج بحيث يكون بينها خلا بهذا المعنى وانت خبير بان هذا
 يرد على الشق الاول ايضا فالظاهر ان يقال ان كان الظاهر ان الكلام
 الحق في قوله ومن اجزاء من اجزاء **قوله** واتصال الاجزاء مع جواب سوال مقدم
 كانه قيل كيف يجوز وقوع الاجزاء في الجسم كذا كلف مع انها متصلة فيه بحسب
 مع عدم كونها متشعبة متفرقة فاجاب بما مر من ان الاتصال محسوس مبني على

فخصوصية ونسبة بينهما مقتضية لذلك لا مبني على نفس الامر وانما فيها كذا
 يمكن تقرير السؤال بانه كيف يجوز وقوعها في مجسم كذا كذا مع انها متصلة في
 بعض الاحسام حقيقة فاجاب بما يحصل ان اتصالها ليس من مقتضيات
 الطبيعة بحسبه وما يشبه حتى لا يتخلف بل هو مما يقتضيه الخارج ولا بد من
 ان تقرير السؤال بهذا الوجه غير سديد اذ الاتصال حقيقة في بعض الاحسام
 كما في ما هو المقصود اعني ابطال تركب الاجسام من الاجزاء التي لا تجري مجرى
 ما ينبغي في مجواب ومنه ما عرفت ان الحسن ان يكون اللام في مجسم في
 الموضع الثاني والثالث للامتزاج فيقال **قوله** والجواب مع والمحصل
 ان جوار تركب الاجسام من الاجزاء التي لا تجري مجرى جوار وقوعها مستقلة
 بدون الفرج على الترتيب وهذا القدر يتم الكلام اذ يكفي لاستحالة الشيء
 استزاده لا يمكن المحال فالعرض في قوله لانا نفرض بمعنى الفرض المطابق
قوله وان لم يكن مع وهذا مستعمل في موضعه لان موضع استعمال الشرط
 التاكيد فيكون الشرط المحذوف المعطوف عليه اول اول من المذكور
 المعطوف باحكامه وهناك كذا كذا كما لا يخفى **قوله** مع انه مع هذا هو الصواب
 اذ الحق ان لا يتركب مركب حقيقي من الاجزاء ما لم يكن متصدا حقيقة صريح بدنس
 في شرح المواقف **قوله** شامخ فيه انه يجوز ان يكون الكلام المصنف مبنيا
 على ان الاجزاء كونه متماثلة حكميا في التداخل وعدمه واحد فتداخل بعض
 بوجوب تداخل مجموع الثلث **قوله** او تداخل كل طرف في بعض الوسط او
 تداخل بعض من كل طرف في تمام الوسط او بعضه وانما خبير بان عدم الاتصال
 الثلثة من وجود المسامحة ليس على ما ينبغي لجواز ان يكون مراد المصنف تداخل
 مجموع الاجزاء الثلثة تداخلها كذا او بعضا فتدبر **قوله** فالاول مع انما قاله

المعبر

ولم يقل فالصواب لان المحذور المذكور اعني ان لا يكون وسطا وطرفا
 مشترك بين كل من اقسام الثلاثة فاكتمل بتداخل المجموع المشترك باق
 الاقسام معه في المحذور بانه عليه بعض الاقسام وانما خبير بان عدمه بزم منه
 انقسام الوسط من الاولى من هذا الشق ليس على ما ينبغي لكان كونه في
 ما بزم منه انقسامه فتدبر **قوله** فلما يكون وسطا مع هذا كما يتفرع على هذا
 انقسام كذا كذا يتفرع على الاول لكن لا كان الاول مختصا بف والآخر فرع
 هذا البق وعلى هذا القسم الثاني فقط **قوله** او تداخل احد لم يتفرع
 بعض من احد الطرفين في بعض الوسط لكونه من شقوق المنع والكلام في عدمه
 بقي احتمال ان يكون بعض من احد الطرفين متداخلا في تمام الوسط ولم يتفرع
 لانه كان معرفة بالمقابلة على هذا القسم لاكثر اذ معه فيما بزم منه من المحذور
 وايضا بقي احتمال ان يتداخل بعض من كل طرف في بعض الوسط وانما يمكن
 ان يقال لم يتفرع لانه لا يمكن معرفة الاول بالمقابلة على القسم الاول والثاني
 معه في المحذور ومعرفة الثاني في الثاني لاكثر اذ في المحذور مع لزوم انقسام كل
 الطرفين من هذا القسم فيكون الطرف **قوله** لا استواء السببه مع فان قلت
 استواء السببهما الى الوسط في الوضع لا يوجب لزوم الترتيب بل مرجح لجواز رجحان
 احدهما على الآخر من وجه اخر قلت الصالح لان يكون مرجحا لتداخل احدهما دون
 الآخر ليس الا الوضع بدية واذا لم يكن بينهما تمايز فيه ويكون نسبة كل منهما الى
 الوسط على الاستواء بزم من تداخل احدهما دون الآخر الترتيب بل مرجح ضرورة ان
 تكاد لا يلتفت اليه **قوله** بل نقول مع برود على هذا ما سبودة الخشي في
 احوال الفصل في الحاشية المصدرة بقوله اقول بدية بطمان تداخل ما ليس له مقدار
 مع **قوله** لا يخفى ما في هذا التقدير حيث لا يشمل بظاهرة الادخول بعضها بنامة

في تمام جبه بعض احواله المتبادر من عبارة **قوله** فالاولي انما قال فالاولي ولم
يقول والصواب لا يمكن حمل تفسيره على هذا التفصيل وان كان خلاف ما
ينبأ من **قوله** بحيث يتجدد الداخل لم يرد ان هذا مما اخذ في مفهومه نظر
بل انما هو الملافة بالاشرك حيث لا يزيد حجم بل اراد ان هذا من لوازمه نظر
وشروطه فلما يرد عليه انه لم يؤخذ في مفهومه الا انما وفي الحجم **قوله** في الوضع وهم
ارادوا انما وفي الوضع اي الاشارة بحسبه انما وفيه في داخله كجواهر مطلقا و
الان في الحجم انما وفيه فيما رويتم فلما يرد ان هذا التعريف لا يصح في
على داخل الاجزاء التي لا تجري على تقدير وجودها لعدم حجمها ولا يتفقد بعد
الحجم والمكان بمعنى البعد المجرد والموجود اذا الكلام انما هو في داخله كجواهر
المتجيزة بالذات في امثالها والمكان بمعنى البعد ليس كذلك وقد عرفت
ما به ينفع ما يمكن ان يورد انه على هذا التفسير قول المصنف والاككانت
الاجزاء منه اقل ممنوع او ليس لها حجم حتى يتحد حجمها فيكون منه اقله او اما لا يرد
بان استحالة داخل اجواهر مطلقا ممنوع فقلنا من ان يكون بدوي الاستحالة كيف
وجوده داخل البعد المجرد وكجواهر كجسماني قلنا لا اندفاع كيف والذمى اعيت
بدونه استحالة ليس الا داخل اجواهر المتجيزة بالذات في امثالها فلا استحال
بداخل المكان بمعنى البعد المجرد وكجواهر كجسماني على ما عرفت هذا هو الحق الذي لا
يخص عنه فخره وكن من ان كرس **قوله** اقول لو استدلل بحج غرضه من هذا
الكلام بيان النكتة لا صفة الشرح في دعوتي بدوي بطلان داخل الاجزاء
الاستدراك على ذكره لم يخلص منه وليد بقوله وايضا فلما لم يرد بطلان الاستدراك
بدعوى بدوي وجعل ما ذكره المصنف اشارة الى لزوم فوافقه من هنا الاستدراك
على بطلانه والاككان متافيا لدعوتي بدوي بطلانه حاصله ان جعل لزوم خلاف

المفروض

المفروض استدلالا على ان ينقض السبل اي دليل بطلان الجزء الذي لا يجوز بالنظر
الغرضية مع انه المدعى هو البطلان وعدم الوجود. يتخلف لوجوده عند الحكم
تفريده انما لغرض وقوع نقطة بين نقطتين اما ان يكون مانعة في التلاقح او لا
سبيل الى اثباته والا يلزم التدخل فلما يكون وسطا وطرفا وهو خلاف
المفروض فنكت كونه مانعا فافهم في ما في حج ومنه هذا عرفت ان دعوت بدوي
بطلان التدخل او استدلال عليه بما في النكتة كسب جسم منها لا يتفقد السبل
بها لعدم جواز الشق الثاني منه اعني لا سبيل الى الثاني فيها حسا لعدم سبيل
الى الثاني ليس الا لزوم التدخل الباطل بدوي او الباطل بما في النكتة كسب
الحجم منها وما خفا في ان تدخل النقط ليس باطلا بدوي لعدم كونه متجزئة
بالذات وايضا ليس تركب جسم منها كونه عرضية حتى يكون تدخلا باطلا
لما في تركب جسم منها **قوله** فالاولي انما قال فالاولي ولم يقبل فالصواب
ما عرفت من انه يمكن ان لا يكون استدلالا كمن لا يهاجمه كونه كذلك فلما يكون
الكلام مستغنيا عن العدول الى ما لو جعل استدلالا كان الكلام مستغنيا
اولي فبذلك انما قال فالاولي لا قول فلما يكون وسطا وطرفا مستلزما لقوله
فبذلك تركب جسم منها لان عدم حصول حجم والمقدار لازم له فيجوز ان يكون
الكلام من قبيل ذكر المذموم واراثة اللازم منه وانت خبير بان فيما ذكرناه مستلزما
عنه فالفضل للمقدم **قوله** اولا يحصل حجم والمقدار فيه انما كان التدخل بدعوى
تمام المجموع لا جولا لا يحصل حجم ومقدار واما ان كان بدعوى بعض من كل طرف في
تمام الوسط او بعضه او بدعوى احد الطرفين في تمامه او بعضه فيحصل الحجم المقدر
فلما في تركب جسم منها ويمكن ان يجاب بان هذه الاحتمالات غير مفسرة فيما نحن
بصدده لانه بعض باطل بزم الانقاص منه وبعض بزم التجميع بل لا يلزم

التام ان لم ايضا قول بحسب الاشارة الى محبة قول انما وحي حتى يرد
 ما ذكره ان شرح من لزوم التلافي وعدم كون الوسيط مانعا منه قول
 فان المحذب والمقعر من الفلك ذكرهما على سبيل التمثيل والافان
 والمقعر من بسيط اذ ايضا كذا كذا برشدك اليه ما سيجي من الاستدلال
 قول حالان مع مع انما ليس بمتحدين بحسب الاشارة الى محبة قول
 على انما والمحل اي المحذب والمقعر قول فلما جاز اولي مع فيه ان فرضية
 يجوز لا يوجب عدم كون جاز اولي من جاز اذ كما يجوز اولوية بعض الاجزاء
 الموجودة بالفعل في بعض بالقرب وكذا كذا كذا وكذا اولوية بعض الاجزاء
 المفروضة من بعض بذكر اللام الا ان يقال المراد بالاولوية النسبية
 هنا الى الاولوية التي رتبة اذ الكلام فيها يكون سببا لانقسامها الى رتبة
 بحد ولا يخفى في ان فرضية يجوز يوجب عدم هذه الاولوية فتأمل قول
 قيام النهايات المراد بالجمع ما فوق الواحد قول انفسه في الخارج وذلك
 لان قيام النهاية خارجي فيستدعي محلا موجودا في الخارج فلو كان محلا مختلفين
 ذاتا لكانا موجودين فيه وهل هذا الا انفسه خارجا قول الى اجزاء غير
 متناهية ممنوع الا ان يقال لا قائل بالفضل فاذا وجد بعض الافاق
 فيه بالفعل وجد كل قسم منه كذلك والافاق المكنة غير متناهية بمعنى لا
 يعقب عند الحكم ولا يذهب عليك انه وان كان لزوم انقسام الجسم بالفعل
 الى اجزاء غير متناهية باطلا لكن مجرد لزوم انقسام بالفعل في الخارج ليس باطلا
 الا ان يقال المراد بانقسامه في الخارج انقسامه في حيث يكون ذوات الافاق
 واجزاء الجسم موجودة فيه بالفعل فان هذا باطل عند الحكماء وحسن الحاجة
 لانهم الاستدلال الى اخذ لزوم كون الجسم منقسما بالفعل الى اجزاء غير متناهية

قول حتى يتعلق بالنفي وناظر اليه قد يكون المراد انفسه بذكره ان
 من لزوم تلافي الطرفين وعدم كون الوسيط مانعا عنه قول لانه يمكن
 توجيه مع فيه ان هذا لا يصح توجيهه لكلام الشارع اذ لا انما وفي الاشارة
 العقلية عنده مطلقا على ما يصرح به فتدبر قول ما ذكره اي ان شرح من
 لزوم تلافي الطرفين قول صورته اثنتان اي نظر الى ما ذكره المصنف
 وان شرح بعده والافان مثل هذا است صورته اثنتان منها ما ذكره المحقق
 وثلاثان ما تضمنه قول المصنف او من كل واحدة منها اثنتان وثلاثان
 قول الشارع او واحدة منهما تمامه وبعض من الاجزاء كمن النظر الى ما ذكره المصنف
 وان شرح بعده اوجب حمله على ما بين الصورتين فقط فلما بناه هذا ما سيجي
 من الحاشي من انه لو اكتفى المصنف بقوله او مجموعهما لزم لانه يشتمل على الكلامين
 في الشئ على المصنف والشرح بان قد فات منها الاختصاص مع المكان
 بالاكتمال بالثنتين الاولين من غير ذكر الثالث من المصنف والرابع من
 الشارع لقيام الشئ الثاني مقامها قول بناء على تدافع الاجزاء ان كان
 المراد من تدافعها تدافعا كذا فهو متعلق بالآخر فقط او تدافعا مطلقا سواء كان
 كاملا او بعضا فهو متعلق بالصورتين قول ولو اكتفى المصنف بذكر الشارع من
 ذكر الثالث من المصنف والرابع من ان شرح قول وقد يتوهم مع وايضا
 يتوهم ان يجوز ان يشتمل اجتماع الاجزاء لا بد لنفيه من دليل ويجب بان الكلام
 في بطلان تركيب الاجسام منها ولا يخفى في جواز اجتماعها في وقوعه حينه
 قول وانت تعلم مع لا يذهب عليك ان هذا انما يصح لو كان نوعه متغيرا
 في فرد مع المكان فردا ومنه معا اذ كان مع امتناع فردا ومنه مطلقا او
 معا وان كان فردا ومنه مكنيا بدلا فلا افرض نفي وجنود حيث يرد من النظر

او انما نعلم ان يكون ممكنا فلما يستلزم وجوده اجزا لا التداخل والافتقار
 في مجرد فرض العقل الغير المطابق فلما يكون مستلزما لا يمكن ان يكون
 مني يكون محالا الا ان يقال لا شئ غير الواجب يقتضي نوعه الا انحصار
 في فرد مع امتناع فردا اخر منه مطلقا او معا بل ان كان نوعه كذلك فانما
 يكون مع امكان فردا اخر منه بل لا بل **فاما ايضا قوله** من لا يحتاج الى
 كيف والفرض بمعنى مجرد تقدير العقل غير كاف في العرض المطابق اي القدر
 بمعنى الامكان وتجاوز العقل انما يكون نظر الى الخارج **فاما** بل يكفي ان
 هو كذلك لكن يجب ان يكون العقل مجوزا لوقوع الاجزاء على الطريق المذكور
 اي بان يقع احدها في الوسيط او على المتلقي في الخارج **وهذا** الا لا احتيا
 الى فرض التقدير في الخارج **فاما** فاشتمل على امر بافهم قد اصبحت اليه
قوله اي في بيان ثبوته قال في حاشية الحاشية غير عبارة المصنف اما لا
 الاثبات يستعمل في التصديق والشبوت في التصور اي في الوجود والوجود
 لم يثبت بعد واما لا لا مقبول في الوجود الذهني والشبوت في الوجود الخارجي
 والمراد منها هو الاخير واما لا لا شايع بمعنى الشبوت فكذلك قال في بيان
 ثبوت اليبولي انتهى قوله في حاشية الحاشية والشبوت في التصور اي في
 المتصور ولما لم يكن مستعملا في مطلقه بل في متصور خاص اعني الوجود فانه قوله
 فيها واليبولي لم يثبت مح اي مني يكون الفصل في بيان الاثبات اي
 التصديق بها بل هذا الفصل موضوع لذكر ما يدل على ثبوتها اي وجودها في
 الخارج قوله فيها واما لا لا شايع اي محصل ان الاثبات شايع بمعنى الشبوت
 والشايع في امثال هذه المواضع ايضا تقدير البيان فيكون محصل الكلام
 فصل في بيان بيان ثبوت اليبولي وهو ليس بواجب اذ الفصل ليس الا في

التعميد
 في اثبات اليبولي

بيان ثبوته لا في بيان بيانه فغير الاثبات الى الشبوت وقد البيان هذا اذا
 كان البيان المذكور في كلام المحقق في اصل الحاشية هو البيان المقدر
 اذ كان عبارة عما تضمنه الاثبات على هذا التقدير فيكون قوله في حاشية
 الحاشية واما لا لا شايع على تقدير كس في قوله غير في صدر حاشية
 الحاشية نوع اياه و قوله فيها فكذلك قال مح اي هو نظر الى جواز حمل الاثبات
 على المعنى الغير الثالث مع والافعى تقدير جملة عليه لا يكون القول الا كذلك فلما
 يقع استعمال كل الظن **قوله** الظاهر اننا لفظ مح قال في حاشية الحاشية وانما قال
 انما لا لا يحتاج ان يكون عربيا من اليبولي المشددة اليها يعني يكون مخففة
 فانه يكون الظاهر على المادة المناسبة لانه اليبولي العربي هو الفطن وهو كما يوجد
 في الانواع المختلفة من الشبوت كذلك المادة في الاجسام في سبب اطلاقها
 عليها بهذه المناسبة انتهى ولما كان اطلاق العربي عليها مجازا بخلاف اليوناني
 حكم بان الاخير هو الظاهر **فاما** والمراد منها هو الاطلاق انما حكم بان هو المراد
 لعدم الاحتياج الى تكافؤ تقديره فقط مع كونه كافيا فيما هو الفرض من هذه
 الكلام بخلاف اذا كان للتقيد والتعديل فانه لا يقع الكلام بدون تقديره
 فقط اذ على تقدير ما فله كون جسم نوعا او فردا شخصا بجمع ايضا ان يقال
 هو مركب مقيد بكونه جسما او معلما باقتضائه بالجسمية فلا يكون اعتبار الجسمية
 لا اعتبار نوعيته وفرديته ولم يحكم به بنا على انه التقيد والتعديل غير ممكن هنا لا
 تقيد الشئ او تقيد بنفسه حتى يرد عليه ما اورد السكاكي من ان محصل الكلام
 على الاول ان الجسم المقيد بالجسمية فقط وعلى الثاني ان الجسم بسبب الاثبات
 بالجسمية فقط مركب من جزئين وليس فيه تقيد الشئ ولا تقيد بنفسه على انه
 مركب الجسم من جزئين سبب لا اقتضائه بالجسمية فلو كان الاثبات سببا

ع

سبيل يزم الدور **قوله** - الى افراد جسم اى مطلقا سواء كانت نوعية او قسمة او
 فكم بركبة من مجزئين كما لا يبع نظر الى كونه نوعا كذا كذا لا يصح نظر الى كونه فردا
 شخشا وانما قال ان لا احتمال ان يكون الافراد الشخصية من ذلك احوال على
 المقاييس **قوله** - قد يكون قد بينا لا تحقيق والافراد لها امر محتم عند الحكماء
 الفاعلين بالهولي والصورتين الا ان يقال كونه اشارة الى الاختلاف
 الواقع في الصورة النوعية اولا جوا او مسمى بالصورة النوعية عند بعض
قوله - وكما لم ارج لا يذهب عليك انه ان اراد بالمزاج الكيفية المتوسطة
 بين الكيفيات المتضادة وقد غفلت تفصيل الكلام فيه فكله جوا من المركبات
 غير ان لا ان تقدم الجواهر بالعرض وتركبه منه محال الا ان يقال المحال تقدم
 الجواهر بالعرض المتأخر عنه محال فيه وايضا تقوّم به على انه يكون عرضا حالاف
 جوا فهو يرى لذلك جواهر غير محمول عليه موافاة فلا استحالة فب على ما صرح
 به بعض الفضلاء مولانا قطب الدين الرازي وان اراد به الهيئة الاجتماعية
 الى الصورة العرضية العارضة للمنتجات تسمية بسبب باسم السبب
 فتح كونه جاذبة غير الى الالائه من يجوز تقوم الجواهر بالعرض على التفصيل الذي
 مر ذكره ايضا برأ عليه انه لا فائدة في ذكره بعد ذكر الصورة العرضية الا ان يقال
 ذكره اشارة الى ان الصورة العرضية جوا من المركب الذي لم يراج كذا
 جوا من المركب الذي ليس له ذلك **قوله** - فبما بر والنقض بالاجزاء
 العقليّة تقربوا ان يقال القسمة الكلية المذكورة اعني كل جسم من حيث هو
 جسم مركب من جزئين كل مج منقوض بالاجزاء العقليّة فان كل جسم من حيث
 هو مركب من اربعة اجزاء اثان منها عقليان محسوس والفصل واثان
 خارجيان الهولي والصورة الجسمية وايضا ليس مركب من جزئين بل احد

في الاخرى من اجزاء الجسم

في الاخرى من اربعة اثان منها جيل احد تاليج واثان منها لا حلول بينهما وهما
 الجزان العقليان اما ما يندفع بالنقض بها على تقدير عدم القول بوجود الكلي
 الطبيعي في الخارج فهو تقسيم يكونه بحسب الخارج واما ما يندفع به على تقدير
 القول بوجوده فهو تقسيم مجزئين بان يكون لكل منهما وجود غير وجود والاخر
 وجود الكلي وهذا الى **قوله** - اذ يصدق التعريف اى تعريف محال المستفاد
 من التعريف المذكور للحلول او تعريف الحمول على حوله او اختصاصه اذ
 يصدق ان محال اختصاص وعلاقة مع المحل يقتضي انما والاشارة اليها
 كذلك يصدق ان محال اختصاص وعلاقة كذلك فيكون حالها كما يكون
 التعريف **قوله** - والاولى انما قال والاولى ولم يقل والصواب لا مكان
 اصلاحي تعريف ان يحل الشيء الاول عبارة عن محال تعريفه المقام او
 جعل الماهية والعدم عوضا عن المضاف اليه اعني الشيء الذي هو عبارة
 عن محال ويكون ذكر الشيء الاول من قبيل وضع الظاهر موضع المصغر واضحا
 الاختصاص اليه للعدم ثم لا يذهب عليك ان هذا ليس من قبيل جعل النوع
 مانعا تخصيص العام حتى لزمه انه لو جعل تخصيصه جوا عن الابرار بالماضي
 بر والابرار بها على التعريف اصلاحي هو من قبيل تقسيم التعريف بالعام الى
 التعريف بما هو اخص منه حتى يكون مانعا لكن بر وعليه انه لم يمانع من
 المضاف اليه للحلول بعنوان كونه حال لا ينفيد اضافة الاختصاص الى ضميره
 في التعريف المانع وحسب يتوقف معرفة التعريف على معرفته كونه حال او مجموع
 انه معرفة كونه حال او موقوفه على معرفة الحمول المتوقفة على معرفته تعريفه وهو
 هذا الاورافته **قوله** - حلول الشيء اى محال اذا لم يدر من اضافة
 المصدر اضافة الى الفاعل **قوله** - او الاول والمراد من الاول هو

الاول في القصد **قوله** والاول في محله قال في حاشية الحاشية والمراد من قوله
 في محله ما هو اعلم مما هو بالاصالة وبالترتبة **قوله** في حاشية الحاشية والمراد من قوله
 مطلقا خفيا كان او لا فيجوز على كونه خفيا ويجعل ما بعده يبينها على ازالة خفاء
 او على كونه جليا ويجعل ما بعده يبينها على ظهور العلم به او كونه ما يكون الشئ
 به بهيا جليا في نفسه ويكون ظهور العلم به تظاهرا وان اراد به البديهي المحلي فقط
 فيجوز على الاخير فقط ولوجه به شبه عليه بعض الافاضل **قوله** وكذا ان في محله
 هذا البحث وكذا الاول ناظر الى الجامعة **قوله** واما ان في محله هذا البحث
 ناظر الى الجامعة **قوله** فلقد قبحنا ان يثبت باعتبار الصورة والظاهر فيلخص في
قوله على كل واحد اي على حلول كل واحد واختصاصه فتدبر **قوله** مع انه لا
 حلول بينهما فيه انه لم لا يجوز ان يكون اللون حالا في جسم والضوء حالا في
 اللون بل لا يجوز ان يكون شئان حالين في محل واحد كما يفهم من شرح الاشارة
 فتأمل انتهى فيه ان ما يفهم من الشرح المذكور منقوض بالمحذوب والمقصود
 التفات على ما سمعته من المنع اجتماع الشئين فقط في محل واحد **قوله** واما الرابع
 ايضا ناظر الى الجامعة **قوله** فعلم ما ذكرنا من اذ البواقي راجعة الى الاحتمالات
 الاربع المذكورة مالا فليكتف بالتفصيل اذ الذكر كافي لاشارة والبليد لا يفتيد
 التوطيل ولو تليت عليه التورية والتأجيل **قوله** اللهم اني ضعفت بهذا الجواب لان
 المتبادر من الاختصاص ليس الوجود فيه وعدم وجوده في غيره اي علاقة
 توجد في محل لا توجد له مع غيره وحمل لفظ التعريف على المتبادر غير سديد
قوله لتحقيق هذا اي محال **قوله** بدون ذلك اي المحل **قوله** ويمنع المحذور
 المذكور اي يمنع صدق التعريف على التعريفين الحاليين في محل واحد كيف لا
 ولا يوجد الاختصاص بهذا المعنى بينهما لا مكان وجود كل منهما بدون الآخر

وهذا البحث

وان لم يكن واقعا بالفعل **قوله** وايضا لا يصدق في محله انه لا يترجم في الاشياء
 فبكون ان الشئ رتبة في نفسه ما هو موجود في الخارج بل كيف فيكون فذلك كذا
 على ما سيجي من المحقق في حاشية الحاشية **قوله** واجيب عن هذا الجواب بمسمى
 التقصيص في النقض باعراض المجرىات اي بكونها وحلول حال لا يقبل الاشارة
 محبة **قوله** ولا امتناع في الشئ في اي في التقدير في اعراض المجرىات وحال لا يقبل
 الاشارة محبة تحقيقا فان قلت كون المجرىات واعراضها مما يشار اليه
 اشارة محبة محال او عدم كونها محسوسة متخيزة من ثمة كونها مجردة فبذلك من
 تقدير كونها محسوسة متخيزة الذي هو تقدير الاشارة محبة لها عدم كونها كذا كذا
 وقرئ بين تقدير المحال والتقدير المحال فان الشئ في محال دون الاول قلت
 عدم كونها محسوسة متخيزة من اللوازم الخارجية لكونها مجردة لا الاشارة محبة فلا يترجم
 من تقدير كونها محسوسة متخيزة حتى تقدير كونها مثالا اليها اشارة محبة محسوسة كونها
 كذا كذا اي محسوسة متخيزة حتى يكون تقدير محال لا يجوز لعقلها مع الغفلة عن
 عدم كونها محسوسة متخيزة ويمكن ان يكون قوله وقيل فيه منع طارئة الى ما
 ذكرناه من السؤال وايضا يمكن ان يكون اشارة الى ما قلناه في حاشية
 حيث قال فيها قيل لا نسلم ان المجرىات بحيث لو كانت مشارا اليها بحس
 كانت الاشارة اليها عين الاشارة الى اعراضها فتأمل **قوله** ويمكن الجواب
 عن النقض بحلول اعراض المجرىات فقط وهو ظاهر **قوله** وحلول الصورة
 اي ذكره ليكون مقبولا وقرئ بقوله وهو المعروف **قوله** وهو المعروف اي الاول
 لا حصول الصورة اذ لو كانت المعرفة بهذا فقط لما برز بعض الابرار الى الله
 كما لا يخفى **قوله** اي يحل المعروف على حلول السرياني وفي بعض النسخ مع ان عدم
 الطردق ممنوع من الخط سار في السطح من حيث القول وكذا السطح سار في جسم

المتعبد من حيث الطول والوضوح وان العنق والحاصل ان حصول السرايا في اعم
 من ان يكون في جميع الخجل او فيه من جهة صرح به بعض المحققين او انه لا يكون
 جوابا بالنظر الى النقط فندبره **قوله** وحقق ذلك في الاطراف المتداخلة
 ممنوع قال في حاشية الحاشية واعترض عليه بان الاطراف المتداخلة تتميز
 عند العقل فالمنع مكابرة واجيب بان المراد بالتميز عند ان يكون العقل
 حاكما بان احد الاطراف المتداخلة مختص والا فاختص به والعقل لا يفتقر
 على ذلك لتساوي تلك الاطراف عند العقل في هذا الحكم انتهى وفيه انه
 اذا كانت قدرة العقل على تميز ما شئ فلم لا يجوز ان يتميز ما تحت يقتصر رخصان
 قوله احد مختصا والا فاختص به لا بد للقبه من دليل **قوله** لجازم ذلك
 لان وقوع التحصيل على الاشارة بمعنى الامتداد صحيح مع ان هذا القول
 ليس بصحيح عندهم فعدم ان الاشارة في اصطلاحهم ليس بمعنى الامتداد
 بل بمعنى تجسيمه ولذا لم يصح عندهم خيلت الاشارة لان وقوع تحت المطلق
 المفهوم من الفعل على فزده اعني تجسيم الامتداد محسوسا غير صحيح ولا يصح
 الاشارة في هذا القول مفعولا مطلقا كما لا يخفى **قوله** ولم يصح فوكت اثره
 اثره حسيه وذلك لانه حسد يكون الاشارة بمعنى الامتداد فلابد ان يفتق منها
 شئ وايضا يكون المعنى امتدت امتدادا حسيا فيكون من قبيل وقوع تحت
 المطلق على فزده وهو غير جائز على ما عرفت مع انه صحيح فعلم انها بمعنى تجسيم الامتداد
 او حسد يكون اثره حسيه مفعولا مطلقا للشوع من قبيل ضربت ضربا شديدا
 بخلاف ما اذا كانت بمعنى الامتداد فانه حسد لا يجوز ان يكون مفعولا مطلقا
 لعدم كونها فعلا فاعل الفعل فاعله **قوله** يفهم منه ان ليس العرض من هذا الكلام
 وقع الجواب حتى يقال انه منع لكونه توجيها للتعريف فلا يفيد في فقه دفع السند

المتعبد من حيث الطول والوضوح وان العنق والحاصل ان حصول السرايا في اعم
 من ان يكون في جميع الخجل او فيه من جهة صرح به بعض المحققين او انه لا يكون
 جوابا بالنظر الى النقط فندبره **قوله** وحقق ذلك في الاطراف المتداخلة
 ممنوع قال في حاشية الحاشية واعترض عليه بان الاطراف المتداخلة تتميز
 عند العقل فالمنع مكابرة واجيب بان المراد بالتميز عند ان يكون العقل
 حاكما بان احد الاطراف المتداخلة مختص والا فاختص به والعقل لا يفتقر
 على ذلك لتساوي تلك الاطراف عند العقل في هذا الحكم انتهى وفيه انه
 اذا كانت قدرة العقل على تميز ما شئ فلم لا يجوز ان يتميز ما تحت يقتصر رخصان
 قوله احد مختصا والا فاختص به لا بد للقبه من دليل **قوله** لجازم ذلك
 لان وقوع التحصيل على الاشارة بمعنى الامتداد صحيح مع ان هذا القول
 ليس بصحيح عندهم فعدم ان الاشارة في اصطلاحهم ليس بمعنى الامتداد
 بل بمعنى تجسيمه ولذا لم يصح عندهم خيلت الاشارة لان وقوع تحت المطلق
 المفهوم من الفعل على فزده اعني تجسيم الامتداد محسوسا غير صحيح ولا يصح
 الاشارة في هذا القول مفعولا مطلقا كما لا يخفى **قوله** ولم يصح فوكت اثره
 اثره حسيه وذلك لانه حسد يكون الاشارة بمعنى الامتداد فلابد ان يفتق منها
 شئ وايضا يكون المعنى امتدت امتدادا حسيا فيكون من قبيل وقوع تحت
 المطلق على فزده وهو غير جائز على ما عرفت مع انه صحيح فعلم انها بمعنى تجسيم الامتداد
 او حسد يكون اثره حسيه مفعولا مطلقا للشوع من قبيل ضربت ضربا شديدا
 بخلاف ما اذا كانت بمعنى الامتداد فانه حسد لا يجوز ان يكون مفعولا مطلقا
 لعدم كونها فعلا فاعل الفعل فاعله **قوله** يفهم منه ان ليس العرض من هذا الكلام
 وقع الجواب حتى يقال انه منع لكونه توجيها للتعريف فلا يفيد في فقه دفع السند

يمكن

يمكن ما دأب المفصود اظهرا ما في السند من كحل تحقيق المقام وهو مقبول
 وان لم يكن السند وبذلك الكلام في البواقي **قوله** وايضا قد يكون
 الى لفظ امتداد اجساميا مع فان قلت قد للتقيد بجزئية فلان في ما ذكره
 الشرح من انه قد يكون امتدادا سطحيا او مجزئيا لا ينافي بجزئية قلت هذا
 على ما يستفاد من مجموع كلام الشرح حكيم ان السكوت في معرض البيان يفيد
 تحصر في الاشارة الى الخط اما ان يكون امتدادا سطحيا او امتدادا سطحيا كانه
 يرد حسد ان المناسب ان يذكر هذا بعد قوله وايضا يجوز ان يكون الخط مع وهذا
قوله فلا يجوز ان يفتق في فية بحيث لا يجوز ان يفتق في محيط السطح الذي هو امتداد
 الاشارة اذا كان والردس ودية لفظ المثار اليه ويتحرك من الضوق اليه او
 التحت او من المحاذاة المقابلة **قوله** بل يفهم منه بل هذه للمعنى من كون الا
 له مدخل في قصدية الاشارة الى ان لا دخل فيه لغيره **قوله** لا يبرزم ذلك
 اي الا لظبا في الاشارة الى قصدية لا على ان يكون له مدخل عما قصد ولا
 على ان يكون له مدخل تام **قوله** او يجوز ان يقصد الاشارة مع مع المطلق
 في الاشارة ان الشئ ليس الا نقطة المثار اليه **قوله** ومن الظاهر مع
 جواب سؤال مقدر كانه قيل ان الغالب في الاشارة الى حسد الامتداد لفظ
 لكن لم لا يجوز ان يكون الغالب فيها الاشارة الى التبعية لا قصدية فاجاب
 بقوله ومن الظاهر مع وتقدير الجواب الظاهر لا يحتاج الى بيان **قوله** نامل فيه وفيها
 فيه قال في حاشية الحاشية من قوله وقد يكون امتدادا اجساميا مع اي القول ان
 من الشرح كذا القول في اجزاء هذه المناقشة انتهى ولا يذهب عليك انه
 ما في حاشية الحاشية فاصح من المراد بما يليه الذي هو كذا القول في اجزاء المناقشة
 بعد مجموع قوله وكذا الاشارة الى سطح اي اخذ ما ذكره الشرح فاعلم

لظبا في

المحققين وهو على ما في قوله - ونحن ان الاشارة مطلقا حسب كانت او عقليه فوالله
لكن مع دفع لما يمكن ان يتوهم انه على هذا لا يكون اشارتان عقليه وحسبه بل هي
مطلقا عقليه عبارة عن تعيين العقل وتعيينه المثلث رابعه من غير محصل ان الاشارة
مطلقا عبارة عما ذكر من التعيين والتعيين حقيقة لكن ما بعد ذلك على وصول امتداد
الى المثلث رابعه يسمى حسب وما يكتفى فيه بحركه التعيين والتعيين عقليه فوالله
اب قصد ما نعني به سؤالا تطبق عليه امتداد الاشارة اولاً فوالله ولا يبعد ان
يقال اي في توجبه ما ذكره المثلث رابعه ان بعض المحققين بحيث لا يكون متافيا
ما هو محقق حاصل بان المثلث رابعه لم يرد بان الفرق بين الاشارتين بالانطباق وعدم
ان الاشارة في واجب في القصدى وعدمه في غيره وان القصدى هو المنطبق
عليه وغيره هو غير ذلك اراد ان قصد العقل الى تعيين المثلث رابعه في اكثر المواد
بحصل بعبارة توائم انطباق طرف امتداد الاشارة عليه فما ذكره من قبيل الفرق
بينهما بما هو سبب حصولهما في اكثر المواد ولا خفا في عدم المتافاة حسداً وبما يمكن
ان يقال مراد المثلث رابعه بالاشارة القصدية الاشارة الاولى بحسب ما خرج لا
المقصودة للمعقول ولا خفا في ان الاولى بحسبه لا تحصل في غير انطباق وان ليس
متافيا ما هو محقق فتدبر قوله المستوية فيه لانه لا يتصور الا انطباق في المنهجية
على ما استفيد مما سبق من قوله وايضا يجوز ان يكون المثلث رابعه محيط واداره
وانت ايضا عرفت ما فيه فتدبر قوله - دون المخطوط الطويل جدا اي بحيث يكون
غير متناهيته وذلك لان العقل انما يتجلى وصول الامتداد على طريق الاشارة في
بعبارة التوهم فلا يتجلى الا على وجه جزئي ومعلوم انه لا يقدر على تجليل الوصول على
طريق الاشارة في على الوجه الجزئي في الطويل الغير المتناهيته ومن هذا ظهر انه لو قال
دون المخطوط والسطوح الخ لكان احسن واذا المراد بالقصيرة ما يكون متناهيته بهذا

وعدد من سواك الزمان فتأمل فيه فان القصد من التعريف المثلث اولاً - والوضع الى
الاشارة حسبية فوالله وفيه تطرح هذا مبني على القول بوجود اللطراف او ما ذكره
القيد ايضا كما ينبغي على تسليم وجودها في بيان ما سيذكر منه انه التحقيق انه الاشارة
الحسبه محمولا لا يذهب عليك ان يكون ما ذكره القيد في عدم تميزه في الوضع
متناهي على عدم وجوده ويكون قوله لانه لو لم يكن له على كنه لا يذهب عليك انه وورد
النظر على حقه يورد على الدليل حينئذ فتدبر قوله - مطلقا اي اعم من ان يكون متناهي
بالذات وما لا يمكن ان يكون له ما فوالله ولا يمكن ان لها اي بالذات قوله انه
يفهم من قول المثلث رابعه والفرق بين الاشارتين ان الاولى بالاشارة الى النقطة قصد
والخط متناهي وذلك لانه ذكر هذا القول في غير الجواب عن النقص بحلول اللطراف
في محالها باذعان في التعريف ومعلوم انه اذا خالف لا يكون بدون الاشارة الى
والخط في الاشارة يفهم من ذكر الاشارة القصدية والتبعية اليها في حيزه ان اراد ان
ليتم الجواب قوله التي وقعت فيه به لخرج صورته العكس فلا يرد عليها مثل ما
ورد على هذا من الشنيع فان الاشارة القصدية الى الخط بالمعنى الذي يفهم
من كلام المثلث رابعه عين الاشارة بالتبعية الى النقطة التي هي نهاية المخطوط
فوالله بين ان النقطة اي التي هي نهاية المخطوط اذا الكلام في ادخال حوله في الخط
في التعريف فوالله ان ما يفهم من هذا التعريف محمولا وذلك لان المقصود منه
انه الاشارة في الاشارة القصدية الى النقطة والتبعية الى الخط وان هذا القصد
وعدمها على الاشارة وعدمه وان الاشارة الى الخط اذا كان امتدادا
يكون متناهي الى نقطة منه اي نقطة سواء كانت مفروضة فيه او نهايته فوالله انما
هو اتحاد الخ اي التثبت بهذا التعريف ليس الاشارة في هذا الاشارة اي الاشارة
في الاشارة بين الخط واية نقطة منه وقيل الامتداد اليها على انه يكون الاشارة

اليها قصد بالمعنى الذي يفهم من كلام الشارح عين الاشارة اليه تبعاً وصدق
 هذه الاشارة اعم من صدق الاشارة في الاشارة بين نقطتين التي هي نهاية
 الخط في المذكور الذي هو المعنى الذي لا يستلزم الاخص فالذي ليس غير مستلزم للمعنى
 ومن هذا يظهر ان معنى قوله فيما بعد فلا يصدق الاشارة الى الاشارة لانها لا يصدق هذا الاشارة
 لانه لا يصدق كلياً كيف والنقطة وصل اليها الامتداد التي ثبت بالتقرير ان
 الاشارة الى القصد به اليها مع الاشارة الى النقطه الى الخط لعمومها تشمل النقطة التي هي
 نهاية الخط فلا يكون عدم صدق هذا الاشارة وكلياً قوله الاشارة الى اي معنى ان
 يكون الاشارة الى القصد به الى النقطة التي هي نهاية الخط بالمعنى الذي يفهم من
 كلام الشارح عين الاشارة الى النقطه اليه ولا يصدق الاشارة في الاشارة الى
 النقطه اليها اليها او الاشارة الى القصد به الى النقطة التي وصل اليها الامتداد
 كما ان الاشارة الى النقطه ككث الاشارة الى النقطه اذا كانت النقطة
 التي وصل الامتداد اليها غير اذ كان الخط متبعاً للنقطة يكون من رايه ككث
 نهايته بتبعيته يكون من رايه ككث الاشارة الى النقطه والاشارة الى النقطه
 لانه هذا تشييع على ما يفهم من تقرير الشارح والمفهوم منه ان دخول حلول نهاية
 الخط في التعريف انما هو الاشارة الى القصد به اليها مع الاشارة الى النقطه
 الى الخط قوله لان الخط لا يعلل لعدم صدق الاشارة الى الاشارة في الاشارة
 كانت متدين لما وجد ما حدتها به وفي الاشارة لعدم جواز وجود الشيء بدون
 نفسه مع ان الاشارة الى النقطه الى الخط لوجود الاشارة الى النقطه القصد به الى
 النقطة وصل الامتداد اليها التي هي غير نهاية الخط مع عدم وجود الاشارة الى
 القصد به الى النقطه التي هي نهاية الخط قوله منها اي النقطة التي نهاية
 الخط قوله - اللهم الا ان لم يجز جواب عما شفع به على الشارح محصل ان الشارح

لم مرد ما ذكره الاستدلال على صدق الاشارة بين الاشارة الى القصد به بالمعنى الذي
 يفهم من كلام الشارح الى نهاية الخط والتبعية اليه لصدق الاشارة بين الاشارة
 القصدية الى النقطة مامنه والتبعية اليه حتى يرد عليه ما ذكره من الاستدلال
 على ان الاشارة بالذات اي قصداً واصالة الى كل منها اي من نهايتها بالخط
 ونفس عين الاشارة الى الاشارة بالتبع ولا خفاء في ان هذا ثابت من تقريره
 او ثبت مما ذكره من ان الاشارة الى القصد به الى النقطة منه عين الاشارة
 الى الخط تبعاً ان الاشارة الى القصدية الى نهاية متحدة مع الاشارة الى النقطه اليه
 لم يخلو نهايته ايضا في الكليات المذكورة ومن صورة العكس ان الاشارة الى القصدية
 الى الخط عين الاشارة الى النقطه الى نهايتها وهذا لا يخبر عليه ومن هذا يظهر
 الشك الثاني في جوابي اعني قوله او صدق ككث وضعف هذا الجواب اما
 معنى ما سيجي منه قوله والتحقيق مع واما نقلاً فلكونه خلاف ما يفيد ذلك في
 بل لا يرفع السؤال كونه مسبباً على ما يفيد ذلك من واما لا يحتاج لصريح كلامه
 الى ان يراوا الاشارة بالذات مع بل يتم بان الاشارة بالتبع الى احدهما
 عين الاشارة بالتبع الى الاشارة الى الاشارة الى احدهما في عين الاشارة الى
 على ان يكون الاشارة بين المتحدتان في التعريف محمولتين على احد هذه الشقين
 يكون ما ذكره الشارح من الطرفين بين الاشارة به بياناً لاف ما ذكره ان بل
 من الاشارة الى الطرف غير الاشارة الى ذي الطرف الاشارة على
 ادخال حلول نهايتها بالخط في التعريف لصدق الاشارة بين الاشارة الى القصدية
 اليها والتبعية الى الخط وصدق العكس قوله - في الجمل في ر في حاشية كاشية
 بحيث ان يكون المراد من في الجمل ما سبق ذكره ويحتمل ان يكون معناه في وقت
 من الاوقات انتهى وانت خبير بان ان كان المراد منه المعنى السابق يكون

المراد به ما هو صادق في ضمن السببية فلا يتصور ان يكون الاثر رتبين وان
 يكون المراد ببعض الاوقات وقت ان يكون الاثر رتبة الى ذلك الاثر
 بالنسبة فتدبر في التحقيق ان العلم ان المنكبات انكروا وجود المفادير الزاوية
 على الجسم من قالوا انها اما نفس الجسم او اجزا منها بناء على ان الجسم مركب من
 اجزاء لا تتجزى او صمد يكون الاجزاء المنفصلة بعضها من بعض في الجهات الثلاث
 للجسم والمنقسم بعضها مع بعض في جهة الطول والخط وهو جزء من الاثر في الجسم
 من الاول وليست المفادير امور زائدة على جسمه حاله في الجسم والافاضة
 بانقسامه لان انقسام المحل بوجوب انقسام محال فيلزم انقسام السطح عتقا
 وهو خلاف والخط عرضا لان محله السطح مع انه ايضا باطل واجيب بانه انما يذكر
 ذلك ان لو كان محلا سريانيا وليس كذلك ورد بان السطح متدا ان
 لم يكن حالا في شئ من اجزاء الجسم لم يكن حالا في اصلا وان حل في شئ من اجزاء
 فاما ان بوجه السطح تمامه في كل منها فيلزم قيام العرض الواحد بمحال كشيء او
 بوجه في كل جزء من الاجزاء شئ من السطح فيلزم قسمته عتقا لوجود شئ من السطح
 صمد بالاجزاء المنفصلة من جهة العمق وبرد عليه انه مع كونه مبنيا على تركيب جسم
 من الاجزاء التي لا تتجزى لقابل ان يقول السطح حال من الاجزاء المنفصلة بعضها
 من بعض في جهة الطول والعرض وليس حالا في المنفصلة من جهة العمق فكيف
 يلزم انقسامه فيها واما الحكماء فاختلفوا في وجود الاطراف اعني السطح والخط
 والنقطة فبعضهم ذهبوا الى عدم وجودها واستدلوا عليه بانها نهايات والنهاية
 عدمية و بان السطحين اذا التقيا عند تمام في جسمين فلا يكونا اما ان يكون احدهما
 ملاقيا للاخر بالآخر فيلزم التداخل والا بالآخر فيلزم انقسامه عتقا وكذا الخطين
 اذا التقيا عند تمام في السطحين يلزم اما التداخل وذلك عند المداق بالآخر

او بالآخر

او بالآخر في العرض وذلك عند المداق لانه وكذا ان السطحين اذا
 التقيا عند تمام في الخطين يلزم اما التداخل او التافت م على قياس ما عرفت
 ورد الاول بانها ليست بنهايات بل منصفة بها اذا السطح ينصف بانها جسم
 وان ينقطع به وكذا محال في الخط والنقطة ومعلوم ان عدمية الصفة لا يوجب
 عدمية الموصوف الاثر الى العجز والرد الموجود والثاني بانه لا امتناع في
 تداخل السطحين من جهة العمق اذا امتنع التداخل فاما ومن جهة العظم
 والصغرى من جهة المقدار ولا مقدار له في جهة اخرى وكذا الكلام في خط والنقطة
 على ان السببية تثبت هذه بالامتناع تداخل اجزاء المتجزئة بالذات المتماثلة لكما
 كذلك وبعضهم الى انها موجودة واستدلوا عليه بوجودها ان الاطراف
 يثنى بها مال الاطراف بعين الجسم وهو ذو وضع وما به ينتهي ما هو ذو وضع
 يكون ذا وضع لا امتناع ان ينتهي ذو الوضع بالوضع له وما يكون ذا وضع يكون
 موجودا لا امتناع الاشارة الى المعلوم ورد بان الاعداد قد ثبت رايها تبعا
 بما لها كاثبات الى هذه العريضة الاشارة الى هذه الاعمال فلم لا يجوز ان يكون
 الاطراف كذلك ومنها ان الجسم اذا انتهى في احدى جهاته فقط اعني العمق فلا
 شك ان يوجد هناك شئ من جهة اخرى فقط وهو السطح واذا انتهى السطح ما
 قد انتهين فقط اعني العرض يوجد هناك شئ من جهة واحدة فقط وهو الخط
 واذا انتهى الخط في جهة واحدة يوجد هناك شئ غير ممتد اصلا وهو النقطة ولكن
 رد بان وجود الممتد في جهتين في الصورة الاولى وممتد في جهة والثانية غير
 ممتد اصلا في الثالثة زائدة عن جسم عرض له منوع لم لا يجوز ان يكون الموجود في
 كل منها حقيقة هو الجسم كمن لو خط باحد اثار الاعتبار المذكورة ومنها ان الجسمين
 الذين لا يحصل في شئ منها اعني كونه كل واحد منهما متصلا في حد ذاته اذا اتا

بل هو كما طولوا وعرضا فاما في كل منها لا فلا يكون معدوما مستحالة لما في الموجود
 بعد وبين من وجوبه وانفسا بالطول والعرض دون العنق والما يترجم اما تدار
 العقين ولا يرد عليه ان تداخلها فيه غير متنع اولا مقدار لها من جهة لان فيه
 نسيم كونه منقسما في الطول والعرض فقط واما كون التما في بعض ما في
 انهما تما في به اعني الى ما طولوا وعرضا وهو كما هو على هذا فقص اثبات الخط
 تما في السطحين والنقطة تما في الخطين ويمكن رد بان ان ارادوا استحالة تما في
 الموجودين بعد وبين استحالة تما فيهما بعد وبين تحصيل بحيث لا يكون لهما محل تما
 ايضا فهو مسلم لكنه غير فريد هنا لان الاطراف عند الغائبين يكونها معدوم ليست
 كذلك وان ارادوا بها مطلق المعدوم وبين وان كان لها محل انتزاع فمنوع فندبر
 ومن هذا التفصيل ظهر كذا ان لا وجه لجعل ما يفهم من اشارات الحكماء مقابل نسبة
 ان يكون الحق وجودا في خارج فان قلت جعله محلا لاسيما من المحشي في الحاشية
 المصدره بقوله والفسار عليه من قوله وقد تشكل في حلول الاطراف لو قلت قد
 دفعه هناك بيان ما هو الحق فيها وسنكلم فيه ان شاء الله تعالى فانظر في تأمل
 بمعنى ان يكون اشارته الى ما ذكرناه من التفصيل قال في حاشية حاشية وجه التا
 وهو ان لا يترجم في الاشارة الحسية ان يكون المشار اليه بنفسه في الخارج حسدا
 يعني فيها ان يكون المحل موجودا فيه انتهى قوله لا يترجم ان يكون الحق في بعض النسخ
 لا يترجم منه اى كونه الامتداد جسميا والاوان احسن وعلى كل معناه ان هذا لا
 يترجم مع ان المتبادر من كلام الشارع لزوم قوله ان يكون محلا وذلك بان
 يكون الامتداد الجسمي سماويا بشرط بحيث يكون طرفه الذي انتهى بالخط هو المتحرك نحو
 المثالية قوله وان يكون نقطة بان يكون الامتداد الجسمي محووطا وبشيء
 بحيث يكون قاعدة عند المشبر ورأسه متحرك نحو المشار اليه قوله بما ذكر من قوله

ينطبق

٢٣
 ينطبق السطح مع قوله ان يجوز ان فيه ان هذا يجوز ان لا يثبت كونه ما ذكره هو ان
 الغائب فاما وجه لا يرد عليه قوله وان كان له محل في جهة من جهات ان يكون المنع
 من الانطباق المذكور في امتداد الاشياء الى جوار ان يكون المنع في السطح المتما
 اليه قوله سطح الفلك الخ وان امتنع الانطباق عليه انما هو كونه كرا لانه ان
 كان سطح الامتداد الجسمي كرا في كرا لا ينطبق الا نقطة منه على نقطة من الكروي
 المثالية وان كان غير كروي فهو لا ينطبق على الكروي انطباقا تاما هو ان يترجم
 غاية ما يمكن ان يقال في توجيهه وفيه انه لم لا يجوز ان يتوهم نفوذ السطح الكروي
 للامتداد الجسمي في الفلك بحيث ينطبق ذلك السطح المحجب للامتداد
 على مفر الفلك او يتوهم احاطة بالفلك بحيث ينطبق مفره على محب
 الفلك على ان كان الاوان يقول سطح الكرة اللزوم الا ان يقال كون
 الفلك مما يمنع ان ينطبق عليه طرف الامتداد الجسمي لعدم وجود جسم
 المشرب ولا مقداره مقدار الفلك قائل فالتفصيل في الكيفية المتعارفوا
 قد يكون محققا سابق من قوله وكذا انقول فيما بعد ذلك قوله بالنسبة الى
 كل من جوده لانه الاختصاص المذكور موجود في المجموع بالنسبة الى كل واحد من
 الاجزاء فلا يكون مانعا اذ الكل ليس ببال في شئ من اجزائه ولا في مجموعها لا مانعا
 حلول الشئ في نفسه قوله باختصاص الاربعة بالصورة وكذا لا مكان تحق
 الاربعة بالشخص بدون تحق الصورة وسبب التفصيل قوله ونحن غلبنا
 عن ارتكاب هذا التكليف قال في حاشية حاشية وهو ان المراد بقوله
 اختصاص شئ بشئ وجود شئين متمية بن عند العقل وتحقق ذلك في
 الاطراف المدخلة ممنوع وانما خبير بان يرد عليه انه بما ذكره ان رج من
 التكليف بندفع الانتقاض باختصاص الاربعة بالصورة والجسم بالمكان

كن

وشك بخلاف ما ذكر المحشي فإنه لا يندفع بهذا الانتقاض كما لا ينبغي اللزم
 أنه يقال ارتكاب هذا التكليف ليس الالزام في التقض بالاطراف الداخلة
 فتدبر **قوله** يفيد في ذلك لانه قيد عدم إمكان تحقق شخص الحال كونه
 بعينه وبشخصه يفيد عدم احتمال إمكان تخلفه بنوعه في الاختصاص وهو كونه
 والالزام يصدق التعريف بهذا المعنى على حلول الأجزاء في محالها لا يكون جها
 ومن هذا يظهر أن الشئ الصحيح من الشرح لا يوجد فيه قيد بعينه **قوله** أن
 العرض على صحة ذكر قيد هذه الفائدة كأنه قيل هل التقييد لهذه الفائدة مما يفيد
 في كماله أو المانع حتى يصح ذكر القيد فاجاب بقوله إذا العرض فلما ورد أن
 الالزام لا يستلزم المدعى **قوله** إلى موضوع معين وأن احتياج بنوعه إلى
 نوع موضوع ومن هذا يظهر أن المراد بالحال المثلث رتبة في الشرح بقوله بدو
 ذلك هو شخصه أيضا **قوله** يحتاج كل منهما إلى آخر أي شخص كل منهما إلى شخص
 آخر **قوله** حتى لا يتفرض في هذا الانتقاض باطل إلى المانع **قوله** وهذا مع
 ذلك لانه لو لم يكن شخص الصورة بالهوية المعينة لشخص العرض بالموضوع المعين
 لما امتنع تحقق الصورة بحسب شخصها وتحقق العرض كذلك بدو شخص الهوية
 والموضوع التعريف جمعا كقولها **قوله** وانت تعلم إلى آخر هذا من قبل كفا
 باقل ما يكفيه في التشنيع محصلة أنه بعد ديانة فائدة القيد مع أنه لا يضمن
 منه فائدة قيد نظر إلى ذاته والافان يرجع اسنادا خارج سطوح الافلاك
 إلى سنة إلى قيد بعينه مع أنه مسند إلى قيد نظر إلى ذاته على ما سبق من
 المحشي وانت خير بانه يمكن الاسناد إلى ما اسند إليه الالزام بعد جعل
 الباء في بعينه للسببية التامة الكافية في المنسب وأيضا يفيد هذا القيد
 بعد هذا المحل خروج المتداخلين فيكون قيد نظر إلى ذاته ناكبا لكن ما صنع

تفرض

المحشي

المحشي أحسن إذ عدم خلو كل من القيود عن فائدة ما يمكن أحسن فيه ويمكن
 أنه يقال في هذا لا يتفرض باختصاص المحل بأقال أيضا لكنه يتفرض باختصاص
 الجسم بالمكانة إلا أن يقال أراد به كونه بحيث يتبع أن يوجد شخص الحال بدو
 الحصول في شخص الآخر المحل فتدبر **قوله** سواء كانا جوهرين كالصور والهوية
 أو عرضيين كالخط والسطح مثلا أو مختلفين كالجسم النعدي والطبيعي مثلا
قوله وليس فيه ذلك التكلف وذلك لانه أوفى لا اشتد في تعريف
 خاصة من أنها توجد في الشئ ولا توجد في غيره وأيضا المنبأ من حلول ما هو
 في حال إذا المنبأ من المصدر ما هو في الفاعل فالأوفى في الاختصاص الواقع
 في تعريفه على معنى امتناع وجوده بدون الحصول في الآخر المحل لا بد من مطلق
 وأن كان المال هنا واحدا كما لا يخفى وأيضا لا يحتاج إلى مؤنة قيد نظر إلى ذاته
قوله ويخرج السطوح في ذلك لانه وان امتنع وجود واحد مما بدون الآخر
 بالنظر إلى امتناع تحقق والالتزام لكن لا يمتنع وجود واحد مما بدون حصول
 الآخر بل هو الواقع إذ ليس بينهما الالتماس **قوله** على هذا التعريف مع وأيضا
 لا انتقاض بالاطراف المتداخلة لعدم حصول أحدهما في الآخر **قوله** يمكن أن يكون
 قوله حقا أو قد يراد تفصيلا أي بحسب التكيب والافان التفصيلين واحدا
 أو تحفقيه اتحاد الالتماس وتقدر برتبة ليست التحفقيه وتقدر برتبة فائدة
 عن المحشي ما يتوهم من أنه تركب في الالزام حتى كونه تفصيلا للاتحاد **قوله** بل
 على هذا في رفق من عدم اتحاد مع مجسم في الإشارة بحسبه على تقدير كونه
 مث رتبة إلى عدم كونه قابلا للإشارة بحسبه التقديرية لزم خلاف المقصود
 منه فيكون تقدير المحال ورفق بين التقدير المحال والتقدير المحال بانه الأول
 محال دون الثاني وقد عرفت في بحث الالتماس رتبة بحسبه التقديرية إلى الجرد

ما يشكك في هذا المقام فتذكر وفلس عليه ما هنا ان كنت من الكلام ثم اعلم
ان الابرار والمكان بمعنى البعد مع جسم انما هو بنا على ما زعمت ان ربح من
تسليم صدق التعريف على حلول الجسم في المكان بالمعنى المذكور فلما برز
ان عدم اتحاده في الاشارة بحسب التقدير منع الجسم بصدق ما فيه التعريف
فكيف يكون ايراد قوله - لحلول الصورة والعرض للمطلق كحلول ولما لم
يكن في جعل المعروف امرا خاصا فقط اصلاح المانع من في جعل التعريف
بحيث لا يشتمل لغير افرادة قال والحاصل ان حلولهما مع وتخصلا ان الشئ الاول
في التعريف يشتمل الصورة والعرض فقط ويجل عليها كذلك والثاني على
والموضوع فقط وحده لا فقا في عدم صدق التعريف على حلول الجسم في المكان
فان قلت لا حاجة الى ذكر ان التعريف معلوما قلت فائدة جملة قرينة
على تخصيص الشئ ثم لا يذهب عليك انه يفهم من هذا دخول حلول الجسم
في المكان في مطلق كحلول كنه خارج من هذا القسم منه وان الفرق بين حلولها
وحلوله فيه بالاضافة فقط مع انه هذا مخالف لما هو جوابه والطبقا عليه من ان
لوفتح باب تخصيص المومات في التعاريف لاصلاح المانع سيما ان كانت
القرينة عليه خصوص المعروف لما برز والابرار بها على تعريف وليس العرض
من هذا الكلام الا بيان محض في هذا توجيه فلما برز ان هذا الكلام على
استدلانه في توجيه التعريف وهو غير مقبول **قوله** حاصلين فيه اي في الشئ الثاني
الشامل للمادة والموضوع فقط على هذا التوجيه **قوله** في المكان مذاهب
كثيرة كمن لا توجيه لما سبقا ومن كلام ان ربح من جهة المكان في المعنيين
المذكورين مع انه ليس كذلك حاصل ان محض انما هو بالنظر اليه هو المشهور
المقول عليه عند جمهور من معانيه لا بالنظر الى مطلقه ولكن الى توجه ايضا بان

الباقى من المذاهب ليس الا مذاهب من يقول بان هو الهوى وذهب
من يقول بان هو الصورة وقد حقق قدس سره وهو عجا الى مذهب الاشاعرين
فان اطلاق الهوى والصورة عليه اي المكان بمعنى البعد مجرد مبنى على
التشبيه فيمكن ان يكون محض مبنيا على هذا التحقيق واما مذهب المتكلمين
اعني كون المكان بمعنى البعد مجرد والموهوم فلما منع من كل كلام ان ربح
عليه فقا **قوله** - المقول عليه عند جمهور فخرج به المكان بمعنى البعد مجرد
الموهوم كما هو مذهب المتكلمين وانت خير بان لا وجه لا فاجلان البعد
المجرد عن المادة في كلام ان ربح صالح لانه يحل على بعدهم ايضا مع ان الابرار
كما برز بحلول الجسم في المكان بمعنى البعد الاشاعرين كذلك برز بحلوله فيه بمعنى البعد
المتكلمين بل الابرار بالخبر اظهر كونه البعد مجرد والموهوم كونه منتزعا عن
الاجسام قبالا لاشارة بحسب التحقيق بنا على الاكتفاء في قبول الاشارة
بحسب التحقيق يكون المحل قابلا لها على ما سبق **قوله** باي مذهب اريد اي
من المذاهب المذكورين **قوله** - وانت راو لا مع ان الفخر راجع الى اشاعرين
قوله اظهر وذلك لانها في طول الجسم على طول وعرضه وعلمه فلما تبصر
الامتنان بينهما في الاشارة بل لا يتوهم في تغييره بالانظر المفيد يكون قبيحة
ظاهرا ايضا مع ان ان ربح ادعى الظهور ان ربح الى قصور في عبارة ان ربح
حيث يفهم منه ان جريان النقص في هذا الظاهر وفي المكان بمعنى السطح غير
طبيعي وليس كذلك بل في هذا الظاهر في ذلك ظاهر ايضا وما ذكره ان ربح
متبني لا استدلال **قوله** ان حصوله مفيد كونه فيه اي يكون كونه فيه فلا
حصول وجوده في حد ذاته وفي بعض النسخ ان حصوله فيه مفيد وليس بصحيح
وهذا الهم لان ايراد ان حصوله في قول حصوله فيه فلما نقص اي

يجعلون جسم في المكان بأي مدح سب اربعة من المذاهب الثلاثة المشهورة لانه
 ليس لمحصل جسم في المكان داخل في وجود الجسم وحصوله في ذاته واما
 النقص بالاطراف المتداخلة فغير وارد على هذا التعريف وان لم يقيد
 بمحصل يكون فيه اول حصول لاحد الاطراف المتداخلة في الاخر مطلقا سواء
 كان بمحصل مقيد بكونه فيه او لا اي كقول المراد بمحصل فيه وان لم يكن كونه
 فيه دخلا في الوجود وقد عرفت هذا قوله بزم الاشارة الى هذه الملازمة منقولة
 لم لا يجوز ان يكون المقصود من الاشارة الى كل من المكان والممكن بالذات
 اشارة الى الاخر بالعرض والتبع وكون الاشارة العرضية تنسب الى شئ في
 غير سبب عليه السبب فلو دخل اي النقص التفضيلي سمي علما لانه لو رده
 على المقدمة المعينة لا يوردها عند تحليل الاول اليها قال فيما نقل عنه في حاشية
 حاشية اي حل الف والانه معنى حل بيا الف والمستند من نقص السبب
 اجماليا بان من الف والى مقدمة على التعيين فالحل لا يكون الا بعد النقص
 الاجمالي انتهى وفي الدليل الاستدلال لا يكون الا اشارة الى اي جسم كان
 الى سطح الفلك الاعظم انما من استدلال لطيفا في عليه لان يكون من
 اليه وانت خبير بان هذا التخصيص غير جيد اذ كنهه ما بين النقص الاجمالي من
 فادنى من المقدمات المعينة مع انهم سيقولون بحل بعده فتدبر قوله
 كان مح اشارة الى الجواب عما اورده ان رجح على ما يفهم من كلام
 المصنف في الماهيات فوري في نفق وجود الاعراض المح ولعل معندهم في ذلك
 ما سبق من ادلة كون الاطراف عدمية وقد عرفت تفصيل الكلام هناك
 قوله كالاطراف جهاها من الاعراض الغير التي رتبنا على ما هو المشهور
 فلاننا في ما سبق في بعض النسخ من كونها من الاعراض التي رتبنا عند بعض

المحققين فوري بالاطراف والاضافات ايضا اول حصول لها حقيقة لعدم
 وجودها حتى اضخوجه بالتعريف فوال مستدرك وذلك او التعريف يتم بقوله
 ساربا فيه مبعدا متغايلا ما زعمه المحققين وعلى تقدير انتفاء ما اورده ان
 ليس بمقدور متغايلا فوري ايضا فوري على حلول الوجود التي هي الزاوية الغير
 في فيه انه ممنوع كيف وهي سارية في محايها من السطح اما ان يقال لو كانت
 سارية فيه لكانت فورية لا تنقص بانقص جهاها منه وليس كذلك
 سكتنا كونها غير سارية لا يرد الا يراو كجهاها لكونها غير موجودة عند المص
 بنا على انه مع الامام لم يرد على ما سبق ذكره انما اللزم الا ان يقال بني الكلام
 هنا على ما زعمه ان رجح من عدم كونه ما يفهم من كلام المص مبنيا على اقتضائه بالامام
 في النسخ المذكور فوري وليس خط مع شئ من السطح والالانفسم محرومة انه لم لا يكون
 ان يكون مع شئ من سطح لكون في جهة الطول فقط وان لا يزم الا انفسم
 فيه وليس باطل بل هو الحق وكذا يجوز ان يكون سطح مع شئ من اجزاء
 الجسم التعييني لكون في جهة الطول والعرض فقط فلا يزم الا انفسم فيهما
 لا في العمق فلما محذور ولما لم يكن اختيار هذا الشق صحيحا بالنسبة الى النقطة اختار
 الشق الثاني فيما بعد ووقع ما زعم منه من المحذور ولكن ان يكون اختاره
 مبنيا على ان الكلام على تقدير وجود الاطراف حقيقة في الخارج فلما يكون الا
 الفرضية مقومة لها واخرا المقادير ليست الا فرضية على ما عرفت قوله في بزم
 انفسم وذلك لان شخص كمال في محل فيما نعدم شخص المح بالانفسم
 بغيره شخص كمال به ايضا قال في حاشية حاشية يعني ان النقطة مثلا لو كانت
 المجموع خط بزم من انفسم الخط انعدام النقطة التي في الطرف ايضا وكذا
 كمال في الخط والسطح وليس كذلك فوري ويمكن مح ولعل انما ساءه حقاظا

الى مجرد نفي ما ذكر من بطلان لزوم انعدام وحدوث امر اخر والا فبذلك انقاس
 بانقاس المجموع وهو فاسد اذا مراد بالمعنى هو معناه القاييم باقام به على ما
 بقوم مما نطقنا به كنه حاشية على شبهة ولين قيل بان مقارنتها بمجموع من قبيل
 مقارنته بجواربه لا السمة بانيه حتى يلزم من انقاس المجموع انقاسها فنقول بجواز
 كونه معسما مع شئ من اجزاء الكل ايضا جواربه لا سمة بانيه فمن اين علم ان معسما
 مع المجموع هو الحق الا ان يقال كنه ركونها جواربه ونقول على علم كون
 قباها بالمجموع هو الحق من ان الاجزاء الفردية ليس بعضها اول من بعض
 بالمعنى لكن برود بعد ان هذا مناف ما سبق من ان الخطاس من حيث
 الطول والسطح من حيث الطول والعرض ويندفع بان هذا مبني على
 مذهب من يقول ان حلولها جواربه لا سمة بانيه اي ان الحق هو المعنى مع
 المجموع بنا على هذا المذهب فاسبق كان منقولاً عن بعض المحققين و
 قولاً بان حلولها سمة بانيه فلا منافاة قوله ويندم بانقاسه قال في حاشية
 حاشية لان النقطة التي قامت بالمجموع غير النقطة التي قامت بالشيء منه فكذا
 حال فسيار الاطراف قوله ان اراد بهذا الاختصاص لم وقد اجاب
 المحقق انه واني عن هذا الاشكال بما يحصل ان الدفاع على ما يفهم من ظاهر
 كلام القدماء من ان العرض بالمعنى المقابل للمجهر مثل الاسود ايضا اي كما
 ان العرضي بالمعنى المقابل للذاتي هو منزه ظاهر وذلك باختبار الشئ الاول
 ولا يرد النقض كقول البياض اذا العرضي حال هو مثل الاسود وهو مجموع
 موافقة لكن فيه ان مثل الاسود عرض بالمعنى المقابل للمجهر عند القدماء
 اذا اخذ بشرط لا شئ وعرضي بالمعنى المقابل للذاتي اذا اخذ لا بشرط وثوب
 اسود مثلاً اذا اخذ بشرط شئ على حقيقة المحقق المذكور في حاشية القدماء

ومعلوم

ومعلوم انما يجعل موافقاً اذا اخذ لا بشرط شئ فالاشكال باق على حاله على
 عرف القدماء غير منقطع باختبار الشئ الاول على انه لا تخسم مادة الاشكال على
 وجه ذكره هذا المسمى بقا الاشكال كقول الاطراف على حاله واما اندفاعه على
 عرف الجمهور من ان العرض مبدأ المشتق والعرض بنفسه فبان يقال له
 به هو ان يكون المحقق هو السبب القريب لا اضاف الاخر به بان يكون هو مبدأ
 وصفاً لا فو كالسواد فانه السبب القريب كقولهم اسود بانه فانه وصف
 للجسم بخلاف المال فان صرح العقل بشأه بانه ليس بذاته وصف للمالك بل
 صفة للمالك انما هي انما هي الاضافة التي لا المال اعني التملك والمالك سبب
 التملك الاضافة وهي الوجود في الحقيقة واوراد عليه صدر المدققين مولانا
 امير صدر الدين محمد الشيرازي انما لا نسلم ان السواد سبب قريب لكونه
 الجسم اسود بل تعلق السواد بسبب كنه كنه له ضرورة ان الجسم الذي
 لا يتعلق به السواد لم يكن اسود فكما ان تعلق المال بسبب قريب
 لكونه متمولاً كنه كنه تعلق السواد بالجسم سبب قريب لكونه اسود
 والفرق بين التعلقين في ذلك حكم انتهى بعبارة وفيه انه لا ورود ليعبر
 انه فسرت السبب القريب في المحقق بكونه هو بانه وصفاً لا فو قابلاً به
 حقيقة كما لا يخفى فتدبر وقد فسره بعض العلماء غنة المحقق بان يكون الشئ
 منه اسم في محله او سبب اليه بذو وقد ذكر في شرح المقاصد ان النقطة
 والمخط والسطح غنة بما لا يعني ان الخط ذو نقطة والسطح ذو خط والجسم
 ذو سطح فلما يرد النقض كقولها ولا يتوهم انتقاصه بالمكان المحقق بالجسم
 والمال المحقق بصاحبه مع انه يمكن نسبة الاول الى الجسم بذو واشتقاق
 اسم من الثاني للمصاحب لخرجهما باخذ المحل في التعريف بعدم كون الجسم

محال للمكان وكذا الصاحب المال لكن يكون هذا التعريف لفظيا لا خذ
المحل فيه فيقتض بعد الجسم المختص فانه يصدق ان هذا المكان ذو ما وكما
مثلا مع انما ليس بالمالين فيه وكذا يصدق عرض فاسد وسببه مع ان الاسود
والسباع ليست حالة فيها ولا تخرج امثالا لا خذ المحل كما لا يخفى ذكره صفة تغير
وفيه ان اذا كان المراد بالمحل ما حل فيه المختص على طريق القيام لا ما فيه مطلقا
سواء كان على طريقة اى على طريق الحصول فيه من غير قيام لم يرد هذا النقص
ايضا وايضا يمكن ان يقال ان يرد بالمختص ما يكون اختصا صه بالعنى المذكور
س بقا اعنى امتناع ان يتحقق المختص بدون المختص ايضا فاما نقص قوله
ولو بواسطه ذواتي بان كيد يستعمل ما كل موطنه ايضا والمراد به مطلق محل
الاشتقاق قوله عالم بها اى بسبب تلك الصورة بذى الصورة ويمكن
ان يجعل ابا القصد بناء على اتحاد العلم اعنى الصورة والمعلوم بالذات وعدم
التغير بينهما الا بالاعتبار فتدبر قوله مع انها ليست حالة فيها من هذا يعرف ان
هذا الايراد انما هو عند الفالين بارتام صور الخواصات المادية في الالات
ومن قوله مصحح لان يقال النفس عالم بها انما هو عند الفالين بان
النفس مدركة للجزئيات المادية ايضا اى كما انها مدركة للكليات لكن
بواسطة الالات لا على مذهب المحققين الفالين بان المدرك لها التغير
وان صورها مرتبة في النفس لا في الالات ولا على مذهب شبهة فليس
من ان النفس غير مدركة للجزئيات المذكورة اصلا فيكون الجواب عن هذا
الايراد بان هذا التعريف مبني على ما ذهب اليه المحققون هذا قوله غير
حال ان اراد انه يزعم ان يكون غير عالين بالذات فهو مسلم لكنه لا
يضيف لعدم كونه باطلا حتى يضيف بطلان المزوم بل هو الواقع وان اراد

انه يزعم

انه يزعم ان يكون غير عالين بالعرض فليس كذلك والحاصل ان المراد ما
يوجب نقضا بالذات ولا ف اذا التعريف انما هو معلول الذاتى فلا يحصل
خروج حلول اللون والخطو بالنسبة الى جسم الى او حلولها تبعى لا ذاتى قوله
وعلى الثاني يزعم ان لا يكون حلول ما يوجب نقضا بالذات حلول
فما يكون جامعاً كما لا يكون مانعا فلا يقتصر على النقص بالمانعة غير سدى
وايضا ليس اختصار المراد بالثبوت فيما يوجب نقضا بالذات وما يوجب
نقضا بالعرض صحيحا لما ان يكون المراد ما يوجب نقضا في محله فلو جعل هذا
شفا ثانيا كان احسن فتأمل قوله اذ هي معلومة بالعرض ذكره في خبر الثعلبي
لكونه مهيأ او مقدمة لقوله ولها تعلق مح والالتكونها معلومة بالعرض اى
بسبب حصول الصور ليس نقضا عرضيا للنفس قوله ولها اى تلك الامور
مما رتبة قوله تعلق بالنفس هو كونها معلومة لها بسبب حصول صورها فيه
قوله عالم بها اى بتلك الامور الخارجية فابا القصد قوله بالعرض اى بسبب
حصول الصور وهى واسطة في الثبوت لعالمية النفس بها لا واسطة
في العروض بمعنى ان الصور وهى المعلومة حقيقة وانصاف تلك الامور
معلومية مجاز وهو لا يرقى الى كى يظهر لك المرام قوله اقول في كنهه بحث
لا مانع فان قلت هذا مناف لما سبق فانه ان اراد بالاختصاص ان
يصير محولا ولو بالواسطة التى هى ذو فلا يخفى انه يصدق مح اذ على هذا
لا يرد ما اورده عليه قلت لا منافاة اذا هناك كان مبني على ان
يكون ما بهية الاختصاص امر معلوم ان على اليقين فما يصدق فيه مما
ليس له حلول فيقتض به التعريف وما هنا مبني على ان لا يكون ما بهية امر
كذلك بل يكون معلوما على انه امر يوجد بين الاوصاف وموصوفها بها ولا

يوجد بين غير **قوله** ان تصور الخ قال الاستاذ والذواني في الحاشية الفقهية وهذا
 الاختصاص لا يتحقق الا في حال حصول في الوجود على وجه الشروع بمعنى ان لا
 يكون له وجود متميز في الوضع كما في باطن المتكافئين الكائن في الحائط والماكن
 ذلك بل لابد ان يكون له مدونة خاصة وحاصلة ان تصور الاختصاص
 الذي للنفث بالنسبة الى المنعوت بوجه متميز عن غيره بدوي وذلك كيقف
 في المقصود فان العقل كمالا واصفا اختصاصا خاصا به هو صفاتها لا يثابت كما
 فيه غير ما يفرق بالبدنية بين ذلك الاختصاص والاكاء الاخر من الاختصاصات
 وادور عليه صدر المدققين انما لا سلم انما نفهم من الاختصاص انما عت معنى
 يخص بالنسبة ولا يدخل فيه غير فان لتمام اختصاصا بصاحبه وهو ظاهر ومثبت
 له حيث يقال له مركبا ان لاسموا اختصاصا بجملة ونفثا حيث يقال له اسود
 فاما شئ يخرج مثل النار واللايين والظواهر عما عن الاختصاص الناعث وهو
 الضرورة هنا غير مسبوقة من وقوله في ذلك ضروري انتهى فيه ان لو كان دخول
 فيه ضروري بل كان داخل فيه لما يسمى امثال النار واللايين باسم اخر في عرف
 اهل العربية مع انهم يسمونه صنف النسبة **قوله** الاول انما قال بكلمة الا ان جسم
 اسم جبرس يطلق على القليل والكثير بل يكون ان يقال ما صنفه اثنان اول دفعا
 لا يتوهم من ان الاطلاق انما هو على مجموع القطع من حيث هو مجموع فالاول
 منها ان يقال على كل من الاجسام التي هي **قوله** وقد يطلق ايضا على الماهية
 النوعية والمحصل ان يطلق على افراد الماهية النوعية لقطع كمشب وعلى غير
 تلك الماهية لكن من حيث تركيب جسم من افرادها قال في بعض شروح النفا
 الهولي على الاطلاق محل الصورة الجوهريه وهي اربعة اقسام الهولي الاول
 وهي جوهر غير جسم محل للصورة الجوهريه المنصدة بذاتها والهولي الثاني وهي

جسم قائم بموجود جوهريه كاجسام بالنسبة الى صورها النوعية والهولي الثالث
 وهي الاجسام مع صورها النوعية التي صارت محلا للصورة اخرى ككثيب الصورة
 السري والطين للصورة الكوز والهولي الرابعة وهي ان يكون مجسم مع الصور
 محلا للصورة اخرى كالانفصا لصوره البدن واذا البيت لصورته والهولي
 الاول جوهر جسم من حيث هو جسم والثانية نفس مجسم والثالثة والاربع
 مجسم جزا لهما انتهى ثم لا يخفى عليك ان ما ذكره اثنان مني على ان ما عدا الاول
 الهولي ثابته والماحم ذكره الهولي ثابته على ما ذكره في الشرح المذكور وما ذكره المشي
 ايضا بشرحا اختاره اثنان من **قوله** ويمكن ان لا يخلو ضعف هذا على ما يشعر
 لفظه ويمكن من حيث اللفظ فان العالمة في استعمال فان قلت ان يكون
 اعنة اضافيا لطلب النكتة **قوله** وقد يقال اي في جواب **قوله** على الاول وهو ان
 ان يكون اعنة اضافيا **قوله** كونها من الاله لا يوجب له جواب اثنان مني على
 تقدير ان يكون السؤال اعنة اضافيا انما هو يمنع هذا الاجاب ايضا لكنه استند
 بان ذكر تلك الباعث هنا مني لتوضيح موضوع الطبع لا يجوز الاشتراك في
 يراد عليه ما سبق رد والمخشي عليه **قوله** يكون من الاله من جهة اي من جهة ذاتها
 ومن حيث النظر الى نفسها مع قطع النظر عن ان مجسم مركب منها اول ومن
 الطبع من جهة اخرى اي من جهة ان مجسم مركب منها وانما من اجابة اي جهة
قوله وعلى الثاني اي وقد يقال في جواب وبيان النكتة على الثاني **قوله**
 يجوز ان يكون ذلك اي الاشتراك المذكور وايضا ما ذكره اثنان مني من النكتة
 على التقدير الثاني هو انما توضح الموضوع **قوله** وكما ما بعيدا كونها من الاله
 ثابت ومفطور به والاشتركت الظاهر فيحتاج الى دليل فالحل عليه بعيد بل
 الاشتراك هنا غير صحيح لان موضوع الاله لا يفتقر في النقص والوجود

اني رجي الى المادة وموضوع الطبيعي ما يقتضيهما فلو كانت المباحث المذكورة
 مشتركة والمباحث المشتركة متحدة في المحل والموضوع بمعنى ان الموضوع والمحل
 واحد في المسند المشتركة في العلمين فيلزم ان يكون موضوعها مفقودة اليها
 فيها وان لا يكون مفقودة اليها فيها ولا يقع هنا للتغابر الاعتباري الا لا يفيد
 التغاير الذاتي والواجب هنا هو هذا ويمكن ان يقال مرادنا من المباحث
 المشتركة صورة لا معنى والمراد من كونها من الالهية من جهة كونها كذلك من جهة
 وقوع كل من السبولي والصورة موضوعا ايضا اي كونها كذلك صورة
 ومن كونها من الطبيعي من جهة كونها كذلك من جهة وقوع كل منها موضوعا
 صورة فيكون الموضوع حقيقة لجسم مثلا الصورة لا تجرد عن السبولي في
 قوة ان الجسم له وجودا سبوليا لا تجردا وحصل الجواب على الاول بناء على هذا
 ان كونها من الالهية لا يوجب ان يكون ملح وانما يكون كذلك ان لو
 لم يكن لهن الصورة مع او يكون ذكرها على تقديره مناسب مع ان لها معنى
 اخر لذلك يجوز ان يكون الملح وعلى هذا لا غبار على الجوابين فتأمل **قوله**
 والمراد بعض الموجودات سبولي قال في حاشية الحاشية لا يقال فعلى هذا يلزم
 استعمال القضية الجزئية في العلوم مع انهم ذكرنا ان المصلحة فيها في قوة الكمية
 لئلا يلزم استعمال الجزئية في العلوم لانا نقول هذا الكلام تجبيلي سمح بعض
 كنت غير واقع كما لا يخفى على من تتبع العلوم انتهى **قوله** اليس ان الموجود
 الملح غرضه من هذا الكلام دفع ما يمكن ان يتوهم من انه بعضهم من كلام صاحب
 المحاكات ان الاحوال المذكورة وقعت موضوعات في تلك المباحث
 حقيقة فيلزم القول بكون تلك المباحث معلومة مع انها مركبة في
 تلك من غير واقع وتقريره دفع على مراد ايضا تمسيدا لاحتياج ما اوردها

عليه من كونها مخالفا لظاهر عبارة اكثرهم الى الدفع كيف وعلى تقدير ان يكون
 مرادنا منها وقعت موضوعات لتلك المباحث لا ورواها لبراد وحسب يتبع
 الى الدفع انه ايضا على هذا التقدير ما ادعى الاكون الاشياء الموضوعات مفقودة
 الى الموجودات الخارجية والتعلق فاما كونه مخالفا لكلامه مع ظاهر عبارةهم **قوله** مراد
 غالبا انما قال بكذا لانه قد اسند اليه مع انه براد انه لا يحل على شيء كما يقال موضوع
 كل علم ما يتجسد عنه فانه قد مراد انه لا يحل فيه على شيء **قوله** ولكل ذلك الملح
 شاع في التوجيه الذي يندفع به ما اوردها في ربح علمه من المخالفة محصلة انه
 اراد ان لكل ذلك غنى عن المادة في جهة البحث بمعنى ان حلها على موضوع
 غير مفقود الى المادة في الوجودين ولعلم باحفظ على وجه يقتضيهما فيها وهذا يستلزم
 ان لا يكون موضوعا منها مفقودة اليها فيها ايضا ولا يكون البحث على وجه
 يكون الاشتغال على المادة منظورا اليه فلما خالفه كلامه مع ما هو المشهور
 الذي عمل عليه جمهور **قوله** انما سمع مع وذلك لانه لو كان المراد فيها المعنى
 ان علم لا يقع **قوله** في التوجيه المذكور ولكل ذلك غنى عن المادة او كونه
 تلك الاغراض احوال متخالفة في التعلق الى المحل بالمعنى الاغم وان لم يكن
 محتاجا الى السبولي الاول خاصة وانما قال ما قال في التوجيه انها ملح ولم يقل
 ملح كونها كونها من الالهية لان اصل توجيهه مخالفا لغيره اذ يكفي في
 صحة التوجيه كونها غنية في جهة البحث بمعنى ان لا يكون موضوعا منها محتاجا الى
 المحل في الوجود والى رجي ولا يلزم من احتياجها في التعلق احتياج موضوعا منها
 يجوز ان يكون ما احتاجت اليه نفس تلك الموضوعات وانت خبير بان
 هذا لا يتم في مباحث الصورة فاعلم مراده بما قال في توجيهه فهو ما ذكر من ذلك
 التوجيه **قوله** وكذا ما قال في ربح وذلك لان ما ذكره في السبولي صحيح لعدم

عائنا

مستجابا في الوجود الى المادة بالمعنى الاعم ضرورة كمن ما ذكره في الصورة غير صحيح لا في
 المادة بالمعنى الاعم في العقل ان لم يكن محتاجة اليها في الوجود والى خارجي للزوم
 الدور وانت خبير بان هذا انما هو على مذاهب المثنيين القائلين بتكامل الجسم
 من الهولي والصورة وانما على طريقة الاشراقيين فالصورة هي الجسم فليست
 جوهرا حاصلا لا يحتاج في العقل الى الحيل ومعلوم انما عند المثنيين يجوز ان
 يكون محتاجة في العقل الى المادة بالمعنى الخاص فتغير مع ثباته قال في الثاني
 ايضا على ان يكون المراد بالمادة الهولي اعم منها ليس على ما معنى فتأمل قوله
 وفيه ما فيه اني في كون المراد بالمادة في تعريف اصنام فكرة الهولي ما فيه او
 يرد ما سبق من القوض حسد قوله وقد يقال اني محصله على ما يفهم مما سبق من
 المحسني منع كون النار قاطعة للانعكاس بالفعل ومنع كونها رطبة لكن الاول
 مذكور صريحا والثاني يفهم من السند فجز الاول من السند اعني قوله في الطبيعة
 ان السند يمنع الثاني والثاني اعني قوله واليبوسة في الاول على ما ذكره المحسني
 من ان اليبس قد نوههم ان صعوبة التشكل توجب عدم قابلية الانعكاس
 على ما سبقي قوله لان انعكاس في بعض المحاشي الانعكاس اخص من الانفصال
 فان الثاني لقسم العقلي والوهمي والعقلي بخلاف الاول فانه يخص العقلي
 ولا يذهب عليك ان قد يستعمل احدهما بمعنى الاخر ايضا لكنه هنا من قبيل استعمار
 الاول قوله ولا بعد في محصل دفع منع الرطوبة باثبات المعدوم المنوعه اعني
 ان رطبة وما كان مدار المنع كونها قابلية للانعكاس وعدمه على منع الرطوبة
 وعدمه عند ان نزل على ما عرفت اقتصر في الجواب على دفع منع الرطوبة قوله
 قوله فان قيل اني حاصله انما اجاب به في دفع منع الرطوبة اعني ما ثبت به
 المقدمة المنوعة وهو قولنا اختلاطها بالهواء فخرج عن الاتصاف غير مقبول

لانهم قالوا يكون خروجها عنه حيث استدلوا به على اثبات جواز ان يكون النار التي
 عند حارها هكذا يكون خروجها عنه ههنا قوله ويجاب ان من سمع الفصل لكنه ليس
 مقصودا بالذات بل ما هو مقصود له لذلك هو قوله وكيف لو قيل اني كمن لا كان
 ما هو المقصود له موقوفه ومبين على هذا الجواب قدم نقله عليه قوله بانه اني بان
 القول كمن في النار التي عندنا حارها كمنها مختلط بالهواء الذي يخرج من النار
 بالنعكس قوله هذا الجواب وهو لا يبعد اني كمن كان حارها ثباتا بطبيعة
 بالاختلاط النار التي عندنا بالهواء قوله ولو قيل اني في الحال ان لو قيل بسببية
 الاختلاط ثم اني في اثبات كون النار التي عندنا حارها قوله قلنا اني حاصله
 ان القول باثبات جواز كون النار التي عندنا حارها بالاختلاط المذكور
 فخرج عن الاتصاف دون القول باثبات الرطوبة به لانه لو كانت حارها
 اني ولا خفا في عدم جريان هذا فيما اذا كانت رطوبة النار مركبة بالهواء هذا
 قوله اني في هذا كان كلاما بعد يقال وهذا كلام المحسني قوله فلان صعوبة
 ان كلام على السند فلا يقبل الا ان يقال انه وارد على سبيل انه لا يصلح كاستدلال
 او يدعي الما واذ تدبر قوله على ان قبول اني من قبيل وقع المنع كجمل المقدم به
 فتأمل قوله وانما ثانيا ناطق بالمنع الثاني في المشتمل عليه كلام قد يقال ومحصله ان
 منع مقدمة لا يتوقف عليها الاستدلال اصلا فتدبر غير موجه قوله فيجوز اني فيه
 ان هذا السند لا يدل على عدم كونه خلف لان هذا انما يدل على ان اليبس يجوز
 ان يكون سببا لافح النار منه بعد اذ كانت بها الحرارة منه ولا يدل على ان يجوز ان
 يكون سببا لافحها منه عند الاكساب ايضا مع ان الثاني في كفاف للزوم
 مختلف يظهر ما ذكرناه بالاجاب الممطره فتدبر قوله او قال في حاشية المحسني
 واجتماع الحرارة في النار بسبب اليبوسة اي فطر بخلاف الهواء فانه انقص

منه لانه لا حاجة فيه قوله قول حاصل مقصود المتن ان قول غرضه من هذا الكلام
توجيه كلام المصنف بحيث لا يحتاج الى تقدير لا الى تقدير او لم يجرى السطح
المجوزي ولا الى تقدير اثبات الانتها الى جسم لا قصد فيه بالفعل ويكون
واحد افتتبت به الجزئية اعني بعض الاجسام الفاعل لما تفكك متصل واحد في
نفسه على تقدير ان يكون اجزاء اجساما ايضا لا يكون التقدير الا خبر
صحيحي حاصله ان بعد ما كان المراد منه جسم ما هو جزء حقيقة او حكما وكذا في
من قصد الفصل الموجبة الجزئية اعني الالبية الكلية الفاعل لانه لا شئ منه
الاجسام الفاعل لما تفكك متصل واحد لا حاجة الى التفديرات المذكورة
بل لا يصح الاخير اما عدم الاحتياج الى تقدير او لم يجرى السطح المجوزي
فقط واما عدم الاحتياج الى تقدير اثبات انتها المذكور بل عدم صحته فانما
لزوم جزاء بالمعنى المذكور انما هو على تقدير صدق الالبية الكلية ومعلوم ان
على تقدير صدقها لا يكون متصل واحد في نفسه تحت الانتها الى الجزاء او في
حكمه لا قامه الدليل عليه فهذا الكلام رد على ان رج حقيقة قائل قوله ولا
كان لا بد من جواب لسؤال تقديره قوله ان كل جسم ذو مفصل ممكن ان
يزم جزاء او ما في حكمه لعدم وجوب الانتها الى احد ما فاجاب بقوله ولما كان
لا بد من وفي بعض النسخ ولما كان ان لا بد والمائل واحد قوله فليزمن اج جواب
لما والمائل فيه وقول الفاعل وكونه مفارعا او قد تقع الفاعل في جوابه وقد يكون
مفارعا وان كان الغالب الماضي ومعلوم عن الفاعل قوله لان كل كثره
يج استدلال على ان تركيب الاجسام من الاجسام بحيث لا يفتني جزاء
متصل واحد حتى يكون اجزاءه ببط حقيقة محال محصله انه يستلزم وجود
الكثرة بدون وجود البسيط الحقيقي فيها واللازم بالكل واللازم من قوله

ان يكون

ان يكون الواحد الحقيقي وهو البسيط الحقيقي الذي لا يكون له بالفعل ولم
يكن قايما ايضا لان تمام قوله لان البسيط قد عرفت ما هو المراد منه
وهذا اشار الى الصغرى والكبرى مطلوبة تقديره البسيط مبدء المركب
وكل ما هو مبدء المركب موجود فيه فالبسيط موجود فيه والبسيط و
واحد هنا وكذا المركب والكثرة واحد فالمطلوب ثابت قوله وهذا الحكم
ان اراد به الحكم بان البسيط مبدء المركب فيه وعليه انه لا يزم من بداهته
بداهة الحكم المذكور او لا اذ لا يزم من بداهة مقدمات الدليل بداهة المدعى
وهو الظاهر فلا يكون تفرج عدم الانتها الى ما قبل عليه صحيحا نظرا الى الشق
الثاني منه اعني قوله والكثرة لا بد من وان اراد به الحكم المذكور او لا فيه
ايضا ان لا يصح المتبعين المذكور لكنه نظرا الى الشق الاول منه اعني قوله ان
التقدير على انه خلاف ظاهر قوله لان البسيط اعم اذ الظاهر كونه استلزاما
العلم ان ان اراد به الحكم بوجود الواحد الحقيقي اي البسيط في الكثرة والمركب
مطلقا اي سواء لوحظ مع كونه مبدءا او لا ويجعل قوله لان البسيط قايما لا
استدلالا قوله الى ما قبل الفاعل هو الاستدلال والى في محاشية الضمير على شق
الجزئية قوله والكثرة الى احوه بالنصب عطف على قوله المركب الى ان تقديره
ضروري ان الكثرة لا بد فيها من وقد وقع المولى في ذلك فاضى زاده الكرهوني هذا
الايراد بعد مقدمته هي ان الكثرة التي يكون باعتبار اجزاء الشئ واحد منها
مثلا اذا اعتبرت عشرة بيت يكون هناك كثره مبالغة من عشرة احواد ويكون
واحد ما مبالغة اقسما كل بيت من تلك السوت الى عشرة اجزاء واعتبرنا
الكثرة باعتبار اجزاء كل منها يكون هناك كثره مبالغة من مائة اجزاء واحد تلك
الكثرة ليس البيت الواحد بل واحد ما جزء من عشرة اجزاء بيت واحد ما محصل

ان كثره المركب من الامور الغير المتناهية لا اخذت باعتبار الاجزاء والجزا
الاجزاء بالغا ما بلغ لا يكون ان يكون ما فرض واحد اشتملا على الاجزاء والاك
الكثرة باعتبار اجزائها ايضا فلا يكون واحد منها حكم المقدمة المذكورة فليدرك
انه يكون واحد ما امر لا يكون له اجزاء وهو المعنى بالواحد الحقيقي ويرد المولى
الاستدلال مولانا ميرزا جان بان الاستدلال الذي منعه كونه البسيط الحقيقي
مبدأ المركب وايداه بالاك يكون له جزا بالفعل ولا يصل المحلل الى الاجزاء ايضا
وما ذكره في الدفع على تقدير صحة لا يدل الا على وجوب اشتمال المركب على واحد
بالفعل اي على جزا لا يتقسم بالفعل وعدم قبوله الا لفهم بالفعل لا ينافي امكان
قبوله التحليل الى الاجزاء ولعله لم يلتفت الى دفع ما قيل بما ذكره المولى الذي
واضطر الى دفعه بدعوى السببية **قوله** من الواحد العددي اي من الواحد الذي
يكون وحدة بحسب العدد اي يكون شخصا واحدا من نوعه **قوله** لا من الواحد الحقيقي
قال فيما نقل عنه من نحو اني المراد من الواحد الحقيقي هو ان يكون متصلا واحدا بالفعل
ويكون قولا للالتزام قد عرفت ما هو مراد الاستدلال الذي به وليس هذا المثل في
او يتبع في ذلك المولى الذي او منبني على ان كونه بهذا المعنى كاف في معانيها هذا
لم يكن مراد الاستدلال الذي اذ لكل مقام مقال فاعرف ان كنت في الرجال **قوله**
لجواز اشتماله على اجزاء واحدة وكذا قال الاستدلال في محاشية القديس مثلا الكثرة
منه افراد الالان لا بد منه من الالان الواحد ثم الالان الواحد
مشتمل على اجزاء لا يكون انما ويجوز كون كل واحد من تلك
الاجزاء ايضا مشتملا على اجزاء لا يكون من نوع تلك الاجزاء وكذا الى غير
النهاية ثم قال فالاول ان يتسكك اي في بطلان تركيب الشئ من الاجزاء
الغير المتناهية برهان التطبيق **قوله** وايضا يستلزم عدم جواز الجمع وذلك

لانه على تقدير كونه بجسم مركبا من الاجزاء الغير المتناهية على ما ذهب اليه النظام
من المعنوية واستشهاده ان رج احتمالا في باوى النظر تحقيق المقام يكون
المف في كونهها جسم مركبا من اجزاء غير متناهية فلا يكون قطعها باكثره الا بعد
قطع نصفها ولا يكون قطع نصفها الا بعد قطع نصف نصفها وبكذا الى غير النهاية
فلا يمكن قطعها الا في زمان غير متناه ولا لا يمكن قطعها الا في زمان كذلك
يزم امتناع قطعها في زمان متناه واللازم باطل كما يشهد به محس فاللزوم
متناه وايضا يستلزم عدم الحق السري البطلان في زمان متناه مع انه هذا ايضا
باطل شبهة محس فاللزوم متناه وقد سبق ما يفتكك في هذا والعلاف **قوله**
اور وهذا الزام على النظام الذي الى القول بالظفر وقد عرفت معناها
ولما غيرة مشبهوا الجزا بان السببية يفتي بطلانها اجاب بانها ليست بابعد
لما تركهم من القول بفتكك الرضى وقد التزمتموه لكنه ما يشهد ببطلانه
محس فانما عند العلم فحصل خط اسود منه غير انه يبقى في حاله اجزاء اسف والابج
بانه لفظ اختلاط الاجزاء اسف بالاسود لا يتنازع محس بينها لانه الاجزاء المسبوبة
اقول من المطفرة عنها كغيره من لاسبه بينها لانه الاول سببا منه والثاني غير
متناهية فينبغي ان يقع الاحساس بالعرض ايضا مع انه محس كغيره كذا في الشرح
مجدد للتجديد ثم قال في ذلك الشرح ولا حاجة الى هذه الكابرة بل كفي به ان
يقول لي وذكر ما هو ما ذكر المحشى بقوله ولا يخفى ايضا منه لي وقد عرفت فيما سبق
ايضا ومنه هذا ظهر لك سر عدم التفات المحشى الى ما اجاب به للعلاف **قوله**
لان ذلك الزمان المتناهي الامتداد المركب لي فتيك فاجزاء الزمان المتناهي
معا يمكن قطعها وزمان متناهى الامتداد وهذا كما ان المف في المعينة قابلية
لالتزام الى غير النهاية عند القوم ولا يمنع قطعها في زمان متناه مع ان قطعها

ايضا يتوقف على قطع نصفها و قطع نصفها يتوقف على قطع نصف نصفها و هكذا
 الى غير النهاية و ذلك ايضا لان كل ما في الوجود الزمان المتناهيين فليس
 لانقسام الى غير النهاية وكل منها متناه و يجب الامتداد فتلكا فواحد ما لا يخر
 قوله ولا يخفى انه يرد على الوجه الاول و بهذا يتوقف على ما ذكره المحشي من كون
 الامتداد الى الزمان متناهي مع كونه الاجزاء غير متناهية ما يتوهم من
 متناهى المقدار يستند متناهى الاجسام و كذا عدم متناهى الاجزاء يستند عدم متناهى
 فكيف يجتمع متناهى المقدار والامتداد مع عدم متناهى الاجزاء والمراد بالوجه الاول
 ما ذكره ان ربح من اجزاء تركيب جسم من الاجزاء الغير المتناهية بالفعل يستند ان
 يكون الجسم المركب متناهى غير متناهى المقدار مع انه ليس ثابتا على متناهى الابعاد
 و كونه اولنا نظر الى ما ذكره المحشي من قوله و ايضا يستند عدم جوار قطعه ايضا نظرا
 الى ما ذكره المحشي فيما سبق لان كل كثره هي قول ذلك الاستدلال اى يستند ان
 تركيب جسم من اجزاء غير متناهية كونه غير متناهى المقدار قوله ممنوع قال بولانا
 محمد بن سعد بن لا يخفى ان هذا المنع مكافئ اذ الضرورة قاصده بان الاجزاء
 الغير المتناهية المجمعة الموجودة بالفعل يستند ان يكون المقدار المركب منها غير
 متناهى سواء كان المؤخر منها انقص من المقدم اولاد و مثب ذلك ليس الاشتباه
 الاجزاء المجمعة الموجودة بالفعل المتناهي ففقه بالاجزاء الفرضية المتناهي مع انه
 لا يقاس احد ما على الاخر كما لا يخفى قوله ما ذكر اى كونه الجسم المركب منها غير
 متناهى المقدار فانه هنا بحث في حاصل اثبات ما نفى ان ربح كونه معنى لكلامهم
 حتى يكون القول المذكور اى القول باستحالة تركيب جسم من الاجزاء الغير المتناهية
 بالفعل متناهيا لما مر جوابه من انه الجسم قابل للانقسام الى غير النهاية و يحصل ان يجب
 ان يكون مرادهم ما مر جوابه امكان خروج تلك الانقسامات الغير المتناهية من

القوة الى الفعل و هو يستند امكان خروج ذوات تلك الاجسام الغير
 المتناهية ايضا من القوة الى الفعل و هو عين امكان تركيب جسم من الاجزاء
 الغير المتناهية بالفعل فيما فيه قولهم باستتاع تركيبه منها بالفعل اذ لو لم يردوا
 امكان خروجها كذلك لكان مرادهم ان الانقسامات الممكنة لخروج متناهية
 بناء على انه لا يجوز ان لا يكون شئ منها مراد لهم ان معنى الانقسامات الى
 مرتبة لا يمكن الانقسام بعدها و هو باطل لانه خلاف ما فرضوا من انه قابل
 للانقسام الى غير النهاية بمعنى انه لا يصلح الانقسام لا يقبل الانقسام بعده
 على ما اعترف به ان ربح ايضا فاللزوم ايضا كذا ثبت ان مرادهم
 هو الاول و حسد لا فقا في المتناهي هذا فتأمل و يمكن ان يقال فحصل انه لو
 لم يكن خروج الانقسامات الغير المتناهية من القوة الى الفعل لكانت الممكنة
 لخروج متناهية لان امتناع احد النقيضين يستند امكان الاخر مع ان
 امكانه باطل عندهم كونه مستلزما للخلاف ما فرضوه فامكنة لخروج عندهم
 هي الانقسامات الغير المتناهية فيكون القول المذكور متناهي لا عندهم
 وان لم يكن متناهي لما مر جوابه من انه الجسم المتناهي ان يكون مرادهم به ما
 ذكره الشرح من المعنى فحسب اى ولم يردوا به لا كونه الانقسامات الغير
 المتناهية ممكنة لخروج اى الفعل ولا كونه المتناهية كذلك و يكون علوه عن
 ارادة شئ منها صحيح فلا جسم ما ذكره ان ربح مادة الاشكال فتأمل كي يظهر
 كذا ما هو محقق قوله انما غير متناهية اى بمعنى انها لا يصلح الى حد لا يمكن
 الانقسام بعده قوله و كذا اب ان ربح حاصله انه اراد انه لو لم يكن خروج
 الانقسامات الغير المتناهية اى الفعل اى سبيل الاجتماع والانقسامات
 الممكنة لخروج على سبيل متناهية فلما يرد ان فاللزوم ان ربح ممنوعه لما مر خروج كل

واحد منها ممكن فلا يتبع بطلان عدم وجودها على سبيل الاجتماع عندهم حتى يكون
امكان وجودها كذلك باسنادهم فينبغي في استلزام تركيب الجسم بالفعل في
الاجزاء الغير المتناهية وان اراد انه لو لم يكن وجودها على سبيل الانفراد الى
الفعل فالانفادات في كل من الحلاتين مستلزمة كنه غير مفيد او اللازم منه
مع بطلان اللازمين ليس الا بطلان عدم امكان وجودها الى الفعل على سبيل
الانفراد عندهم والاحتمال في الاستلزام من المذمور اعني القول بان تركيب الجسم
من اجزاء غير متناهية بالفعل حتى ينافي القول باستحالتها وايضا لا يلزم منه خلاف
المفروض ان كل قسم خرجت الى الفعل يمكن ان يخرج بعدا مرتبة اخرى منها اليه
على هذا التقدير وبالحكمة ليس مرادهم امكان خروج الانفادات الغير المتناهية
على سبيل الاجتماع الى الفعل حتى يلزم المذمور اعني المتنافاه من مرادهم انه خروج كل
واحد من الانفادات الغير المتناهية اليه ممكن فحسب لا غبار قول انه المفروض
مع علماء على الجواب المذكور محصلنا ان المراد امكان خروج جميع
الانفادات الغير المتناهية من حيث المجموع الى الفعل وتلزم لزوم المذمور اعني
ما صرح به القول بان تركيب الجسم من اجزاء غير متناهية وانما يلزم ذلك ان
لو كانت الانفادات الغير المتناهية المفروضة قبول الجسم لها هي الانفادات
مخارجية او الوهيمية وليس كذلك بل هي الانفادات الفرضية العقلية حسنة
لامتنافاه اذ امكان وجودها الى الفعل ليس الا في فرض العقل ولا يلزم
منه وجود ذات الانفادات الغير المتناهية في الجسم كسبب مخارج حتى يلزم المتنافاه
واما عدم لزوم خلاف المفروض على هذا التقدير فهو ظاهر قول والوجهية القسمة
الوهمية او المستلزمة في مغايرة الفرضية العقلية برادها ما هو بفرض العقل جونا
وقد يطلق برادها بغير الانواع الثلاثة اعني ما هو مجرد وعن العقل كليا وما هو بغير

لهم

يحل

الوهم جونا وما هو بسبب اختلاف فرضين قارسين او غير قارسين وقيل يحل لا يخرج
من القسمة الانفكاكية التي رجب القضا لا في الخارج صرح به ان رجب المحل لا يخرج
قوله في الخارج على تقدم كونها مفروضة حالها انما متناهية في كيف برادها
منها من الانفادات الغير المتناهية التي يقبلها الجسم عندهم فانه حاصله
من تقسيمات غير متناهية اما كون الانفادات التي رجبها حاصله من هذه
التقسيمات قطعا وما يكون الانفادات الوهيمية حاصله منها فلان الوهيمية
بها ما هو بفرض العقل جونا ومعلوم انه لا يقدر على التقسيمات الغير المتناهية
على الوجود ويجوز ان لا يقدر على ملاحظة الامور الغير المتناهية تقسيما وايضا
وعلا لا تقدر الوهم على تمييز طرف من طرف لغاية الصغر فيقف عن القسمة
بجانب العقل وايضا لكون الوهم من القوى الجسمانية متناهية في الانه على ما
الحشي فيما سبق قوله فيمكن خروج جميعها الى العقل اي من غير لزوم المذمور
المذكور اعني المتنافاه لان اللازم منه ليس الا امكان وجود ذات الانفادات
في الجسم كنه لثباتها لا متنافاه ومن غير لزوم خلاف المفروض لان اللازم
منه ليس الا انتهاء تلك التقسيمات الى مرتبة لا يقبل الانفادات بعدا وما
عدم انتهاء التقسيمات الفرضية العقلية الى مرتبة كذلك ولا يلزم التوهم الاول
قوله واما الفرضية التي كان قبل التقسيمات الفرضية بل هي منقصة لعدم ثباتها
حتى يصح جعلها مفروضة فاجاب بقوله واما الفرضية فهي غير متناهية لانه
العقل مع قوله احتمالا مدعوت ما يقيدك فانه قول اجبالا قول وقيل مع
هذا اعتراض على العلماء محصله انه لو كان مرادهم امكان خروج جميع الانفادات
الفرضية الغير المتناهية من حيث المجموع الى الفعل ولو في فرض العقل يلزم
متنافاه هذا ما ذكره امتناع تركيب الجسم من اجزاء غير متناهية اذ الحكم بكونه

ذكره

المفروض

؟

قابل للمنافاة مع قوله يستلزم قار في حاشية الحاشية لان فرض العقل
 بهذا الحكم ليس بقدر يابن تجوزي لانه لو كان تقديره بالمرجع الكلام فيلزم ان
 يكون تجوزيا فاذا كان كذلك يستلزم الحكم بانه قابل للمنافاة ان يكون
 ذوات الالف م احي انتهى ولا يذهب عليك ان المراد بالحكم بانه قابل
 للمنافاة مع الفرضية المستلزم لان يكون ذوات الالف محكم بالقبول على
 وجه توجهها الى العقل ولو في فرض العقل وبالمجمل وجود تلك التقييدات
 الغير المتناهية بالعقل ولو كان وجودها كذلك في فرض العقل لان مجرد
 قبول الفرضية وعدم كون الذات اية عنها لا يستلزم وجود ذواتها معها
 بالفعل في نفس الامر الا عند المتكلمين والنظام قوله ولما كانت انفا مائة
 المفروضة غير متناهية وقد فرضت امكان خروج جميعها الى الفعل في فرض العقل
 فيكون ذواتها موجودة فيحصل الالف في انفسها بان امكان خروج الالف
 يستلزم امكان وجود ذوات الالف في نفس الامر او خروج الفرضية
 الفرضية الى الفعل يستلزم وجود ذوات الالف في الفعل عند غير النظام
 على ما عرفت وهذا القدر كاف في هذا المقام اي في البراءة على جواب الشك
 قالوا وان يقال ولما كانت انفا مائة المفروضة غير متناهية وقد فرضت
 امكان خروج جميعها الى الفعل في محكم العقل فيلزم امكان وجود ذوات
 انفسها في محكم في نفس الامر وهذا مناف للقول باستحالة تركيب جسم
 من اجزاء غير متناهية وبسقط حديث فيحصل الالف من الكلام انه هو معمول به لما
 فتأمل اللهم الا ان يقال الكلام مبني على مذاهب النظام ومحصل المعارضة
 مع دليل الحبيب على ان المنافاة مع الفرضية غير متناهية فان صدر المفروض
 في حاشية المحرر على الشرح اية به للمحرر لا يقال لا يقاس ما قاله لكنا من ان

الجسم قابل للمنافاة مع الغير المتناهية على ما قاله المتكلمون في مقدورات
 تعالى فان الاول باطل مستلزم للمحال دون الثاني وذلك لان ذوات
 الالف م المتضمنة اليها حاصلة في جسم فلو كان جسم قابلا للفرضية الى غير النهاية
 لكان لا محالة قابلا لان يرض فيه اقسام غير متناهية بالعدد ويكون لكل منها
 قدر معين داخل في الجسم ومجموع المقادير الغير المتناهية بالعدد غير متناهية وهو
 مستلزم لجسم الذي لا يصف ان يرض فيه تلك الالف م بالضرورة فيلزم ان
 يكون مقدار الجسم غير متناهية وهو محال بخلاف مقدورات الله تعالى فان
 ذواتها ليست حاصلة معا بل متفرقة لانا نقول لا يلزم من كون جسم قابلا
 للفرضية الى غير النهاية بمعنى عدم الانتهاء الى مرتبة تقف الفرضية ان يصف فرض
 جميع الالف م الغير المتناهية بالعدد من حيث جميع فيه بالفعل حتى يلزم وجود
 ذواتها الغير المتناهية فيه بالفعل فيلزم المحذور لوان لم يمتد فرض جميع تلك
 الالف م من حيث جميع فيه مع ان الفرضية لا تسير الى مرتبة تقف عندها
 ثم قال فان قلت لا يجوز ان الاجسام الصغرى الانفراض في جسم متناهية في
 العدد او غير متناهية لاسيما في الاول والاخرت الفرضية وهو خلاف
 المفروض فيلزم ان يكون غير متناهية بالعدد فيلزم المحذور قلنا تلك الالف م
 ليست متناهية ولا غير متناهية وانما يلزم قولنا عن احدهما ان لو كانت مفروضة
 للعدد او التناهي واللاتناهي هنا انما هو كجسم وليست مفروضة لعدم وجود
 وخروجها الى الفعل فلا يكون شيئا منها فتأمل ولا يذهب عليك انه بعد الالف
 والتي ظهرك ان القول انما هو على جواب الاول عن البحث المذكور
 قوله قيل القائل هو الاستدلال مولانا جلال الدين في حاشية الفقيه غرضه
 من نقله دفع ما ذكره ان رج من ان تركيب جسم من اجزاء غير متناهية يستلزم

يكون جسم المركب في فعله تفصيل لما ذكره من المنع في حاشية ذلك القول يمكن
 ان يكون دفعا لما يرد على جواب الش في ايضا على تقدير جعله معارضة كما عرفت
 لا على قرينة الاول كما سبق ايضا فنقول **قوله** وجسمنا يقبل الانقسام الى
 دفع لما يمكن ان يتوهم من انه كما ان مجموع المقادير الغير المتناهية المتناهية
 المتناهية غير متناه عند عدم التداخل كذلك مجموع المقادير الغير المتناهية
 المتناهية غير متناه اذ لم يكن متداخلة بديهة وبدل عليه ايضا تفصيل الانقسام
 بالمتداخل وكما ان جسم يقبل الانقسام الى اجزاء غير متناهية متناهية كذلك
 يقبل الانقسام الى اجزاء كذلك متناهية او متناهية فاقول بان المراد يقبل
 الانقسام الى اجزاء غير متناهية بقبوله الانقسام الى اجزاء كذلك متناهية
 لا متناهية ولا متناهية حتى لا يكون مجموعها غير متناهية حكيم ووجه الدفع ظاهر
قوله مستبعد للزوم ما واه اجزاء لكل او زيادة عليه مع انه الكل اعظم من
 اجزاء من البديهيات **قوله** قال استاذنا قال في حاشية الحاشية هو مير عبا
 سادة منصور الشيرازي ابن مولانا مير صدر الدين محمد الشيرازي والوالد
 حاشيته على الشرح كجديد للتجديد وعليه ان التقدير الذي ذكره القائل في بيانه
 ذلك نشأ من اشتراك اللفظ فان غير المتناهية يطلق على معنيين احدهما
 لا ينتهي الى حد يقف عنده وان امتنع خروج جميع ذلك الى الفعل كما حقق
 في موضعه والش في ما يكون بحيث انه حله اخذت منه وجدت الباق في مثله
 عليها بل لا شبهة بينه وبينها والكلام هنا في غير المتناهية بالمعنى الثاني وانما
 الدواعي ليست غير متناهية بهذا المعنى بل بالمعنى الاول وبين المعنيين يكون
 بعيد ومن هذا ظهر لك ان الحق ما نقلناه لك انما عن هذا المحقق **قوله**
 لازال من نصره بحق منصور اقول في حاشية الحاشية لان اسمه منصور **قوله**

في

بعض من الساطعين وهو وزن حسن **قوله** اقول للقائل ان يقول انما يلزم الى
 محصله ان الاستدلال لم يفرق بين المتناهية وغير المتناهية حتى اشتبه عليه حكم احدهما
 بالآخر وذلك لان الاستدلال المنقسم الى الاجزاء المتناهية المتناهية بديهيات
 الى الاجزاء المتناهية من الطرف الاخر لوجود النقص الاجزاء فيمكن ان يتبدل
 بالنقصم وينتهي الى ما كان كماله حقيقة دون المنقسم الى الاجزاء المتناهية
 الغير المتناهية لعدم وجود النقص حسد ولزوم وجود الاجزاء المتناهية الغير
 من غير لزوم الانقسام البنية غير متناهية لا مكان منع استحيات هذا ثم لا بد من
 عليك ان مدار ما ذكره القائل لم يكن على انه لا يلزم الانقسام الى الاجزاء المتناهية
 او المتناهية من وجود ذوات الالف م بل اللازم الانقسام الى المتناهية
 وليس يبطل حتى يكون اثبات عدم لزوم الانقسام الى المتناهية من الطرف
 الاخر معينا بطلان ما بل مداره كان على ان مجموع المقادير الغير المتناهية المتناهية
 والمتناهية غير متناهية لا مجموع المقادير الغير المتناهية المتناهية فجميع ذوات
 الالف م الغير المتناهية المتناهية في نفس الامر يكونها مقادير متناهية ليس بحيث
 يحصل منها مقدار غير متناهية من يكون باطلا بطلان مركب جسم بحيث يكون مقداره
 غير متناهية وحديته امتناع فرض انقسام الجسم الى الاجزاء المتناهية والمتناهية
 كان لتفر بكون تلك الذوات متناهية لانه ذوات الالف م هي صلبة في
 التقسيمات الفرضية للجسم وهي لا يكون الاجزاء متناهية غير متناهية لا امتناع
 فرض انقسامه الى المتناهية او المتناهية الغير المتناهية بديهيات وحسب نقول
 مراد الاستدلال ان الاستدلال المنقسم الى الاجزاء المتناهية المتناهية الى غير المتناهية
 بديهيات منقسم الى الاجزاء المتناهية من الطرف الاخر هو ان الاستدلال
 يحصل من ذوات الالف م المتناهية الغير المتناهية بديهيات امتداد اصل

من ذوات الالف م المتزايدة الى غير المتناهية اي الامتداد يحصل من
مجموع المقادير الغير المتناهية المتناقصه بعينه امتداد حاصل من مجموع المقادير
الغير المتناهية المتزايدة لعدم وجود المتناقصه بدون المتزايدة وقد اعلم
القائل انه لا يكون الا غير متناهية فيزعم كون الاول كذلك ايضا فبطل ما
ذكره القائل من ان مجموع المقادير الغير المتناهية المتناقصه لا يكون غير متناهية ولا
بقدره عدم لزوم الالف م الى الاجزاء المتزايدة وبكيفية لزوم وجود تلك الاجزاء
في نفس الامر كما ذكره المحشي من سوابق البحث وقوله ويمكن منع استحياله ممنوع
نظرا الى القائل لانه ادعى الضرورة في ان مجموع المقادير المتزايدة الغير المتناهية
غير متناهية والاستحالة انما هو لزوم عدم تناهي مقدار مجسم وقوله ومن منع
استحاله بمنع هذا ايضا ممنوع والسند ظاهر في ذلك كما ذكرنا عبارة والده
الاستدلال في محاشيه بحججه على الشرح بحججه للتجديد في رد القائل حيث قال فيها
وبما ذهب اليه من ان المقادير المتناقصه الغير المتناهية مقدار جميعها متناهية ظاهر
الف وضرورة ان المقادير الغير المتناهية بالعدد سواء كانت متناهية او
او متزايدة او متناقصه مقدار جميعها غير متناهية ومن ثم صرح العلامة بحججاني
في حواشيه على كتاب التجويد بان مجسم وان كان قابلا للقسمة الى غير النهاية لكن
يمنع ان يخرج الالف م الغير المتناهية فيه الى الفعل والالزام ان يكون مقداره
غير متناهية وسبب صرح ان ذلك ايضا وكيف يتصور ان يكون المقادير
المتزايدة الغير المتناهية مقدار جميعها غير متناهية والمتناقصه لا يكون كذلك مع
انه المتناقصه اعني من اجانب الاخر يكون متزايدة لا محالة انتهى بعبارة
خفاء في ارشادنا الى ما ذكرناه فاعلم فان الفيض بيده ثبوت من شيا **قوله**
ولا يخفى انه لا يوجد نقص الاجزاء ان اراد انه لا يوجد نقص الاجزاء على سبيل

في الكلام

فهو كذلك كمن المراد بانفسه هنا القسمة الفرضية العقلية لا الخرجية او الوهمية
وهي لا تنوقف على الملاحظة التفصيلية وان اراد انه لا يوجد من ملاحظة
الفعل ولو اجمالا فهو ممنوع والسند ظاهر **قوله** ولا يخفى جريان الالف م
الالف م الى الاجزاء المتناقصه الغير المتناهية ووجود ذوات الالف م كذا
في مجسم بالفعل ليس محال كما ذكره الاستاذ بل هو باطل لجريان برهان النقص
او يزعم على تقدير كونها غير متناهية ان يكون متناهية لا كخضار السلسلة حسنة
بين ازبد الاجزاء وانقصها وليس المراد منه دفع ما اجاب به عن القائل بانها
النقص الاجزاء بجريان برهان النقص لان القول بعدم وجوده في جواب
كان مبني على عدم كونها متناهية وان ثبت بالبرهان المذكور هو متناهية **قوله**
ومحده بعد ذلك وحاصل ان في كل جزء من اجزاء السلسلة سوى ازبد الاجزاء
نقصان بالنسبة الى المتقدم عليه وزيادة بالنسبة الى المتأخر عنه فينتج فوجود
النقصانات والزيادات فيما عدا الازبد فلو لم يوجد من مقادير الازبد ايضا
النقص الاجزاء لزم عند احد المتضايفين على الاخر فيزعم وجود واحد مما به
الاخر وهو محال فيزعم وجود الالف م في السلسلة لا كخضار ما بين محاشيه
هذا خلف **قوله** احد المطلق والاطلاق الاخر هو ما سمعته مما اطلقه على ما يكون
بحيث اية جملة اخذت منه وجبت الباقى فاضلا عليها **قوله** لا ينسب مع
وذلك لا غير المتناهية هذا المعنى غير موجود والنسبة باحد الوجوه المذكورة
انما يكون بين شئين موجودين كذا في حاشية محاشيه ثم لا بد من عليك ان
المت رابعا بهذا هو غير المتناهية بمعنى لا يقف مع امتناع خوجه الى الفطر
حتى تمنع نسبة الاخر بهذا المعنى بانه مساو او ازبد مع تنقيده دفع الابرار
والا فيمكن نسبة الاخر باحد الوجوه المذكورة لا مكان وجوده فيستلزم

١

المكان في حركتين السريعة والبطيئة والمكن التحال كالحال محال فيلزم
 بطلان كون الجسم قابلا للتقسام الى غير المتناهية بهذا المعنى ايضا فلا
 بد ما يتوهم مع ذلك لانه وان كانت حدودها في كل من حركتين
 غير متناهية بمعنى لا يقف كقوة الالف في قابلية التقسيم الى غير المتناهية بالمعنى المذكور
 وكذا انات زمان كل منها لكن لعدم وجود غير المتناهية بهذا المعنى لا ينسب
 احدهما الى الاخر باسوة ولا يوزنهما في حركتين اذ مساواتهما انما يترتب
 من تساوي احدهما لما في فلا بد وهذا الفد على ما ذهبوا اليه من ان الجسم
 قابلا للتقسام الى غير المتناهية اذ كان مرادهم بهذا المعنى ثم اعلم ان الظاهر من
 هذا التقدير عدم لزوم مساواتهما في الفعل اذ عدم انتساب احدهما الى الاخر
 بالساواة وغير انما هو فيه ولا يفيد عدم لزوم تكافؤ الالف في نفس الامر
 مع انكاف في الحدور فلا يظهر في دفعه ان يقال امتداد الالف في متناه وان
 كان يمكن تقسيمه الى الاجزاء الغير المتناهية بالقوة وكذا امتداد الزمان فيجبوز
 ان يكون الامتداد المتناهي الذي قطعه البطي في امتداد معين في الزمان
 اقل من الامتداد المتناهي الذي قطعه السريع في ذلك الامتداد من الزمان
 او يكون امتداد الزمانين متساويين مع تساوي امتداد الالف فحين ولا يضر امكان
 انتسابهما الى الاجزاء الغير المتناهية بمعنى لا يقف مع امتناع خروج جميعها الى
 الفعل اذ على هذا التقدير لا يكون كل منهما مركبا من الاجزاء الغير المتناهية بل بغير
 حتى لا يتصور عدم ازدياد احداهما على الاخر واما حديث عدم جواز قطع الالف في
 في الزمان المتناهي فقدم دفعه فتأمل **قوله** فلا شبهة في ان لم وذلك لان
 الحركة على ما سبق كون الجسم بحيث اى حد من حد وذلك في لا يكون هو قبل ان
 الوصول اليه ولا بعده حاصلا فيه ومعلوم انه يوزن منه ان يكون لكل منهما في

كل ان

كل ان يفرض في الزمان حد من حدود الالف في هذا ثم لا بد من عليك ان هذا
 انما هو في الحركة بمعنى المتوسط وهي كقوتها صفة وكيفية شخصية وغير منطبعة على الزمان
 والالف في لا يتصور فيها السرعة والبطيئة نظرا اليها ولا الالف في وجودها ولا
 الانطباق في عدم بل انما هي نظرا الى الحركة بمعنى القطع فلا يظهر ان يقال فلا شبهة
 في ان امتداد الحركة كل ما منطبق على امتداد الالف في امتداد زمانه وهما متساويان
 كقوتها غير متناهية الا فيلزم تساوي امتداد الحركتين الصالحين الالف وانه
 اللزم الا ان يقال لما كان الامتداد الذي هو الحركة بمعنى القطع متساويا من
 تقسيم السبب المتحركة الى حدود الالف في الثانية بازاء الالفات المفروضة للزمان
 اثبتت ووجهها في الحركة بمعنى القطع بتساوي الحدود والالفات ثم لا بد من
 عليك ان هذا الزام برودي على النظام ولا يجاب بما سبق بل يدفع بالانتماء الى
 الطفرة وقد عرفت حاله او بان يقال لا يوزن منه كون جميع اجزاء الجسم غير متناهية
 كونه كل امتداد يفرض فيه ايضا كذلك بل يجوز ان يكون كل امتداد يفرض فيه
 بحيث يكون اجزائه متناهية ولا خفاء في انه يجوز على هذا التفاوت بين امتداد
 حركتين السريعة والبطيئة وان الالف ام القول بالاجزاء الغير المتناهية
 على النظام انما كان يقبله بقبول الجسم الالفات الغير المتناهية وجود
 ذوات الالف في نفس الامر على ما سمعته في صدر الكتاب ولا شك ان
 الجسم يقبلها في كل امتداد يفرض فيه صرح به في شرحه في التمهيد **قوله** ابن
 قال في حاشية حاشية السبب الجسم الى المكان الواحد من واحد الى الامكنة
ابن قول في رد المحتار في التمهيد على ما ليس به شبهة من ان مباين
 الاجسام البسيطة اى الغير المركبة من الاجسام المختلفة لمختلف اى صفا
 صلبة متخيلة في الوهم بحسب اجزائها الثلاث غير ان في التمهيد بحسب راج

و اتصال الجسم البسيط عبارة عن اجتماع تلك الاجسام و انفصالها عن
 اخرىها و كل جسم من تلك الاجسام الصغار متصل في نفسه حقيقة لكنه غير
 قابل للانفصال الفعلي اي الخارج من الانفصال الواسع العرضي و الجسم الذي
 يقبل الانفصال الفعلي مثل الماء ليس متصلا في نفسه حقيقة بل في محس فقط
 و هذا مذهب و لا يخفى في ان ما ذكره الشيخ مبطل لا يوضح و في كونه مثبتا لا ذكره
 ان بعض الاجسام القابلة للانفكاك متصل واحد في نفسه حقيقة قوله - بان
 النفس مطلقا اي خارجة كانت او دهرية او زمنية عقلية او باخلاف في
 قارين او غير قارين قوله - في المقسوم اي مقسوم كان والمراو به هنا مجسم
 الصغير الصلب الذي هو من اجزاء الجسم البسيط القابل للانفكاك قوله -
 منها اي من ذبلك الاثنين قوله - طباع المجموع اي طبيعة المجموع المقسوم طباع
 في المواضع الثلاثة بمعنى الطبيعة قوله - و طباع مجزأ اي من جسم القابل للانفكاك
 قوله - خارج اي من مجزأ المقسوم يعني جسم الصغير الصلب الذي هو مع مجزأ
 المقسوم من اجزاء الجسم القابل للانفكاك قوله - الموافق له اي لمجزأ المقسوم
 قوله - في جزأ اي حاصلان في جزأ فهو المقسوم فان جزأه متصلا ان يحسب
 الخارج و متصلا ان في الغرم قوله - احد ما يحسب ان المتصلين بحسب الخارج
 حقيقة وان كانا متصلين ايضا بحسب محس قوله - والاخر جزأ اخر وهو خارج
 من المقسوم قوله - وعلى المتصلين ما يجوز على المتصلين من الاتصال متميم
 للمقام والا فاما المقسود ليس الا اثبات ان جسم الصغير الصلب الذي قال به
 و هو الطبعي قابل للانفصال الفعلي بالذات قوله - الانفصال اي الفعلي قوله -
 تتماثل الاجزاء فلو كان المانع في المتصلين الماسة او لا زرها لزم ان يكون
 ذلك المانع موجودا في المتصلين تتماثل فيجب اتصالهما ايضا مع انهما متصلا

في

في الخارج حقيقة قوله - وهو المراد اي المطلوب او هو مقبول تلك الاجسام
 الانفكاك كما يخرج بالذات بمعنى ان لا يكون ذاتها آتية عنه مع انه خلاف
 فرض و يفرط الطبع على ما عرفت من مذهب فطرس و ايضا ثبت ان بعض
 الاجسام القابلة للانفكاك متصل واحد في نفسه و هي هذه الاجسام و انت
 خبير بان حديث اعداد النفس اثنى في المقسوم مستدرك في كلام
 الشيخ او يكفي فيها هو بعدد ان يقال الاجسام المنسوبة اليه و هو الطبعي متفرقة
 و متفصلة بعضها عن بعض بحسب الخارج حقيقة في جسم البسيط و لا يفرض لكل
 منها من الانفصال يجوز ان يفرض الاثنين منها مثلا ايضا و لا يفرض الاثنين
 منها مثلا من الانفصال يجوز ان يفرض لكل واحد منها ايضا و مانع الانفصال
 في كل منها لا يجوز ان يكون الى اخر ما ذكره السمع الا انه يقال المسم بسبب التماثل
 كل منها على الاقل و لا تتماثل كل منها كذلك مع الاثنين منها مثلا ايضا فلهذا احتج
 الى تقسيم احداهما و حديث اخذ النفس اثنى في المقسوم فتدبر قوله - و لا شبهة
 في هذا الايراد انما يريد ان يبين ما ذهب اليه البعض من ان استدلال الشيخ
 مبني على توافق تلك الاجسام في الماهية وليس كذلك بل هو مبني على عدم
 اختصار نوع ماهية مجزأ المقسوم في الشخص اذ على تقدير عدم الاختصاص يتحقق
 مجزأ الخارج عن المقسوم الموافق له في الماهية البتة سواء في البسيط الذي هو المقسوم
 جزأ منه او في غيره و سمع السمع صرح به الشارح في مجزأ التجزئة قوله - كذلك
 اي غير مثله في الماهية قوله - وقد يقال في مقوية و هو الطبعي و هو استدلال
 الشيخ على بطلان مذهب القائل هو صدر المدققين في حاشيته على الشرح
 مجزأ التجزئة والاول اي الكثرة في ابتداء المحل قوله - بحسب التحقق التحقق
 والوجود و دون الحق و هو في العموم هو العموم منه و وجه لجواز اجتماعها هو

اختصار

ظاهر مجاز وجود عروض الانفكاك بدون الاول فيما اذا كان واحدا
 بحسب الخلف ثم عرض الانفكاك وجواز وجود الاول دون الثاني فيما اذا
 كان كثرية في ابتداء الخلف مع عدم كون اجزاء تلك الكثرة قابضة لعروض الانفكاك
 والانفصال **قول** للطبيعية اي بحسب الطبيعة لا بد من جواز عروض الكثرة الطبيعية
 الطبيعية بحسب الطبيعة في مبادي الاجسام عند دفع الطبع الى اخره **قول** ان
 بقول دفع الطبع الى وحده لا يخلو من جهة ما ذكر الشئ كما لا يخفى **قول** - طبيعة
 الثاني اي لطافته ويمكن ان يكون فيها ما هي النوعية **قول** - ان ينقسم الثاني
 واحد اي بعد ان خلق واحدا بالفعل **قول** - وانت خبير بما حاصله اسات كون تلك
 الاجسام للانفكاك على ما ذكره الشئ باثبات الملازمة بين امكان كونها في
 ابتداء الخلف وجواز كونها مفروضة للانفكاك بعد كونها متصلا وخلقها متو
 ومما حصل به ان ما ذكره الشئ انما يفيد ثبوت انما عرض المتصلين في كونها
 في ابتداء الخلف امرين يجوز عروضة المتصلين فيكون كونها امرين في ابتداءها ايضا
 كمن جواز هذا يستلزم جواز كونها مفروضة للانفكاك بعد خلقها موجودا
 فدلالة ما ذكره الشئ على كون الاجسام المنسوبة الى دفع الطبع قابضة للانفكاك
 باق على حالها غير منقولة لما ذكره الفاضل هذا هو تقرير كلامه **قول** - المنفصل الواحد
 بالفعل وهو كجزء المقسوم **قول** - المشتمل على مجزئين المفضلين لفرض التقسيم
 وما **قول** - امرين متعددتين ان اراد تجوز كون ذلك المتصل امرين وذا
 جزئين بعد خلقه واحدا فملازمة ممنوعة بل هو محل النزاع وان اراد تجوز كون
 امرين في ابتداء الخلف فملازمة مسلمة لكنها غير مفيدة حينئذ كما لا يخفى **قول** - كون
 الواحد في جواب سوال مفرد كانه قال به ان مستلزم تجوز كون المتصلين
 امرين متعددتين كمن لم لا يجوز ان يجوز تعدده والكثرة من غير ان يكون

واحد

الشيء

والفصل

الفصل والانفكاك جازا فاجاب بقوله وكون الشئ منج ولا يخفى تطبيق جواب
 على السؤال كمن يرد عليه ايضا انه ان اراد ان يكون الشئ الواحد بالفعل
 متعدد وامكنة في ابتداء الخلف لا يستقيم الا بالانفصال وعروض الانفكاك
 بعد خلقه واحدا فهو ممنوع والسند الثاني وان اراد ان يكون الشئ واحدا
 بالفعل كذلك لا يستقيم الا بالانفصال في ابتداء الخلف فهو مسلم غير مفيد
 وان اراد كون الشئ واحدا بالفعل متعدد وامكنة بمعنى امكان عروضاها و
 وطراها عليه لا يستقيم الا بالانفصال بعد كونها متوفا واحدا فهو ايضا مسلم
 لكنه غير مفيد ايضا بل ليس فيها نحن فيه وان اراد معنى اخر فليست صورة حتى
 تشكك عليه وقوله والا والى الى اخره قد ظهر لك حاله ما ذكرناه لك **قول**
 اذا كان عروض في ظرف لقوله ممنوع حاصله الاول يمكن ان يتحقق من
 دون عروض الانفكاك ان كان معروض الاول اعني الكثرة في ابتداء
 الخلف متعابرا لما عرفت الوحدة لا بعد الخلف وذلك لجواز ان لا يكون ما عرفت
 الوحدة له حصة قابضا للكثرة اصلا لا في ابتداء الخلف ولا بعد ما واما اذا كان مفروضا
 واحدا كما نحن فيه فان القابل للكثرة في ابتداء الخلف والذي هو واحد بالفعل
 خلقا انما هو المتصل الواحد الذي فرض فيه مجزآن فامكان حقيقته بدون
 الانفكاك ممنوع والسند ما ذكره وان كون الشئ الواحد متعدد وامكنة لا يستقيم
 الا بالانفصال وانما جعل اذا ظرف لقوله اعم وجعل قول ممنوع من فاعله تقديره فيضيه
 عن نظائر "يقول" هذا انما لا يمكن ان يقال في توجيه كلامه وانت خبير بان الكثرة
 عارضة بالفعل لمعروض الوحدة عند القائل بل عروضا له تقديره في ناظر الى ابتداء
 الخلف فلا يمنع لعدم شرطه وان اراد انه ممنوع عند كون معروضاها واحدا وان
 كان عروض الوحدة تقديره ناظرا الى ابتداء الخلف فالشرط ممنوع والسند في

21

هذا قولنا - والمثال المذكور منظم فيه لئلا يحصل ان ما اورده من انما لا يتحقق
 التعدد والكثرة في ابداء الخلق مع كونه مخلوقا واحدا بالفضل غير قابل للانقسام
 بعد خلقه واحدا اعني طبيعة الانسان والطفه لا يخلق بقى المثل له اذ النطفه
 الانسانية قبل النصور بصور الانسان واحد كانت ممكنة النصور بصورة
 الانسان بغير دليل خلق التوأمين منها ولو كانت مفروضة للوحدة لما جاز ان
 يصير منكثرة بهذا توجيه كلامه ويرد عليه بعد ان هذا منافق في المثال لبيت
 منه واسباب المصداق ان اراد بان يكون مفروض الوحدة بعد خلقه لا يجوز
 ان يصير منكثرة في ابتدائها فهو ممنوع بل هو اول السند على ما عرفت وان
 اراد ان ما هو مفروضها بعد ما ايضا فهو وان كان ممكنا لا يصح بان
 المدعى وان اراد بان ما هو مفروض الوحدة في ابتدائها بغير منع كثرته في المبدأ
 لا يجوز ان يصير منكثرة مطلقا او بعد خلق واحد فهو ليس مما نحن فيه بهذا ولا
 يلتفت الى ما قيل او يقال فان الفيض من الكثرة المتعالي قولنا - وقد يجاب
 عن اصل الابرار اي الذي اورده في قوله وهما بكت الخ وفيه بالاس
 لما يتوهم كونه جوازا عن الابرار الذي اورده الفاعل على الشئ الاول وانت
 خبير بان هذا يدل على بطلان مذهب دماء الطيس ايضا وهو خطأ ورواية
 ما ذكرناه وكنت فيما سبق من اشتمال السند لان الشئ على الاستدراك فتذكر
 قولنا - كما استند المجموع حاصل من ذلك جسم وجسم اخر وذلك المجموع
 هو جسم البسيط الفاعل للانفكاك المركب من المنفصل الواحد بالاضداد جسم
 اخر منفصل واحد ايضا عنه ودماء الطيس قولنا - فتقتضي كل منهما ما يقتضي الآخر
 ومعلوم ان استند المجموع مقتضى للانفكاك من منفك بالفعل حقيقة عنه
 فاستند المنفصل ايضا بقتضيه ولا يابى عنه قولنا - قبول الانفك من بالفعل اي

الخافض

كما جى اذ هو خلاف المفروض قولنا - لنفسه بالفضل اي في رتبة كما هو المفروض
 المقصود اي كون المنفصل الواحد قابلا للانفكاك العنصري قولنا - ولا يتحقق
 الخ فان قلت بهذا الكلام على السند غير مقبول قلت كلام عليه على سبيل انه لا
 يصح للاستناد به وهو مقبول فتأمل قولنا - ما يقتضي القسمة الواجبة بوجه ما يابى
 بغير فضل العقل كلب او بتوهم الوهم فيها او باختلاف عرضين فابن او غير ذلك
 او بالانفصال بحسب الفارج فالمراد بالقسمة الواجبة ما يعلم الانواع تحتها لا ما
 يقتضي القسمة العقلية اي في رتبة فقط والمستلزم لوجود النقط بالفضل في الفارج
 وهو هذا فقط اتفاقا فيجوز ان يكون قبل استند المنفصل باحد الانواع الاخر
 فلا يوجد فقط بالفضل قولنا - واما ثالث فلان الاثني لم يحصل له صاحب الفضل
 توهم ان المجيب اثبت المساواة والتماثل بين استند المجموع الى اصل من
 يجوز بين المفروضين في المنفصل وبين استند كل منهما او بين استند المجموع
 الى اصل من المنفصل وجوز الاخر لتمامه مع انه ليس كذلك بل اثبت التماثل بين
 استند المجموع الى اصل من المنفصل وبين الفارج عنه وبين المنفصل والاثنيتين واقعة
 بينهما في نفس الامر بهذا قولنا - توجيه هذا القول اي قول الفضل قولنا - ان يقال
 المراد من محصل ان المراد بالاجسام الواقعة في القضية هي الاجسام المفردة لا
 الاعم منها ومن البسيط يعني ان لا يكون مركبة من الاجسام المختلفة لطبيعتها
 والمركبات حتى لو ثبت المنفصل الواحد في نفسه القابل للانفكاك في الاجسام
 فانما ثبت في بعضها وهو ما سوى المركبات والبسيط المركبة من الاجسام
 المنسوبة الى دماء الطيس وعلى تقدير كون المراد بها الاجسام المفردة لو لم يزل
 اعني قول المصنف والما لم يزل مجردا على كونها كذلك فانما يتم على كون كل
 منها كذلك وهذا وانت خبير بان قوله اذ فيه الاختلاف ممنوع بل لا اختلاف

في البسيط قال في حاشية كاشية وفيه ان الاختلاف ليس في المفرد بل في
 البسيط **قوله** وعبارة المصنف هي ممنوع بل لا اثر في ما عليه بنا على ما
 سبق من الحاشية من ان لزوم جزاء او ما في حكمه انما هو على تقدير صدق التقبيل
 سلبه كلية او حسدا لا احتياج الى التعرض لكون الاجزاء اجما على ما عرفت
 فنقل هذا ليس منه مع التراجع **قوله** في كل موضع معني وذلك لان
 القبول هنا معني الطريان اي القبول الغير الحقيقي وهو الذي لا يبقى القابل
 مع القبول وهناك معني انصاف به اي القبول الحقيقي الذي يجب بقا القابل
 مع المقبول فلما ساقا **قوله** وقد يقال اي لقوله مذهب الائمة اقلين
 بانه مجسم ليس اما الصورة مجسمة وليس له جزاء **قوله** ليس الامس عوارض
 الصورة الغير اللازمة فلا يندم الا بالندم الاتصال ولا بالندم الانفصال
 والندم ذاتي فلا احتياج الى السبيل حتى يكون الباقى بعد الانفصال من
 ذات مجسم هي السلا بزم فوج الهويين كما صلتين بعد من كنتم العدم
 وكون سببها الى المتصل الاول سببها الى غيره **قوله** ان لا يكون الجسم
 اي الصورة الجسمية **قوله** افراد الجواهر اقسام الجواهر اربعة عند الاشرافيين
 العقل والنفس والصورة الجسمية والمكان معني البعد مجرد الموجود وعند
 المشايخ خمسة الثلثة المذكورة اولها والهوية والجسم المركب منها ومنه الصورة
قوله لذاتها قيد بيشتمل الكلام الصورة فانها محتاجة الى المحل من حيث
 الوجود **قوله** عن الموضوع اي عن المحل **قوله** وانما لما كان لقبول للاثارة
 تحسية الحقيقية وكان شكل **قوله** فالقائل للابعد فصل للجسم فيه ان مفرومه
 امر عديم فكيف يجوز ان يكون مفصلا ذاتا للجسم الذي هو منه كحاشية في رتبة
 وعلى تقدير كونه موجودا يكون عرضا لكونه من السبب التي هي من المعارض فكيف

لا يكون

يكون مفروما للجسم الذي هو من غيره ما على انه بزم السلس لا احتياج الى حاشية
 الى حاشية اخرى وكذا في بزم تركيب مجسم من الامور الغير المتشابهة واجب
 بان الفصل هو ما يصدق عليه مفهوم قابل للابعد وهو ذات وروبان ما
 صدقته اما ذات مجسم وهو ليس فعلا منفيا او افراده وهي ايضا ليست
 له واجب بان المراد بما يصدق هو عليه ليس ذات مجسم ولا افراد بل
 مفرومة فجهول لم يلحق عليها الا من حيث هذا المعارض اعني مفروم
 قابل للابعد ولذا انما في تعريف مجسم مقام الفصل متحدة مع مجسم
 بحسب **قوله** والابصال من لوازمه اقول قد عرفت ان الفصل
 هو ما يصدق عليه قابل للابعد وبطل عليه ايضا قضية المفروم بالصورة
 وحسب لعل يجوز ان لا يكون في نفس متصلا ولا متفصلا بل يكونان من
 عوارضه فبما ان الاتصال لا يزول ولست سري بعدا فبما احتمال كون
 الصورة غير متصلة وغير متفصلة في حد ذاتها لقوله لاشية فيبين لم اورد هذا
 لقوته بحيث يبين مع انه يؤول الى كون الاتصال من لوازم الصورة وبما زاد
 الا يصدق مفهوم قابل للابعد عليها وهو لا يثبت الملازمة لجواز ان يكون
 ذلك المفهوم من عوارضها الغير اللازمة فلما زعم لا يكون لازما لها ايضا على انه
 يكون الاتصال من لوازم ذلك المفهوم ممنوع وكذا ان اريد كونه من لوازم
 ما صدق من حيث انه متصف بذلك المفهوم يكون ممنوعا فتأمل **قوله** لزوم
 الاتصال اي مطلقا واحدا كان في ضمن نفس واحد او متعدد وفي ضمن متعدي
 او اكثر **قوله** لذات مجسم اي الصورة الجسمية **قوله** وهي اي الوحدة وثباته
 وصيف له اي غير لازمة له فبما لا يزول مطلق الاتصال فلما يزول ذات
 المفروم ايضا اعني ذات مجسم فلا يكون التفريق اعماما للجسمية بالكلية مني

يحتاج الى السبيل هذه نظيره وفيه ان اللازم من هذا ليس بالباقي المطلق
 بحسبه واولا يكفي ان كل فرد لا يكون نسبة المميزين
 محاصرين بعد التفریق الى المنفصل الواحد الذي حصل من تفریق اولي منه
 شتبا الى غيره مع انه بهي البطان وايضا يكون حد وثقا من كتم العلم
 لولا السبيل كيف وبقي المطلق بحسبه مما لا يكره المسنون ايضا لعل هذا
 هو محصل ما ذكره في حق والافس فيه ما يدل على بقاء مطلق بحسبه في تصنيف
 بوحدة الوجود والذات والتعين وذلك لان الصورة بحسبه متجزئة بالذات
 ولا شك انه المتجزئ في هذا الحيز غير المتجزئ في ذلك الحيز فلهذا
 هو هو المعنى بالسبيل فان قلت يكرى فيه ما يجري في الصورة قلت لا
 بغيره وايضا هو ليس متجزئ بالذات حتى يكون له حاصل في هذا الحيز غير حاصل في الاخر
 قول اي نصف به قسمين كونه القبول حقيقة فيخرج لزوم الاجتماع
 قول والمقدمة اعتبار من قبل المصنف قول جواب لقد مر محصله انه بعد ما
 كونه الصورة بحسبه اولها في الحقيقة لا انفصال يترجم اجتماع الانفصال والافس
 في موضوع واحد في آن واحد من جهة واحدة لوجوب وجود القائل محققا وما
 يترجم مع القبول فيترجم ان يكون في جسم امر او يكون في الحقيقة حقيقة باقيا مع قبول
 لبطان حد وث بحسبه من كتم العلم فلا بد من ملاحظة هذه المقدمة والافس
 مسمايتم اليه ان كما لا يخفى قول وانت تعلم انه لا وجه له في الاختذار وانما
 لعدم الاحتياج الى المقدمة المذكورة في المقصود حاصل انه لا يجوز ان يكون
 مراد المانع بالقبول شخص بحسبه وصورة اولها منها والافس هو سبب المثابرة
 وما اعتره فواب فلا يكون منها عليهم مع انه لا يفسد عليهم اذ هو مسنون على تقرير
 وجوب بقاء الصورة اولها منها مع الانفصال فيترجم ان يكون مراده مطلق

الفاعل محقق وحده كلام المصنف وان كان واقعا لكنه لا لا وجه له
 يكون ما بدفعه محتاجا اليه اوله شبهة والمنازع في وجود الفاعل بالمعنى المذكور
 بوجود الجسم بعد الانفصال ايضا لكن في ضمن المتصلين او اكثر النزاع
 بين الاشارة اليه والثابته انما هو في ان الموجود بعده ان هو المنفصل
 الواحد الموجود قبله اوله لم يبق من المنفصل الواحد الا جزء الذي هو السبيل
 فالله في الاول وهو الى الاول والثانية الى الثاني ولا يجوز ان يكون مراده
 بالسبيل اذ مع كونه اعترافا بوجوده وهو محل النزاع فلما يصح سندا هذا قوله
 فيه ان لم يبق في حاشية اخرى يعني يفهم من كلامه ان الانفصال
 لو لم يكن وجوديا او عدم ملكة لم يقتضي وجود الموضوع وليس كذلك بل اذا
 كان سببا مطلقا ويكون معنى القبول الاتصاف به يكون مقتضيا لوجوده
 ايضا اذ لا فرق بين ولا فضا في ان هذا في لف لا اشتد ان الموجه اليه
 المحمول في قوله البسيط في عدم اقتضا وجود الموضوع ولعل محق هو
 مع الشئ فتدبر قول انفصال بحسبه اي الصورة بحسبه لمقتضى الجسم نفسه من حيث
 تلك الصورة قول المنفصل يجوز في وهو الصورة بحسبه قول اخر اي جميع
 اجزائه قول علم بقاء امر جوهري كقضي الكلام اشعار بجوهريته ومحلته بصورة ايضا
 قول لان السامع اعلم بمعلومية بقاء امر جوهري الى قوله وايضا البديهة
 ومنه تعليل لمعلومية كونه محلا للصورة وجوب قول مع بقاء لا امتناع بقاء العرض
 مع انعدام معروضه قول فيقوم له اي فيلزم قيام الباقي بجوهريه لو كان عرضا
 اوله او بما انتهى قيامه الى القيام به على تقدير جواز قيام العرض بالعرض
 قول فذلك يجوز له اي المحل الباقي على تقدير كونه عرضا قول يكون باقيا
 بعد الانفصال بقاء عارضة فرضا ومحاصل انه يترجم بقاء امر جوهري البتة

لان الباقى انما نفه جوهر او قائم بما هو جوهر اما ابتداء او انتهاء وهو ايضا باق
فكيف قيل انه على معلومية بقاء الجوهر في جوهر الجسم وعلى تقدير كون الباقى
عرضا وان لم يبقا جوهر محلا لا ايضا لكن كونه جوهر الجسم كما بقاء في نفسه متنوع
فنفقون ان منع كون ذلك جوهر محلا لا بقاء في جوهر الجسم كما بقاء في نفسه متنوع
لزم تقوم بجوهر بالعرض القائم بغيره اذ على هذا التقدير وهو محال بوجه قول
ومنع كونه في جواب لما فرغنا من السؤال والضمير في كونه راجع الى ذلك
بجوهر قول وصفا اى الاشارة بحسب بن الاشارة الى احداهما عين الاشارة
الى الاخر وذا لا يتصور الا بالاندخال او المحلول والاول محال بدونه في الجوهر
مطلقا فتبين ان في فلا بد من حلول في قول في كونه في الجوهر الباقى في قول في منع
وذلك لا يمنع بقاء المحال مع انعدام المحل قول وحلولهما في ثالث اصح
لا لم يجعل الثالث عبارة عن الصور النوعية بخصوصها لم يفلح باشتغال
حلول الجوهر الباقى فيها ايضا لا مكان انعدامها مع بقاء الجوهر بل اظهر بان الكلام
انما هو في اصل ما به جسم من حيث هو جسم وقد عرفت انه يحصل في جوهر
الجوهرية اى الجوهر الباقى والافصال اى الصورة الجسمانية المتصلة ولما كان
يكن عدم مباينتها في الوضع كجول ثالث فيها بان يكون التركيب منها
انما هو بحسب الخارج على ما عرفت من تحقيق صدر المدققين في الكتاب وكل
فيها امر ثالث لا على كل المتصل في الجوهر الباقى وكل امر ثالث فيها والافضل
اعترف بحسب الجوهر الباقى فلا يحتاج الى نفيه بانه ليس الكلام فيه اظهر باطل
به حلولها في ثالث اى البطل عدم مباينتها في الوضع كجول ثالث فيها والافضل
ثالث فيها كما لو فرض امر مفترق قول في بوجه في ويوجد ايضا ما ذكره بعض شراح
الهداية من انه لا يترتب من انفصال جسم على تقدير عدم الهوي الى انعدامه بالكلية

اي
نفسه

اي بجميع اجزائه وانما وجهه بين افرق من كتم العدم او بطريق الانفصال
يزول جزء من الانفصال لا المركب من الانفصالات المفروضة بالمره والتقدير
بجزء وان استندم انعدام الكل لكن لا يستندم انعدامه بالكلية ان لم يكن انعدام
جميع الاجزاء والمفرد بين هذا وبين ما ذكره المحقق انما من مثل الاشارة بان هو
ان ما ذكره بغيره بقاء الجسم والافصال ليس صفة الانفصال وهذا الزام لعدم
بقائها وانما بقاء البعض اجزائها وانت خبير بان الاجزاء المفروضة لعدم كونها
موجودة حين الانفصال لا يفيد القول ببقائها عدم كونها مجزئة في صلبين
بعد الانفصال خارجين من كتم العدم وايضا لا يفيد صحة نسبتها الى المتصل الذي
حصل من تقريره دون غيره على ان القول ببقائها مجرد ونسبة والا فكم يمكن في قول
قيل الانفصال مع ان البقاء يقتضي الوجود والابقى فكذا اودهن من حيث
العكس في قائل وايضا يتوجه عليه ما اورد بعض من ان الانفصال لو
كان موجبا لانعدام بالكلية لولا الهوي الى على ما ذكره المثثنون لزم حركة الهوي
في الصور الجسمانية في اقطع جسم تدريجيا اذ الهوي في بقاءه على ما زعموه مع لو اورد
الصور عليها على وجه يكون في كل ان فرض في زمان القطع متصف بصورة لا يكون
متصف بها في الآن الباقى ولا في الآن اللاحق مع انما فهم على ان الهوي لا
يتحرك في الصور الجسمانية واجب بان المفرد عندهم هو الانفصال بانهم
موجب لانعدام لولا الهوي الى الانفصال بالوجه الذي صورتموه فلو لم يكن
الهوي في الصور الجوهرية متنوع كيف وانما انفصال بانهم اى لا يكون تدريجيا
وفيه ان المفرد عندهم هو ان مطلق الفلك الخارجى بوجوب الانعدام وايضا
انفصال كل مرتبة نام بالنسبة اليها وان كان ناقصا بالنسبة الى اخرى واجبا
السماحي بان الهوي مبهم في حد ذاتها كما هو المفرد عندهم والمتحرك في شئ لا بد

ان يكون شئنا معينا ولا يفعل ان يكون ما يتعين به ما فيه محركة فاعلم وان
 غير ان هذا مبني على ان لا يكون الالف في شخص السبب وفيه ما لا يخفى على
 سائر عار ان شاء الله تعالى فالحق في الجواب ان يقال المتحرك في الكيف
 مثلا لا بد ان يكون له فيها بين مبدأ الحركة ونشأته كبقية واحدة سواء على ما
 تقرر ومثل هذا السبب الذي يتبدل على محله مع بقائه محله يتوقف لا بد ان يكون
 عرضا يقوم محله بدونه فلا يتصور حركته في الصور المقومة لجا لها فتدبر قوله المنع
 ان يقال ان لا نسلم ان التفرقة اعدام للجسمية بالكلية لالا الهية في انما يكون
 كذلك ان لو كانت الاتصال من لوازمها لم لا يجوز ان لا يكون مقصود ولا
 منفصل بل يكونان من عوارضها الغير اللازمة فيه وال الاتصال لا يزول
 ولا خفاء في انه مبني على ما ذكره الاشرفيون وما نقله المحشي فيما سبق بقوله وقد
 يقال الاتصال والاتصال اب الا من عوارض المح قول وقد عرفت ما
 يتعين به وهو ما ذكره انفا بقوله واقول في اثبات اتصال الجسم الى اخر ما ذكره هنا
 وانت قد اصبحت الي ما يتعين به فتذكر قوله وذكر بعض المدققين هو مبر صدر
 الدين محمد الشيرازي في حاشية الجدية على الشرح الجديد للتجريد ذكر هذا الكلام
 والما ذكره ان حاشية التجريد من قبل الاشرفيين من ان الجسمية الطبيعية
 مقصود ولا مقصود في حد ذاتها حتى يزول بزوال الاتصال فهي ما فيه في
 محالين ففرض المحشي من نقله ان المنع قد دفع بهذا الذي ذكره هذا المدقق
 ايضا مع انه لا بد في ان مداره على عدم تسليم كون الجسم متصلا في حد ذاتها
 وليس في هذا ما يشبهه ودعوى بديه بقاءه حال الانفصال كونه في محله
 النزاع غير مسموعه ومن هذا اظهر عدم كونه راد على ما ذكره ان حاشية التجريد
 ايضا قوله ما لم ينقلب الى امر اخر كالثواب الما هو انما هو وان تبدل مقداره

كبتل المدور كعبا مثلا ثم لا بد من عليك ان هذا مبني على القول بجسم
 التعلمي وان العاد بجسم الطبيعي غير مأخوذة على وجه التعيين والافتعال المقدار
 ايضا ليزول شخص المنة المحسوس وكذا شخص اخر قوله فالقول ببقاء
 الجسم بعد الانفصال اي على ما ذهب اليه الثالث رح المجدي للتجريد بقوله ذهب
 الاشرفيين قوله غير مناسب قد عرفت ان هذا هو الحق لان الجسم متجريد
 فالوجود في هذا المجزئ غير الموجود وذلك قوله نعم لم دفع توهم ثامن من قبل
 السبب على الجسم محله كما ان الفعل كجسم بعدم بقا الجسم كذلك كجسم بعدم
 بقا السبب في فاجاب بقوله نعم يقع مع قوله لا يابها والابراد بان ابرها
 بناء في كونها موجودة بالفعل اذ الموجود بالفعل معين يعني دفعه واستلزم عليه بقاء
 اشياءه تعالى قوله ولكم بقاءها الى ان الفخر راجع الى الهية في مع انه في
 عبارة صدر المدققين راجع الى الجسم ليس الاجت قال اما حكم بقاء الجسم بعد
 الانفصال والانعقاد وهو في حد ذاته شئ معين بالفعل مكبرة غير مسموعة
 ولعله لما كان جعل صحة القول ببقاء الهية في بقاءها مستلزما لان يكون
 الحكم بقاء الهية في حال كونها شئنا معينا بالفعل مكبرة غير مسموعة نقله هكذا في
 بينه وبين قوله وجوده في قوله ولا يذم من الثابت وهو كونه امر قوله
 لا يسقط وقد بينا ان على هيئة قوله ودعوى البديهة اي في عدم بقاء الجسم بعد
 الانفصال والاتصال قوله اذ لم يكن كونه ودعوى البديهة في محل النزاع وقد
 منع بعض شراح التجريد لزوم انعدام الجسم عند طرأ الانفصال مستند بان
 والاتصال وحال عارضان لذات الجسم ولا يذم من زوال العارض الى
 العوض من الزوال عند طرأه جوامع الجسم التعلمي دون الطبيعي والجسم الطبيعي
 مع الجسم التعلمي المتصل الواحد ولعله ومع الجسمين التعلمييين مثلا متعدد منفصل

س

الكلية

ولا انفصال ولا انفصال في ذات الجسم الطبيعي فكيف نفاذه في كمالين وروبان
 الجسم على تقدير كونه عبارة عن الصورة بحسب المتصل في حد ذاتها على ما يقتضيه
 نفس الهيولى والجزء الذي لا يتجزى لانه ان يكون متصلا في حد ذاته فبه وال
 الانفصال يزول شخصه الذي في حالة الانفصال والمقدار الواحد اللازم
 لوجوده وان لم تنزل طبيعة الكلية في الفرق بينه وبين الجسم التعليمي بان فيه
 زوال الذات عند الانفصال دون الطبيعي ليس بشئ لانه ان اراد
 بالذات حقيقة الشئ وبما هي النوعية قطا لانه لا يزول حقيقة الجسم التعليمي
 بهذا المعنى ايضا وان اراد بها الهوية الشخصية فكما ان الهوية الشخصية
 للجسم التعليمي تزول بالانفصال كذلك الهوية الشخصية للجسم الطبيعي لا تزول
 بعبارة عن الصورة بحسب المتصل الواحد في حد ذاتها تزول بصرح
 الفاضل المدققين في الحقيقة كجده ذات خيرة بانه اذا انفصل الصورة
 ووجدتها في ذاتها غير مسلم ودعوى البهية لا تسمع **قوله** بعض من اجل
 الفصل وهو لا محال بل هو الذي كان في حاشية كاشية **قوله** ان قول في بحث
 في حاشية ان الكلام في الاجزاء الخارجية المتصل ولو كانت موجودة بوجود الكل لزم
 بصدق حاشية عليه بل كل بعضها على بعض ايضا او يحمل انما يقتضي التنازع بحسب
 الذين والاشياء بحسب الوجود في رجب وهذا متحقق بين الكل وبينها وكذا
 بين كل جزء منها وجزء اخر على هذا التقدير مع بطلان كون الاجزاء الخارجية محمولة
 متفق عليه بينهم وبرهان مراد الاستدلال المحقق الذي من عدم كونها
 معه وهم صرفة انها ليست بمجرى اختراع الوهم اختراعا غير مطابق لما في
 نفس الامر كائنا ما بالاعمال بل مختصة ومفوضة فرضا مطابقا وليس
 محل اختراع في الخارج وهو الاستدلال بحسب وهذا هو المراد باق لها كوا من

الوجود لانها موجودة بالفعل بوجود الكل بل لو فرض كونها موجودة بالفعل
 في الخارج لكانت موجودة بوجودها منفيرا لكل وكان وجود كل منفيرا لوجود
 ما يفارقه من اجزاء الاخر ايضا وقوله الا انه ليس لها وجود بل ان اراد به انها ليست
 متحققة بالفعل في المتصل بحسب الخارج حتى يقال ان وجودها منفيرا لوجود
 الكل بل وجودها عند اي حين عدم الانفصال الذي نحن بصدده ليس الا
 عبارة عن وجود محل انتزاعها على ما بينك عليه وهو الكل وهذا القدر لا يتم
 صدق حملها على الكل بل يقتضي عدم صدق اذ يحمل يقتضي الاشياء بحسب الوجود
 في رجب وقد عرفت انها لو وجدت بالفعل في الخارج لكانت منفيرة في الوجود
 الخارجي لكل شئ على ان الاجزاء التي رجب تحمل على الكل اذا اخذت لا بشرط شئ ولا
 مانع من ان يكون مراد الاستدلال بوجودها موجودة بوجود كونها موجودة بوجود
 حاشية اي حين كونها موجودة لا بشرط فلا محذور **قوله** فان قلت ان ايراد علي
 قول الشرح فيكون الباقى موجبا مع حاشية ان الباقى يعني ليس موجبا مع
 كيف والبدية شانه مع فجب بقا الجسم نفسه في كمالين **قوله** في مخرب
 بضم الفاء المعجمة ونشيد به الباء المدحمة التنازع يعني الذي كان في حاشية كاشية **قوله**
 كان هو ذلك الما الذي كان اولاً اي في مجرة وايضا ليست نسبة تلك
 الاشخاص المتفرقة في الكثرة ان اي الشخص الذي في مجرة كشيء الى الشخص الذي
 لا يكون فيها ولا يكون ما لها اي ما لجزء ما خذوا منه **قوله** كيف يكلم بركت وذلك
 لانه عند لا يكون الما هو الذي كان بل يكون جزء وهو الهيولى هو جزء الما والما
 كان اولاً وهيولى الما وايضا لا يلحق نسبة تلك الما الى ما لجزء دون ما غير ما
 الذي لم يؤخذ مام منه لتحقق الهيولى بعينها في الما الذي لم يكن في مجرة ولم يؤخذ
 مام منها ايضا لتحقيق الهيولى او هيولى الفاضل واحدة بالشخص عند هم **قوله**

قلت الهيولي لم قال صدر المدققين في المسألة المذكورة على التبريد
ما ذكره المبررة لما حلت فيها صورة الشخص واحد ما نه صارت شخصا واحدا في الماء
ثم لما زالت عنها حال الفرق في الكثرة ان هذه الصورة الواحدة وحلت فيها
صور متعددة ما نه زالت الوحدة والشخص المذكوران عنها اذ الصورة هي
فيها حصة ليست شخصا واحدا لكن لم تنزل ما نه لان ما حلت فيها من الصور
ايضا ما نه فلا جرم انه حصة يصدق ان ذلك الماء حصة في الكثرة ان الماء
ان ذلك الشخص الواحد فيها فلما برز ان الماء لا يخرج عن كونه الماء في
ان جرم من الماء باقى في الكثرة ان حتى يزداد هذا المجرى حاصل في جميع افراد
الماء بل المدعى ان ذلك الماء الذي كان قبل الفرق في الجرة والكثرة ان
يصدق ان ما اذا كثر ذلك اذا لم يكن ما المجرى ما هو ذاته انتهى وانتهى
ان اراد بذلك الماء الذي كان قبل لم يصدق ذلك الماء اي تمام حقيقة
وهو من الهيولي والصورة المستفظة فهو مع كونه قولا لا يبقا الجسم من الماء
يزوال شخص الصورة واقول بان المراد بالهيولي مع مطلق الصورة غير عيب
لحق مطلق الصورة كالهولي في جميع المياه وان اراد بالهيولي فقط
مسألة اطلاق الاسم الكل على الجزاء لا يزداد باقى على حاله غير متدفع به وان اراد
به معنى اخر فله صورة حتى تكلم عليه ثم لا يذهب عليك ان ما ذكره صدر
المدققين يمكن ان يحصل جوابا لما ذكره المحشى من السؤال وان يرد ما اورده على ما
ذكره صدر المدققين على ما ذكره المحشى ايضا من الجواب غير الايراد على الشق الاول
بانه مناف لا علة في زوال شخص الصورة اذ الاعتراف من المحشى هنا
والمدكور الهم الا ان يقال كمن في كلام المحشى الشق الثاني في رفع
محدوده في جواب تمرر المقدمه البديهية كانه قيل ان اراد ان الماء التي في

الكلية هي

هي الماء الذي كان اول ان تلك الحقيقة هي تلك الحقيقة فالبديهة ليست
شاهدة به وان اراد ان هولا ما هي الهيولي الماء الذي كان اولاً فالبديهة
شاهدة به لكن صحة هذا لا يقتضي بقاء الماء بشخصه وهذه الظاهر قائل ولا يرى
هذا فيما ذكره صدر المدققين ولا يدفع ما ذكره من الايراد ايضا فذكر قول وليس
كذلك هذا ما ارتضاه صدر المدققين في حاشية كجده على الشرح كجده للتبريد
واستدل عليه هناك بما استدل به هنا وبرهانه مناف لا تقر بينهم من ان
شخص الصورة بالهيولي اذ لو كان شخص الهيولي بالصورة على ما يقتضيه هذا
الكلام يلزم الدور ويجواب بان شخص الصورة بهيولي مخصوصه وشخصها بالصورة
ما لا يفيد اذ حينئذ لا يقوم شخص الماء بالانفصال لوجود صورة ما حصة ايضا وايضا
لا يفيد الجواب بان شخص الهيولي بالصورة شخص بالعرض بمعنى ان الصورة واسطة
في العرض وشخصها وشخص الصورة بها شخص ذاتي بمعنى ان قاييم بذات الصورة
حقيقة لا يخالها الهيولي واسطة في الشبوت وشخصها اذ يلزم حصة ايضا تبدلها بتبدل
الصورة شخص اذ الموجب لزوال المحل ليس بالزوال ما بالذات لا زوال بالعرض
وايضا لو لم يكن الباقي شخص الهيولي لم يكن فرق بينه وبين جسم اذ لم يكن
الهيولي على ما ذهب اليه الاشرافيون اذ لا يكره ان يعلق الجسم لعدم انفسا
فقد اكتفى وعدم خروج القسمين من كونه عدم ونسبتا الى المتصل الاول دون
غيره بقاء مطلق الهيولي فلم لا يقتضي بقاء مطلق الجسم فيما ذكرناه فالحق هو انفسا
بعض من اجله الفصل مولانا جلال الدين الدواني في حاشيته القديسة على الشرح
مجدد للتبريد من ان التحقيق ان الشيء لا يكون في حد ذاته محتملا لوجوده وكثرته فان
هو كل شيء لا يقبل التعدد بان يكون هو في نفسه متعدد اذ الهيولي مستحفظ سموا
وحدته التي هي هيوتها وذلك الوحدة لازمة لها غير زائدة نعم هي حالة بوحدهم

فانما تشخصه بشخص واحد وهو محال او يشخص اليه بالصوره تشخص بالعرض
غير قائم باليهوي حقيقة بل الصورة واسطة في العرض لهذا الشخص والوجود
ولانه لا يلزم وجود الواحد بالشخص في مكانين وهو محال على ما سيجي اذ الي
ليس الما وجود الواحد بالشخص المتخيلة بالذات فبما قد عرفت ان اليهوي
ليست كذلك والاختلاف لمخصص كاف للاختلاف يحصل بسبب اختلاف
المكان بديهة ولا يذهب عليك انه يمكن احد جواب فيه هذا التحقيق بما
اور على المثالين بالما الذي في محجب اذ انفرق في الكمية ان على ما سبق
هذا ما هو محقق التحقيق بالقبول فلما قد عرفت ان لا يلزم من ذلك اي من
صدوره الماد مع المتصل الواحد منفصلا واحدا مع اي من كون الصورة
للمادة ومحصل لعونها عن الوحدة والتعدد والاتصال والانفصال فلو
كون المادة محلا اي حقيقة فالصورة حاله كذلك مع ان المدعى في هذا القول
اذا قد يصير محققا لعدم اللزوم محصلا انما يلزم من المذكور محلبة المادة
حقيقة وحالية الصورة كذلك ان لو لم يضر ضرورة المحل اي ما هو محل حقيقة حالا
وبالعكس فضرورة ما هو محال حقيقة محلا بالعرض منع انما جازيل واقع فانهم جعلوا
اقام الكم بالعرض اربعة ما هو محل الكم المتصل بالكم المتصل بالكم فية في ينفق
بالساواه وعدلا بتبعيته فكانه هو المقدار وكان المقدار محله وهو حال فيه
او المنفصل كالمعدو وللعده فانه ينصف بتبعيته الفله والكثرة والساواه وعدلا
وغيره من صفات العدد فكانه هو العدد والقائم به وكان العدد محله ومفروضة
وهو اي المعدود حال فيه وعارض له وما هو حال في الكم كالصو القائم بالسطح وما
هو حال مع الكم في المحل كالسواد محال مع المقدار في الجسم وما له علاقته مع الكم
خارجة عما ذكره في العلاقات الثلثة كالقوة فانها نصيب كما بالعرض وتنصف بانها

فانما تشخصه بشخص

فانما تشخصه بشخص بالوجود والكثرة بالعرض وكذا بما يتبعها من الوحدة والانفصال
والكثرة التي تقابلها وتنفق الاستناد من الامامية زاجان في حاشيته على تلك
الاشية بالقبول وقال خلاصه الكلام ان الجسم اذا طرأ عليه الانفصال لعدم
بصورته الجسمية اذ يزول وحدة الشخص ويزوالها يزول شخصها وذلك
لانها متخيلة بالذات ولا شك ان المتخيلة بالذات وهذه المتخيلة في ذلك
متميزة بشخصين بعد ان كان شخصا واحدا وذلك بخلاف اليهوي لانها
غير متخيلة الا بتبعية الصورة واليهوي لا سكتة بالشخص بالانفصال بل
الموجود فيها في هذه المتخيلة والموجود ومنها في اخص في شخص اليهوي الواحدة
واختلافها بل من قبيل اختلاف حصص البياض القام كم جسم شخص باعتبار
كون حصته من هذه احدى اقسامها ليس هذا الاختلاف وقد تشخصا لبياض بل
يهوي كل العناصر عند هم شخص واحد وتعدو ما تعدو حصصا لشخص ولما كان تصور
هذا المعنى في شأن الشخص المعين مستبعدا ذهب بعضهم الى انها امر مبهم ولا يجي شأنا
وجود المسمى في الخارج وقد عرفت ان الشيخ صرح في الاشارات بكونها امر شخصيا واقفا
ان رجح المجرب بل يجرى بدكس الشخص اليهوي اي القائم بها بالذات كان متخصا على
طريق الانفصال والاتصال الواردين على الصورة بالذات وعليها بالذات
فكانها تشخص له نوع ايهام ولذلك شبه وحدتها الشخصية بالوحدة الجسمية
والنوعية فاليهوي عند انفصال الجسم تنصف بوحدات ثلثة وحدتها الشخصية
اليهوي لانيته وهي لا تزول بالانفصال والوحدة الشخصية التي هي الصورة والوحدة
الانفصالية التابعة للوحدة التي هي الصورة وانصافها بالاولى بالذات ولهذا
لا تزول ما لم تكن الذات زائده ولا قائل بزوال الذات بالانفصال و
بالاخيرين بالعرض ولا يزول الشئ بزوال ما بالعرض هذا ولا يبرر انه يلزم

منه او غير متناهية باعتبار اثرها وحسب اى حين هو ضرورة ما هو محل حقيقة
حالا بالعرض وبالعكس لقول لم لا يجوز ان يكون الهيولى هى الحالة حقيقة
والصورة هى المحل كذلك لكن صارت حالة او ما علة بالعرض وكذا الهيولى
صارت منوعة بالعرض والسبع فلا يزم ما هو المدعى مما ذكر بهذا وانت خبير
بان هذا يندفع بكل التامية على ما هو بالذات وكذا المنعوية المضادة **قوله**
مثلا مع هذا التمثيل للاصل والعكس اذ ضرورة معروض العدد واما من قبيل
ضرورة ما هو محل حقيقة حالا بالعرض وهو الاصل وبزمنها ضرورة ما هو محل حقيقة
وهو العدد محلا ومعرضا بالعرض وهو العكس وقد ثبتت على معنى ضرورة
العدد واما بالعرض وصورة المحل بالعرض وبالعكس قال صدر المدققين
فى شبهة المحل على الشرح المحل لا يجوز ان يكون المادة مع المفصل
متصلا ومع المتعدد متعدد وان يكون محلا اذ قد يصير المحل حالا بالعرض وقد
يصير احدى المحلين فى المحل عين المحال الاخر بالعرض كما فصل هذه الاقسام
فى الحكم بالعرض انتهى بكذا يبنى ان نفهم هذا المقام **قوله** ولما قل ان يقول
مع قد عرفت فى بحث المحل ما يقتضيه فى هذا المقام فتذكر **قوله** وهذا المعنى
يتحقق بين الصورة والهيولى لان الصورة سبب قريب للمفصل والمتعدد
والواحد والمفصل على الهيولى وفيه ان السبب القريب للمفصل هو مباين
لكن المشتقات لا الصورة فوزانها مع الهيولى وزان الحال مع ضاحية وليس
ايضا سببا قريبا للمصدر فى قول الهيولى مصدره بهذه الصورة مثلا لعدم كونها
سببا لاشتقاقها لكونها حادثة ولو جعل السبب القريب للمحل معنى ان يكون شرطا
وصفا للمعوت فاما به حقيقة ومع ذلك يكون سببا لانها قد يوصف او كما ثبتنا
عليه فيما سبق لم يزم هذا الكلام بعد اذ لم يثبت بعد قيامها بالمنعوت اعنى الهيولى

الاول هذا

بل هذا الكلام مسوق لاثباته فقل **قوله** ولا ينصف الهيولى بها بالعرض لمنوع
تطرا الى عدم قبول الانفصال وكون محسوسا بالفضل فقل **قوله** كما نوا بمشور
فى ركاب انما طون لتعلم بكذا اوجدناه من النسخ التى رايناها والمشهور انهم كانوا
يمشون فى ركاب اسطول لتعلم كذا لانه لا اشتغال بوراره الاسكندرية ما كان
لوقت فراغه للتعليم الا وقت دما به الى ما به واما به عنده ركب وهو المعلم الاول
لانه اول من دون العلوم مكتوب بالسر بانه والمعلم الثانى هو العاراض لانه اول من
دونها بالبرية **قوله** ان لكما مسكبين مع انه اراد بالكل من ر علم بالحوال عيانا
الموجودات على ما هى عليه فى نفس الامر بقدر الطاقه البشيرة مطلقا منكما كان
او اشته اقبيا بمعنى المشهور او صوفيا او مثليا فالعنى المشهور قد درج المتكلمين فى
المثليين والصوفية فى الاشته اقبين وقد يقال فى تفصيل مطابق مطلقا مسكبين
الفكر والمتضمنية فان يكون للمسكت الاول ان لم يسمه سدا مع عقولهم واخذوا
افكارهم من الشرع فهم المتكلمون وان اسر سدا معيا ولم يجعلوا افكارهم مأخوذة
من الشرع فهم الحكماء المثليون وان يكون للمسكت الثانى ان راوا فى تصفيتهم
وربما صانهم قواعد الشرع فهم الصوفية والافهم الحكماء الاشته اقبية **قوله** فكانه وهذا
معابر هذا التحقيق لما قبل **قوله** استدلوا على ذلك بان مع حاصل الاستدلال
هو ان الباقي فى الاحوال لا يجوز ان يكون المادة والهيولى ولا يجوز اسمال الاجزاء
عليها حفظه وذلك لان محسوس المفصل اذا اشتغل على المادة والمفصل الى جسيمين فلما تجلوا
اما ان يكون مادة ويكت لمجسيمان شتقا واحد او لا بل يكون متعدد والاول باطل
لانه لا حصول الواحد بالاشتغال فى مكانين وانما لا يخلو اما ان يكون مادة
بعد الانفصال ويكون ما كان قبله معدوما او لا بل يكون موجودا قبل الانفصال
كما كانت حادثة بعده والاول محال للزوم التسلسل وايضا لا يفيد فى مقصودهم

لزوم انعدام جسم بالمرءة ايضا اي كذا ان يلزم انعدامه كذا كنت على تقدير عدم
 اشتغال على الوجود حقيقة اصلا على زعم المثابرين والاشارة ايضا باطل لزوم اشتغال
 الجسم على مواد موجوده بالفعل غير متناهية الى حد يقف عنده وغير متناهية
 بالفعل ايضا وذلك لان المادة المتعددة في كل مرتبة من التقسيم موجوده بالفعل
 فيها وكما هو حاصل لانها كانت الغير المتناهية في ذاتها كانت مادة كل منها
 موجوده بالفعل قبله يلزم كون الجسم متشكلا على مواد غير متناهية موجودة بالفعل
 وان كانت التفتيات الغير المتناهية موجودة بالقدرة لان حال التقسيم
 وان كانت بالقدرة لكن كانت التي قبلها موجودة بالفعل واو لم يخل كل من
 الافاق لم يخل اسمال الجسم على المادة حقيقة والقول ببقائها بعد الانفصال هذا
 وانت خبير بان يمكن اختيار ان مادة الجسمين شخص واحد ولا محذور على ما بهرنتك
 عليه فيما سبق **قوله** فيكون اي المذكور من المادة او جسم او كل واحد منها **قوله**
 ويجوز ان يخل اختيار شئ كونه المادة مستعدة وواحدة بعد الانفصال ودفع لما
 من المحذرين ومقصود غير مخفى على من ارادني مسكه **قوله** مسبوق بالمادة المعينة
 قبل ذلك التعيين فالكاظم ليس الا عدم تنافس تعينات مادة واحدة بمعنى لا
 تقف كالتفتيات وهو ظاهر ولا محذور فيه هذا تقدير كلامه وانت خبير بان لا
 يندفع بهذا القدر لزوم انعدام جسم بالمرءة وذلك لان المادة التي كانت جزءا
 من الجسم المنفصل قبل الانفصال هي ما كانت متعينة بتعين مخصوص من تلك
 التعينات ضرورية وهي ما انعدمت بالانفصال اللام الا ان يقال يجوز من
 الجسم المنفصل الواحد قبل الانفصال هو المتعين بتعين جنسي او نوعي لكن يرد
 انه حسنة يمكن ان يقال في الصورة مجسمة ايضا ما يقال في الهيولي وقد عرفت
 تحققتا بنفكتهما فلما تفصل **قوله** لانا نقول ان قولنا بالمرءة ان يكون

الموجود بالفعل في الخارج الهيولي المتعينة بتعين جنسي او نوعي ومعلوم ان
 منها لا يمكن في الوجود الخارجي بالفعل **قوله** وانما هذا اي واما انما هذا
 اي القول بكون الموجود بالفعل في الخارج الهيولي المعينه بمعنى ان لا يكون متعينة
 بتعين اصلا على ما فهم من الكلام بحسب الظاهر واللا محض اياها عند سطره
 بحسب ما حل كلامه وحقيقة ان ليس لها تعين مخصوص بل هي في **قوله** انهم لا
 يرون في تشييع على الشارح بان عبارة مشعرون بان الصورة النوعية عند
 الاشياء تعين جوهر داخل في الاجسام مع انهم لا يريدون ان يكون
 اشياء الى وحده عبارة ثم الظاهر دفعا لتشنيع فتدبر **قوله** فالاجسام
 هي من حيث هي انواع **قوله** بل امتياز الاجسام عندهم بالاعراض اي
 الامراض الانواع نفس عليه الشئ المنقول صاحب الاشراق في السالكين غير
قوله اذا ثبت ذلك اي ان بعض الافاق الفارقة للانفكاك المنفصل
 الواحد في نفسه مركب من الصورة والهيولي **قوله** فيداني وجوب كون
 الاجسام كلها مركبة منها **قوله** كذا ثبت كونه في قوة الشئ لا ثباتا بالفعل
 انما هو نظر الى ثبوت مجزئة المذكورة فقط كونه ثباتا في الثبوت الكلي لا
 يتجه لها بالفعل لا نظرا الى المذكور من الاسباب بل بعضه اعني قوله لان الطبيعة
 المقدارية الى احوالها مع ما خلطه كونه ثباتا بالفعل لا كذا ثبت فقولنا
 متعلق بالثبوت المفهوم من قوله كذا ثبت فقط لا مجموع ذلك القول **قوله**
 وتوحيدها تنفصل صور الاشياء بل في تقدير ان حاصلا هو ان يحصل في الذهن
 هيات الاشياء بانفسها فاما في صور مجسمة مجسمة وبين الصور
 النوعية الفصل ومع ذلك لا يكون انما هي قايمة بالتعريف في الذهن او
 انقام الحال بغير انقام المثل مع ان الجسم في الخارج يقبل التجزئ

لانه ان فعله ان في الخارج بقا ان جزاءه يقيد وهو المبول وفيه بحث او يجوز
ان يكون بحسب اعتبار وجوده وخصيصة الغير في الملبس في مختلف الوجود
الطبي فان الملبس اللاتاري هو الاول دون الثاني وهذا على ما اختاره المحقق
الدواني في حصول ما هيئات الاشياء بانفسها في الذهن وعدم تباينها فيه
كيف وان كانت في الخارج غيره والافعال بانها من مقول كيف مطلقا على
سبيل المثال واما على ما ذهب اليه الصدر الشيرازي من تباين الملبس
فيه كيفا فامر المنفعة اوسع على ان معنى كون ما في الذهن على ما في الخارج
بعد التجرد يكون عينه لا ان عينه مطلقا ومعنى التباين الاعتباري بين العلم
والمعلوم ان الاعتبار داخل في ما هيته العلم فاما مختلفان باكتفاء كما ذكره
بعض المحققين من المتأخرين مولانا ميرزا جان الشيرازي في تعليقه على كتاب
شرح المطالع وادفع به لزوم كون التصور عين التصديق على تقدير تعلقه به بناء
على انه لا جبر في التصور لكونها نوعين متغايرين بالذات لا بالاعتبار في التعلق
فقط حتى لا يتحقق باسناد الى التصديق على ما هو التحقيق وادفع به ما نقل عن
المحقق الطوسي في شرح الاشعارات حيث قال السامع المعلوم ليس
الموجود وحده صارا من المنفعة اظهر من ان يخفى كما لا يخفى انتهى وايضا امر
المنفعة الظاهر على ما ذهب اليه العلامة القوشجي من الفرق بين القيام و
الحصول وان الماهية بعينها حاصل في الذهن غير ثابتة به والقائم به هو
شبهها وذلك لان ما لا يقبل التجزئ لا يستلزم انقسامه انقسام الذهن على
هذا التحقيق هو الشئ وهو مخالف بالماهية بحسب غير قابل للتجزئ لا بالذات
في الخارج ايضا وما هو متحد بالماهية مع جسم هو حاصل في النفس من غير قيام لها
وهو يجوز ان يقبل التجزئ لانه فيها ايضا انقسام حاصل في شئ من غير

ان يكون

ان يكون فاما به لا يستلزم انقسامه ذلك الشئ وهو على ان انقسام
المحال انما يستلزم انقسام المحل ان لو كان محلول به بانها مع ان كون
محلول كذلك هنا ممنوع وايضا يدعيه ان لو لم يمتنع هذا لزم مفارقة جسم
لا جرمه من حيث هو في الخارج وذلك لاننا نقول انما تنقل صور ما هيئات
الاشياء بهيولانا وصورها بحسب النوعية على وجه لا يقبل التجزئ كما ذكره في الصورة
المسقطه عنه متحدة وهي في الخارج تقبل التجزئ لذاتها فلما بدلت وكذا نقول في
كل مرتبة من المراتب الغير المتناهية المكنة فان است كونها غير متناهية
لا تقبل في الاعتبار لزم مفارقة جسم من حيث هو نوع لا جرمه او
غير الثلثة المذكورة على طرف النمام وهو كغيره من صور العلم الا ان يقال لا
كان موجب هذا النقص اعراض بوجوده المبول والمقصود من التقرير
ليس الاثباتا كذا لا يحتاج الى ابطال مذهب ومفراطيس ولا الى دفع
محصن من محاجه والعامة الذين لم ينفذوا الى وروده فماتل ولا يذهب
عليك ايضا ان هذا التقرير لا يدل بطلانه على كون المبول محلا للصورة
فليس بجامع ايضا **قوله** وهي في الخارج حصل التجزئ لم لا يتوهم ان اذا اراد
يقبول التجزئ في الخارج قبول القسمة الخارجية العقلية لا القسمة الوهمية
التي قد فيها انقسام بحسب خارج من غير ذلك في الفصل بزم الاحتياج في
هذا التقرير ايضا الى ابطال مذهب ومفراطيس لان اف ما غير ثابتة
لقسمة الخارجية وذلك لانه بهذا التقرير ثبت وجود المبول في الاجسام الثابتة
لانها كانت بحسب الخارج عند ايضا او لا من غير احتياج الى القول بوجودها
فيما انتهى اليه تلك الاجسام او لا حتى يحتاج الى ابطال مذهب فندبر قوله
مردود الممول احد شعبه قول اما ان يكون بذاتها عينه عن المحل والا فقول

اولم يكن محققا في قوله وهي قوله والاول محقق في... ويبقى الا وهو عدم
 كونه الطبيعة المقدارية غنية بذاتها عن المحل بل محتاجة اليه لذاتها **قوله** ولا
 يتم القضية الثانية يعني قوله والاول محقق **قوله** على تقدير الثاني اي على تقدير
 حدها على معنى ان لا يكون الذات علته للمعامل وذلك لان الصن بذاته
 يعني ان لا يكون ذاته علة للاحتياج الى المحل لا سبيل حصوله في المحل لولا ان
 لا يكون ذاته علة للاحتياج والما يكون آية عنه ايضا ثبت له الاحتياج منه
 خارج **قوله** ولا يستلزم اي كون القضية الثانية تامة **قوله** المطلوب يعني
 نقول افتقارها بذاتها الى المحل **قوله** على اي على تقدير حصولها على المعنى الاول
 وذلك لان بطلان كون الطبيعة غنية بذاتها عن المحل بالمعنى الاول لا يثبت
 كونها محتاجة اليه بذاته بالمعنى المذكور او المحصر بين الحاجة والافتقار الى هذا المعنى
 ممنوع **قوله** تامة اي ردة الى ما سيجي من المحشى في رد بحث الشرح اذا
 ذكره المحشى هنا هو ما ذكره الشرح ايرادا عليه فليس سريانا لا يتطرق في
 مستظرون **قوله** اقول لو لم يحج اي في اثبات ما ذكره فليس سريانا لا يتطرق في
 بين الحاجة والمعنى الذي انبئين **قوله** لا يمكن المراد بالامكان هنا هو الامكان
 الواقعي واللا يلزم جواز خلق الذات عن الافتقار وعدمه مع قطع النظر
 عن الغير فان قضية الكلام ما سبق لاجله **قوله** ويجب ان يكون هذا لعدم مستند
 الى الذات او قطعيا النظر فيه ان عدم الافتقار مع قطع النظر عن الغير لا
 يوجب كون الذات علة لعدم وكونه مستندا الى الذات كما ان الممكن اذا
 خلق في ذاته يكون معدوما مع انه لا يوجب كونه علة تامة لعدم ومقتضاها له
 افتقار ما قبل ان يوجب اولوية بالنظر الى ذاته لكن اولوية ما يتبع مرتبة
 الوجوب على ما قاله الشيخ في الشفا من ان المعلول في نفسه ليس وله عن

علة ليس اي الوجوب والكل معلول ليس بعد ليس واستواء في الممكن بالنظر
 الى ذاته والسبب في ان عدم الاحتياج الى ما سيجي ومعنى قولهم علة لعدم عدم
 علة الوجوب وانما لم توجد علة الوجوب لعدم المعلول لان عدم العلة من غير
 في لعدم الاحتياج الى ما سيجي كذا في قوله ثم اقول في هذا ايضا اثبات لعدم الوجود
 بينهما يمكن كدهما على معنيين افرين فمابين للمعنيين الاولين الذي بينهما ان
 عليهما ودفع ما ذكره الشرح من البحث الذي اورد عليه فليس سريانا لا يتطرق في
 الشرح المذكور في كلامه اعني قوله واذ لم يكن محتاجا اليه لانه كان مستغنيا
 لكن سريانا على وجه يندفع عنه المنع **قوله** غير خارجة عن الذات المراد بالحاجة
 ما لا يستلزم الا يتم ايضا **قوله** دفع لازما قال في حاشية الحاشية او لازما فقط **قوله**
 ما لم يكن كذلك اي يكون علة الافتقار خارجة **قوله** والمأشبه به في ذلك لعدم
 الواسطة بين الخارج وغيره خارج وذلك لان علة الافتقار اما خارجة او غير خارجة
 بالمعنى المذكور والثاني هو الافتقار الذاتي والاول هو الفنى الذاتي ولا يتوهم
 ان لا لا يقتضيه واسطة لانه داخل في المستغنى في حد ذاته لعدم الفنى
 عند عدم الموضوع ايضا **قوله** ولا ان المستغنى جواب سؤال مقدر كان
 قيل نعم على هذا لا يكون واسطة كنه اذا كان المراد بالمستغنى في حد ذاته هذا
 المعنى لم يكن القضية الثانية تامة لعدم تمام دليلها او المستغنى في حد ذاته بهذا
 المعنى لا يستحيل حصوله فاجاب بقوله ولا ان المستغنى بهذا المعنى يحج وحاصله
 ان المراد بالكلول الذي قلنا باستيانه على تقدير كونه الطبيعة المقدارية غنية
 بذاتها اما الكلول على وجه الاستمرار والدوام او على وجه الوجوب لان كلور
 تلك الطبيعة اما القسم الاول او من الثاني والمأشبه في استحالة كل منها على
 ذلك التقدير اي على تقدير ان يكون تلك الطبيعة مستغنية في حد ذاتها بمعنى انه

يكون على حاجتها وحولها خارج عنها بالمعنى المذكور لان تلك العلة لا يكون
الفاعل خارجي من المفارقات حتى لا يكون زوالها فلا يكون عدم المحلول فيسمى
او يجب فلا يلزم كون الاجسام القابلة للانفكاك بلامادة لاستواء نسبة ذلك
الفاعل بنا على اصولهم فيلزم منه كونه علة للافتقار دون غيره ولهذا الافتقار دون
ترجيح ما مرجح فيكون تلك العلة عارضة غير لازمة والعارض ممكن الزوال مع
هذا فنقر بكلامه وفيه انه ان كان كلامه بهذا مبنيا على ان الدوام ينشكك
عن الوجوب والضرورة على ما يدل عليه جملة مما لا يقترب بسبب تمام نظرية اذا كانت
زوال العارض المستلزم لا يمكن عدم المحلول لا يستلزم وقوع زوال المستلزم لو كان
عدم المحلول حتى ينافي محلول على وجه الاستمرار والدوام بهذا المعنى وان كان سببا
على عدم انفكاكه عن الوجوب على ما هو التحقيق فانه الشفيع مضمون عن الاخر ايضا
كون الفاعل خارجي مستوي النسبة نظر الى اتجاها الافتقار وعدمه واتجا هذا
الافتقار افتقار فيمنوع وايضا لا يلزم منه كونه العارض ممكن الزوال بالنظر الى
المعرض بن بالنظر الى ذاته ايضا كونه ممكن الزوال بالنظر الى غيره مطلقا فيجوز ان
يكون متمنا بالنظر الى غيره فلا يكون عدم المحلول كذا انقيد وفيه ان يلزم حسدا امكان
عدم محلول نظر الى ذات الطبيعة المتعارفة المفروضة لتلك العارض وهذا القول
يكفي لانه ايضا محال **قوله** مستحيل مع ذلك لانها لو كانت بلامادة يلزم اجتماع
الاتصال والاتصال على ما سبق تفصيله **قوله** باقرنا من قول اقول لو لم
يكن الذات علة الافتقار مع وكذا باقره من قوله ثم اقول مع وقد عرفت فنذكر
قوله ما يستلزم مع ذلك لان الغير يكون عارضا ممكن الزوال على ما سمعنا فيلزم
مخذ وكون الاجسام القابلة للانفكاك بلامادة **قوله** وبالموجود في الخارج
يعني المحلول على افراده في القضية الخارجية او بمعنى الموجود بوجود افرادها فلا يرد انه

هذا انما يتم على ما من يقول بوجود الكلي الطبيعي محسب الخارج مع انه خلاف
التحقق **قوله** انما هي واحدة اي من غير شرط العموم فافهم اضافي اذهي بشرط
الشخصات والعوارض الخارجية ايضا موجود في الخارج **قوله** والمماهية هي
نوعية بمعنى انما لا يصدق على النوع **قوله** لا نوع بمعنى انها هو والمحصل ان
النوع محمول على المماهية بحد هو هو اي بحدل بمعنى الحكم بالاشياء وكل الشئ على اخصه
هو عليه لا بنفس هو هو وهو محمول بمعنى الاشياء على ما صرح به الفرق بينها والاطلاق
محمل عليها بعض من اجابة المتأخرين استاذنا ومولانا مية زاجان في تعليقاته على
ما شبه شرح المطالع وهذا القدر كفي في بيان ما ذكره من النكتة ههنا فلا يرد عليه
ما يترجم انه هذا انما يتم اذا لم يكن قول الانسان نوع قضية طبيعية بل نفسا اخر
سمى بالقضية العامة لان الحكم على الموضوع من حيث العموم على ما افترق بعض
واما اذا كانت طبيعية على ما افترقه قدس سر في حاشيته على شرح الشبهة فلا
وذلك لان ذلك البعض لا يعتمد بنفس هو هو في الفضاء الطبيعي وقد
عرفت انه النوع لا يحمل على الطبيعية بهذا المحمل جعلها نفسا اخر من الفضاء وهو
قدس سر استدركت عليه تعليل الاجسام وضبطا لا تثربا وادخالها تحت الطبيعة
بجعلها اعم مما يكون محمل فيه بمعنى هو هو او بمعنى نفس هو هو ممكن الاول طبيعية
متعارفة والثانية طبيعية غير متعارفة وان كانت الطبيعية مطلقا غير متعارفة نظر
المحصورة ولا شك ان النوع محمل على الطبيعة والمماهية بالمعنى الاول فبعض الطبيعة
ولا عرض للمعنى هنا يتعلق بهذا القدر ويصدق كلامه مع ما حقق قدس سر ايضا
تكميل لانيتم كلامه على حقيقة هذا **قوله** قلنا مع والتحقيق ان انضمام الفاعل الى
المحسوس بمعنى الانضمام فيه لا بمعنى الانضمام معه فان كان انضمام الشخص الى
النوع ايضا بهذا المعنى فالفرق بين الطبيعية المجردة والنوعية مشكل وان كان

انقسام بالمعنى ان لا يفرق بينها موجد نوع توجب على ان الشخص داخل في النوع
الشخصية فثبت احتياج قوله انه يكون الشخص من ذاتيات الهوية لا يستند
ثبوت الاحتياج الى الا فراد الجواز اختلاف المقضي باختلاف الشخصيات
الا ان يكون المراد بذات الفرد حقيقة النوعية وسبب نوع تفصيل لهذا قول كما هو
توقف التحصيل على انه يضم اليها قول ويحصل من نصيجه ما يندفع به ما ذكره الشرح
من النظر فان مداره على ان يكون الشئ مستدلا بالاختلاف بتأريجات على
النوعية فيما ذكره المحقق في قوله ويحصل من دفع نظر الشرح قول ما يوجب
المواد الاول وهو الشخصيات فانها موجهة لتحصيل النوع اى الماهية النوعية
بحيث يقبل الاثارة قول ما يوجب التماثل وهو الفصول فانها موجهة لتحصيل
الازاير على التحصيل المطلوب للاثارة للاجتناب قول في اكثر المواد اشارة
عن بعضها وهو الماهيات الاعتبارية فان الفرق بين ذاتياتها وعضياتها ليس
بتقدير ولا منصرف قول ليس بشئ بل ولا يخلو جعل الاجم في كلامه عبارة عن
الامتدادات والصور بحسبها اذ حسد لا يلزم ان يكون فصولها جواهر مخصوصة
بالاجم اعني الصور النوعية حتى يلزم ما يلزم فيتميل كونها افضل قول اى
الامتدادات بحسبها اى الصور بحسبها قول لا الاجم حتى يلزم ان يكون
فصولها جواهر في صورها النوعية فيلزم المحذور قول وعلى تقدير ترجيح جوابي
مقدر كما قيل سبب انها جنس نظر الى الامتدادات بحسبها لكن يجب
بعد ان يكون فصولها جواهر مخصوصة بكل من انواعها فصول عليها وعلى ما هو نوع
لها موافقة مع ان وجود جواهر كذا كانت لها غير جائز فاجاب بقوله وعلى تقدير ترجيح اى
والحال انه على تقدير جبرتها تلك الامتدادات فصول للقول من انواعها اى
الامتدادية قول من ان لا يفرق بين المنع المستند بان يجوز ان لا يفرق بالمنع في

قوله هذا المنع المستند مسامحة ففهم الكلام على حقيقة ثم لا بد من عيبك ان
هذا نقل لما سبق بحسب المعنى والا فالعبارة فيما سبق ليست هكذا قول
غير بل تعديل كونه تكرارا لما سبق ففهم ان المقابلة بينه ان كانت مالا يكون
بالسند وما سبق من السند اعم مما ذكره هنا فالتكرار ثابت قول ولكن توجب
ذلك اى المنع المذكور هنا بحيث لا يكون تكرارا ومفهوم الكلام ان الشرح في المتن
مبني على ما ذهب اليه المتأخرون من ان الشخص جزئية الشخص اى القسام
الشخص الى الماهية النوعية انقسام فيها لا انقسام معها كاقسام الفصل الى
جنس على ما سمعته وان المراد بالذات اعم من الذات الشخصية والنوعية
وحسب ذلك تكرار اذ غير الذات فيما سبق لا تشمل الشخص على هذا التقدير فيكون
مبني على عدم لزوم كونه الاحتياج ناشئا من الذات وهذا مبني على تسوية
الاحتياج لانه اعم من الشخصية والنوعية في بعض المواد لا يستند الاحتياج
الى ذاته في جميع المواد الجواز ان يكون من الاحتياج الذات الشخصية والاشبهة
في اختلافها قول الاول انما قال هكذا المكان ان يقال المراد بالطبيعة النوعية
هى الموجد وهي من الاشخاص والاشبهة هى الموجود في ضمن الانواع قول اذ
الطبيعة النوعية وبحسب الاختلاف فيها اى الاختلاف في الطبيعة النوعية
نظر الى افراد الطبيعة والشخص وفي جنس نظر الى افراد النوعية قول على
هذا المدعى وهو كونه الطبيعة بحسبها لانه متماثلة الى المادة قول معظم تلك الابحاث
ان كان المراد بالابحاث الابحاث المذكورة في هذا الشرح فقط اعني شرح
قول المصنف فكل جسم مركب من السويج والصورة فانما في المعظم اليها بانية الماء
هذا الوجه لم عن جميع هذه الابحاث وان كان المراد بها جميع الابحاث المذكورة
في هذا الفصل فالخلاف مبني من اى منظم هو بعض من كتب المباحث او السلام

هذا عن الابرار وادبهم وى من الجس على عرفت تفصيله والابرار الجواران يكون
 الانفصال من عوارض الصورة على ما سبق تفصيله فتأمل **قوله** من قابل قال في المشيئة
 والقابل اى المحقق لا يكون الا المادة **قوله** قال صاحب المحاكات مع قد غلط
 في النقل بنا على نقله عنه السامى حيث قال قال صاحب المحاكات لا تبين ان كل جسم
 مشتق على الهيولى فقد تبين ان الصورة مجسمة لا يتفك عن الهيولى بل هو عند
 التحقيق عين ذلك الدعوى انتهى ثم قال والثالث مع احد منه ما ذكره هنا ولا خلاف في
 انه فرق كثير بين هذا وما نقله المحشى او يرد على هذا ان كون كل جسم مشتقا على الهيولى
 لا يستلزم عدم جواز انفكاك الصورة عنها الى ان يثبت بدليل محواز تجرد الصورة
 عنها في غير مجسم فلا يستلزم تبين الاول تبين الثاني ولا يصح دعوى العسمة بينهما
 في التحقيق ولا يرد هذا على ما نقله المحشى او استلزم اتفاق الصورة لذاتها الى الهيولى
 لعدم تجردا عنها لما لا خفا فيه بعد تسليم كونها طبيعة نوعية ما يستلزم الاول من
 دليل الاقترار يستلزم الثاني ايضا فتأمل ثم اعلم ان اراد الثالث مع بمقصد
 الباقى ما ذكر في عنوانه اعني ثبوت الهيولى فلا شبهة في مغايرة هذا المقصد
 وعدم انجاء له وان اراد به قولنا كل جسم مركب من الهيولى والصورة كما يرد
 عليه التفريع المذكور في آخر الفصل الباقى فيه وعليه انه لا استلزام بينهما على ما بينت
 عليه فكيف نجد ان لا مانع ان يقتضى الاستلزام بين المتحديين كذلك ويمكن ان
 يحيل المقصد في كلام الثالث مع اعم من المقصد ذاته او يتبع فيلزم مقصد الفصل الثاني
 على كونه الصورة منفردة الى الهيولى او هو ايضا مقصد الفصل الباقى لكن نسبنا وكبره
 محصل ما شنع به الثالث مع هو ما نقله المحشى عن صاحب المحاكات وحيد لا يرد عليه غير ما
 اورد المحشى عليه ولعل الى هذا الثالث المحشى ينقل كلام صاحب المحاكات على وجه نقله
 فكانه قال ان اراد الثالث مع ما ذكره ما يستلزم منه كسب الى كونه مردودا على ما

وان اراد به ما اراد صاحب المحاكات فيه وعليه ايضا ان سبب الاحتياج مع قول
 سبب الاحتياج اى المحشى والافضل الصورة الدال على الجوان استلزامها
 الدال على استلزام كونها غنية بذاتها عن العمل المستلزم كونهها منفردة اليه لذاتها بنا
 على صحة دعوى المحصر بين الحاجة والغنى الذاتيين فلهذا من قبلنا سبب
 الاحتياج والافتقار لكنه ذهني والاسند لال به على الافتقار برهان اى فتأمل
 وقد يقال مع جواب على تقدير تسليم المقصدين وان كان المراد بمقصد الفصل
 الباقى ثبوت الهيولى **قوله** والثاني الا انفصال ومحصله على ما صرح به السامى
 هو ان في مجسم فعلا وانفصالا كما تشكل وغيره وهو لا يرد ولا يجوز ان يكونا شئ
 واحد ففى مجسم امران بنفس باحدهما وينفصل بالآخر فالعراض الضمنية تابعة
 للصورة والانفصالية للمادة هذا ايضا غير تام لتوجه المنع والنقض عليه على ما
 سيجب في كلام الثالث مع في الفصل الاخر **قوله** مشتق على ما يفيد مع غير المطلوب
 لما ان الفصل مسوق لاثبات عدم التجرد لكنه مشتق على ما يفيد مع على ما ذكره
 فتأمل وفيه انه غاية ما يلزم من هذا ان لا يكون ذكر هذا الفصل بعد الفصل الثاني
 مما لا يلزم فيه لان لا يكون ذكر هذه المسئلة ايضا كذلك اللهم الا ان يقال لما
 لم يذكر هذا الفصل الا بتبعية ذكر ما فاشتمل على الفائدة بوجوب استعمال ذكرها عليها
 ايضا **قوله** قيل مع غرضه من هذا الكلام دفع ما ذكره القيل في بيان لزوم
 الثالث في المقدم واثباته من عنده بوجه اخر قال في حاشية الحاشية المراد من هذا الكلام
 تحقيق المقام لتدبره ثبوت المدعى انما يلزم من الدليل اذا كان بين المقدم
 والثالثى من ملازمة وهما ليس كذلك فثبت التحقيق لدفع ذلك **قوله** هذه
 المنفصلة اى التى هى مائة المتصلة للمقدم الذى هو قوله لو وجدت مع قال في حاشية
 الحاشية ان مائة المنفصلة وهو قوله اما يكون متناهية او غير متناهية ومقصدنا

هو قول لو وجدت شي انتهى وانما في الثاني الى هذه المفصلة في حاشية اي حاشية بها
قوله المانعة هذه المفصلة كما انها مانعة كذا كذا ما يقع وهو كما ذكر
نرضي لمنعه فخطا اشارة الى ان كاف لما نحن بصدد كذا لا يخفى قوله وهو انه
يقال محصل ان المقدم اعم من كل واحد من شقي المفصلة وجود العام يستلزم
وجود واحد ما هو مندرج تحتها وانقص منه لا على التعيين في قبيل استلزام المعلوم
العدا لان تحصيل العام بالخاص وليس المقدم حالة متوسطة بينهما فيستلزم وجود
وجود احد شقي المفصلة لا على التعيين وذل هذا الاستلزام المقدم للمفصلة
وما يستلزمه العام لا يستلزم الخاص فانما هو بمعنى عدم استلزامه الخاص على
التعيين بهذا قوله برهان المانعة وجه التسمية على مروي ضد الموازان اي
كون احد الخطيين او السطيين من الاخر بحيث لو اخرج على الاستقامة لقاطعه على
ما سيجي قوله ونظيره ان خطا متساويا في محصله ان لو وجد بعد غير متساوية ولو من
جهة واحدة لا يمكن ان يكون خطا متساوية موازيا لخط غير متساوية فسمك كوجه متساوية
الصيراج واللازم محال لانه يستلزم ان لا يتساخ الماسمة او لوجود نقطة او نقط
الم منة والاضمان بالطلان اما الثاني فلما ذكره المحشي ولا يستلزم وجود ما
تساوي بالاثبات اي واما الاول فلان زوال الموازان بالحركة مستلزم لوجود المتساوية
فكيف يتصور امتناعها على الفرض المذكور فاللزم منه من فرض نقط
المتساوية او لا متساوية ثم حركت الى ان صار موازيا فلما بدت نقطة او نقط المتساوية
لانها كانت ثم زالت فيكون لها نهاية البتة لكنه بالكل ممتثل ما ذكر لطلان وجود
اول نقطة المانعة وكان برهان الموازاة واعترض عليه بمنع امكانه العوض
على تقدير وجود بعد غير متساوية اي لانه ان لو وجد بعد غير متساوية لا يمكن وجود خط
متساوية موازيا لخط غير متساوية او لا وس مثال ما سبب الحركة لحوال ان يكون بعض

هذه الامور كما لا في لغة او يكون كل منها ممكنا واجبا عليها محالا واجيب باننا نعلم ببداهة
العقل ان كل واحد من الامور المذكورة ومجموعها ايضا ممكن على تقدير ان
الابدا فلو كان لاثباتها ممكنا في نفس الامر وليس هناك من يمنع لا وحدها
ولما كتب فلما جاز ان لا يلزم محال فلما لزم علم انه من اللاتماهي وحده فهو محال
فالحاصل ان من العوض ما يكلم العقل بجواز بدية كالعوض الهندسة قبل تطبيق
خط على خط وحصول خط من خط الى غير ذلك وليس لاحد ان يثبت الامكان
وما نحن فيه من قبيل هذه العوض فنع امكانه مكابرة على ما سمعنا في المواقف
ونشره المحقق الشريف قدس سره قوله كان موازيا لغير متساوية في وضع الاول
والموازاة هي ان يكون احد الخطيين من الاخر او سطيين كذا كذا بحيث لو اخرج
اوحدهما الى غير النهاية لم يتما قيا لهما . فببكرت اي فيمكن ونرضي بحركة
نحوه بحيث ثبت احد طرفيه وهو الذي في المساء وبيل الى الاستقامة كقول
قوله اي حاشية ما دفعتهم حملها على ما قد يستعملها اهل علم الهندسة في
كون احد الكوكبين متساوي الاخر بحيث لو اخرج خط من مركز العالم على الاستقامة
من غير كرنها مع ان لا يصح ارادة هذا المعنى منها معال ما لا يخفى قوله فلما جاز
منع ذلك لان الماسمة حادثة لعدم وجود ما حال الموازاة المنقذة عليها
وكل حادث لا بد له من اول ولا كانت الماسمة مساويا لحصل الانقطة انما
تقاطع الخطيين اما فاما لا يتصور الا عليها لزم ان يكون اول الماسمة نقطة في
الخط الغير المتساوية يكون حادث الماسمة او لا بالنسبة اليها قوله لكن كل
نقطة هي استدلال على بطلان اللازم اعني وجود نقطة في الخط الغير المتساوية يكون
حادث الماسمة او لا بالنسبة اليها حاصل ان اللازم بالكل لان كل نقطة
نرضيها انها اول نقط الماسمة فمضى لست كذا كذا ان الماسمة حاصل قبلها

اى فو قها من جانب لائى لى خط بنقطه اخرى وذلك لان المس منى مع
 اية نقطه فرضها انما حصل بقطع الخط المتناهى بركنه زاوية مستقيمة خطين
 حاصله عند طرفه الثابت في مبدئه بين خط المتناهى مفروضا على وضع الموازاة
 وبينه بعينه ايضا لكن حال كونه على وضع المس منه فكان هناك خطا اخر كانا
 متطابقين فمركبه زال الخطا فقام مع ثبات طرفه في المبدأ وان شئت فاقول
 في وجع الخط المتناهى من مركزه موازيا لغير المتناهى ثم يترك الى المس منه مع
 ثبات طرفه الذي عند المركز حتى يحصل المس منه فزاوية مستقيمة خطين عند
 المركز بين خطين متقابلين وانما اعني هذا الخط ونصف خط اخر تلك الكرة
 مستقيم زاوية البصاح وهذه الزاوية قابله للقسمة الى غير النهاية اذ بين احدس
 في الشكل التاسع من المقالة الاولى من كتابه ان كل زاوية كذلك يمكن تقصيفا
 بخط مستقيم عند من مبداء الساعات عليها ولا شك ان كل واحد من النصفين
 ايضا زاوية مستقيمة خطين فيقبل كل منها التصفيف وكذلك في كل مرتبة الى غير النهاية
 على ان الزاوية السطحة على الراى المصور انما كم او كيفية فيسار به فزوية واحدة
 منه فيكون ثابتة لا يتغير الى غير النهاية كما قلنا ولا شك ان قطرها انما يحصل بعد
 قطع نصفها و قطع نصفها انما يحصل بعد قطع نصف نصفها ولا كانت اجزاء غير متناهية
 وخط المتناهى في كل جزء من تلك الاجزاء يكون هذا الخط فيه اقرب الى الموازاة
 سيما مع نقطه من خط الغير المتناهى فوق نقطه منه ثابتة معا في جوا يكون
 ذلك الخط المتناهى فيه ابعد عن الموازاة واقرب الى المس منه كانت نقاط
 المس منه في جانب لائى لى خط غير متناهية فكل نقطة يفرض انما اول نقطه المس
 لا يكون كذلك لحصول المس منه قبلها مع نقطه اخرى وهذا هو المطلوب وانما
 عليه بان لزوم نقطه هي اول نقطه المس منه باطل بعين ما استدلنا به على بطلان

اللازم

العالم واجب بان غاية امتناع اللازم في نفسه وهو لا يدل على عدم اللازم
 كيف ولو كان كذلك لما تمت الاقضية الاستثنائية التي استدل بها ثبوت نقيض المس
 على نقيض اللازم وقد يجاب عنه ايضا بانما استدل به ان لو كانت الابعاد وغير
 متناهية وحركت خط المتناهى مع الموازاة مع خط الغير المتناهى الى المس منه
 فاما ان يوجد اول نقطه المس منه او لا يوجد وكلاهما محال بدليلنا وانما يمكن فلا
 تناسلها ايضا محال وحسب بندفع الايراد المذكور لكن بقي هناك بحث وهو انما لا نسلم
 حصول المس منه في بعض الزاوية وبعض الحركة فكل المس منه كما حصل بكليهما وانما يلزم
 ذلك ان لو كانت الابعاد واجزاها موجودة بالفعل متى يمكن وجود المس منه
 في كل منها مع انها بقسمان بالقوة لا بالفعل على انه لو صح ما ذكر غيره لما منعت حركة
 نصف قطر الدائرة على فوس منها بل فتنسج الحركة مطلقا في شبة انما وقعت في موضع
 ما بالقوة مكان ما بالفعل واجاب عنه قدس سره باننا ندعي ان ذلك المفروض اذا
 وقع في الخارج فلا بد ان يتعين فيه نقطه هي اول نقطه المس منه اولا به هناك من حيث
 غير مبدئية المس منه اخرى في الخارج واللازم وجود مس ثبات غير متناهية العدد
 بالفعل في زمان متناهية وهو زمان محدود وثبات وهو محال وذلك المس منه لا يكون الا
 بنقطه هي اول نقطه المس منه لما عرفت فوالله يمكن نقطه معينة لان يكون اولي
 نقطتها يلزم المحذور فتأمل وانما عرض بعض فضل المتأخرين صاحب كتاب الاربعين
 بان هذا البرهان مقالوب عليك لدلالة على عدم ثباته الا بقاء وذلك لان
 اطول خط يفرض في البعد المتناهى الموجود وهو محور العالم فاذا فرضنا خطا موازيا
 ثم يترك حتى يات مس على طرفه والمس منه مع النقطه التي فوقه خارج العالم قبل
 المس منه مع ما ذكرتم من الدليل بعينه فيلزم ان يكون على سمت طرفه نقطه غير
 متناهية وبعد غير متناهية عرض في تلك النقطه واجاب صاحب المواقف بان لا

ورود هذا الامر وكيف والم مع نقطة لا وجود لها لا يصلح ان يكون اول
خط الى خارج العالم اذ لا فناء هناك موجودا ولا ملاما فكيف تصور ما في
النقطة معه ومنه في اي في خارج العالم فضلا عن النقاط الغير المتناهية المعدوم
فيه مع اننا لا تصور الا بوضوح الاخراج الى خارج الممتنع على ما عرفت والوهم
الحق اي الذي لا ياب عنه العقل لا غرة به **قوله** وقد يتقص بالمتناهيين
المناهيين مع تقرير النقض ان يقال انتقال احد المخطئين الى الم من يكون في
زمانه وحصل حركته كان حدوث الم منه في آن وذلك الزمان وكذا الحركة
منطبق على الزاوية كما قد بين الخط المتوهم اليه على وضع المداواة وبين الخط
الى الم منه فيدبر ان يصل كل منها الانقسام الى غير النهاية وحصل بعد ذلك
انقسام ان حدوث الم منه فيدبر ان يكون الصافي لمخط بالم منه واقعا
قبل كل آن معرضه اذ اول ان حدوث الم منه في ان قبل فيدبر ان
لا يوجد لها اول ان حدوث وهو محال اذ كما انه لا بد للم منه محاذ منه
اول نقطة الم منه كذلك لا بد لها من اول ان حدوث ثم لا بد من
عليك ان هذا من قبيل النقض ببيان خلاصة الدليل في مادة النقض
مع خلف المدعي ولو استدل فيما سبق بمرزوم وجود اول ان حدوث مع
انه باطل ايضا لا يمكن الاستدلال به فيما سبق ايضا وهو ظاهر لان نقضا جريا
الدليل في مادة وانما لم يوردوا النقض بمرزوم عدم وجود نقطة هي اول نقطة
من مخط المتحرك مع مخط الاخر اذا كانا متناهيين لعدم وروده لانه
مخط الذي ياب م المتحرك متناهي يكون نقطة اول الم منه منه ما هي نهاية
طرف الذي في جانب غير المبدأ ولا يتوهم انه لا توجد في المتناهيين نقطة
اول الم منه وان كانت نقطة من غير مخط الذي فرض من م المتحرك معه

فالنقض

فالنقض بمرزوم عدم وجود هذه النقطة في المتناهيين ايضا واولان نقاط الم
على تقدير التناهي لا يتجاوز عن العالم فتوجد نقطة اول الم منه البتة **قوله**
فالجواب مع محصله ان ليس بانى حدوث اي ليس حدوثه في ان حتى يدرى
وجود اول ان حدوثه فعند عدم وجوده بمرزوم الم مع خلف المدعي ويحال
ان خلاصة الدليل لا يجزى هنا اذ لعدم كون الم منه آتيا لا بمرزوم وجود اول
آن حدوثه حتى يحرم الاستدلال بطلان اللازم على بطلان الممرزوم هنا ايضا
فان قلت نفس حدوث الم منه وان لم يكن آتيا ولا تدريجية على ما سطر
عليه كمن كونها مع نقطة انى كالحركة بمعنى التوسط فان نفسها وان كانت غير آتية
وتدريجها على ما سطر وان شاء الله تعالى كمن كونها في حد معين من حد واول
انى وهذه القدر كفيضا قلت لا اذ اول ان كون الم منه مع نقطة من المخط الا
من مخط المتحرك موجود معين كما دلى نقطة الم منه من ذلك مخط وهو على
قوله بل حدوثه ليس بانى ولا تدريجي بل هو قسم اخر وسطر مع وتفصيله على ما
قرره العلماء المتوهم في الشرح بعد التجربة هو ان محصل ليس متناهيا فيكون
تدريجيا او تدريجيا متناهي بل هناك قسم ثالث ليس تدريجيا ولا آتيا
محصول التدريج هو حصول ماله هو به اتصالية تنطبق على الزمان كالحركة بمعنى
القطع التي لا تصور حصولها في الآلة اصلا بل هي امتداد متوهم منطبق على
امتداد الم منه بين المبدأ والمستوى وعلى امتداد زمان كونه المتحرك بينهما وغير
التدريج اما ان يكون حصوله في طرف الزمان انى المان لانه الزمان كله
محركة بمعنى التوسط في حد معين من حد واول الم منه فيما بين المبدأ والمستوى
كما تصاف المتحرك بالتوسط بين المبدأ والمستوى وحصول هذه التوسط
لانه حد معين من تلك الحد ودفعه بوجه في الآن ولا يوجد في الزمان وال

لا انقسم كذا بانف م ما انطبق عليه من زمان محمول فيه او حصوله في الآن
والزمان معا بان يقع في ان ويبقى زمانا كما لو حصل الي المنتهي فانه يكون في حد معين
يحصل في آن ويكون الحركة منتبهة بين زمانا وكل من هذين المحمولين آني و
ووقتي الا ان الثاني يستمر زمانا بعد ان محمول والاول لا يستمر وليس
لا في غير هذين القسمين واما ان يكون حصولا في الزمان لكن ليس حصولا
لانه هو به انصالية تنطبق على الزمان بل انما هو على وجه يوجد في كل ان يفرض
في ذلك الزمان مثل كونه الشئ متحركا بالحركة بمعنى المتوسط به ونسبته الي
حد معين فانه يصديق عليه هذا الكون ويتصف بالحركة في كل ان يفرض في
زمان كونه بين المبدأ والمنتهي وليس له هو به انصالية تنطبق عليه وهذا هو
القسم الثالث الذي هو واسط بين التدرج والاني بالمعنيين الذين
مترد كذا ومعلوم ان حدوث الم متا اذ الم تعبه مع نقط على التعيين
ليس حدوثا لانه هو به انصالية تنطبق على الزمان ومع ذلك لا يوجد الا في
زمان لانه انما يحصل بزوال المواراة والموازاة وان كانت نفسها لانه
زوالها زمانا في يحصل بالحركة على ما تقرر على وجه يوجد في كل ان يفرض في ذلك
الزمان فهو ليس الا في القسم الثالث ثم لا يذهب عليك ان القول
بعدم كونه تدرجيا ايضا انما وقع هنا تحقفا والا فكونه تدرجيا لا يضر اذ انما
منه ليس الا وجوب اول زمان الم منه بمعنى ان لا يكون مسبوقا بزمان
اخر كما كانت الم منه فاحصه فيه ايضا وهو حاصل لان زمان زوال المواراة
زمان اول لها بهذا المعنى قوله على تفصيل هذا اي قسم اول ليس تدرجيا
ولا اني في بحث الحركة فبشئ يحصل الاطلاع هناك على الحركة بمعنى المتوسط
عند ارسطو وهي من القسم الثالث اذ الم بعته نسبتها الى حد معين واما

كلامه

كلامه على انه اراد به ما سبذ كذا ان رج من ان الكيفيات هي صفة لنفس بعد كونها
بالقوة فخرج من القوة الى الفعل مع انه لا يسمى تدرجيا ولا كونا وف وليس
بمخرج اذ الكون والاف وهناك محمول على وجود صور وف واخرى حتى يكون
مخرج المذكور واسط اذ الكون بمعنى حصول شئ في آن والاف بمعنى زوال الشئ
فما يصدر في على المذكور من مخرج ومثله لا يكون فابده في عدم كون حدوث الشئ
انما ولانه يجيب اذ عدم آنية بمعنى عدم كونه كونا وف واما بمعنى الذي اراده
ان رج هناك لاني في كونه آنية بالمعنى الذي ذكره في تفصيل الالف فمخرج
ان يكون آنية فيتم النقص كذا فينبغي ان يفهم هذا المقام قوله اي لان الا
مع هذه هي المقدمة المطلوبة التي تقصد في المقام لان يكون علة للمقدمة المذكورة
اعني لان الاجاب م كذا متناهية والتقدير لان الاجاب م كذا متناهية لان
الابعا ومتناهية والا لا يمكن كذا في حاشية كاشية قوله كذا اقرب من
ذلك لان تقدير مقدمه يدل عليه قرينه وهي هنا قول المصنف والا لا يمكن كذا
اهون من حرف اللفظ عن معناه الحقيقي وهو هنا الاجاب م مع امكان حمله عليه
وقد حمل بعضهم الاجاب م هنا على الصورة مجسمة لانها الاجاب م في بادي النظر والخلق
الشئ مجسم على الصورة مجسمة فلما بعد فيه الما انه لا يفيد المقام تاهي الابعاد مطلق
الا ان يقال بتقدير المقدمة المطلوبة على هذا التقدير ايضا فاقول قوله على ان
الابعاد متناهية اي كذا فاللزام للاستغراق اي المراد اي الاستدلال على
هذه الكلية مع ان ما ذكره المصنف على ما صورده انما يدل على انها ليست غير متناهية
وهي رفع كذا قوله واستحق ذلك اي كون الابعاد على ان الابعاد وكلها متناهية
قوله بالامر عليه اي الكلام لا يرد كلام اخر عليه في التخرير والتعذيب وهو ما
سيجي من قوله اقول لو كانت الابعاد الغير المتناهية لما خرج خطين كذا قوله

يزعم ذلك لو كانت متناقضه بناء على ما سبق من ان مجموع الزبادات الغير
 المتناهية على سبيل التناقض لا يكون غير متناه **قوله** لعدم انقباض المقدار
 مع بمعنى لو كان تزايد الابعاد على سبيل التناقض يزعم انقباض المقدار بفضل
 الى غير النهاية لوجود الانصاف والانصاف متناه الى غير النهاية
 بالقبض في السعد المشتمل على جميع الزبادات والناظر باطل فالمدوم مشهور
قوله ولا كان المش سوجودا في الزيادة وذلك لانه يوجد في ما يساويها
 السعد الذي تحته مع زيادته **قوله** اقتار الشيخ الم داة قال في حاشية الحاشية
 اشارة الى انه المش كما يوجد في التزايد يوجد في الم داة انتهى هكذا في النسخ
 التي رايناها والى ما في ان المش كما يوجد في الم داة يوجد في التزايد كبر
 الله بوصف الم داة في اصل الحاشية بقوله التي لا ينافي في **قوله** الزيادة في
 قلت هذه المقدمة في قوة المقدمة الثالث التي سذكرها ان رج واستوف
 ان منع الشيخ بن دفع حكم تلك المقدمة فكيف يقول الشيخ بانه اثبات تنافي
 الابعاد على هذه المقدمة مع انه اورد المنع على هذا انه قلت لاضربوا بكون
 الشيخ قد اورد المنع على برهان لم يوجد فيه هذه المقدمة كبره ان المصنف على
 طاهر ما صورته فالشيخ جعل اثباته مبنيا على المقدمات الاربعه التي روي
 منه وحده بكونه فرض المحشي في نفس كلامه تائيدا ما سبكه اشارة رفع نقلا عن
 بعض اشرافه ان دفع منع الشيخ مع الاشارة الى زيادته توضيح وتفصيل الكلام
 المصنف على انه لا يندفع المنع بالمقدمة الثالثة بناء على ما روي ان رج على ما
 عليه فان كل كلام المحشي مبنيا على هذا فيكونه فرض المحشي في النقل مع كونه تفصيلا
 لكلام المصنف تائيدا ما سبكه اشارة رج من النظر بان الشيخ نفسه قد اطلع على
 تلك المقدمة وما في قوتها فلو كانت واقعة لمنه لا اوردته راسا ثم اعلم انه لا ينافي

في كلام

في كلام المصنف الى هذه المقدمة طارعا **قوله** لا كما بعد بان يكون عددا
 متناهيا بالقوة **قوله** ولاننا لا نرى العدد متناه وقوله غير واقع غير قوله
 وعلى ما فرض في اي حال انه على ما فرض من ان يكون متناهيا ابعادا غير متناهيا
 بالفعل متناهيا بقدر واحد وقع هناك مع فكيف يكون عدم تنافيهما بمعنى لا
 يقف كما بعد ولما يتوهم ان هذا عين ما سبق من قوله ويكون ان يفرض
 بينهما مع لان ما سبق لا يفيد الوقوع كما لا يخفى بخلاف هذا ولا يتم الدليل بدفع
 القول بوقوع الابعاد الغير المتناهية بالفعل كما لا يخفى **قوله** ونفرض
 انما ب ذلك مع فيه ان الدائم من هذا ليس الا كونه ذلك لخط غير متناهية
 لا يقف او ذلك لخط في كل مرتبة متناه وليس زائدا على نفسه حال كونه في
 المرتبة الابعة لا بقدر متناه والعقل لا يقدر على ما حفظه في الابعة الى غير النهاية
 تفصيلا ولو اكتفى بالاجمال سد دفع منع الشيخ على الدليل على ما صورته المصنف
 ايضا وبالحجة ان اكتفى بالاجمال فالعقل حكمه بانه بان خطين لا امتداد الى
 غير النهاية بالفعل لوجه بينهما بعد غير متناه بالفعل على الاجمال من غير تعيين
 وعند ما وقع يكون محصرا بين الحاصرين وبعد منع هذا كما براه به فلا
 يرد ومنع الشيخ اصلا وان لم يكن في اصله فاللازم ليس الا وجود ابعادا
 غير متناهية بمعنى لا يقف على ما صورته المصنف او وجوده غير متناهية
 بمعنى لا يقف على ما صورته المحشي قائل فان الفيض بيد الله تواتر من شيا
 والله عز وجل عليم قال اشارة الى ان الحاصل في الاشارة الى بين الحاصرين
 قال اشارة من فرض امرين متناقضين احدهما وصل خط الانفراج بين
 الصليبين والا فعدم كونهما متناقضين وذلك على ما روي ان رج لان
 الاخصار المذكور لا يزعم من عدم تنافيهما الانفراج الذي ينبغي ان يتحقق الصليبين

او يثبت فيها بينها الى غير النهاية لعدم محصل في جهة الانتهاء على تقدير عدم
 فرض وصل خط البعد والافتراج معا في هذه الجهة ايضا ولا من الافتراج
 والبعد الواصل بين الصلحين اللزوم من فرض الافتراجات المتناهية
 معذرا لكل منها الى غير النهاية والما يكون ما ذكره القليل غير مذكور المصنف
 بتفسيره فاما بضمه وقع منع الشيخ عنه ايضا فيدبر ان يكون مراد بالافتراج المذكور
 للمحال الافتراج الغير المتناه الواصل بين الصلحين الغير المتناهيين ابتداء
 بلا ملاخطة لزومه من فرض الافتراجات المتناهية المقدار الى غير النهاية اذ لو
 كان المراد به لازم من هذه الافتراجات لما كان فصل بين الصلحين متناهي
 ومنافضا لعدم تناهيها به وان ملازمه لزوم الاختصار بين الحاضرين لكنه ليس
 بمبررا لما عرفت فثبت ان المحال انما لازم من امر متناقضين ثم اعلم ان محصل النظر
 منع مقدمة ضمنية وهي ان المحال وهو الاختصار بين الحاضرين لازم من فرض
 الافتراج والبعد الغير المتناه منع الامور الممكنة اي لا نسلم ان المحال لازم
 من فرض ذلك الوقوع مع الامور الممكنة او المحال على ما ذكره القليل انما
 لازم من فرض ذلك الوقوع مع فرض امرين متناقضين اي مع تجويز العقل
 اجتماعا اذ الفرض بمعنى مجرد تقدير العقل غير متفيد هنا وهذا التجويز محال
 فالمحال انما لازم من فرض ذلك الوقوع مع المتناقض والمحال ان المحال لا حاجة
 ان يستلزم المحال كان استلزام المكان الابعاد الغير المتناهية لاستلزام تجويز
 اجتماع هذين الامرين المتناقضين للمحال اعني الاختصار بالانتهاء بين الحاضرين
 غير مثبت لكونه تلك الابعاد محالا لا في قبيل استلزام الممكن للممكن لانه استلزام
 امكان عدم تناه الابعاد وفرض استلزام محال محال وهو ايضا ممكن فلا يكون
 باطلا حتى يتجه بطلانه المذموم فيتم الدليل فلا يجوز سوق البرهان على هذا الوجه حتى

يجوز ان يغير اليه فيمنع به منع الشيخ وباجل عدم ثبوت البرهان الى ما ذكره
 القليل لا يكون ما ذكره واقعا لمنع الشيخ قال الشيخ فان وجود خط الحاصل
 ككون الامر بين متناقضين قال الشيخ فان خط الواصل الحاصل على الاستحالة
 وصل بخط بينهما مع عدم تناهيها **قوله** فصل سيد المحققين قدس سره في قيد
 الصواب المطارحات قال قدس سره في شرح المواقف عنه قوله وبه البرهان
 هو الذي يسيب ابن سينا البرهان السمي والتمتدني صاحب المطارحات الى
 تحصيل هذا البرهان وهو فرض الافتراج من الخطبين تقدير الامتداد وتسقط به
 مونه كغيره بيجاز اليها في السمي انتهى ومن تلك مونه اخذ المقدمات الاربعة
 لرفع ما اورده الشيخ من المنع على ما يفهم من كلامه فواجب زاده في حاشية على بعض
 الشروح للمهدي **قوله** اذا فرض الافتراج الحاصل ولا يخفى ان المصنف
 لم يفرض الافتراج كذلك فورد عليه منع الشيخ **قوله** لم يتجه عليه هذا النظر
 وهو ما اورده الشيخ من المنع واما ما اورده الشيخ من النظر اقتداء بالشيخ
 المجدي بالتجريد فيشير اليه كونه غير متجه ايضا بقوله واذا تأملت الحاصل فادركت
 الى غير النهاية الحاصل ان امتدادها الى غير النهاية بالفضل نال لا سكر على تقدير
 لاتناه الابعاد فاذا فرض كون الافتراج والبعد بينهما بقدر امتدادها بالفضل
 ما يقع بينهم وجود افتراج وبعد غير متناه بالفضل بينهما بقدر امتدادها مع ان يحصل
 بين الحاضرين فيدبر الاختصار بالانتهاء بين الحاضرين لزوما قطعيا ولا يرد عليه
 منع الشيخ اذ لم يبرهن وجود بعد غير متناه بينهما فمحصوله بين حاضرين من فرض
 كونها بحيث يتزايد البعد بينهما الى غير النهاية واشتغال على تلك الزيادة
 الغير المتناهية حتى يقال لا نسلم وجود بعد بين خطين غير متناه بالفضل غاية
 ما في الباب الى ان ما ذكره الشيخ **قوله** ولا محال في جواب سوال مقدر كانه قبل

اب ان يزعم انحصار ما لا يتناهى بين خاصين لكنه يجوز ان يزعم ما هو محال
 اعني خروج الخطيين على هذه الصفة فلا يتم الاستدلال على ما اصبحت الى نظيره
 فيما سبق فلما حوز التقييد الى معنى بندفع به منع الشئ فاجاب بقوله ولا محال لان
 يمنع من تطبيق الجواب على سوال لا يحتاج الى مونة المقال **قول** واذا تأملت
 في هذا الموضع الخشبي بياني لان نظراتي رح لا يرد على ما ذكره القليل بناء على ما فصل
 قدس سره لكنه قد اورد عليه بعض فضلا الروم على ما ذكره السكاكي في حاشيته
 بانه يزعم منه ان يكون حلها المثلث م وبالمثلث وهو باطل بالمثل
 محاري في كتاب الفلكس ثم ارسلوه الى الشبر از فاجاب بعض من فضلا
 بانه المراد منه الانقراج بقدر الامتداد وهو الذي بين راس الزاوية ووتر
 المثلث وانت خبير بان حل الانقراج على هذا المعنى ليس بعيب نظرا الى
 مجرد ما تقدمت ان رح عن القليل اى صاحب حل الهداية ابنه قدس سره وكذا
 نظرا الى ما ذكره الخشبي هنا من تفصيله قدس سره لكنه بعيب نظرا الى كونه ان
 الى تقرير البان السمي على وجه لا يكون فيه تغير سوى لزومه البعد الغير
 المتناه من فرض الانقراج بقدر الامتداد ولا يرد فرض التزايد الى غير النهاية
 وفرض الابعاد الغير المتناهية بعد الامتداد الى غير النهاية **قول** انه بين
 اى لا يرد على نظراتي رح **قول** فاما لا نقض مع فرض الخطيين الخ اى الغير
 المتناهيين والمحال ان المحال وهو وجود بعد غير متناه بالفضل محصور بين
 لزوم من فرض الانقراج بقدر الامتداد بحيث اذا امتدادا راعا يكون البعد
 بينهما ايضا كذلك واذا امتدادا راعا يكون البعد بينهما كذلك وهذا
 فاذا امتدادا الى غير النهاية يكون البعد بينهما ايضا غير متناه ولا يخفى في ان
 هذا امر ممكن لا محال لمنع المكان على تقدير لانه الابعاد وليس من فرض وطر

الخط

الخط بينهما مع كون فرض كون الخطيين غير متناهيين على ما حسنت ان رح
 حتى يكون المحال لازما في المحال بل وصل بينهما حال كونها غير متناهيين انما
 يزعم احداهما هو مضيق لا مضر ولا هو لازم من فرض الابعاد الغير المتناهية بعد
 المتناهية المستزادة الى غير النهاية حتى يرد ومنع الشئ ولا يندفع به فهو
 بين ما عارض عليه **قول** من متناقضين احدهما وصل لخط بينهما والاخر فرض كون
 غير متناهيين **قول** ان فرض حلها الخ لا كان يكفي لظهور كون الانقراج بقدر
 الامتداد فرض مثلث مت و ب الزوايا او قد تقر ان زوايا المثلث اذا
 كانت مت و ب كانت الاصلاص كذلك فيظهر كون الانقراج بقدر الامتداد
 اصعب الى هذا الاكتفاء بما يكفيه والمربى بال تقرير تفصيل البان السمي الذي
 نقله عنه قدس سره كما يجعل في ضيقه وسمه له على ما صرح به في المواقف وشرح اعني
 البان النسب وهو الخ من محيط دائره وتقسيمه ستة اقسام مت و ب وصل
 بين كل نقطتين متناقلتين منها و ب تلك الاقسام وحسب يزعم مت و ب
 الزوايا المكونة وكون كل واحد من السبع قائم ويكتشف مساواة البعد فيما بين
 الخطيين لا امتدادا كما اننا فلما امتدادا الى غير النهاية يزعم المحال اعني التناهي
 على تقدير التناهي للزوم انحصار غير المتناهية بين خاصين وهذا وان
 اكتشف بعض خروج خطوط ستة من نقطة واحدة على ان يكون جميع الزوايا
 مت و ب الا انه لا كان في امكان هذا الخروج نوع فغا بخلاف محيط
 الدائرة فانه لا شبهة في امكان تقسيم محيطها الى ستة اقسام مت و ب لم يكن
 في الاكثر من مثل فرض انقسام محيطها الى تلك الاقسام فلذا فرضوه كذلك
 في شرح المواقف قدس سره **قول** هي متناهية فانه هذا لان الزوايا المثلث
 المثلث م و ب لقائمه على ما هو المقرر والا فلو كانا هو على ك و ل في الزوايا

الثالث على ما بينت عليه في غير متناهيين عند ان بحيث تساوي الزوايا
 الثالث لثلاث في كل زاوية وترها اعني بحيث يكون كل زاوية ثلث
 قامة وقد عرفت هذا ايضا **قوله** ولم يبين جوازها في نصيجه بايندفع به توهم
 كون الحال لازما من الحال **قوله** وبزمن من ذلك ان يكون له واعلم ان يكون
 تقدير البهتان بوجه اخر وهو ان كل زاوية فان لصاحبها نسبة ما الى بعد ما بينها
 اعني البعد الذي يوتر الزاوية وتلك النسبة محفوظة بالغا ما يقع يعني اذا امتد
 عشرة اذرع يكون بعد ما بينها ذراعا مثلاً واذا امتد اعشرين ذراعا كان
 البعد بينهما ذراعين واذا امتد ثمانين كان البعد ثمانية اذرع والى انما كانت
 ان يكون نسبة الاندراج الذي هو اخر الاندراجات الى الضلعين الغير المتناهيين
 يبين كنسبة متناه وهو البعد الاصل الذي كان ذراعاً في فرضنا الى المتناه
 وهو الضلعان اللذان كانا عشرة اذرع في العرض فيزمن متناه الضلعين كما
 البعد فيما بينها على تقدير اللاتناهي وهذا معنى ما سيجي من لزوم تناهي الضلعين
 على تقدير لاتناهيتهما من كون نسبة الاندراج بين الضلعين الغير المتناهيين
 كنسبة متناه الى متناه وهذا ما قد ذكره المحقق الطوسي في الجواب لتقدير البهتان
 على ما لم يثبت ان وجهه في شرحه فالحشي على الاندراج بقدر الامتداد في كلامه
 قدس سره على البعد الذي بين راس الزاوية والوتر وقد عرفت من
 ايراد بعض فضلاء الروم بعض ظني زاوية مخصوصة هي ثلث قامة بمقدار ان
 الى غير المتناهي بحيث تساوي الزوايا الثالث لثلاث في كل زاوية وترها
 بحيث يكون البعد بينهما اي الموتر اقصر في كل مرتبة من الضلعين على نسبة ما كان
 اشتغالها والبعد الذي بين راس الزاوية والوتر بقدر امتداد الضلعين
 بالغ ما يقع وهذا لازم على تقدير تساوي الزوايا سواء كان البعد الموتر اقصر

من الضلعين اوس ويا لها وهذا على ما عرفت من ان تحصيل صحيح فاش رالي ما
 ذكرناه من الوجه الاخر وتقرير البهتان بقوله وبزمن من ذلك ان يكون بينهما
 اندراج يكون له فالامداد بالاندراج هو البعد الاخر بينهما الموتر لها والى ما
 ذكره قدس سره من فرض الاندراج بقدر الامتداد بقوله والاندراج يصح له
 تقدير الدفع منع الشج وعدم ورود نظر الشرح عليه ايضا في ظاهر الاندراج بوجه
 او يمكن حل او على ان اشارة الى التخييل وتقرير البهتان والاكاذيب كل من
 وجهي التقدير واقعا لمنع الشج ومشاركته في ورود نظر الشرح عليه على ما صرح
 على ما صرح به الشرح بمجدي ومنه فاعلم على ما اشارة الى البهتان وقد عرفت لمية
 جميعها في كلامه واشارة الىها زيادة في تحقيق المقام فانهم فان الكلام يقع
 الى حيث لا ينال الا الاكاذيب **قوله** وكل منها مستلزم له اما كونه نسبة الاندراج
 بين الضلعين المفروضين اعني الغير المتناهيين كنسبة متناه الى متناه مستلزما
 له فقد بينت عليه كيف لا ولا يربط كل من الضلعين حسده على البعد الموتر
 الا بقدر متناه والزاوية على المتناهي بقدر متناه متناه كما لم يربط عليه واما كونه
 اندراج يصح الى اخره مستلزما له فانه متناه لكونه محصورا بين متناهيين اعني
 الحاضرين راس الزاوية والوتر فباب وبه ايضا متناه وكل متناه بين الحاضرين
 فيزمن الحال اعني انحصار ما لا يتناهي بين الحاضرين لا سيما لاسرته في غير
 نظر ان رجع عليه ايضا على ما عرفت فبما **قوله** فان البعد الثالث له اعني
 ان البعد بين الشكين هو اقصر خطوط الواصل بينهما يعني ان لا يكون ما هو
 اقصر منه وان وجد ما يربطه فلا يتفرض بالبعد بين مركزه الدائرة والكرة
 ومحيطها والنقاط المفروضة على المحيطين فان خطوط الواصل بين المركز ومحيطها
 وكلها كل نقطة مفروضة عليها متناهية او لقول البعد اقصر ما يتصور للوصل بين

الشئ من مخطوط وهو ليس الا خط مستقيم واحد اذا ما عداه لا يكون
 الا منحني ولا شبهة في ان المستقيم انفسه من المعنى اذا كانا بين الشئين
 المعنيين فعلى هذا فاقربته على حقيقته ولا انتفاض بالبعد الواقع بين
 المركز ونقطه من محيط دائرة مثلا كما لا يخفى اذا عرفت هذا فاعلم ان
 البعد يحصل بين نقطتين اول ما انتقرا هو البعد الاصل كونه اصل الابدان
 او كل بعد فوقه يشتمل عليه وعلى زيادة وما يليه وهو المشتمل عليه وعلى
 زياده وما يليه البعد الثاني وما يليه البعد الثالث وعلى هذا القياس
 قول وفيه سهو كما مر فيه انه يمكن ان يكون مراد الثالث رجع ان البعد
 الثالث مشتمل على ما هو المعبر في البعد الثاني والاول اصلا وعلى
 ما اعتبر فيها على انه زايد على ما اعتبر فيها كذلك اى اصلا وحده لا يزوم منه
 اشتغال الثالث الا على اربعة اذرع كما هو الواقع او المعبر فيها اصلا
 الا ذراع واحد واعتبر في كل منها ذراع افرضا كونه زايدا فلما خطه حثية
 زياده ذراع في الاول حين ما اعتبر كونه جزءا من الثاني ايضا وبأجله
 الاصل واحد زادت بينهما فاشتغل الثالث على ما مع ان يكون مشتملا
 على ذراع افر في مرتبة في هذا الفض ايضا لا يزوم اشتغال الا على اربعة اذرع
 فلا محذور قول ولو اشتمل على الثاني اى على ما لم يلاحظ فيه كونه زايدا وهو
 ذراعان بناء على عدم ملاحظة ما كان زايدا في الاول بحقيقة كونه زيدا حين
 اعتباره جزءا من الثاني في قول وعلى الاول اى وعلى ما لم يلاحظ في الاول
 كونه زايدا ولم يعتبر زيادته وهو ذراع فالجميع ثلثة اذرع قول وعلى زيادته
 اى وعلى مقدار ما اعتبر فيها زايدا وهو في الاول ذراع وفي الثاني ايضا
 كذلك والاشغال مع الثلثة من اذرع مع ان خلاف المفروض او المفروض

كون الزادات بقدر واحد ولما كان البعد الثالث على تقدير اشتغال على الثاني في
 الاول وزادتهما بهذا المعنى الذي فيه المشتمل على الزايد على ما تحت على
 سبيل التزايد مع ان خلاف المفروض اكتفى بزيادة هذا القدر مع من كلام
 الشارح وحكم بان يزوم منه بناء على ما ذكره كونه مشتملا على ثمة اذرع ولم يعتبر في كلام
 الثالث اذرع اشتغال على زيادة اذرع في مرتبة على ما هو المفروض مع اشتغال
 على الثاني والاول وزادتهما على المعنى الذي حمل عليه المحشى حتى يزوم كون
 الثالث ستة اذرع لا خمسة هذا وحده من سواج الوقت **قوله** لان البعد
 الجزئية حاصله على ما نقل عن بعض الافاضل مولانا محمد الشهابي هو ان
 القائل اثبت قوله في المقدمة الثالثة فان كل جلد من الزادات الغير المتناهية
 مع باطل نقيضه اعني قوله والالم يوجد فرق تكث الابدان بعد مع ولا يخفى ان هذا
 القول وان كان شرا طية الا انها متضمنة لسبب الجزئية حاصل في ضمن رفع الابدان
 الكلى والمطلوب منها هو هذا السلب الجزئي وان به الجزئية تقبيل للموجبة الكلية
 المشبهة للحكم في كل فرد فيزوم من ابطالها اثبات هذه الموجبة الكلية وبسبب نقضا
 للموجبة الكلية المشبهة للحكم في الكل المجموع من حيث هو كل حتى يزوم من ابطالها اثبات
 هذه الموجبة فانها موجبة شخضية ونقيضها ان به الشخضية وما ابطال بها ان به
 الجزئية هو قوله فيزوم ان يوجد في تكث الابدان بعد مع **قوله** فاذا كانا اى عدو
 الزادات والابدان مشتملة ذلك البعد الواحد عليها **قوله** كان عدو الزادات
 المجتمعة اى في بعد واحد **قوله** كذلك بالضرورة فيزوم عدم تناه البعد المشتمل على
 تكث الزادات الغير المتناهية مع ان محصور بين محاصر من غير ان يزوم عليه ما
 اورد الشرح من وجهي النظر اما عدم ورود الوجه الاول فلان ما لزوم
 اجتماع الزادات الغير المتناهية وبعد اشتغال عليها على هذا التقدير من وجود

كل جملة من الزوائد الغير المتناهية في بعد حتى يرد ان لا نسلم انه اذا كان كل
 جملة من الزوائد الغير المتناهية في بعد انما يلزم من مساواة عدد الزوائد المتجمعة
 في كل بعد بعد الزوائد واللا يبعد ذلك البعد عليها ولا يملك
 انه البعد الاخر ايضا داخل في موضوع هذه الكلية فيسبيل اجزاء
 حكم الكل الا فرادى على الكل المجموع حتى يرد المنع بل هو من قبيل اقتضاؤه
 الكلية الموجبة ثبوت مجموعها ما هو مستخرج موضوعا وهو صحيح ولا يرد ايضا ما في
 قوله الثالث من قوله وفيه بحث لا يلزم وهو لا يرد واما الثاني في فانه لا حاجة في هذا
 التقدير الى احد التوبيخ الى جعل الزوائد تقدر واحدة على ما يدل عليه
 الاول فلو رددنا في اعني قوله ان لا فائدة في فرض توبيخ والحاصل انه يمكن
 تغيير البرهان برباعين ورود منع الشئ الى هذا التقدير لا الى ما نقله الثالث ربح
 وحسن لا يرد نظرات ربح ايضا فهو اجواب يتغيب الدليل فهو لا يصدق في
 نظرات ربح عما اورده عليه وايضا يرد عليه ان لا نسلم انها اذا كانتا غير متساويتين
 يلزم وجود بعد يكون عدد الزوائد المتجمعة فيه ايضا كذلك انما يلزم ذلك
 ان لو كانتا متساويتين حتى يوجد احوالها بعدا واما على تقدير عدم التساوي فلا بعد
 يكون احوالها بعدا حتى يلزم ذلك بل اللازم ليس الا عدم التساوي بمعنى لا
 ينفق فمنع الشئ باق على حال لم يندفع بعد ودعوى الضرورة في محل النزاع
 غير مقبولة وايضا لا ساق في هذا صدق ما ذكرناه من الكلية او كل بعد اخذته وجدة
 محكوما عليه بالقتضية الكلية وهذا القدر كاف في صدقها فتأمل **قوله** ولا
 حاجة الى احد التوبيخ في قدر فائدة وفي بعض النسخ ولا حاجة الى احد
 المتولين وليس بشئ فتدبر قال الثالث ربح وقد يقال في اثبات المقدمة
 المستوعبة بتجربتها على وجه يندفع عنها المنع حاصل ان يلزم من المقدمة الثالثة

وجود بعد واحد شغل على جميع الزوائد الغير المتناهية او يلزم من كون كل جملة
 من الزوائد الغير المتناهية في بعد كون كل مجموع وجملة موجود في بعد ولا فضا
 في ان مجموع الزوائد الغير المتناهية بحيث لا تشد عنه زيادة منها مجموع
 وجملة موجودة ايضا فيجب ان يكون هو ايضا في بعد ضرورة ان يكون محمول الكلية ثباتا
 لكل من جزئيات موضوعها والالام يصدق كلية واحتاج الى هذا التوجيه لعدم كون
 مجموع الزوائد الغير المتناهية مستدرجة تحت عنوان كل جملة من الزوائد
 الغير المتناهية اذ هي لو ليس جملة كون بعضها من تلك الزوائد على ان
 المتبعين قال الثالث ربح ومن بحث في حاصله ان موضوع الكلية ان كان
 متساويا لثباتها في كل واحد من المقدمات الثالثة مسلم كمن وجوب ثبوتها
 في بعد واحد للمجموع الغير المتناهية غير مسلم كيف وهو من قبيل اجزاء حكمها
 على الكل وليس من قبيل اجزاء حكم الكلية على افراد موضوعها حتى يجب صدق
 على تقدير وجود الكلية وان كان مطلقا للمجموع فلو لم تكن الكلية للمقدمة المذكورة
 غير مسلم بتحقيق الحكم في بعض جزئيات موضوعها وهو المجموع الغير المتناهية اذ يكون
 موجودا في بعد ايضا اول المسئلة ومحل النزاع فهو ممنوع مع انه من افراد المجموع
 ايضا هذا وكن من ان كبرين **قوله** الخامس للدائرة اي في خارجها **قوله** ان
 يكون القائمة اي الحاصلة من القطر والخط الخامس اي مبدئها متقى ويتكاملان
 من المحيط **قوله** مشددا على امثالها قال فيما نقل عنه في حاشية الحاشية يعني فليس
 انه درميان واثره است اكر بطرف مست كج كشد يعني ساور بد بطرف خط
 رزون از جانب شيب كو چكي زاوية حاصل درميان او وخط درون كو چكي
 زاوية خط درون ومحيط مني رسد وچند اكلي انفاش كشد الى غير النيات زيرا
 اكر كو چكيش كو چكي او برسد زاوية خط درون معها احد مني باشد ما وجود كرا

زوايا غير اوراق كفت اند اسی قول مع الاختصار ای اختصار تلك الفایده
 بین محاضرتین احدهما القطر والاخر المماس وانت خیر بان استدلال الفایده
 متناه واثباتها علی امتثالها بعدد غیر متناهیه انما هو بالقوة فاللازم اختصارها
 لا یتناهی بالقوة بین محاضرتین والكلام لیس فیها فیلهوس بجال کمالا یخفی قول
 الا بالصدق فیما یجوز لعل ذلك الصرح هو منع ما ذكره ای لا نسلم ان الزاویه كما
 فی المحيط فاقطع المستقیم للمماس عند زاویه الیصل من المحيط والمخطئ
 الخامس للزاویه اذا كان فیها فی المحيط احد منهنما وقد عرفت عدم الحاجة الی الصرح
 فیما ذكره قول اقول یجوز فی هذا الموضع الخشی من هذا الكلام التشیع علی المقصد
 حیث یفهم من كلامه ان اثبات عدم تجرد الصورة ثم البطلان فیما یحتاج الی بطلان
 لا یتناهی الا بعدا وحقی بیدل علی بطلان الشق الاول من هذا الدلیل وبیسی
 كذلك اذ یکن الاستدلال علی بطلان الشق الاول بهذا الدلیل ایضا فارتكاب
 مؤنة ولیدین ایضا تصور منه وانت خیر بان فیما صدق المصنف حسن لا یخفی کفا
 و فیها صفات لمدعی مع التنبیه علی اشتراطه دلیل تناهی الا بعدا ومطلقا ای
 سواء كانت الصورة مجردة عن الیهولیة اولا وسواء كانت الا بعدا والمجردة او
 غیره بخلاف ابطال لا یتناهی بهذا الاعتبار فانه انما یبدل علی ابطال لا یتناهی
 الصورة المجردة علی ما سطر علی الدلیل الا ان یقال ان غرض الخشی انما هو تبیین
 المقام و بیان ان هذا الدلیل یبدل علی بطلان الاول ایضا لا التشیع
 فتدبر قول بان یقال عدم تناهیها فی حاصلا انها لو كانت غیر متناهیه
 علی تقدير تجردا فلا یحکم ان يكون تناهیها للجنبه اولانها او عارضها و
 الكل باطل فعدم تناهیها علی ذلك التقدير ایضا بالكل الاول فلان جنبه لو
 كانت علی تمامه لا یتناهی فیها وهي طبیعه نوعیه لا یختلف مقتضاها فی الافراد لم

انما یكون

ان يكون لا یتناهی فی جميع الا بعدا وصف واحد بالشخص و لیس لذلك ضرورة
 لان لا یتناهی الطول غیر لا یتناهی العرض والعرض وبالعکس وقس علیه
 حال الدائم غیر انه برود علیه ما یجی عن قوله واما لا یزم جنبیه فلان یزعم نوعیهما
 فتدبر واما الثالث فلان لو كان لا یتناهی لعارض فیکونه العارض ممکن
 الزوال لزم امکان زوال لا یتناهی بزوال ذلك العارض وقبول
 عروض لا یتناهی والافعال من الواقع الماده فیدزم عدم تجردا عنها علی
 تقدير تجردا هذا خلف و بما فرنا ظهور جریان الشرط بیدل علی بطلان لا
 تناهیها علی تقدير تجردا مطلقا اذ هذا بطلان الشق الثالث لیس الا علی
 هذا التقدير ای تقدير تجردا وقد بینتک علیها فیما سبق قوله من عبارة
 المدعی فی حیث جعلها جوا من السطح وجوا لكم قول المدعی من
 السطح یعنی برامه لیس یستلزم من السطح که واقع بود فان در خط که انما
 یافته اند بهم لانی ذکره الخشی قوله انما فی الاضافه وعرفوا بکس
 المقطع المتصلین باحدا وقوله تناهی الوضع ای الیهة الحاصلة بالنسبة الی الاول
 الخارجی کذا فی حاشیه الخشی و یفهم منه ان الوضع هنا مستعمل بمعنی جزء المقولة
 وهو کذلك احد الزاویه ما هو مختص بالکییات المتصلة فلو كانت من مقوله
 الوضع كانت عبارة عن الیهة الحاصلة لها بالنسبة الی الامور الخارجیه فقط
 اولا جزءا لها بالفعل حتی یتبرر حصولها من نسبة بعض اجزائها الی بعضه ایضا قوله
 انما امر عدمی وعرفوا بانها انشاء السطح عند النقطه المشترکه بین الخطین الذین
 احالی به احاطه غیر تامه ثم اعلم ان الخشی ادعی فی شرحه علی الرسال القوسیه
 ظهور بطلان الثالث والرابع والخامس بان اتصاف الزاویه بالصفر
 والکبر بنا فیها مطلقا ای سواء كانت الاضافه بها بالذات او بالتشیع ولعل

لهذا يستعمل في هذه المسألة في بيان صحة الشرح لهذا المذهب القائلين بانها
 كيف باطل تلك المذاهب بل بين تفصيله باطل المذهب الثاني
 فقط **قوله** لانها قد تبطل بالتضعيف اشارة الى قياس من الشك
 الثاني والكمية في مطوية تقديره ان بعض الزوايا تبطل بالتضعيف ولا شئ
 من الكم تبطل به بديهة فبعض الزوايا ليس كغيرها واذ لم يكن بعضها كما لا يكون
 شئ منها كما اذ لا قابل بالفضل وسفوف **قوله** وذكرنا مره قوله لا في
 شرح محي ثم اعلم ان الاحتياج الى قد المعينة للبرهان انما هو للاستدلال على
 عدم كونها من مقول الكم سلطانها بالتضعيف ولو استدلال عليه بطلانها
 بالزيادة يشمل الزوايا كلها فلا يحتاج الى قد بل لا يصح قال قدس سره في شرح
 المواقف ولو ايد التضعيف بالزيادة يشمل البطلان الزوايا كلها
 فان كل زاوية تزيد عليها ما يجعلها مساوية لثابتين لم يبق هناك زاوية
 اصلا انتهى وذلك لان القابلية تضيق وبتقاء اثنين بالتضعيف مره
 وحده ينطبق احد الخطين على الاخر فلم يبق زاوية اصلا والمنفعة تقير مساوية
 لها فزيادة حادة عليها لان المنفعة تحت حادات فاذا زادت عليها
 حاده اخرى يصير مجموع المقدار اربع حادات وهي مجموع مقدار اثنان
 او كل قايمة حادتان ومعلوم ان بزيادة الحادة على المنفعة ينطبق احد
 الخطين على الاخر اذ لم يبق الا الفراغ والبعد بينهما في طرف الحادة الا
 بقدر ما فتم يبق زاوية اصلا وحاده بصير مساوية لها بزيادة تحت حاد
 عليها وهو مقدار المنفعة ومعلوم ان حده ينطبق احد الخطين على الاخر
 ايضا اذ لا بعد بينهما في طرف المنفعة او بزيادة تحت حادات على حادة
 والطرف الاخر لا يعدم الزاوية **قوله** تبطل بالتضعيف مره

قد عرفت ليستة فتدبر **قوله** اذ كان الضعف قائم على ما هو المشهور وقد
 عرفت **قوله** فانها تبطل بالتضعيف مرتين اي في طرف المنفعة بل
 تقير منفعة فتبقى حاده اخرى **قوله** فلا نسلم انها محي وذلك لانها اذا
 الضعف في عين طرف حاده سقى حاده في جهة الاخرى وهي لا توجد
 بدون المنفعة فلم يزم بطلانها واما اذا اضعف في طرف الحادة فانها
 حده يكون قائم فلم يبق منفعة وانت خبير بان اللازم ليس الا بقاء
 منفعة اخرى واذا اضعفت في غير طرف الحادة لابقا الشخص الاول كمن
 يكفى بقاء فرد من الصف الذي يضعف اذ كذا شأن سائر الكميات
 اذ ازيد عليها كمن يرد انه تبطل بالتضعيف مرتين من طرف انقاصها
 ايضا اي كما انها تبطل مره من طرف الحاده اذ هي اصل حده يكون قائم
 ايضا كما لا يخفى على من له تخيل صحيح فتبين **قوله** وحاصل الجواب اي
 الاستدلال على بطلان كون الزاوية من مقول الكم الذي اشار
 اليه بقوله لانها قد تبطل محي سواء جوابا لان الاستدلال على بطلان
 مذهب الختم تصحيح مذهبه جواب في الحقيقة عن استدلاله ومعارضة
 معه واحتجاج الى بيان حاصله لا يتوهم من ان الدليل انما يدل على
 ان الزاوية التي تبطل بالتضعيف لا يكون من مقول الكم لكل زاوية
 مع ان هذا هو المدعى فاشرب بيان حاصل الى دفعه ونقيره لا يخفى
 وقد عرفت **قوله** لكائن القائمة منه ايضا اذ لا قابل بالفضل واعلم انهم
 استدلو على بطلان كونها من مقول الكم ايضا بانها لو كانت كذلك كانت
 منقسمة في جرتين العرض والطول مع انها انما تنقسم في جهة بالخط المنه
 من راسها فيما بين الضلعين ولا تنقسم بالخط الواصل بينهما وقد استدلال

بهذا على الجوانب كونها من مفعول الكيف ايضا فان الكيفيات الاربعة
 في الكيفيات ايضا تنقسم بانقسامها فلو كانت كيفية في السطح لكانت
 منقسمة في جهتين بانقسامها مع انها انما تنقسم في جهة على ما عرفت واجب
 عن الثاني في جعلها كيفية رية في جهة من السطح منقسم بانقسام تلك الجهة
 فقط وهي ما تكون في سمت رأس الزاوية وامتداد الضلعين وروية في
 في شرف على الرأس القوسية بالانقسام في جهة واحدة في امتداد
 واحد من السطح بل ما بعرض من الكيفيات الاربعة عارضة لكل من امتداد
 اذ كل من امتداد رية في الامتداد اختار في الجواب عن كل من الامتداد
 ما ذكره الشيخ في الديات الشق من ان الزاوية ان كانت كما في السطح
 باعتبار ان محاط بخطين متصلين عند نقطة بدون ذلك السطح على سير
 التبيين من جهة الاخرى وهي البعد الذي يصل نقطه الواقع فيه بين الضلعين
 والحاصل ان اخذ على التبيين في جهة النقطة المشتركة والبعد منها فيما بين
 الضلعين دون الجهة الاخرى فلا يبعد عدم انف ما في تلك الجهة الاخرى
 اولا بتصور الانف في الامتداد بدون تعبته فلا يرد الاول على ما ذهبوا
 اليه من كونها من مفعول الكم وقد اعني بهذا على تقدير كونها كيفية وهيته فلا يرد
 ايراد الثاني ايضا على من يقول انها من مفعول الكيف وتفصيل التقرير لا
 يخفى على من له عقل قياسي **قوله** ولا يتوهم الجمع اشارة الى ما اجابوا به
 على استدلالهم على كونها من مفعول الكم من اضافتها بالواو وعدمها
 والصغر والكبر مع ان هذه المذكورات من صفات الكم فاعلم انها كم
 وحاصل الجواب انها لا تنافي بها انما يقتضي كونها كما لو كانت منصفة
 بها بالذات مع انه ممنوع لا يجوز ان يكون الانصاف بها بالعرض وتبعه

المحل وان حصل لا يجوز ان يكون كما بالعرض لكونها بالذات مع ان
 المدعى هو الثاني لا الاول **قوله** وفي المكان والكمات ليس كذلك لانه
 المكان غير قائم بالجسم الذي احاط به وكذا ما يحصل به الكمات سواء كان ذاتا
 او عرضيا قال الشارح لانه لو فرض اللاتنا هي المحل حاصل هو انه لم يثبت بها
 ذكر من الدليل المتناهي في جميع الجهات لان منبى الدليل كان على لزوم
 الامكان خروج خطين من مبدأ واحد بحيث يتفرعان متساويين الى غير
 النهاية ولا خفا في ان هذه هي مجموع ما يستفاد من هذه المقدمة لا يمكن
 لا تقدير اللاتنا هي في الطول فقط ويكون جهة العرض متناهية او على هذا التقدير
 وان لزوم المكان فوجها في جهة طول الجسم الى غير النهاية لكن لا يمكن ان
 يخرجها على شق واحد كانهما كما مثلت مع ان تزايد الانفراج الى غير النهاية
 انما يترجم على تقديره وجهها كذا وذلك لمرص كون العرض متناهيا والانفراج
 بينها هو عرض الجسم فالانفراج وان كان متزايدا بينهما الى ان ينتهي العرض لكن
 يترجم ان يحدث في ذلك الخطين بعض ما عند انتهاء كذا لها بتقدير اقصاها
 الدليل انما هو على ان يوجد بعد في اخر الابعاد غير متناه لا تضام الزيادة
 الغير المتناهية اليه مع كونه محصورا بين كاهنين مع ان لا يوجد بعد كذلك
 على تقدير كون العرض متناهيا او البعد بينهما في اى مرتبة كان ليس الا
 تقدير العرض وهو متناه فرضا فاللزام لا يكون الا عدم متناهى الابعاد
 عددا ولم يؤخذ هذا المحذور في هذا الدليل وبما قرنا كذا فظهر عدم جوبانه
 ما ذكره على تقدير فرض اللاتنا هي في الطول والعمق ايضا برشدك السب
 قول الشارح ضرورة توقف انفراجها كذلك على اللاتنا هي في العرض
 وكذا اقرار المقام ودع عنك حرافات الاولام **قوله** وفيه الجمع حاصل ان

ما ذكره من قد يقال مع لا يضر فيها هو المقصود بالذات هنا اعني بطلان كون
 الصورة المجردة متناهية بزوم كونها مفارقة مع فرض كونها مجردة او هذا
 عن ثبوت التناهي في جهة ما فقط وهو ثابت بما ذكره المصنف من دليل
 تناهي الابعاد وليس غرضه دفع قد يقال عما اورده عليه كيف وهو ان
 هو ايراد بان تشكل الصورة انما يزوم من التناهي في جميع الجهات وهو غير
 ثابت بما ذكره من دليل التناهي فتفريع كون الصورة متشكلا على كونها
 متناهية في كلام المصنف غير صحيح وما ذكره المحقق ليس مثبنا لكونها متشكلا
 على تقدير التناهي وان كان في جهة حتى يقيد دفعه بخلافه وهو **قول**
 قد يقال لم لا يجوز مع حاصل ان لا نسلم عدم الحاجة الى اثبات تشكلا لجواز
 كونه الهيئة العارضة لها من جهة التناهي مشتركة بين الاجسام فلا يقيد نقل
 الكلام الى تلك الهيئة لعدم بطلان كونها عارضة لجسمية او لازمة بفعل ما
 اقبل به كون الشكل عارضة بسبب احدهما من قوله والا كانت الاجسام
 كلها متشكلا بشكل واحد **قوله** فلما يندفع بما ذكره من نقل الكلام الى تلك
 الهيئة وقد عرفت تفصيله **قوله** قلت المراد مع تشبيهه مع الابرار
 لانه والافعال ان كلا من سطح او سطحين او سطوح ليس مشتركا بين الابرار
 كذلك الهيئة المحصورة المستحصلة ليست مشتركة بين الاجسام لانه الهيئة
 كل جسم مفارقة بالشمخص الهيئة جسم اخر ولو قيل بان نوعها مشترك بينها
 كان لث ان نقول ذلك في السطح ايضا ثم لا يذهب عليك انه لو اضيف
 في الشكل بالاحاطة المطلقة تامة كانت او غير تامة يستلزم التناهي ولو في
 جهة الشكل لوجوب الانتهاء في تلك الجهة كذا الهيئة **قوله** بسطح كذا اذا
 انتهى في تلك الجهة على هيئة الكرة وقوله او بسطحين كذا اذا انتهى في تلك الجهة على

هيئة مخروط وقوله او بسطوح كذا اذا انتهى في تلك الجهة على شكل متساوي
 نقل عنه في بعض محواشي وفيه ان التمثيل بالكرة غير صحيح هنا اولا بقصور
 الاشياء على هيئة الكرة في جهة بل هي ان كانت متناهية فيكون متناهية في
 جميع الجهات او غير متناهية فلا تتناهي اصلا كذا قيل فالاول التمثيل بان
 يكون الاشياء على هيئة مستديرة الاسطوانة وهي شكل كيطايه وايران
 متوازياتان من طرفيهما قاعدة تامة يصل مداهما سطح مستدير ف**قوله** وقد
 يقال مع قال في حاشية الحاشية هذه الكلام منبني على كلام الشرح من قوله ولا
 حاجة لنا الى اثبات تشكلا مع فلا يكون تكرارا لما سبق من قوله اقول بركي
 هذا الزيادة في جانب التناهي مع لان ما سبق كان على تقدير جريان الزيادة
 المذكور في الشكل في جانب المذكور وهذا على تقدير جريان الزيادة المذكور
 في الهيئة فانه ان انتهى في وجهين مع جواب سوال مقدم كان في الجري
 الزيادة المذكور في جانب التناهي لجواز ان يكون الجسمية او لازمة بشرط
 ان يكون الصورة مجردة عن المادة فلا يلزم اشتراك الاجسام كلها في
 ذلك التناهي حتى يكون اللازم محال فيكون المذموم مثله وذلك لان
 الاشتراك انما يثبت من كون الجسمية او لازمة على وجهه فقط وليس شئ
 منها على مستقده ارجح وجودا في الاجسام حتى يكون مشتركة لضعف
 شرط عليه احدهما كذلك حصة كونها مفارقة فاجاب بقوله ولو قيل
 مع وحاصل ان هذا لا يضر بجريان كيف وهذا مشترك الورود بينه
 وبين ما ذكره الشرح من الزيادة في الهيئة بل في الشكل ايضا فان
 كان مانعا من جريان هنا فيمنع فيها نحن فيه ايضا وان لم يكن مانعا
 من جريان فيه فلا يكون مانعا عنها فيها نحن لصدده لان اعني جانب

الثاني ايضا قول يجوز ان يكون بواسطة الصورة النوعية وايضا
 يجوز ان يكون بواسطة الشخص او اختلاف المقدار او كيفية الاحاطة
 التي احاطت بالمقدار ولولا واحد من هذين الاختلافات لكانت الاشياء
 كلها متشكلة بشكل واحد تقتضي الصورة الجسمية ويكون ان يجاب بان
 الكلام في ان الصورة الجسمية تكون على تمامه للشكل وحده لا يرد ما
 ذكرنا ما اوردوه المحشي من انه يجوز ان يكون الاختلاف بواسطة الصورة
 النوعية كما ذكره بعض الافاضل اقول بل لا يرد وهذا لظهور ان الكلام
 في كونها على تمامه لكن القوم استدلوا على بطلان كونها متشكلة للجسمية و
 لا ريب بان يجب حسمه ان يكون كل جسم متشكلا بشكل مخصوص غرض
 المقدار مخصوص لاشتراك الاجسام كلها في الجسمية المتضمنة له فيجب
 حسم الكل وجزءه في الشكل والمقدار المخصوصين وهو محال فافروا بالتفكر
 عليه بالفلك او شكله يقتضي صورته النوعية وجزءه ككله في هذه الصورة
 مع انه لا يبرهن وبها في الشكل والمقدار المخصوصين معا بل لا يجوز ذلك
 او الا فلاك الخارجة والتداوير اجزاء لا فلاك الكلبة مع امتناع التداوير
 في المقدار وان كانت متوالية لها في الشكل الكروي ثم اجابوا بان لولا
 مانع اقترن بجزء الفلك لكان شكل جزءه ومقداره ككله بسبب اشتراكها
 فيها يقتضيها لكن ثم مانع يمنع من التوالية في الشكل والمقدار المخصوصين
 جميعا وهو ان الكل حصل له ذلك الشكل والمقدار المخصوص فامتنع
 ان يكونا للجزء جميعا والا لم يكن جزءا كما في المواقف وشبه ذلك
 فالمحشي فاس الصورة النوعية حين فرض كون مقتضى الصورة الجسمية
 على الموانع حين كون مقتضى الصورة النوعية فكما اجابوه عن النقض

يجوز ان يكون الاختلاف بالموانع كذلك اجاب المحشي عن هذا
 الاستدلال واعتقد على جواز ان يكون الصورة النوعية مانعة من
 الاشتراك وكون الاختلاف ناشئا منها وانست خبير بان جوابهم
 نتيجة او محصل هناك ان النقض غير واراد المراد يكون الصورة على
 مقتضى الشكل المخصوص في الاستدلال كونها على تمامه ومقتضى اقتضا
 تمامها بخلاف ما ذكره من كون شكل الفلك مقتضى صورة النوعية
 فانهم لم يبرهوا بكونها مقتضية كونها مقتضية اقتضا تمامها كيف ولو كان
 كذلك لما كان الاختلاف بالمانع فلما نقض لعدم جريان الدليل
 في ما ذهبت نقض بخلاف ما ذكره المحشي هنا وان غير متجه لغرض كون الصورة
 الجسمية اولا رتبها على تمامه فكيف يتصور وجود مانع من الاشتراك
 بهذا قول وفيه انه على هذا المانع حاصله انه لا يجوز ان يكون الاختلاف
 بسبب الصورة النوعية ويكون مانع من الاشتراك اذ يبرهن
 منه ان لا يبرهن في المقدار والشكل المخصوصين معا وهو
 محال وما يبرهن من المحال ايضا محال ونقصه ان مقتضى اذا كان
 الصورة الجسمية وهي غير متحدة فلو كان الاختلاف من الصورة النوعية
 فقط ومعلوم ان الكل وجزءه متحدان في هذه الصورة في البتة بط
 رغم ان يتحد الجزء والكل فيها في الشكل المخصوص والمقدار لما كان موضوعا
 له وعند تغاير الموضوع بتغاير العرض لزم اتحادهما في المقدار المخصوص
 ايضا ولا ينبههم ان هذا يستلزم بالفلك وان جاز ككله في الصورة
 النوعية مع عدم اتحادهما في الشكل والمقدار المخصوصين على ما عرفت
 لان المراد انه يبرهن التوالية اذا كانت الصورة النوعية فقط مانعة

بحسب مقتضيه ولا خفاء في ظهور لزوم حشد وانما لم يترجم في الفلك لوجود
 مانع اخر هذا ويمكن ان يكون مراد المحشي انه يترجم الت وى نظرا الى
 الصورة بحسب مقتضيه فقط وهو ايضا محال فشد **فرد** اما في الشكل فظاهر
 على لزوم الت وى لا للمحاليه اذ هي بديهيه وكذا قوله واما في المقدار ايج
 بيان وتعليل لزوم الت وى فب لا للمحاليه لا **فرد** فالت وى في حاشيه
 المكشبه وجه الت وى ان لازم الشئ لا يتفك عنه فلما يكون لازم بحسب
 متفك عنا فيكون معا ابنا وجبت لانه ليس لازما للفرد بل للطبيعه
 فحشد يترجم ما مر اسف وفيه ان المراد هنا ليس على الوجود في كل المواد
 وعدم الوجود في كل على عدم كونه طبيعه نوعيه كالمترجم حتى يجوز اضاف
 ما يقتضيه على ما استمر من ان مقتضى الطبيعه اجنبيه والعرض العام يجوز ان
 يختلف مع ان كلامنا هنا يوجد في كل من الافراد **فرد** وتعامل ان يقول
 ايج حاصله انما لا يتم انه لو كان الشكل سبب العارض لا يمكن ان
 يتشكل الصورة بشكل اخر فتكون قابله للانفصال لا يمكن زوال الشكل
 بزوال العارض كيف ويجوز ان يكون العارض مع كونه سببا للشكل
 بحيث تنفك الصورة عند زواله كالشكل فلما تبقى الصورة عند زوال
 الشكل بزواله ايضا حتى تشكل بشكل اخر فتساويا فيكون قابله للانفصال
فرد او يقال اي او يقول غير عنه بصيغه المجهول مجازا اثره الى كونه
 اولى من الاول فتعامل **فرد** ويستحق ذلك الشكل ايج فلا يمكن
 زواله بزوال ذلك العارض حتى يمكن ان تشكل الصورة بشكل اخر
 فيكون قابله للانفصال فيترجم الحمد **فرد** لا يقال ايج دفع للايراد ان
 يحصل ان لا يجوز ذلك اذ حشد يكون نوع ذلك العارض او فردا منه لازما

للصورة

للصورة مع ان المعروف عدم كونه لازما بقربه مقابلته باللازم وانست
 خبير بان هذا الكلام على السند وهو غير موجه اذ لم يكن مباحثا اللهم الا
 ان يقال مباحثا للمنع اذ هذا في الحقيقة منع لاستدزام كون الشكل
 بسبب العارض لا يمكن زواله بزوال ذلك العارض وليس له
 مستند سوى هذا او يقال الكلام عليه على سبيل انه لا يصلح الاستدزام به
 وهو مقبول مطلقا **فرد** او فردا منه هذا على سبيل منع الخلو والتجسيم في
 الاعتبار والا فلزوم النوع مستندم للزوم فردا وبالعكس **فرد** لانا
 نقول لم لا يجوز ايج حاصله ان لزوم نوع ذلك العارض او فردا منه لا يمكن
 مقابله للعارض باللازم حتى يكون خفيا وباطلا فيترجم بلطان جواز ان يتجلى
 زوال ذلك العارض بدون ان يقوم ايج وذلك لان المراد باللازم
 لا يمنع التفكاك عن بحسب مطلقا اي حال مجرد الصورة وحال مقارنتها بال
 والسيول مع انه يجوز ان يكون لزوم نوع ذلك العارض او فردا منه
 لها واستناع زوال احدها والتفكاك عنها في حال كونها مجردة فقط دون حال
 كونها مقارنته بالسيول بل يجوز زوال كل منها حين المقارنته بان لا يبقى منه
 ذلك النوع حشد فرد فيترجم وتبديل الشكل الذي كان محفوظا
 بتماثل افراد ذلك النوع ويجدث شكل اخر بفرد اخر من نوع
 اخر من العارض فان قلت يمكن ان يدفع كجواز ان يكون الملزوم من
 المقارنته وامكان زوال كل منها حين التجرد فلم ارتكب العكس قلت
 لا اذ امكان الزوال حين التجرد مستندم امكان كونها متشكلا بشكل اخر
 فيكون قابله للانفصال فيترجم ما هو المقصود بالذات هنا من المحدث اعني
 كونها مقارنته بالسيول مع فرض كونها مجردة مع ان هذا الدفع من قبل المحدث

على الاستدلال بخلاف العكس فاحفظه **قوله** او الفرد اى فرد ما
قوله وان كان ليس مستلزما هنا فيما يقصد منه في اغلب الاستدلال
وهو ان يكون شرطا تكبيرا ويكون الشرط المعطوف عليه المحذوف
اى بالحكم من المعطوف المذكور كيف ولا يتم المعطوف على تقدير المعطوف
عليه اعني ان لم يكن زوال كل منهما جازعا عن الصورة المقارنة فضلا عن
كونه اى على تقديره بن استلزام الجرد والتكبير والتقدير اللهم الا ان يقال
مستلزم في معناه الغالب كمن نظر الى مجرد الجواز في قوله ثم لا يجوز ان
يستلزم مع قطع النظر عما هو المقصود بالذات من هذا الكلام اعني حكم
عدم كون لزوم النوع او فرد ما منه خلفا وباطلا **قوله** بانه زوال اى
كل من النوع او فرد ما منه **قوله** ويتبدل الشكل اى الذي كان محتويا
بتعاقب افراد ذلك العارض حين الجرد وقد عرفت **قوله** يتبدل
العارض اى نوعه اى بان يزول النوع الاول ويحدث نوع اخر من العارض
قوله وايضا يجوز عطف على قوله او يقال او عطف على قوله ولغاغرة
يقول على اختلاف الرايين لمصلحة ان لا يجوز اختيار كون الشكل سبب
عارض ولا محذورا من احد الوجهين كذلك يجوز اختيار كون الذات الصورة
مبستمية او لا رعايا لكن بشرط الجرد او حسدا لا يبرزم ما ذكره من كون الاجسام
كلها متشكلا بشكل واحد وقد عرفت تفصيل هذا فيما سبق عند قوله ولو
فيل عدم تناسلها بمبستمية او لا رعايا بشرط الجرد فهو مشكك بينه وبين ما
ذكر فان قلت هذا تكرار لما سبق قلت لا تكرار اذ ما سبق كان بالنسبة الى
المبستمية التي قال ان رجع بقول الكلام اليها وهذا بالنسبة الى الشكل ولما لم
يظهر له جواب عن هذا على ما اعترف بوجهه فيما سبق لم يأت بجواب عنه

هنا ايضا

هنا ايضا وان بالجواب عن الوجهين الباقين فقط **قوله** انما يكون
مع فان قلت لمحصر ممنوع لجواز ان يكون العارض معلولا والصورة
مبستمية على تمامه اذ انتفاء المعلول مستلزم انتفاء علته التامة والمراد
بكون زوال الصورة عند زوال العارض ليس الاستدلال كيف
ولولم يكن كذلك بل يكون المراد ان يكون زوال العارض وخص
في زوالها لا عدكونها معلول على واحدة من علل كون زوال الصورة
عند زوال العارض ولا يجتمع ان يكون المراد من الصفة العلة انتفاء
او حسدا يكون امكان تشكل الصورة بشكل اخر باق على حاله فيتم الحكم
ولا يكون لغايب ان يقول مع ايرادا عليه قلت الكلام فيما اذا لم يترك
تشكل كل من الاجسام بشكل واحد مع انه على هذا يبرزم ذلك كما
لا يخفى فلم يبق الا الاحتمالان المذكوران فالمحصر صحيح **قوله** لا يحتاج
المعروض الى علة اى يحتاج المعروض وهو الصورة الى علة العارض
لها وهو هنا في عرضية **قوله** وهو اى فيدزم ابدية العارض ايضا
مع ان المعروض كونه ممكن الزوال وفيه ان امكان الزوال نظرا
الى ذاته لا ينافي ابدية بصلته مع ان الاول كاف فيما نحن فيه **قوله**
او يتبدل الموجود اى هذا انما يصح على تقدير ان يكون علة الشيء من جهة
مشخصاته والافليس في الكلام شئ اخر يصح ان يكون سببا متبدلا
الموجود والشخص وفي بعض النسخ اذ يتبدل الموجود ويتبدل الموجود
والشخص وهذا هو الظاهر اذ لو لم يتبدل الموجود وكان انما والفاعل
تخصيلا لى حصل وفيه ان المعروض ليس الا كون الشكل محتويا بشئ
تلك العوارض عن الزوال لما ان كلامه تلكت العوارض على موجد

قائل **قوله** - أو الشخص مع عدم تبدل الشخص بتبدل الموجود و
 الموجود على اختلاف الشخصين **قوله** - فإنها لا معنى لها في حد ذاتها
 قال في حاشية الكتاب بخلاف الشكل فإن له تعينا أي في كل فرد
 فيكون قياس مع الفارق انتهى وقد عرفت أن كونه الوجودي غير متغير
 في حد ذاتها بخلاف التحقيق فالحق في الفرض أن يقال إن لها تعينا
 بتبع الصورة فإنها لا يزالها هو هذا التعين فتوارد التعينات الوضعية
 بتوارد الصور على الوجودي المستحقة للتعين بتعينا الذي بخلاف الشكل
 فإنه متعين بتعين واحد فقط فحين تبدل التوارد والتعينات على شخص
 واحد من الشكل في الحادث في كل مرتبة شخص آخر منه فتدبر **قوله** - فقل
 تبدل الشكل السمة لا نحو **قوله** - قال فواجب زاده في حاشيته على بعض شروح
 الهداية وهو شرح ملا زاده عليها وهو المراد بالفاعل هنا أعلم أنهم استدلوا
 على وجود المقدر يعني الجسم العلوي ومغايرة الجسمية بأن قالوا الجسم الواحد
 كما شئتم مثلا بتوارد عليه مقادير مختلفة عند اختلاف أشكاله من التكسب
 والاستدارة وغيرهما مع بقاء الجسمية بعينها وتخصها أو لم بطرا عليها الانفصال
 فثبت أن في الجسم امرأه الجسمية بتبدل مع بقاءها بعينها والباقي عين
 الزائل ومن هذا ظهر أنه إذا لم يخلو تبدل الأشكال في الجسم عن الانفصال
 والانفصال كما افتراه هذا الفاعل لم يصح استدلالهم بهذا لأنه منبهي على بقاء
 الجسمية بعينها عند تبدل الأشكال لعدم طرد الانفصال عليها فإذا لم يكن
 تبدلها إلا بالانفصال والانفصال لم يكن الجسمية بقاء بعينها بطرد الانفصال
 عليها فلم يصح الاستدلال **قوله** - وإن سمى أي لاسم أن ليس للشيء
 أجزاء افضل من أجزائه فكذلك لكن ليست موجودة بوجود مستقل بل هي

موجود ووجود الكل على ما نقله عن بعض من أجد المتأخرين فيما سبق
 وهذا معنى ما نقل عنه في حاشية الكتاب يعني لاسم أن لا يكون
 للأجزاء فيها وجود افضل لأن مذهب الحكماء أن مجرد موجود بوجود
 الكل وإن لم يكن له وجود مستقل وإن سمى عدم وجود الأجزاء
 من البين **قوله** - انتهى **قوله** - وقد يقال في محصله أن هذا الجواب ليس
 حاسما في الاشكال وذلك لأنه إنما يصح على تقدير أن يكون المدعى
 مجرد لزوم الوجود للصورة كما هو المفهوم من عنوان الفصل الضم
 أعني قوله فصل في أن الصورة لا تجرد عن الوجود وحده بلزم الاستدلال
 أو يكفي أن يقال لو كانت الجسمية هي والفرض أن لو كانت الصورة بلما
 لم يختلف أصلا واللازم بالكل فاللزوم مشد فليكون مغايرة البنية فليزاد
 بمغايرتها على تقدير تجرد فثبت المدعى بما احتجج إلى المقدمات المذكورة
قوله - ولا حاجة إلى إثبات المقدمات قال في حاشية الكتاب لكن
 هذا الكلام موقوف على إثبات الانفصال كما لا يخفى وفيه أنه
 موقوف على إثبات أحد الأمرين من الانفصال والانفصال لا
 على إثبات أحدهما على التبيين وهو ظاهر فتدبر **قوله** - فهو ممنوع كيف
 وهما من لواحق الوجود في رضى أي من لواحق الجسم بشرط كونه موجودا
 في الخارج **قوله** - والافصال إلى التسمية فلا احتياج إلى الوجودي لأنه
 يستند إليها لافصال **قوله** - الأول **قوله** - أي أن كان أو لا كان على ما
 تفصيل **قوله** - أقول لو استند في غرضه من هذا الكلام أن هذا الاختلاف
 لا يخل بالمقصود أعني لزوم مغايرة الصورة بالوجود على تقدير تجرد
 محصله أنه الشكل في كل من هذه الحالات مستند إلى غير الصورة

او بمخلطة الصورة ايضا ولو استند الى غير
الصورة استقام لانه

استقلالاً او مع مدخلتها ايضا لزم إمكان تبدل الشكل نظر الى ذاتها الى
ذات الصورة فتكون هي في حد ذاتها كما في الاتصال ان لم يخلو تبدل
عن الاتصال والاتصال اولاً اتصال ان سقم جواز خلو تبدل عنها وكل
سقم من لواحق المادة فيبدلهم مقارنتها بها على تقدير جردتها وهو المطلوب
قوله - فيلزم مقارنتها الى ذاتها مع فرض كونها مجردة وفي بعض النسخ
قبل مقارنتها الى ذاتها اي يكون قابلاً لاحد ما قبل مقارنتها بها فيبدلهم مقارنتها
بها لكونها من لواحق المادة على ما سبق قبل المقارنة اي فيبدلهم مقارنتها
على تقدير الجرد فقال السخنة واحدة - اقول لو كان هذا الحكم مقارنتها
اقول ان هذا الحكم حق كيف ونسبة المبين اليه والى غيره على السوية فلو لم
يكن الرابطه كان انما هو اياه دون غيره ترجيحاً بما مر من دفع كلامه لزم
ان لا يصدر من لزوم التسلسل كوا ان يكون الرابطه امر اعم منها او
محدداً محتاج الى رابطه اخرى لعدم صدورها عن الفاعل حسنة تحقيقه
والا تسلسل على ان تسلسل الاعداد غير الجمل ولا يكون معلول حقيقة
متى بناء كون المعلول الاول معلولاً اولاً او المردود كونه اولاً بالنسبة
الى المعلولات الحقيقية الموجودة في الخارج فتأمل قوله - ان صدوره اي
كنوز من المبين قوله - بانها مستندة الى ذات المبين ان اي لازمه
او عارضه او مبينه كل ذلك بالانفراد او مع الغيرة - اما نفسها
اي نفس الصورة قوله - وقد يقال ان تشييع على ان في كلامه
استندراكاً حيث ردوه بين ان يكون المبين مع الرابطه كافياً في تحقيق
ذلك الشكل اولاً مع انه لا حاجة اليه او يتم الكلام بنقل الشؤيد بين
الامور المذكورة الى الرابطه قوله - على ذلك اي على تقدير ان لا يكون

المباين

كس

المباين على شكل معين الصورة الرابطه حاجه هناك قوله - بنقل
الشؤيد الى الرابطه قال في حاشية الحاشية يعني يقال لو كان الشكل للمباين
مع الرابطه بنقل الشؤيد الى تلك الرابطه قوله - الى الشؤيد المذكور وهو ما
ذكره ان رجح بقوله اما ان يكون مع الرابطه كافياً في تحقيق ذلك الشكل
اولاً قوله - نقل بآلة المشاه من فوق وفي بعض النسخ لما كان قبل
لمح وعلى هذه النسخه يكون كان تامه بمعنى وجه فيتحده مال السخنة بنقل
على تقدير هذا الشق وهو ان يكون المبين او المعاود او هو مع المعاود
ايضا ممكن الزوال قوله - لزم الكلام بسهولة او يزم المحذور ان في قطعاً
قوله - فيما نقرر من نقل الشؤيد بين الامور المذكورة الى الرابطه قوله -
بالنظر الى الشكل اي ردود الرابطه بين الامور كما صلب بالنظر اليه بان يقال
اي اما للجسمه ولازمها او لعارضها او لمبيناها قوله - او بالنظر اليها اي
او ردود بين الامور كما صلب بالنظر الى نفس الرابطه من كونها لذات
المباين او لازمه او عارضه او لمبيناها كل ذلك بالانفراد او مع الغيرة او
من كونها نفس الصورة او لازمها او عارضها او مبيناها كل ذلك
بالانفراد او مع الغيرة - وكذا ان يكون المعاود او المبين او كليهما
لما كان قول الشؤيد رجح والا فيبدلهم المحذور ان في رفعاً للابواب الكلي اعني
قوله ان كان كل واحد من المبين والمعاود منزع الزوال وهو كجمل
الكلي والجزمي اي بجمل صدق بكل منهما ردود في مجواز كذا قوله - اخو اي بها
اخو او معاود اخو او مبين ومعاود اخوان قوله - ولما يمكن انج وذلك
لان اللزم محمول عرض منع انفكاك عن الشئ وكل من المبين والمعاود
ليس كذلك اما المبين فظاهر واما المعاود فلما معاود المبين ايضا

بن

مباحين غير محمول قول لم لا يجوز ان اشارة الى منع اقتضا اية في المنع
 عدم زوال الشكل والصورة معا مستند اياه يجوز ان يكون مارة متوقفا
 الى حقه كما ان الاول اشارة الى منع لزوم اية به كل مجرد كان في نفسه لا نسلم
 اية به كل مجرد اذ لم يثبت ذلك ولين سئل فلما نسلم ان اية به مستند لم يعد
 زوال الشكل والصورة معا ليجوز ان يكون ثابتا على انه يرد ان اشارة الى
 بون المباحين على الشكل والصورة معا فلو كان مجردا لكان لا يمتنع الشكل ايضا
 فلم يزم المطلوب اعني مقارنة للصورة بالهولي الا ان يقال على الشكل لا
 يكون بدون معاون والمعاون غير اية به بخلاف الصورة فانه يمكن ان
 يكون كافيا في تحققها وفي بعض النسخ لم لا يجوز بدون الواو على ان يجوز
 سند المنع كون كل مجرد اية به وهو ليس بشي الا ان يقال ان يمتنع قيل
 عند السند ولذا ثبت العطف **قوله** مع ذلك المجرد اية به مع بقا
 ذلك المجرد او مع السند ثم ذلك المجرد **قوله** ونحن نرى لما بين صفت
 كلام اشارة بنا على ما هو المشهور من بقاء الشخص الشئ المستبد له
 مع انه فيما سبق قال بعدم بقاء شخصها اشارة الى ما هو الحق سبي صفة عليه
 والحاصل ان الشخص في حقيقة هو نحو الوجود الخاص فلا يمكن كون الشكل
 على انه هو من لواحق الوجود **قوله** اقول بهذا الكلام دفع لما اورد
 اشارة على قد يقال ونقرر بالدفع ظاهر لا يحتاج الى بيان **قوله** يصدق
 مع ذلك لان ما وضع بالذات هو مجرد وقد اعترف اشارة به
 كل جوهر له وضع قابل لا نفق م والحاصل من هذا الكلام على الجوهر محل
 على ما هو المتبادر منه اذ الوضع فيه بناء على ما هو المبدأ ومنه لا يصدق على
 وضع غير الجوهر **قوله** فاذ لم يثبت هذا لم يثبت ذلك فالاول ان لا يثبت

اشارة بعد ما ذكره بالسند لان اشارة الى قول ويتم الاخصار اذ مال وضع
 بالذات ومقتسم في الجهات الثلاثة منحصري بحسب الطبيعي **قوله** ان ارادة
 عدم الوضع بالذات اية بهذا **قوله** يوجب ارادة الوضع بالذات
 مع واللازم باطل اذ كونه ذات وضع انما حصل من اشارة ان الصورة كيف
 يكون ذات وضع بالذات اما لظن الايجاب فيقترنه المقابل او القول
 بصحة وريها ذات وضع باقية ان الصورة فيما بعد انما هو بعد فرض كونها على
 الوضع فظن ان ارادة عدم الوضع بالذات هنا يوجب ارادة هذا المعنى منه
 عدم الوضع هناك ايضا فبذلك ان يكون الوضع اشارة به باقية ان
 الصورة ايضا محمولا على ما هو بالذات مع انه باطل على ما عرفت **قوله**
 قوله اذ الحق في الصورة مع ان كانت الشئ هكذا فهو نقل كما سيجي بحسب المعنى
 او كانت اذ اقرنت بها الصورة مع فهو نقل بحسب العبارة **قوله**
 ولا يزم هذا مع ما حصل ان المراد بعدم الوضع هناك ايضا هو عدم وضع
 بالذات مع انه لا يزم ان يكون المراد بكونها ذات وضع باقية ان الصورة
 كونها كذلك بالذات حتى يزم من الظاهر ان ارادة عدم الوضع
 بالذات وانما يزم هذا ان لو لم يتم الكلام باعادة الوضع المطلق بل بالوضع
 بالنسبة هناك كما انه لا يتم به هنا اذ لا يتم الاخصار في بحسب سببه على ما سبق
 مع انه يتم به هناك اذ ما سيجي من التريده الذي باطل شقوقه بسببه
 على بطلان كونها ذات وضع باقية ان الصورة بعد ما كانت عدم الوضع
 بالذات سواء كان المراد بالوضع المطلق او الوضع بالنسبة فالحاصل ان لا يمتنع
 في مقابل عدم الوضع بالذات ذو الوضع كذلك ما لم يكن قريبا اخرى غير
 المقابل اذ قد يستعمل الوضع في مجاز من الوضع بالنسبة في مقابلة ولا فريضة

هنا نعرفه عن الطلاقة والعدل لهذا المحشى على الوضع المطلق هناك واللاذوق
 في الواقع ما هو الصادق في نفس نفسه وهو الوضع بالبيع ليس الا في **قول**
 وقوله وجب على مح جواب عما اوردته ان زعم محصله ان وجوب حمل
 الجسم على الصورة حتى لا يكون طائبا لا يبيح من قول المصنف واما انه لا يجوز
 ان يكون جساما ممنوع بل هو محمول هنا على الجوهري المندمج وحسنه يكون
 عدم الملازمة ممنوعا ايضا او قد ثبت في الفصل السابق تركب هذا الجوهري
 في الهيولي والصورة هذا تقرير كلامه وان كانت خفية باننا نبيع ان لو لم يصدق
 هذا المفهوم على الصورة الجسمية فقط اما اذا صدق عليها وان صدق على
 المركب منها ومن الهيولي ايضا بان يكون المراد منه المدرك في بادى النظر
 المدرك كذلك بالذات وبالبيع فلا يبيع ان يكون المراد حسنه بالجسم في
 قوله فيما بعد فلانها لو كانت جسمانية ليجوز ايضا فلا يستلزم كونها مركبة على
 الهيولي والصورة بل يكون الجسم بهذا المعنى صادقا على المركب منها وعلى
 نفس الصورة ايضا يستلزم كونها جساما بهذا المعنى احد الامرين او كونها نفس
 الصورة او كونها نفس المركب منها لعدم الملازمة باقى على حاله فينبغي ان يجزى
 المدرك في بادى النظر فكل كلام المحشى على المدرك كذلك بنا حتى نزيل الكلام
 قائل في المقام كي يظهر كذا المرام فان الهادى والمفضل ليس الا كذا
 الكلام **قول** قد يقال معضودهم قال في حاشية الحاشية المقصود من هذا
 الكلام بيان انه لا حاجة في هذا الدليل الى فرض السطحين المستويين طرقاتا الى
 الخط الجوهري جوهرين بل يكفي السطحين الرضبان الموجودان بالفعل بل
 هو البق كذا قال راجع حواجز راجع انتهى **قول** فان هذا الخط مع عدم قدره كان
 قبل ان يكون المقصود ان يكون ان انتهى مع ان لو لم يوجد الخط الجوهري وتوابعه

بين السطحين العرضيين حتى يترجم من المكان وجوده امكان وقوعه بينهما ايضا
 فيتم الدليل مع انه يجوز ان يوجد ولا يقع بينهما فليس لزوم وقوعه بينهما على تقدير
 وجوده بقوله فان هذا الخط وهذا هو التوهم **قول** تمامها الى السطحين
قول له اي الخط الجوهري **قول** بسبب اي بسبب ذلك الخط العرض
قول وحسنه لا بد من قبل التوضيح بالنتيجة **قول** تامل قال في حاشية
 الحاشية هذا اثر الى وقت الكلام ويكون ان يكون اثر الى ان يكون
 المقصود هذا البق من كون المقصود انهما طرفي السطحين الجوهريين على ما
 اثر راجع حواجز راجع **قول** العبارة المستقيمة مع قال في حاشية الحاشية
 لان اسم الفاعل اذا اسند الى الاسم الظاهر لا يثنى ولا يجمع كما بين في موضعه
 انتهى **قول** لا يبطى مع الضم مع اي يبطى بهذا الدليل مع الضم ايضا
 مطلق لخط الجوهري وذلك اما لان المقيد مذكور في الدليل على سبيل التمثيل
 اوله لا يجزى خلاصه وغية المقيد ايضا قال في حاشية الحاشية يعني هذا الدليل
 الذي يجزى في المقيد يجزى في غيره **قول** ولم يرد مع رد لما ذكره ان ربح
 من قوله على انه يكفي مع **قول** والمراد بجامع جواب سوال مقدمه كانه قيل بعد
 ارادة الضلعين في الاضلاع الكلام ليس بمتقيم ايضا او يكفي استقامة ضلع
 من كل منهما فاجاب بقوله والمراد بجامع والطبيعة على السؤال غير محقق **قول**
 بل لا بد من عظم في كل جهة قال في حاشية الحاشية لانه متجه بالذات وكل
 متجه بالذات ذو مقدار اي في كل جهة **قول** وهذا حاصل نظر اثر ربح اي
 وقع المنع بجعل مكافئة مصداق للجهة هو حاصل نظر اثر ربح او حاصل دفعه
 بجعل المذكور وان كان بين الجاهلين فرق حيث جعل المحشى مصداق للجهة
 وان كونه المتجه بالذات ذا عظم في كل جهة بدوي فمع استحالته داخل محسوط

في جهة العرض بناء على انه لا عظم لخط في تلك الجهة مكا برة مصداق للسببية
وانت ربح جعله كذلك بناء على بديهية استحالة تداخل الجواهر المتخيزة بالذات
مطلقا اي سواء كانت ذوات مقادير اول لا فلا بد وما يتوهم من ان قول
هذا حاصل نظر انت ربح محل بحث لانه ليس عرض انت ربح ان هذا الخط
الجوهرية في العرض محال قطعا لاجل ان كل متخيزة بالذات ذو مقدار البتة في
كل جهة على ما هو محصل كلام المحشي بل عرضه ان تداخلها محال بديهية مطلقا
وان لم يكن لها مقدار في العرض والظاهر ان البتة هي امتناع حصول المتخيزة
بالذات في جهة واحدة وتقرر عدم الورود بما قررنا من قول **فما يفعل بعد**
الامر بعدم العلة انت الى ان فيها صفة المحشي اسندراكا لانه اذا كان
دعوي بديهية استحالة تداخل الجواهر مطلقا صحيحة على ما يفهم من عدم عرض المحشي
لها غير انه قيد ما فيها بعد بقول المتخيزة بذواتها في امثالها لا حاجة في دفع
المنع الى دعوي بديهية كونها ذوات مقادير في كل جهة **قوله** المتخيزة بذواتها
في امثالها لا مطلقا ونقص بعد بالسيولي فانها متخيزة بذواتها ولها مقدار في جهة
بذاتها ايضا مع انها داخل الصورة واجيب بان تداخل السيولي مع الصورة
ممنوع بل المشهور ان الصورة حادثة فيها وقرن بين التداخل والحلول وايضا
السيولي لا مقدار لها في ذاتها ولا تخيز لها كذلك **قوله** كيف والبعده المجرد
الحق واجيب بان الكلام منبني على مذهب المتأخرين والبعده المجرد غير موجود
عندهم فلما برز النقص به على تقدير ابقاء الكلية على حالها وفيه ان الكلية لو كانت
بديهية لكانت كذلك عند الاشارة اليها ايضا فلم يجوزوا تداخل جسم في البعد
مع انهم جوزوه فعلم انها مقبده وليست على الحقايق **قوله** لكنه لا ينفع
الغافل وذلك لانه قابل بان بعض اجواهر المتخيزة بالذات ليس مقدار

في شيء من الجهات كما يجوز الفردة وبعضها ليس له مقدار في بعض الجهات كما في
والسطوح الجوهرية والالاما اعترض على المصنف لمنع استحالة تخطوط
في جهة العرض بناء على انه لا عظم لها في تلك الجهة **قوله** بناء على ان
متعلقه بحسن حاصله ان حسن كونه مطابقا للواقع او ما يمتنع فيه التداخل
كونه متخيزة بالذات من المقادير البتة على ما سبق والمراد بالمقادير في كلام
المحشي بال مقدار واستدراكا كان جوهر او كما كان المراد منه هذا في
كلام المعترض وهو ظاهر بخلاف المقادير في قول انت ربح نعم امتناع
التداخل في المقادير انما هو من غير ان المراد منها المقادير الفرضية واللا يكون
متاخرات بقية **قوله** فلا يحسن قولنا لا يحسن ان انت خبير بان قضية بديهية
في كلام المعترض يمكن ان يكون تعديلية وحسنه بحسن قول انت ربح فلما كان
لانه وان صح ان ما منع فيه التداخل ذو مقدار البتة في الواقع لكن امتناعه
ليس لاجل كونه ذا مقدار على ما افاده نظر انت ربح او محصل ان تداخل الجواهر
بديهية الاستحالة وان لم يكن ذوات مقادير فلو كان الامتناع لاجل المقدار
لا يبقى عرض التداخل بل الظاهر ان امتناعه لاجل امتناع حصول المتخيزة من
بالذات في جهة واحدة على ما بينت عليه فقول المحشي فلا يحسن قولنا فلما
يحسن ليس يحسن على الظاهر بل انما يحسن على تقدير حمل البتة في كلام المعترض
على كونها تقييدية بحق القول بان من عاب عيب هذا **قوله** تمام الدليل
فال في حاشية الحاشية اي الذي سبق لاثبات عدم مجرد السيولي عن
الصورة **قوله** اذ يجوز كونها ذات وضع اي ولم يوجد بطلان في هذا
التقدير فاجوز ليس الما نظر الى هذا التقدير والمقصود ان مجردة التقدير
لا يتم الدليل بل يحتاج الى احد بطلان كون السيولي المجردة ذات وضع

كيفية وعلى تقدير جوازها تنهار الشك الاول وينبع كونها من المجردات حتى لا
يكون هيولي يجوز كونها ذات وضع حسذاً اي حين عدم امكان افتراضها
بالصورة فلا يرد ما افيد من ان الهيولي التي لا يمكن افتراض الصورة
بها لا يجوز ان يكون ذات وضع فالمنع مدفوع على انه كلام على السند
قوله بهذا اي لا اجيب به من ان الهيولي ان لم يكن قابلاً للصورة
نظراً الى ذاتها لم يكن هيولي اي اذ مداره على عدم كونها قابلاً للصورة
وحسب بطل كونها خطاً او سطحاً جوهرياً اي ايضاً اذ لا يكون الهيولي حسداً هيولي
لعدم قبول الصورة نظراً الى ذاتها حسب ايضاً اذ لا كل المنقسم في الجهات
الثنائية فيها هو منقسم في جهة او جهتين **قوله** وفي هذا المقام اي الجواب
ومداره **قوله** بحسب ذات اي بان لا يكون ذاتها آتية **قوله** يجوز ان لا
يكون اي ان اراد انه حسد يجوز ان لا يكون له قابلية حدوث صورة
فيها بحسب ذاتها فهو ممنوع كيف ولما منع الصورة دخل في عدم قابليتها
بطل عليه زوال هذا العدم عنه عدم المانع وان اراد انه يجوز ان
لا يكون له حسداً اي حين وجود المانع لتحقيق الصورة تلك القابلية لو
نظراً الى الغير فهو غير مضيد او الجيب انما اعني لزوم كونها قابلاً للصورة نظراً
الى ذاتها ولا ينافي كونها غير قابلية لها نظراً الى الغير فتأمل **قوله**
ان المحال يدرم لمجرد النظر الى الاظهر ان يقال ان المحال يدرم لمجرد النظر الى
المقارنة والمكنة نظراً الى ذات الهيولي لكن لما كان امكانها بالنظر الى
ذات الهيولي ولزوم المحال لمجرد النظر الى ذاتها مستلزماً لاسنادها الى المحال
من جهة امكانها غير هذه العبارة ثم بين ان حاصل ايضاً هو لازم **قوله**
والحاصل اي وانما اصل ان امكان المقارنة نظراً الى ذات الهيولي انما

ينفني

ينفني موات انصاف الهيولي بها وعدم انصافها بها وهذا ثابت
ولا ينافي كون المقارنة ممكنة لذاتها مستندة الى ان نظراً الى ذاتها
لا فضاءها حصول جسم الحالب للمكان اي اذ يجوز ان يكون الشيء
ممتنعاً في نفسه ويكون انصاف شيء اخر به وشيئاً له ممكن نظراً الى ذات
ذلك الشيء الا فلكا لوجوده فانه ممتنع الوجود في نفسه مع شئ له ممكن كزبد على
ممكن نظراً الى ذاته فاللزام ليس الا اسناداً الى المحال لا اسناداً الى ممكن
له وبما فرنا من حل كلام المحشي على انه مبني على تسليم كون المقارنة ممكنة لذاتها
ظهر ان هذا النظر لا يؤول الى ما ذكره الشرح بقوله لا يقال الممتنع
بالغير اي وان ما سذكره الشرح جواباً عن لا يقال لا يصلح ان يكون
جواباً عن هذا النظر اذ لم يقطع النظر عن عروض الصورة والمخوف في
اسناداً الى المحال وذلك لجواب وان قطع النظر عن المانع وهو كاف
في جواز ان يكون المحال لازماً في المحال من الممكن على تقدير كون المقارنة
ممكنة لذاتها فتدبر فلا يرد ما بنوه هم من ان هذا النظر هو ما ذكره الشرح
بقوله لا يقال اي فلما فائدة في ذكره من المحشي **قوله** وقد يقال اي في
وضع لا يقال وحاصله ان جواز الاسناد المذكور بالحل وهذا القائل هو
قائل الدين الذي ذكر هذه الشبهة مع جوابها قدس الله ثبات الجواب
ان ادوات زيادة تفصيل فارجع اليها والى حاشيتها لعمدة ما مر وما شئت لكتبت
على تلك الحاشية وتعليقاً عليها **قوله** لا يمكن ان يدرم منه محال لذاته
مع انه يدرم من كلام الشرح ان ذاته يمكن ان يدرم منه محال لكن
من حيث امتناعه بالغير قال في حاشية الحاشية فحصل الكلام ان اسناداً
ذات الممكن المحال انما يكون محالاً ان لو كان ذات الممكن مثلاً محالاً

واما اذا كان الحال لازما للممكن فلا وجه له كذا في تلك الفاتحة بان عدم الفصل
 الاول واليه يولي في هذا المصنف فالكلام الصحيح في هذا المقام هو ان يقال
 ان الفرق ظاهر بين اللازم من الشئ واللازم للشئ وفي هذا المقام
 اي مقام الوجود هو ان في فلا يتوجه كلام الشارح اصلا من قوله في ثبوتها
 مع ومن قوله لا نأخذ بقولنا ان الشئ وانتهى خبره بان يكون محل كلام الشارح
 في السؤال على هذا التحقيق لكن جوابه حسد يكون محمولا على دعوى ان
 الحال لازم وناتج من ذات الوجود مع ان ممنوع ولعل الى هذا
 ان ربا لا مراتل في اخرها شبه قول قد يجيب فيه بان يجوز مع حاله
 ان هذا الجواب لا يرفع السؤال لجواز ان يحل جواز عدم افتراض الصورة
 بها ابا حتى لا يكون ذات وضع فلا يتأتى التزويد بان اما ان لا يحصل في
 حيزه اصلا او يحصل مع على جواز عدم افتراض الصورة بها ابا بعد ان جرد
 بعد المقارنة فكيف لا يجوز ان يتجرد بعد المقارنة ثم يكون المقارنة مستغنى
 فكيف يتم الوجود قول يجوز ان يتجرد بعد المقارنة قال في حاشية الحاشية
 هذا على تقدير ان يكون مقارنه الوجود بان يكون الوجود محله مع الصورة
 انتهى اي بان لا يكون للصورة دخل في وجود الوجود والى فلا يجوز التجرد
 بعد المقارنة وانتهى خبره بان هذا انما هو على تقدير عدم الوجود والبقاء
 على ما هو المنصور قائل قول ثم يكون المقارنة مستغنى مع قال في حاشية
 الحاشية لا يمكن فالبعض عن مجسم لان كل مكان محلو من مجسم ناهي انتهى
 حاشية ان امتناع المقارنة بعد التجرد بحسب سبب ان محلا متمنع فليز من
 محال الاجسام القوية من مكان الصورة المقارنة محال في الوجود
 بعد انما يتجرد الوجود عن كونه محلا فلا يتأتى المكان حاشية

بلكن

بلكن ان يفتقر بها صورة اخرى وفيه انه يجوز مكانها عند افتراض صورة
 اخرى على سبيل مثله بعيد هذا ولعل لهذا امر بالناسل قول وفيه انه المذكور
 مع والمحصل انه اذا جواز خارج عما هو المقصود منه ليس بمعنى انه لم يوجد فيه
 فيما قصد منه حتى يكون ثبوته ايرادا على الوجود فيجوز حل السؤال على
 هذا المعنى بل لو حل عليه لا يكون ايرادا ولا يفتح فيما قصد منه وذلك
 لان المقصود ليس الا ان الوجود الاجسام لم يكن مجردة بالفضل اصلا لا
 قبل المقارنة ولا بعد هذه ثابت ولا يفتره جواز التجرد بعد المقارنة
 بل ولا جوازه قبلها هذا التقدير كلامه وانتهى خبره بان لو حل جواز في كلام
 الشارح على الامكان الوقوعي لزم ان يفتقر بالمقصود بنا على اجاب
 به وايضا يرد ان الوجود لا يدل على عدم تجرد الوجود عن الصورة
 بالفضل بعد المقارنة فكيف يكون هذا وانما فيها هو المقصود منه قال في حاشية
 في جواب الشارح بحث او يجوز ان يتجرد الوجود عن الصورة بعد المقارنة
 ويكتفى بها صورة نوعية مائة عن قبول الصورة بحسب خبره ان يكون به
 بعض الاجسام مقارنه في هذا القطر ثم تجردت بالوجه المذكور لا بد من
 هذا الاحتمال من الوجود والتخصيص غير متجه انتهى قائل فيه قوله مستند
 للحاشية اي ان لم يكن الصورة موجودة ايضا على ما سيجي قول اول التجرد
 الصورة اي ان كانت الصورة موجودة ايضا وهذا ايضا سيجي قولنا
 هو تجرد جميع فالحال انما يكون كونه مع ان المدعى ان لا شئ من الوجود
 بمجرد قول المحلل قال في حاشية الحاشية التحليل بالمقارنه فليز من
 كالمفطن المندوف والتكاثف يست شدن كالمفطن المندوف
 قوله ثم حصول مع كانه قبل فتمتنع افتراض الصورة بها لعدم وجود

فوجه لسد ما مع اننا افترضنا بها حين صارت ذلك البعض من العناصر
 فاجاب بقوله ثم حصول المحقق قولنا ما من يكون ان يكون وجهه ان التخصيص
 في رجب وحصول الصورة ونفي تقديره محلا قال في حاشيته انما علم ان
 اشارة الى اشكال مقارنة الصورة بالاسيولي المجردة بان كيف يكون محققا
 قولنا اعم من المكان المحقق عليه يكون بديهية استحالة الاول انما هو على
 التقدير المذكور محقق ان كيف لا يكون على ذلك التقدير مع ان عدم
 حصول الجسم في حيز اصلا اذا كان بمعنى المكان بمعنى السطح واقع فان
 المحذور ليس في خبره هذا المعنى اصلا فضلا عن بديهية استحالة قولنا
 فان المحذور اي الفلك الاعظم قولنا واستحالة الثاني اي بديهية استحالة
 الثاني في قولنا على تقدير قدم الافلاك اي لصورها بحسب اوصافه يكون
 افتراض الصورة بالاسيولي المجردة لكونه موجودا بعد ان لم يكن متزا
 بالزمان عن حصول الافلاك في امكانها فثبت ما افترضنا به استحالة
 حصولها في امكانها لظلمان التداخل ولما كان قدم الافلاك اظهر
 ويسيولها متغايرة بالتخصيص لسيولي سائر الاجسام بل يسيولي كل منها
 متغايرة كذلك لسيولي فلك اخر نفرض لقدمها فقط والافعال تقديره قد
 غير ما ايضا يكون الكلام باقيا على حاله فنذكر قولنا ان كل سيولي محققا
 بان يكون يسيولي جميع الاجسام واحدة بالتخصيص محذرة ثم افترضنا بها
 الصورة فتخصصت وحصلت كل حصه في حيز فيصدق ان يسيولي واحدة
 قد حصلت بعد افتراض الصورة بها في جميع الاخر من غير لزوم محذور هذا
 سند يمنع بديهية استحالة الثاني على تقدير عدم قدم الافلاك قولنا يسيولي
 كل جسم ليس المراد ان لكل جسم يسيولي متغايرة بالتخصيص لسيولي جسم اخر

اولم يكن المراد هذا في سند المنع والالتم بتم السند على ما بينك
 عليه بل ايضا في السبيل الى كل جسم لان في كل جسم حصه منها والحاصل
 ان نسبة كل حصه منها الى جميع الاكثه والاضاع على السوي في حصول
 كل منها في مكان دون اخر وعلى وضع دون اخر ترجيح بلا مرجح
 ويمكن منع المات واث ولا يقاس بمخصص على مطلق السبيل
 الشخصيه قولنا وقد دفع المنع اي كما ان مدفوع لما ذكرناه من محقق
 كذلك دفع بان ما ذكرناه والمراد بالمنع هو الذي اثار اليه بقوله
 والامحراز ان كل محقق وكل الالفين كلام على السند كونه على
 السند المات وي وعلى وجه الابطال كما ان موجهها قولنا ان هذا اي
 قوله بان ما ذكره مستند محقق وكذا ما ذكره المحقق من قوله ومحقق قولنا
 لزوما خارجيا محقق بل لانه الواقع هنا والا فلا يقيد بديهية استحالة ما
 يستند بها او ما ذهبنا نظرا ايضا اما اذا كان مستندا لهما لزوما وذهبنا
 بينا بالمعنى الاخص او الاعم او لزوما خارجيا نظري فيفيد العلم بغيره
 اي محلا ويجرد الصورة بديهية استحالة وهو ظاهر فنذكر قولنا وضعا
 مطلقا وضع الوضع موضع محبة اشارة الى ان المراد منه هنا المعنى
 الاعم من المكان اعني مطلق الوضع سواء كان بالنسبة الى حصوله في
 المكان او لا ولا يلزم بديهية استحالة الاول كما اضفيت اليه فيما سبق
 قولنا شي كالفلك الاعظم والمراد بالامتناد الصورة بحسب قولنا
 يجوز اقتضائه محققا اكتفا باقتضائه ما يقتضيه اشارة الى انه لا يجب ان يكون
 لزوما وضع الا حاطه بالغير مستندا الى الامتناد الذي عظم من ان يحيط
 بشي في نفس الامر لجواز ان يكون مستندا الى غيره واقعا قولنا وايضا

قوله مع ذكره اثره الى انه السند المذكور فيما قيل كما انه يمكن ان يحصل سندا
 المنع المقدمه الفاعله بانها تقتضي حيزا مطلقا كذلك يمكن ان يحصل سندا
 المنع المقدمه الفاعله باستواء النسبة الصورة الجسميه الى جميع الاحياء وان
 كان احد المعين سندا لا يخلو فلا تكرار فتأمل **قوله** فهو ممنوع والسند
 ما ذكر من ان السند ادنى اذ اعظم **مع قوله** فيه ان نسبة مع محصله انه
 وان اندفع بهذا الاحتمال لزوم الترجيح فلا ترجح من حصول الهيولى بعد
 الاقتران في بعض الاحياء دون بعض لكن يستدرك بهذا الترجيح بلا
 مرجح من جهة اخرى وهي جهة اقترانها بالصورة النوعية المقضيه لذلك
 النقص من الاحياء دون صورة نوعيه اخرى مقضيه لبعضها **قوله**
 كوز ان يفارنها صورة اخرى اي يقارن الهيولى صورة اخرى غير النوعية
 المقضيه لمكان كلي وانت خبير بان هذا الجواز مدفوع بان يزعم على هذا
 الجواز كون جسم مركبا من هيولى وثلاثة صور مع انه لا قائل به فتدبر **قوله**
 من احوالها اي احوال الهيولى **قوله** مختصه اي الهيولى المقترنه بعد
 التجرد **قوله** ولا يقال مع محصله ان هذا الجواز باطل اذ يزعم عليه ايضا الشيخ
 بلا مرجح **قوله** ما لوجب وهو الصورة النوعية **قوله** ما هو الصورة
 الاخرى او حال المحصنه **قوله** نسبة اي نسبة ذلك الامر **قوله**
 وغيره اي غير ذلك الامر **قوله** الب اي الى ما لوجب لانه نسبة جزاء المكان
 وغيره ذلك مجرد الى الامر المقضى او المعروف فيما سبق عدم هذه المسألة
 ويمكن ان يكون المراد نسبة ذلك الامر وغيره ذلك الامر اليه اي الى الهيولى
 فيكون مثل ما اعتقد من بس بقا من قوله وفيه ان نسبة الهيولى **مع قوله**
 لا نسيم استواء النسبة بالنظر الى مكان اي وان نسيم الاستواء بالنظر الى الصورة

الاخرى ووجه عدم التسليم في الصورة الاخرى ايضا هو ان الجواز المذكور
 في سند المنع بالنظر الى الحالة كونهي مثله في سند المنع بالنسبة الى الصورة الجواز
 كونه قد يمتد بالنوع فتعاقب الصور الغير المتشابهة المعدات لقبول وضع معين
 بحيث يتم الاستعداد لذلك الوضع عند الصورة الاخرى **قوله** الجواز
 المع حاصله انه لا يستوي نسبة الى تلك الحالة وغيره الجواز ان يكون تلك
 الحالة متممة للاستعداد حصول الهيولى بعد الاقتران في ذلك الجزأ من
 المكان للمكان وعلى ذلك الوضع المعين وتوارد على الهيولى كالات
 وحالات غير متشابهة معدات لقبول وضع معين والحصول لتلك
 الحالة المتممة لها حتى يتم الاستعداد فلما يكون النسبة الى تلك الحالة الاخرى
 والى غير ما مسنونة كيف والسوابق معداتها لا معدات غير ما ولما كان
 كونه حالات الغير المتشابهة معدات لقبول وضع معين مستلزما لكونها
 معدات للحالة الاخرى التي يتم بها الاستعداد وكان قبول الهيولى بعد
 الاقتران لوضع معين بسبب تلك الاحوال مقصودا منا ايضا فنرض
 كونه معدات لقبول وضع معين والافكفي في عدم مساوات النسبة
 المذكورة كونه معدات للحالة الاخرى **قوله** وفرض اعداد تلك المع حال
 اننا افترضنا كونه تلك الحالات معدات لتخصيص لوضع معين ومكان
 معين بالفضل وكونه حاصله عند مجموعها لانه لا يجوز ان يكون شئ منها
 على الافراد مختصه لها اي هيولى وذلك لانه لو كان شئ منها مختصه
 كذلك لا يجوز ان يكون ذلك الشئ فردا معينيا منها والاشقل الكلام
 اليه ونقول نسبة الى ذلك الفرد والى غيره على السوية **مع قوله** فيحتاج الى
 القول بكونه مسبوفا بالافراد الغير المتشابهة في الحالات وهكذا في

كل مرتبة وايضا لا حاجة الى الايراد الا في الحصول التخصيص بذلك الفرو
المعين فوجب ان يكون ذلك الشيء فردا ما مناه ومعلوم ان وجود الصوة
مجببة لا يتم عند حصول التخصيص بالفعل او حصول الهيولى في جبر معين
انما هو بعد الاقتران فلا يمكن الهيولى حالته في الازل وقبل فرض الاقتران
عن فردا منها لم يكن حالته عن الصورة ايضا فلم يتصور كونها مجردا عنها
مع ان فرضنا كونها كذلك قبل الاقتران بخلاف ما اذا كان التخصيص
حاصلا عند حصول مجموعها فانه يمكن تجردا عند حصول البعض فقط كذا ينبغي
ان يفهم هذا المقام وتوكل على ليس الا على المفضل المنع **قول** يلزم
ان يمنع ان اراد بالامتناع الامتناع بالانصاف بالذات
فالملازمة مستلزمة لكن اللازم يجب ان يكون سقطة حسنة وان اراد
الانصاف في مجرد او بالعرض فالملازمة ممنوعة **قول** او يتبعه شئ وفي
جونه ليس المراد بكونها موجودة بتبعه الجسم كونها موجودة بالفعل في الخارج
لوجوده او قد سبق رده من المحشى بل المراد كونها موجودة في الخارج بمعنى ان
في الخارج محل انشاءها بواسطه وجود الجسم قائل **قول** وفيما به يعني
قوله وان كان قبل الانقلاب في موضع البواع وجوبان المسيل بان يقال
لا يلزم ان يكون المرجح الحصول في ذلك الموضع بل كونه كونه المرجح انشاء
القبوه العسرية التي نقلت الى قبل الانقلاب الى ذلك الموضع فب
ويجوز ان يجاب بان مراد الشرح ليس الا جواز ان يكون القرب
مرجحا للصورة الاولى وان يكون الحصول في ذلك الموضع من السواك
الانقلاب مرجحا فلما برز عليه شئ من الايرادين **قول** المنوع هو الفصل
هذا صغير الدليل والكبرى مطلوبة نظيره المنوع هو الفصل ولا شئ من

الفصل بصورة نوعية فلا شئ من المنوع بصورة نوعية اما الصغرى ^{تعالى} قال
واما الكبرى فلانها لو كانت فصلا لكانت محمولة وهي ليست كذلك
قول منها اي من الصورة النوعية كمن لا باعتبار ذاتها من حيث
هي بل منها من حيث افادتها النوعية وكونها رافعة لاجها م مجسم ولعل
شبه على هذا المحشى في ما شبه الحاشية بقوله من النوعية اي في افادة النوعية
انتهى **قول** فيها من النوعية اي من الصورة النوعية بيان مرجع الضم
في منها وقوله فيها اي من افادة النوعية اشارة الى انه لا يكون مأخوذا منها
من حيث ذاتها فقط بل من حيث افادتها النوعية وكونها رافعة لاجها م
المجسم على ما ذكرناه وعل فيه ايضا **قول** الا ذلك اي كونه الفصل المنوع
مأخوذا منها وهذا عند من لا يقول بوجود الطبايع والكميات الطبيعية
في الخارج ظاهر وذلك لانه المأخوذ اعني الفصل جزء ذاتي وموجود في
فقط على هذا المذهب والمأخوذ منه اعني الصورة النوعية جزء خارجي
ولذا قيل الاولى ان يقال الصورة النوعية جزء خارجي مجسم مختلف بها
الاجسام انواعا واما عند من يقول بوجودها في الخارج فالفرق بينها واهد
احدهما من الاخر غير ظاهر ولذا احتجوا الى جعل الفرق بينهما اعتبارا بالاج
المأخوذ بشرط المادة هي الصورة النوعية والمأخوذ لا بشرطها هو الفصل
كذا قيل وفيه انه المأخوذ بشرط هو الجسم وجزء منه غير الصورة الجسم الاله
يكون اخذ المادة معا على سبيل التقييد على ان يكون التقييد والتقييد
خارجيه عنه بل الاولى ان يقال المأخوذ بشرط لا هو الصورة والمأخوذ
لا بشرط هو الفصل ولا ينافي في احدنا بشرط لا اقترانها بالمادة في نفس الامر
كما لا يخفى فلما برز ان الصورة لا يوجد بدون الحصول في المادة فكيف يكون

المقسم بالركب من القسمين مثلاً
عنت

الافوز بشرط لا صورة نوعية فتدبر قول **والمناسب** التفرج بما وذلك
لان صحيح لمذهب المشايخ وهي عندهم جوهرية **قول** ان العرض لا
يكون جزءاً من معنى ان انقسام العرض الى الموضوع لا يحصل نوعاً واحداً
حقيقياً جوهرياً وهذا لا ينافي وقول في اشياء من حقيقة النوعية الجوهرية و
اصحابها كذا به عليه المحقق الذي في الحاشية الصديقه ورد عليه المحقق الفاضل
انها ليست ومولانا مبرزاً جازاً بان الاعراض الداخلة في الاشياء من انما تصور
او شخصيات وكل منها جزء عقلي محمول على ما تقرر وقد تقرر عندهم ايضا ان
جزء المحمول على الكل الجوهرية لا يجوز ان يكون عرضاً لاستدراكه من العرض على
الجوهر وبالعكس فكيف يجوز دخول العرض في الشخص الذي هو جوهر
ثم اجاب بان تلك الاعراض خارجة عن حقيقة الشخص كذا واخذ
في هويته وهديته وليست مقولاً ولا شئفاً حتى يكون اجزاء عقليه لتلك
الهوية الجوهرية فيبرم المحذور المذكور فتدبر قول **فلا يتوجه** النقض الى اي
مراد الشئ بالجوهر الذي قال ان جزءه جوهر هو حقيقة النوعية الجوهرية
فلا يتوجه النقض الى **قول** انه ليس نوعاً حقيقياً وان كان مركباً
حقيقياً اذ كونه الشئ مركباً كذلك لا يبرم كونه نوعاً حقيقياً جوهرياً بمقتضى
قول وقيل الى اشارة الى جواب النقض بالسر على الاستدلال وكلام
الشئ مع كونه كلاماً باقياً على عموم **قول** في تقسيم الجنس العالي الى
مفهومه وهو جنس لا يكون فوقه جنس اخر وهذا المفهوم عرض عام لتلك
المفولات وليس جنساً لها والا لا يكون تلك المفولات اجناساً عالية
مع انها اجناس كذلك افعال الوحدة وذلك لان تقيده الوحدة معتبة في
كل تقسيم والا يتحقق هذا المقسم في كل تقسيم الجاهل المذكورة في التي صرح فيها



المقسم

